



مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : (٢)

امريكا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ١٩٨٢

الدكتور علي الدين هلال

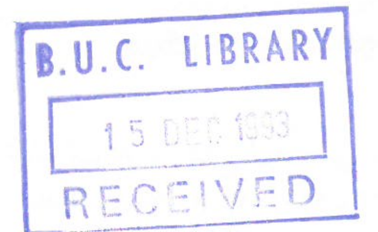


مركز دراسات الوحدة العربية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية : (٢)

امريكا والوحدة العربية

١٩٤٥ - ١٩٨٢



الدكتور علي الدين هلال

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى
آب/ اغسطس ١٩٨٩

المحتويات

مُقَدّمَة

موضوع هذا الكتاب هو موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الوحدة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٢، وأعد بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، وهو جزء من مشروع بحثي أكبر يتولى المركز تنفيذه حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية». ويحتاج موضوع هذا الكتاب إلى تحديد. فنحن لا ندرس تطور موقف الولايات المتحدة من قضايا المنطقة عموماً ولا نتناول العلاقات العربية الامريكية بشكل عام ولكننا نركز تخصيصاً على الموقف الامريكي من قضية الوحدة في المنطقة العربية. وأهمية الموضوع لا تحتاج إلى تدليل، فالولايات المتحدة أولاً هي الدولة صاحبة المصالح الأوسع والأكبر في الوطن العربي، وهي ثانياً ترتبط بعلاقات خاصة مع عدد من البلدان العربية، وهي ثالثاً الحليف السياسي ـ العسكري الرئيسي لاسرائيل والتي احتكرت تقريباً عملية البحث عن تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي لمدة حقبة من الزمان بدأت منذ منتصف السبعينات.

وعندما بدأت البحث في الموضوع كنت أتصور أن مشكلتي الكبرى هي الوصول إلى جديد فيه نظراً إلى كثرة الكتابات العربية عن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة، ونظراً إلى الدور المهم الذي لعبته هذه الدولة في شؤون الوطن العربي منذ منتصف الخمسينات على الأقل. ولكن كلما مضيت قدماً في الدراسة سرعان ما تغير هذا التصور، فقد تبين لي أن جانباً كبيراً من هذه الكتابات يتعلق بموقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأن جانباً ثانياً له طابع الجدل السياسي والتقويم الايديولوجي، وأن جانباً ثالثاً يقتصر على موقف الولايات المتحدة تجاه قضية محددة أو موضوع بعينه مثل النفط أو منطقة الخليج. وكما يتضح من ثبت المراجع في نهاية الكتاب، فان الأبحاث التي تناولت موقف الولايات المتحدة تجاه

القومية العربية وحركة الوحدة العربية بشكل مباشر، سواء باللغة العربية أو باللغة الانكليزية قليلة للغاية، وحتى تكون الدراسة على أكبر قدر من الموضوعية فقد سعيت للاعتماد على الوثائق الرسمية الأمريكية قدر الإمكان وكلما كان ذلك متاحاً، وتمت الاستفادة في هذا الصدد من أكثر من مكتبة جامعية. ففي مكتبة جامعة برنستون بولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة تم الاطلاع في عام ١٩٨١ على الأوراق الخاصة بجون فوستر دالاس، وزير الخارجية الامريكي خلال أغلب سنوات الخمسينات، وهي فترة الصدام مع حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر. وفي مكتبة جامعة جورج تاون بالعاصمة الامريكية تم الاطلاع في عام ١٩٨٣ على الكتاب السنوي لوزارة الخارجية الامريكية والذي تنشر فيه وثائق ومراسلات الوزارة بعد مرور ثلاثين عاماً عليها. كما تم متابعة النشرة الأسبوعية التي تصدرها وزارة الخارجية الامريكية ونصوص المؤتمرات الصحافية والكلمات الرسمية لكبار مسؤوليها. كذلك تم قراءة الوثائق التي تم الإفراج عنها وفقاً لقانون حرية المعلومات[١] وهو القانون الذي يسمح للباحثين بأن يطلبوا من الهيئات الحكومية المختلفة الإفراج عن الوثائق في الموضوعات التي يدرسونها طالما أن نشرها لا يهدد الأمن أو المصلحة الأمريكية. وفي ظل هذا القانون تم الإفراج عن مجموعات من الوثائق المهمة المرتبطة بالسياسة الامريكية في المنطقة العربية والتي تلقي الضوء على جوانب جديدة منها وهو ما يتضح مثلاً في كتاب ستيفن غرين عن علاقة أمريكا باسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ والذي يتضمن معلومات جديدة تماماً[٢]. ويبدو أن الإدارة الامريكية في عهد رونالد ريغان قد تنبهت إلى أهمية وخطورة استخدام هذا القانون الذي صدر في عهد جيمي كارتر، فصدر الأمر التنفيذي رقم ١٢٣٥٦ عام ١٩٨٢ والذي يضع عدداً من القيود على استخدام القانون. وكما ذكرت، فقد تم الإفراج عن عدد كبير من الوثائق موجودة على اشرطة مايكروفيلمية.

وبحكم موضوع الدراسة فقد تناولت وقائع وأحداث تمت في حقبتي الخمسينات والستينات، وأثارت وقتها جدلاً هائلاً وصخباً عارماً في المنطقة العربية، وأوجدت من الخصومات والجراح الكثير. وسعيت في تناولي لهذه الموضوعات إلى الإلتزام بأكبر قدر من الموضوعية، ولم يكن الهدف فتح جراح قد اندملت أو نقد نظام عربي بعينه أو حاكم

---

(١) Freedom of Information Act.
والتي يتم تجميعها في مجلدات تحت اسم: *The Declassified Documents Quarterly Catalog.*
وصدر منها حتى عام ١٩٨٨ اربعة عشر مجلداً.

(٢) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948 - 1967* (London: Faber and Faber; New York: Morrow and Co., 1984).

عربي بالذات أو الدفاع عن آخر، بل كان الهدف هو عرض ما حدث لكي تتعرف الأجيال الجديدة من شبابنا إلى تاريخنا المعاصر وإلى دور القوى المختلفة فيه.

وقد أدت طبيعة الموضوع وطبيعة مصادره إلى أن الدراسة استغرقت أكثر مما كان مخططاً لها أن تأخذ، ولا يسعني إلا أن أشكر الأخ خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية الذي كان لصبره ولمتابعته العمل أكبر الأثر في إتمام الدراسة. كما أشكر الباحثين الذين تعاونوا معي في مراحل الدراسة المختلفة وساهموا في جمع المعلومات أو تدقيق الأحداث والوقائع... وهم أحمد فارس عبد المنعم، وعلاء الكاشف، وأحمد فاضل، وعماد جاد، وحسنين توفيق ابراهيم، كما أشكر خبراء مركز دراسات الوحدة العربية الذين قرأوا المسودة الأولى للدراسة وقدموا عليها تعليقات استفدت منها كثيراً عند مراجعة المخطوطة.

وأرجو أن يجد القارىء العربي في هذا البحث إضافة متواضعة إلى ما هو متاح. وعلى الله قصد السبيل.

تمهيد

موضوع هذا الكتاب هو سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية الوحدة العربية. ومن الضروري، بادىء ذي بدء، أن نوضح حدود هذه الدراسة ومجالها ومصادرها. فالموضوع هو السياسات الرسمية التي اتبعتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية، والمواقف التي اتخذتها تجاه مشروعات وأفكار الوحدة العربية. ويتضح ذلك من تصورات وإدراكات صناع السياسة الأمريكيين وكذلك ممارساتهم العملية. ومن ثم يخرج عن إطار الدراسة كل ما يتصل بالتيارات الفكرية والسياسية في المجتمع الامريكي أو مواقف جماعات المصالح المختلفة إلا بالقدر الذي أفصحت فيه عن نفسها في مواقف وسياسات رسمية. كما يخرج عنها تحليل سياسات الولايات المتحدة إزاء المنطقة العربية بصفة عامة، أو تجاه القضية الفلسطينية أو النفط أو غير ذلك من موضوعات، فكل من هذه الموضوعات يحتاج إلى دراسة متخصصة، وانما تمت الإشارة إلى كل منها بالقدر الذي تتصل فيه بالوحدة العربية أو بالقدر الذي ينعكس فيه تصور الولايات المتحدة لقضية الوحدة على سياساتها تجاه هذه الموضوعات. كما يجدر القول إن الدراسة لم تتبع منهجاً رصدياً تاريخياً ولم تسع إلى تتبع الأحداث والوقائع عاماً بعد عام، ولكنها ركزت على القضايا الكبرى التي عكست موقف الولايات المتحدة، وان كانت قد حرصت في ذلك على التسلسل التاريخي بقدر الإمكان.

ترتب على هذا التحديد لمجال البحث ان المادة العلمية له تركزت في المقام الأول في وثائق الحكومة بفرعيها التشريعي (مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ) والتنفيذي (بيانات رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، والمندوب الدائم في الأمم المتحدة، وبيانات المسؤولين الرسمية أمام مجلس الشيوخ وتصريحاتهم الصحافية). وفي هذا الصدد تم أيضاً دراسة مذكرات الشخصيات التي لعبت دوراً

مهماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وأهمها مذكرات الرؤساء هاري ترومان ودوايت ايزنهاور وليندون جونسون وريتشارد نيكسون وجيمي كارتر، وكذلك مذكرات وزراء الخارجية كوردل هل ودين اتشيسون وهنري كيسنجر والكسندر هيغ.

كما تم الاطلاع على أوراق جون فوستر دالاس ومراسلاته المودعة بمكتبة جامعة برنستون[١] والتي يشترط القانون الذي ينظم عملية الاطلاع عليها ألا يقوم الباحث باجراء اقتباس مباشر منهاوقد تم الاستفادة من هذه الوثائق بالنسبة الى السنوات الأولى من الخمسينات وتقويم دالاس لزيارته الى المنطقة في عام ١٩٥٣.

واستفدت أيضاً من الوثائق التي نشرها محمد حسنين هيكل في كتابيه **ملفات السويس وسنوات الغليان**.

كما تم الاستفادة من مجموعات الوثائق التي تم تجميعها في السنوات الأخيرة وفقاً لقانون حرية المعلومات، وأهمها مجموعة تقارير مكاتب معلومات ومخابرات وزارة الخارجية الأمريكية والتي تغير اسمها خلال مدة البحث فسميت بمكتبة الخدمات الإستراتيجية والبحث والتحليل (Office of Strategic Services, Research and Analysis Branch (OSSR)) وبمكتب بحوث المخابرات (Office of Intelligence Research (OIR)) وبمكتب تنسيق واتصالات المخابرات (Office of Intelligence Coordination and Laison (OCL)). والتي جمعت على اشرطة مايكروفيلمية[٢] وتم الاطلاع على محاضر هيئة أركان الجيش خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٣[٣]. ولكن تبين أن فائدتها محدودة من وجهة نظر هذه الدراسة، وانه قد تم تغطيتها بواسطة باحثين آخرين ونشرت نتائجها، وأقصد بذلك كتاب ستيفين غرين عن علاقات أمريكا بإسرائيل وكتاب باري روبين عن البلاد العربية والقضية الفلسطينية. وكذلك تم الاطلاع على مجموعة الدراسات الخلفية التي كتبها أساتذة جامعات أو متخصصون لوزارة الخارجية لكي تكون تحت نظر موظفي وزارة الخارجية عند بحث هذه الموضوعات[٤].

---

(١) «The Papers of John Foster Dulles, 1888 - 1959,» (Seely G. Mudd Manuscript Library, Princeton University).

(٢) Office of Strategic Services, State Department Intelligence and Research Reports, *The Middle East: 1950 - 1961* (Washington, D.C.: University Publications of America, 1979), Part 12 (Microfilm Project).

(٣) *Records of the Joint Chiefs of Staff, 1946 - 1953: The Middle East* (Washington, D.C.: University Publications of America, 1979), Part 2 (Microfilm Project).

(٤) *The Middle East, 1960 - 1970* (Frederick, Maryland: University Publications of America, 1980), (Special Studies Series).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام تعبير الشرق الأوسط في هذا الكتاب لا يعبر عن اعتقاد المؤلف في هذا المفهوم ولكن تم استخدامه حيثما استخدم في الوثائق الأمريكية، كما استخدم تعبير الشرق الأدنى عندما استخدمته هذه الوثائق. كما تجدر الإشارة إلى أن الدراسة تستخدم تعبيري الولايات المتحدة وأمريكا كمترادفين وفقاً للسياق. وسوف يلحظ القارىء أيضاً أن الاعتماد على الوثائق يزداد كلما بعدت الشقة بيننا وبين الحدث، ولكن كلما اقتربت الأحداث من وقتنا هذا ندرت الوثائق التي تبين حقيقة ما حدث، وفي هذه الأحوال تمت الاستعانة أولاً بالمذكرات الشخصية للمشاركين في الحدث ثم بالمصادر الأخرى.

وسوف تتم دراسة موقف السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوحدة العربية من خلال أربعة مداخل وأربعة أنواع من التساؤلات:

١ - دراسة مدى التوافق أو التعارض بين هدف الوحدة العربية وأهداف السياسة الخارجية في المنطقة، وهل تعارض الولايات المتحدة أي نوع من الاتحاد في المنطقة أو انها ربما يمكن أن تؤيد أشكالاً بذاتها وتعارض أشكالاً أخرى؟ وأهمية هذا السؤال هي أنه لا يوجد ما يمنع من الناحية النظرية من أن تقوم الدول الكبرى بتشجيع انماط وحدوية معينة لتحقيق أهدافها في مرحلة تاريخية ما، فعلى سبيل المثال شجعت بريطانيا قيام جامعة الدول العربية في الاربعينات. كما اتخذت موقفاً مماثلاً إزاء ما سمي باتحاد الإمارات العربية في الخليج والإتحاد الهاشمي في عام ١٩٥٨.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة سوف نجد أن منطلقها الأساسي هو استمرار الأمر الواقع في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسوف نلاحظ تطبيق هذه السياسة الأمريكية في المنطقة العربية وكذلك في امريكا اللاتينية والعالم الثالث عموماً، وقد أدى هذا بالولايات المتحدة إلى معارضة الاتجاهات والحركات التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم وتعديل الحدود السياسية. ويمكن تفسير هذا الأمر بعاملين:

أولهما، التصور الأمريكي للقانون الدولي العام وللعلاقات الدولية، والذي ربط الاستقرار في العالم المعاصر باحترام الاوضاع القانونية والحدود السياسية التي اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية وعملية تصفية الاستعمار، واكتسبت هذه الحدود قدسية وصارت محاولة تغييرها أو الدعوة إليها بمثابة عنصر قلق وعدم استقرار في العالم، وبالذات عندما ربطت الولايات المتحدة بين هذه المحاولات والدعوات وسياسة الاتحاد السوفياتي والحرب الباردة. كما يرتبط بذلك استخدام كلمتي دولة (State) وأمة (Nation) في الكتابات السياسية الامريكية كمترادفين وتصور أن الحدود السياسية القائمة تعبر عن دول قومية (National States) وان كل دولة تعبر عن أمة. ويمكن تبين

ذلك من تحليل مضمون أي وثيقة سياسية أمريكية تتعلق بالموضوع، والتي تكشف بوضوح عن الخلط المتكرر بين «الدولة» و«الأمة». وعلى سبيل المثال، ففي الخطاب الذي ألقاه جون فوستر دالاس في الاجتماع الوزاري لحلف بغداد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ورد استخدام «الأمة» و«الأمم» ثلاث عشرة مرة فيقول إن «الأمم الحرة» تتجمع سوياً في أشكال للدفاع الجماعي عن النفس، وإنه في نهاية الحرب العالمية الثانية كان على الرجال الأحرار والأمم الحرة أن تدافع عن نفسها، وإن قائمة «الأمم الحرة» التي سقطت في يد الشيوعية من المؤلم تذكرها، وإن الولايات المتحدة تتعهد بالدفاع عن «أمم الشرق الأوسط»، وإن هدفها هو الحفاظ على الاستقلال القومي لكل أمم الشرق الأوسط، وإن الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع أي أمة في منطقة الشرق الأوسط للدفاع عن استقلالها، وإن عدداً قليلاً من الأمم لديه القدرة على الدفاع المنفرد، وإن أمريكا تعاونت مع أربعين أمة للدفاع عن استقلالها، وإن التعاون مع أمريكا سمح لهذه الأمم بمواجهة التهديدات الخارجية[٥].

وفي خطاب ايزنهاور الذي أعلن فيه مشروعه لملء الفراغ في المنطقة، ورد تعبير الأمة والأمم سبعاً وعشرين مرة، فيقول إننا لن نتوقف عن التعاون مع أي أمة كبيرة أو صغيرة، وإن أمم أوروبا تعتمد على النفط، وإن الأمم المتحدة تحمي الأمم الصغيرة[٦]. ويتحدث هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، في مذكراته عن الأمم العربية التي بدأت في تدعيم موقفها المشترك ضد إسرائيل[٧].

وثانيهما، تعاظم المصالح الأمريكية في منطقة ما، ويمكن الحديث عن وجود علاقة طردية ايجابية بين تزايد هذه المصالح ورغبة الولايات المتحدة في التعامل مع دول هذه المنطقة كل منها على حدة، وعدم الترحيب أو قبول الاتحاد فيما بينها بما سوف يطرحه ذلك من إمكانية زيادة نفوذ هذه الدول ودعم قدرتها التفاوضية بخصوص المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالذات عندما تتضمن هذه الحركة الاتحادية أفكاراً حول ضرورة السيطرة على الموارد القومية.

---

(٥) انظر نص الخطاب، في:

U.S. Department of State Press Release, no. 43 (31 January 1958), and *U.S. Department of State Bulletin* (17 February 1958), p.251.

(٦) U.S. Senate, Committee on Foreign Affairs, *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington, D.C.: U.S Government Printing Office, 1969), pp.144-150.

(٧) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston, Mass.: Little Brown, 1982), pp.205-498.

٢ ـ دراسة تصورات المسؤولين الامريكيين عن مفاهيم القومية العربية والوحدة العربية، وذلك من خلال بياناتهم الرسمية وكذلك من واقع مذكراتهم، ومدى اعترافهم بالتطلعات القومية للأمة العربية. وسوف نلاحظ هنا أن الموقف الأمريكي اتسم بالتباين بين القول والفعل، بين الاعتراف اللفظي بالقومية العربية والعمل الفعلي دون قيامها. كما نلاحظ ان هذا التباين ازداد مع اشتداد ساعد الحركة القومية واتخاذها طابعاً شعبياً وتحررياً.

فمن ناحية، نجد أن الوثائق الأمريكية والتصريحات الرسمية تقر بوجود تطلعات قومية عربية، وان الولايات المتحدة تحترمها وتشجعها، بل واعتبرت أن أحد عوامل ظهورها هو تأثير البعثات التبشيرية والتعليمية الأمريكية في المنطقة. ولكن سياستها العملية منذ الأربعينات ـ كما يتضح من الفصل الثاني ـ كانت هي احترام الحدود السياسية و«الاستقلال والتكامل الاقليمي للدول العربية». ومع بروز الطابع الشعبي والتحرري للحركة القومية في منتصف الخمسينات، ازداد عداء الولايات المتحدة لهذه الحركة وسعت إلى تطويق واحتواء الوطن العربي في إطار جغرافي ومفهومي أكبر، هو الشرق الأوسط أحياناً وهو العالم الإسلامي أحياناً أخرى. ويتضح هذا البعد في السياسة الأمريكية من تحليل مواقفها إزاء قضية الدفاع عن الشرق الأوسط، وإعلان مبدأ ايزنهاور، وإرسال القوات الأمريكية إلى لبنان في عام ١٩٥٨، والموقف من إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

٣ ـ دراسة موقف الولايات المتحدة من المشروع الوحدوي العربي في الممارسة على اختلاف أشكاله، من الأربعينات (جامعة الدول العربية، ومشروع سوريا الكبرى، ومشروع اتحاد سوريا والعراق) إلى الخمسينات والستينات مع تبلور الحركة الوحدوية التي التفت حول قيادة عبد الناصر ومصر الثورية. ويثار في هذا الصدد سؤال جوهري حول موقف الولايات المتحدة إزاء مصر، وهناك رأيان في هذا الشأن: رأي يقول بأن الولايات المتحدة، إدراكاً منها للثقل الذي تمثله مصر تاريخياً وبشرياً وثقافياً، فإنها تسعى، ليس بالضرورة إلى عزلة مصر الكاملة عن المنطقة فهذا أمر غير ممكن، ولكن إلى الحفاظ على أقل درجة من العلاقات والتنسيق، وبالذات في الأمور السياسية والاقتصادية، وأن تبقى هذه العلاقات قدر الإمكان ذات طابع حكومي ورسمي دون أن تتحول إلى حركة شعبية؛ والرأي الآخر يرى أن الولايات المتحدة يمكن أن تتعاون مع مصر وتدعم دورها في المنطقة إذا ما كان مضمون السياسة المصرية متفقاً مع التصور الأمريكي. وفي هذه الدراسة يبدو لي أن موقف الولايات المتحدة يميل إلى تدعيم الرأي الأول وأنه في أغلب الفترات كان حصار مصر وعزل تأثيرها عن المنطقة وطرح بدائل لدورها، هو الهدف الأمريكي. وحتى في الأوقات التي اقتربت فيها

الحكومة المصرية من السياسة الأمريكية، فليس هناك ما يشير إلى أن الولايات المتحدة قدمت إلى مصر من الدعم الاقتصادي والعسكري ما يوفر لها أسباب القوة والقيادة للمنطقة. ويتضح موقف الولايات المتحدة إزاء هذه القضية بالذات عند تناول سياستها إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي وهو الموضوع الذي تتناوله الفقرة التالية:

٤ ـ دراسة موقف وتطور سياسة الولايات المتحدة إزاء كيفية حل وتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهل يتم ذلك في شكل عربي جماعي أم من خلال اتفاقات جزئية بين كل قطر عربي واسرائيل. وسوف نجد أن أحد خطوط السياسة الأمريكية المستمرة هو «تفتيت» و«تجزئة» الصراع من إطاره العربي القومي إلى قضايا ثنائية بين اسرائيل وعدد من الأقطار العربية، وتشجيع كل قطر عربي على حل مشكلته الخاصة دون النظر إلى الإطار العربي الأكبر. وسوف نجد هذا الجانب عينه في علاقة الولايات المتحدة بمصر وفي سياسة هنري كيسنجر في السبعينات. وسوف نلاحظ في سياق الدراسة أن العلاقات العربية ـ الأمريكية لم تكن في أغلب الأحيان ذات طابع ثنائي مباشر، بل انها علاقة ثلاثية تمثل فيها اسرائيل الطرف الثالث، وان الولايات المتحدة سعت إلى وضع العرب واسرائيل في الخندق نفسه من خلال أساليب مختلفة، إبتداء من مشاريع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط في بداية الخمسينات الى مفهوم الإجماع الاستراتيجي في بداية الثمانينات. أضف إلى ذلك أن نمو العلاقات العربية ـ الامريكية كان محكوماً في التحليل الأخير بالموقف الاسرائيلي أو بتأثير نمو هذه العلاقات في وضع اسرائيل في المنطقة.

هذه المداخل الأربعة ليست منفصلة بعضها عن البعض، بل إنها تتداخل وتتكامل، وكل منها يلقي ضوءاً على أحد جوانب مشكلة البحث، ويساهم في فهم تطور السياسة الخارجية الأمريكية إزاء قضية الوحدة العربية، ومن ثم فإن الباحث قد سعى لاستخدامها والاستفادة منها.

واذا كان موضوع الدراسة يتعلق بموقف الولايات المتحدة إزاء قضية الوحدة العربية، وهو ما يندرج تحت دور العوامل الخارجية أو القوى الكبرى في تحديد مصير المنطقة، فإن ذلك يجب الا يقودنا إلى اغفال دور نظم الحكم والقيادات العربية. وصحيح أن القوى الاستعمارية لعبت دوراً حاسماً في تاريخنا إبتداء من الاحتلال ورسم الحدود، وانتهاء بدعم قوى وتيارات ونظم بعينها دون غيرها، ولكن ذلك لا يعني الغاء دور القوى الداخلية ومسؤوليتها عن تطور الأحداث. ذلك أن المبالغة في تصوير دور العوامل الخارجية يقود إلى نوع من «الحتمية الخارجية» وأن مصيرنا يتقرر دائماً في الخارج وأن علينا الاستسلام لهذا المصير الذي تؤيده قوى كبرى لا حول لنا ولا قوة

إزاءها. وصحيح أن للقوى الخارجية دوراً مهماً وفي بعض الأحيان حاسماً، ولكن في أغلب الأحيان فإن هذه القوى التي تمثل الإطار الدولي تقدم مجموعة من الفرص (Opportunities) والقيود (Constraints) على كل دولة، ومسؤولية صانع القرار العربي هي استثمار هذه الفرص وتعظيم نتائجها والتغلب على هذه القيود والتقليل من عواقبها. بإيجاز، ان مستقبل العرب في نهاية الأمر هو بأيديهم.

الفَصْلُ الأوَّل
الإطار النّظَري وَالتّاريخي

يعتبر موضوع السياسة الخارجية من المجالات الحديثة التي خضعت للتحليل المنهجي المنظم في علم السياسة، ويقصد بالسياسة الخارجية عموماً مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين (International Actors) في المجال الخارجي[1]. ويلاحظ هنا أن الإشارة جاءت الى «فاعلين دوليين» وليس الى الدولة تحديداً، باعتبار المجتمع الدولي يشهد قوى أخرى غير الدولة مثل الشركات دولية النشاط والمنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ومع الإقرار بتعدد الوحدات الدولية وبأن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد في النظام العالمي، فانه لا يمكن تجاهل الدولة بانها ما زالت الفاعل الأساسي في هذا المجال.

ومن التعريفات المتداولة للسياسة الخارجية القول بأنها مجموعة التصرفات الخارجية لدولة - أو فاعل دولي - التي تهدف إلى التأثير في السلوك السياسي للوحدات الدولية الأخرى، أو القول بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي التعبير عن مصالحها الحيوية أو الرئيسية وأمنها القومي إزاء الدول والوحدات الأخرى، أو أن السياسة الخارجية للدولة هي مجموعة التصرفات أو الأفعال التي تؤثر في العلاقات بين هذه الدولة والوحدات الدولية الأخرى[2].

ويمكن تحديد مفهوم السياسة الخارجية للدولة في عنصرين: أولهما أنه يشير إلى

---

(١) موضوع الفاعلية الدولية، وهل ما زالت الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الخارجية أم لا، ما زال موضع خلاف بين الباحثين في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

(٢) في تعريف السياسة الخارجية وخصائصها، انظر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: بروفيشنال للإعلان والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٠ - ٣١.

نشاط الدولة في المجال الخارجي في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية؛ وثانيهما أن هذا النشاط هو تعبير عن المصلحة القومية للدولة وأمنها القومي.

ويثير هذا التحديد ثلاث نقاط:

١ ـ **مفهوم المصلحة القومية للدولة**: فهذا المفهوم هو الذي يحدد منطلقات وأهداف السياسة الخارجية لها، والتي تتمثل عادة في الحفاظ على كيان الدولة وتكاملها الاقليمي، وتحقيق أهدافها الاقتصادية وزيادة رصيدها من مصادر النفوذ الدولي المادية منها والمعنوية. ولفهم السياسة الخارجية لدولة ما ينبغي التعرف إلى تحديد النخبة الحاكمة فيها لمصالحها، وأولويات هذه المصالح، والتغير الذي يحدث فيها من فترة لأخرى أو من منطقة لأخرى. ذلك أن التعرف إلى هذه المصالح يساعد كثيراً على فهم سلوك الدولة وعلى تحليله بشكل منظم.

وتتعدد مصادر المصلحة القومية، فتتضمن الاعتبارات الاستراتيجية الجغرا ـ سياسية، والاعتبارات الايديولوجية وتلك المتعلقة بثقافة المجتمع وتراثه الفكري، والاعتبارات الاقتصادية وتلك المرتبطة بنمط التنمية وحاجاته، والاعتبارات السياسية المرتبطة بشكل النظام السياسي وطبيعة النخبة الحاكمة ـ والنخب المؤثرة ـ وادراكها للمصالح القومية. كما يبرز دور الزعيم الفرد في الدول النامية حيث تلعب الشخصيات الزعامية دوراً بارزاً في تحديد الأولويات ورسم السياسات(٣).

٢ ـ **علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية**: وينطلق التحليل السياسي المعاصر من الربط بين سلوك الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، فكلاهما تعبير عن النخبة أو القيادة السياسية نفسها، وكلاهما يعكس نظرتها إلى العالم وإلى دور الدولة فيه، وكلاهما يتحدد بمصادر الحركة السياسية نفسها ويخضع للمحددات والقيود نفسها المتعلقة بالمصلحة القومية والأمن القومي، وكلاهما يسعى لتحقيق الأهداف نفسها، ومن ثم يصبح كلاً من السياستين الداخلية والخارجية وجهين لعملة واحدة ومظهرين لحقيقة واحدة. أضف إلى ذلك تداخل وتعقد الحياة الدولية بفعل التقدم التقاني والعلمي وتزايد ترابط المجتمعات بعضها ببعض، وسقوط حاجز المسافات بفعل ثورة المواصلات والاتصالات والمعلومات، وتزايد اختراق الدول المتقدمة لتلك النامية، كل

(٣) في تعريف المصلحة القومية وعلاقتها بالأمن القومي والاستراتيجية القومية، انظر: علي الدين هلال، «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ١، العدد ٤ (نيسان/ ابريل ١٩٨٢)، ص ٧ ـ ٢٨.

هذا أعطى للعوامل الخارجية دوراً كبيراً في التأثير في الأوضاع الداخلية، كما جعل السياسة الخارجية أكثر تعبيراً عن تلك الأوضاع الداخلية.

٣ ـ **عملية صنع السياسة الخارجية**: ويتم التمييز عادة في هذا المجال بين ثلاثة مستويات، هي تحديد أهداف السياسة الخارجية في خطوطها العامة؛ ثم تحديد وصياغة القرارات السياسية الضرورية لتحقيق هذه الأهداف؛ ثم تنفيذ هذه القرارات. ويثير تحليل صنع السياسة الخارجية أسئلة مختلفة، مثل: من (المؤسسات أو الأشخاص) الذي يصنع هذه السياسة، وما هو الإطار النفسي لصناع السياسة، وما هي إدراكات وتصورات هؤلاء للعالم من حولهم وللمصلحة القومية لدولتهم، إلى غير ذلك من الأسئلة التي تثار عند تطبيق منهج صنع السياسة أو صنع القرار.

وبصفة عامة يمكن لتحليل السياسة الخارجية أن يخدم واحداً أو أكثر من ثلاثة أهداف هي: تفسير أحداث وتصرفات في الماضي؛ فهم وتفسير السياسة التي تتبعها دولة ما في الوقت الراهن؛ والتنبؤ بمسار هذه السياسة في المستقبل. ومع أن هذه التنبؤات عن المستقبل تتضمن تصوراً لما يمكن أن يحدث، إلا أنها تعتمد إلى حد كبير على فهم الماضي والحاضر.

وهناك أخيراً تقويم السياسة الخارجية، والذي ينصرف إلى دراسة مدى تحقيق الدولة للأهداف التي وضعتها، ومدى عدالة أو أخلاقية هذه الأهداف. بعبارة أخرى فإن التقويم يمكن أن يتم على مستويين: مستوى من داخل أهداف السياسة ذاتها وبحث مدى قدرة الدولة على تنفيذ سياستها وعلى تحقيق الأهداف التي وضعتها لذاتها؛ ومستوى آخر ينظر إلى هذه الأهداف نفسها ويدرس مدى سلامتها وشرعيتها.

فعلى سبيل المثال يثير تحليل السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة العربية واحداً أو أكثر من الاسئلة التالية: ما هي أهداف هذه السياسة في الوقت الحاضر وكيف تطورت تاريخياً (الوصف)؟ ما هي العوامل الدولية أو الاقليمية أو الداخلية التي تدفع بالولايات المتحدة إلى اتباع هذه السياسة (التفسير والتحليل)؟ هل من المتوقع أن تتغير أهداف أو أدوات هذه السياسة في المستقبل (التنبؤ)؟ هل حققت هذه السياسة الأهداف التي ابتغتها (التقويم من على أرضية السياسة ذاتها)؟ وأخيراً هل هذه السياسة عادلة أو متوازنة (التقويم الاخلاقي)؟

ان هذه الاسئلة توضح الجوانب المختلفة لتحليل السياسة الخارجية وتبين ان مثل هذا التحليل يتضمن جوانب متعددة. فهو يجمع بين الوقائع والقيم، كما يتضمن الماضي والحاضر والمستقبل، وهو يغطي التوجهات العامة للسياسة وكذلك موقف الدولة تجاه قضايا محددة. وكل هذا يشير إلى تعدد الأطر المنهجية التي طرحها أساتذة

العلاقات الدولية لتحليل السياسات الخارجية للدول. ويقصد بالأطر التحليلية تلك المقولات النظرية التي تساعد الباحث على إثارة الاسئلة الرئيسية بخصوص السياسة الخارجية لدولة ما، وتحديد المتغيرات التي ينبغي النظر إليها، كما تطرح فرضيات تساعد على تحليل هذه السياسة وتفسيرها.

بعد هذه المقدمة عن مفهوم السياسة الخارجية وأهم العناصر والاسئلة التي تدخل في تحليلها يتضمن هذا الفصل ثلاثة موضوعات: أولها عرض موجز لأهم المناهج والأطر التحليلية التي تمت دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لها؛ وثانيها عرض أهم المعالم التاريخية التي ارتبطت بدخول الدبلوماسية الامريكية المنطقة العربية؛ وثالثها عرض محددات السياسة الامريكية في المنطقة.

أولاً: مناهج دراسة السياسة الخارجية الامريكية

ليس من قبيل المبالغة القول ان هناك عشرات ومئات الكتب والأبحاث والمقالات والتقارير عن السياسة الخارجية الأمريكية التي تناولتها من حيث تطورها التاريخي، ودور المؤسسات الرسمية في صنعها والعلاقة بين هذه المؤسسات، ودور قوى المصالح أو جماعات الضغط في التأثير فيها، وموقف الرأي العام تجاهها، وتحديد نخب صنع القرار، وتحليل تصوراتها وخلفياتها... ويمكن تحديد أهم مناهج دراسة السياسة الخارجية الأمريكية فيما يلي[٤]:

١ ـ منهج صنع القرار الرشيد (Rational Decision Making)

ينطلق هذا المنهج من دراسة عملية صنع القرار التي تسعى إلى تحديد وتطوير القواعد التي يمكنها ترشيد هذه العملية وتعظيم عائداتها. ويطرح أنصار هذا المنهج أن أخذ القرار بطريقة رشيدة يقتضي خمسة متطلبات هي:

أ ـ وضوح أهداف صانع القرار، وفي هذا السياق تثار مجموعة من الأهداف

(٤) في عرض هذه المناهج في علاقتها بالسياسة الخارجية الامريكية، انظر:
Charles W. Kegley (Jr.) and Eugene R. Wilkopf, *American Foreign Policy: Pattern and Process* (New York: St. Martin's Press, 1979); Thomas L. Brewer, *American Foreign Policy: A Contemporary Introduction* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1980); Robert C. Johnson, *The National Interest and the Human Interest: An Analysis of United States Foreign Policy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980), and William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967 - 1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), pp.1-36.
انظر أيضاً، ملف: «صنع السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٠، العدد ٧٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤)، ص ٧٣ ـ ١٢٨.

العامة مثل تحاشي تهديد المصلحة القومية أو حماية الأمن القومي، كما تثار أيضاً أهداف محددة مثل تحاشي حرب نووية، أو الدخول في سباق تسلح جديد من خلال مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي تطلق عليها الصحف عادة إسم حرب الكواكب.

ب ـ إدراك صانع القرار لبيئته، أي للموقف الذي يجد دولته فيه، ويتطلب هذا توافر معلومات دقيقة وكاملة قدر الامكان حول طبيعة التهديدات والفرص القائمة في سياق موقف ما. وترتبط قدرة الدولة على جمع المعلومات الدقيقة بمسألتي التخطيط والتعلم من تجارب الماضي. فالدولة التي تمارس التخطيط السياسي في مجال السياسة الخارجية يكون لديها تصورات عن المواقف المحتملة التي يمكن أن تحدث، وتقدير أولي عن ردود الفعل التي يمكن القيام بها. كذلك تظهر هنا أهمية التعلم من خبرات الماضي واسترجاع المعلومات عن الأحداث المماثلة والقرارات المتشابهة التي اتخذت من قبل والآثار التي ترتبت عليها.

ج ـ تحديد البدائل والخيارات الرئيسية المتاحة.

د ـ تقويم المنافع والخسائر الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الاخذ بكل من هذه البدائل في المدى القصير والمدين المتوسط والطويل، ومن خلال المقارنة يمكن التوصل إلى تحديد المنفعة المتوقعة من اتباع كل بديل.

هـ ـ اختيار البديل الذي يحقق أقصى منفعة وأقل خسارة ممكنة[٥]. وينتقد هذا المنهج على أكثر من أساس، أبرزها أنه يفترض أن تقويم البدائل المختلفة وتحديد صافي المنفعة يمكن أن يتم بطريقة تكنوقراطية أو فنية يتفق عليها الخبراء، والحقيقة أن مثل هذه التقويمات وتحديد الخسائر والمنافع، بل وتحديد مشتملات المصلحة القومية أو الأمن القومي، يحكمها عدد من التفصيلات القيمية والايديولوجية، وهي ليست مسألة فنية أو علمية وحسب. وكذلك يفترض هذا المنهج توافر قدر هائل من المعلومات والبيانات عن كل موقف وموضوع، وهو أمر من الصعب تحقيقه وبالذات في ظروف الأزمات الدولية التي تتسم بالسرعة وبعدم التأكد من مواقف الأطراف الأخرى وبقلة المعلومات المتاحة. لذلك قام بعض الباحثين بتطوير المنهج، وذلك باعطاء وزن أكبر لتعقد الأمور الدولية وظروف الأزمات، وقبلوا أنه من الممكن أن يتخذ صانع القرار قراره في غياب ذلك الحجم من المعلومات الذي سبقت الاشارة

(٥) في علاقة المعلومات بصنع القرار، انظر:
J.D. Steinbrunner, *The Cybernetic Theory of Decision* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974).

إليه. وأعطى هذا التطوير للمنهج سمة أكثر واقعية فأصبح لا يفترض أن جميع الخيارات سوف يمكن تحديدها وجمع كل المعلومات عنها، كما أنه لا يفترض ان الدولة قد خططت لكل المواقف التي يمكن أن تواجهها مستقبلاً، ولا يفترض أيضاً إمكانية الاستفادة بكل المواقف المماثلة التي حدثت في الماضي.

٢ - منهج الإدراك (Perception Approach)[٦]

خلافاً للمنهج السابق الذي يركز على عملية صنع القرار، يركز منهج الادراك على البشر القائمين بذلك، وعلى الجوانب النفسية المتعلقة بالشخصية والادراك. ويؤكد هذا المنهج على الطريقة التي تؤثر فيها خلفية وشخصية صناع القرارات على عملية صنع السياسة. فبعض هؤلاء على سبيل المثال ينظرون إلى قوة الدولة ومكانتها باعتبارها الهدف الرئيسي لأي دولة، بينما قد يركز آخرون على حقوق الانسان أو الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولا يمكن إغفال أثر العناصر الشخصية في الوصول إلى هذه التفضيلات المختلفة، بل لقد ذهب البعض إلى القول بأنها يمكن أن تكون انعكاساً لحاجات نفسية عميقة في اللاوعي، وقاموا بدراسة طبيعة وأصل ونتائج السمات الشخصية مثل السلطوية التي تغذي الإتجاه الى العدوانية والسيطرة في العلاقات الانسانية وانعكاس هذه الصفات سياسياً على تأكيد هدفي القوة والمكانة.

ومن دون التوغل في افتراضات ونظريات علم النفس، فإن هذا النموذج يشير إلى العوامل النفسية التي تحكم عملية صنع القرار وكيفية إدراك صانع السياسة لبيئته، واحتمالات الادراك الانتقائي (Selective Perception) لبعض جوانب هذه البيئة دون غيرها، أو التهويل من بعض الجوانب والتهوين من غيرها. وفي ظروف الازمات الدولية والحاجة إلى اتخاذ قرار في غياب معلومات كاملة عن المواقف تزداد أهمية إدراك صانع القرار. كما تؤثر شخصية صانع القرار في تحديد وتقويم واختيار البدائل، فهناك البعض ممن يتجهون إلى الخيارات التي تتضمن درجة عالية من المخاطرة، وآخرون يفضلون تلك ذات المخاطرة المحدودة، كذلك فإن القدرة على تعديل مسار سياسة ما وتغييرها، بعد اتضاح مثالبها وجوانب القصور فيها، تختلف من شخص لآخر[٧].

(٦) من المقالات الرئيسية في هذا المنهج، انظر:

Ole Holsti, «The Belief System and National Images: A Case Study,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 6 (September 1962), pp.244 - 252, and M.G. Bonham, «Cognitive Processes and Foreign Policy Decision - Making,» *International Studies Quarterly*, vol. 17 (1973), pp.147-174.

(٧) من أهم الدراسات التطبيقية على دور الرئيس الامريكي، انظر:

Alexander L. George, *Presidential Decision-Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1980).

ويشير أنصار هذا التحليل إلى أنه لا ينطبق على الافراد فقط وإنما على مجموعات العمل أو اللجان أيضاً والتي بحكم تقارب اختصاصات اعضائها وكثرة اجتماعاتهم ومناقشاتهم تطورت فيما بينهم مفاهيم وأفكار متشابهة بحيث يدعم كل واحد منهم الآخر وينمو نمط من التفكير المشترك لأعضاء المجموعة (Group Thinking)[٨].

إن هذا المنهج ينبهنا إلى أهمية دور العوامل النفسية والإدراكات والتفضيلات والخبرات الفردية في عملية صنع السياسة. أما النقد الأساسي الذي يوجَّه له فهو أنه قد يؤدي إلى التضخيم من أثر هذه العوامل. فمن الخطأ تصور السياسة الخارجية لأي دولة على أنها نتيجة لتفضيلات عدد من صناع القرارات دون النظر إلى العوامل الموضوعية والمحددات الجغرا - سياسية التي تمارس تأثيرها بغض النظر عن الاعتبارات النفسية والشخصية، ومن أهم الأمثلة التي توضح سوء استخدام هذا المنهج والتضخيم من أثر العوامل النفسية، تصوير الصراعات الدولية على أنها نتيجة سوء الإدراك أو عدم الفهم الصحيح لظروف الخصم، وهو ما طرحه عدد من الاساتذة الغربيين عن الصراع العربي - الاسرائيلي والذي أعطى تبريراً اكاديمياً لما سمي بسياسات تحطيم الحاجز النفسي بين العرب واسرائيل.

٣ - المنهج التنظيمي (Organizational Approach)[٩]

يؤكد هذا النموذج على أن عملية صنع السياسة تتم في سياق مؤسسي وتنظيمي، وأن هذا السياق يعطي للسياسة الخارجية سماتها الأساسية التي تتضمن أن هذه التنظيمات يشغل مناصبها كوادر مهنية محترفة ذات قيم متشابهة تم تكوينها وتدريبها خلال العمل المشترك والتنشئة في داخل التنظيم (منظمات ومؤسسات متخصصة في مجال الخارجية أو الدفاع والأمن)، وأن هذه التنظيمات تسعى لحماية وتطوير مصالحها والأدوار التي تقوم بها وتوسيع دائرة نفوذها في عملية صنع السياسة، وأن التنظيمات الحكومية لا تمثل كياناً موحداً بل تتكون من عدد من المؤسسات والإدارات الفرعية التي تتعاون أحياناً وتتنافس وتتصارع أحياناً أخرى، وأن لهذه التنظيمات طابعها التصاعدي الرئاسي (الهيراركي) وأن أعضاءها يدخلون في علاقات

(٨) Irving L. Janis, *Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascoes* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1972).

(٩) انظر عرضاً لهذا النهج، في:

M. Halpern, *Bureaurcratic Politics and Foreign Policy* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1974); R. Art, «Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique,» *Policy Science*, vol.4 (December 1972), pp.468 - 474, and S.Krasner, «Are Bureaucracies Important? (or Alice in Wonderland),» *Foreign Policy*, no.7 (Summer 1979), pp.159-179.

سلطة مع طرف أعلى أو أدنى، وهو مـا يؤدي إلى وجود أنماط تفكير وسلوك متشـابهة؛ وأخيراً فإن هذه التنظيمات تتبنى أنماطاً وأساليب موحدة لأداء العمل، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات الى مقاومة التغيير والرغبة في الاستمرار في أداء العمل كما تم التعـود عليه.

يشـير هذا المنهج إلى أهمية الجانب التنـظيمي في عمليـة صنـع السيـاسـة وإلى ضرورة التمييز بين السياسة كما تتقرر بـواسطة كبـار المسؤولين (رئيس الجمهـورية أو رئيس الـوزراء أو وزير الخـارجية) وبـين شكل وكيفيـة تطبيقهـا بـواسـطة المؤسـسـات والتنـظيمات المختلفـة. كما يشـير إلى أهميـة دور المنـظمات في التعـامـل مـع المعلومـات وتفسيرها.

وتبدو أهمية هذا النموذج في دراسة السياسة الخارجية الأمريكيـة نظراً إلى تعـدد وتنوع المؤسسات التي تشارك في عملية صنع السياسة وتنفيذها، فهناك الرئيس والبيت الأبيض ووزارة الخـارجيـة، ووزارة الـدفـاع، والكـونغرس ووكـالـة الاستخبـارات المركزية، وفي كثير من الحالات لا تتفق هذه الأجهزة على تقـويم موحـد للموقف، أو على أفضل السبل لمواجهتـه[١٠]. ففي حالـة المنطقـة العربيـة على سبيـل المثال، لم يكن هناك اتفاق بين تقويم وزارة الخـارجية من نـاحية وتقـويم الرئيس والبيت الأبيض من ناحية أخرى حول كثـير من المسائـل المتعلقة بـالقضية الفلسـطينية والصراع العـربي - الاسرائيلي.

٤ - منهج جماعات المصالح (Interest Group Approach)

لمدة، تصور بعض الـدارسين أنـه يمكن دراسة السيـاسـة الخـارجية من منـظور الـديمقراطيـة والمشاركـة الشعبية، وأن صنـع السياسـة الخـارجيـة يعكس التفضيـلات الشعبية التي تعبر عن نفسها من خلال العملية الانتخابيـة والمؤسسات التمثيليـة. وقام هذا المنهج على افتراض ان الناخبين لهم تفضيـلات حول قضـايا السيـاسة الخـارجية، وأن هـذه التفضيلات هي العنصر الحـاسم في عملية صنـع السياسـة. وجاءت نتـائج الأبحاث الميدانية عن الرأي العام الأمريكي لتـوضح أن المـواطنين لا يمـارسون تـأثيراً مهماً في السياسة الخارجية، وذلك لثلاثة أسبـاب: أولها أن أغلب الأمـريكيين إمـا غير مهتمـين أو غير ملمـين بالـوقائـع والأحداث المتصلة بـالشؤون الخارجيـة؛ وثانيهـا أنه بالقدر الذي يكون لهم آراء في هذه الأمور، فان هذه الآراء لا تبنى عـادة على متـابعة

(١٠) Richard F. Morgan and James E. Connor, eds., *The American Political System* (New York: Harcourt, Brace Janovich, 1970), pp.441-480.

دقيقة لمجريات الأمور، بقدر ما تكون انعكاساً لقيم أو ولاءات إثنية أو دينيـة أو نتيجة لتأثير أجهزة الاعلام؛ وثالثها أن اغلب المواطنين يهتمـون فقط بالأحـداث الجاريـة التي تركز عليها وسائل الاعلام، فهي أحياناً فيتنـام وهي أحيانـاً أخرى اسرائيـل ومنظمـة التحرير الفلسطينية وهي أحياناً ثالثة منطقة امريكا الوسطى، وأنه لا يوجد اتساق بين مواقف الناخبين إزاء هذه القضـايا فـالذين دافعـوا عن ضرورة عدم التـورط في فيتنام وجنـوبي شرقي آسيا هم أنفسهم الـذين يـدافعـون عن مـزيـد من الارتبـاط والـدعم لاسرائيل[١١].

لذلك فإن المنهج الأكثر واقعية هو الذي ينطلق من أن نفوذ المـواطنين في عمليـة صنع السياسة هو أقـل بكثير من التصـور الديمقـراطي السابق الإشـارة اليه، وان دور الرأي العام يتم من خلال جماعـات المصالـح المنظمـة التي تسعى لتعبئة المـواطنين من أجل قضاياها، وهو ما لاحظه الكسيس دي توكفيل المؤلف الفرنسي الذي زار أمريكـا في القرن الماضي وكتب كتاباً بعنوان **الديمقراطية في أمريكا** والـذي قال فيـه إن السمة الرئيسية لهذا المجتمع هي طابعه التعددي وإن مفهـوم الجماعـات المنظمـة كأداة للتـأثير والضغط ينطبق على أمريكا بدرجة أكبر من أي مجتمع آخر[١٢].

٥ - منهج نخبة القوة (Power Elite)[١٣]

يـطرح هذا المنهـج الافتراض بـأن صنع السيـاسة يتسم أسـاسـاً بعـدم مشاركـة المـواطنين أو ممثليهم، وأن السيـاسـات النـابعة من هـذه العملية تتصف بـالتعبـير عن مصالح هذه النخبة.

ووفقـاً لهذا النمـوذج تتركـز السلطة في أيدي عـدد محدود من النخبـة السياسيـة الحاكمة ذات المصالح المشتركة والتفضيلات السياسية المتشابهة. وعلى المستوى الداخلي تسعى هذه النخبة الى التأثير في الرأي العام وتوجيهه. أما خارجياً فإنها تتبع سياسـات تعتمـد عـلى القـوة وتؤثـر سـلبـاً في السـلام العـالمي. ويختلف أنصـار هـذا النمـوذج

(١١) William H. Flanigan and Nancy H. Zingale, *Political Behavior of the American Electorate* (Boston, Mass.: Allyn, Bacon, 1975), pp.91-145, and Ralph B. Loverins, *The Public and American Foreign Policy, 1918 - 1978* (New York: William Morrow and Co., 1978).

(١٢) E. Weisband, *The Ideology of American Foreign Policy: A Paradigm of Lockian Liberalism* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973), pp.2-14, and Robert H. Trice, *Interest Groups and the Foreign Policy Process: U.S. Policy in the Middle East* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976).

(١٣) انظر الأطروحة الأساسية لهذا المنهج، في:

Charles Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956), and G.W. Domhoff, *Who Rules America* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1967).

بخصوص تكوين هذه النخبة ومصادر تضامنها وقوتها، فيرى البعض أنها تتكون من طبقة حاكمة لها خصائص اقتصادية واجتماعية واحدة وتضم عدداً محدوداً من كبار العائلات الثرية، مثل روكفلر وهاريمان ودوبون وفورد ومورغان، ويرى آخرون أن النخبة الحاكمة تشير إلى المركب الصناعي العسكري الذي حذر منه الرئيس دوايت ايزنهاور في الخمسينات، ويرى فريق ثالث أن النخبة الحاكمة تأتي من مصادر مختلفة تشمل العسكريين ومديري الشركات الدولية النشاط وكذلك كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان ونقابات العمال والجامعات.

وهكذا، فإذا كان الاتجاه الأول يركز على الأصول الرأسمالية للسياسة الخارجية الأمريكية فإن الثاني يركز على أصولها العسكرية، أما الثالث فيجمع بين الاثنين.

٦ ـ منهج النظام الدولي (International System)[١٤]

يركز هذا المنهج على أن السياسة الخارجية الامريكية هي استجابة للمشاكل التي يطرحها النظام الدولي الذي يتكون من حوالى ١٦٠ دولة، وأنه في إطار غياب سلطة مركزية لحفظ الأمن والسلام في العالم، تسعى كل دولة من جانبها لتحقيق مصالحها القومية من خلال تنمية قدراتها. وكما هو واضح، يقلل هذا النموذج من أهمية الاعتبارات الداخلية لعملية صنع السياسة ويركز على الجانب الخارجي. ومن أمثلة تطبيق هذا المنهج دراسة والت ويتمان روستو التي يدرس فيها تطور السياسة الأمريكية من منظور انتهاء تركز القوة النسبي في يد الولايات المتحدة، والذي بلغ أقصاه في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية واحتكارها للسلاح النووي وبداية انتشار القوة خلال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٢[١٥]، كما يدخل في هذا الاطار دراستا ستانلي هوفمان عن النظام الدولي وآدام أولام عن تطور التنافس الأمريكي السوفياتي[١٦].

٧ ـ منهج الهيمنة الايديولوجية (Ideological Hegemony)[١٧]

ينطلق هذا المنهج من مفهوم المفكر الإيطالي الماركسي انطونيو غرامشي عن

(١٤) Robert A. Bauer, ed., *The United States in World Affairs: Leadership, Partnership or Disengagement?* (Charlottesville: University of Virginia Press, 1975), pp 1 - 12 and 96 - 111.

(١٥) Walt W. Rostow, *The Diffusion of Power, 1957-1972* (New York: Macmillan Press, 1972).

(١٦) Stanley Hoffmann, *The Primacy of World Order* (New York: McGraw Hill Book Co., 1978), pp.5 - 32, and Adam Bruno Ulam, *The Rivals America and Russia since World War II* (New York: Viking Press, 1971).

(١٧) نظراً الى عدم اشارة أغلب الكتابات الجامعية والاكاديمية لهذا المنهج، فاننا سوف نعرضه بقدر من التفصيل.

الهيمنة الايديولوجية أو الثقافية، والتي استخدمها لتحليل أنماط العلاقات المعقدة بين أشكال التنظيم الاجتماعي والنظم الثقافية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ووفقاً لغرامشي فإن الهيمنة الثقافية أو الايديولوجية تعني تغلغل نظام كامل للمعتقدات والقيم والاتجاهات والممارسات الاجتماعية والعلاقات في مجتمع ما، والتي تخدم هدف الحفاظ على النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم ودعمه وضمان استمراره من خلال التبرير الفكري والثقافي للأوضاع السائدة وتقديمها بشكل مقبول[١٨].

ويستمد نظام القيم هيمنته وسيطرته من ارتباطه الوثيق بنمط توزيع القوة السائدة وهو ما يسمح لأدوات وآليات التنشئة الإجتماعية السياسية بأن تنتشر بين قطاعات عريضة من السكان، ومن ثم تصبح الهيمنة الايديولوجية نمطاً للتفكير والتعامل اليومي كما تصبح جزءاً من الخبرة الانسانية المعتادة، ومن ثم تساعد على استمرار النظام ومؤسساته. ولا يعني هذا أن مفهوم الهيمنة الايديولوجية يفترض بناءاً جامداً أو سكونياً للمفاهيم، بل إنه يقر بحدوث تغيرات مستمرة في عالم الأفكار والقيم وبان هناك تنوعات وظلالاً في إطار الايديولوجيا المهيمنة، وإن هناك صراعات بين بعض جوانبها، ولكن هذه التنوعات والصراعات تبقى في حدود الأفكار والمفاهيم المسيطرة. كما أن هذا المفهوم يتضمن امكانية أن تتغير هذه الايديولوجيا المهيمنة وأن تجدد ذاتها إما من خلال الصراعات الداخلية أو بدخول قطاعات جديدة إلى حلبة الصراع الاجتماعي والسياسي.

ويطرح أنصار التيار الليبرالي أن القيم الايديولوجية المسيطرة في الولايات المتحدة هي الليبرالية والتعددية والدفاع عن الحرية، وأنه من بين القيم السياسية المختلفة فإن قيمة الحرية هي القيمة العليا في الثقافة الأمريكية، ومن هنا بروز مفهوم العالم الحر في مواجهة العالم الشيوعي في السياسة الخارجية الأمريكية وفي الاعلام الخارجي عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. ويتردد هذا المعنى في أغلب الكتابات الأمريكية عن السياسة الخارجية، وعلى سبيل المثال فإن زبغنيو برجنسكي مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي كارتر، يؤكد هذا المعنى ويقتبس عبارة لادموند بيرك حيث أشار فيها إلى الثورة الأمريكية ومولد الولايات المتحدة بقوله «ان ثورة عظيمة قد حدثت ليس نتيجة تغير السلطة في أي من الدول القائمة ولكن بظهور دولة جديدة من نوع جديد في مكان جديد من العالم، وسوف يؤدي هذا التغير إلى تغيرات كبيرة في كل العلاقات وتوازنات القوى مثلما يؤدي تأثير ظهور كوكب جديد على النظام الكوني»[١٩]. يترتب على ذلك

(١٨) C. Boggs, «Gramsci's Prison Notebooks,» *Socialist Revolution*, vol. 2, no. 2 (1972), pp.98 - 100.

(١٩) Zbigniew Brezinski, «The United States in Changing World,» *Economic Impact*, no.17 (1977), p.10.

وفقاً لأصحاب هذا الرأي أن رسالة الولايات المتحدة ما زالت مستمرة وأنها تهدف إلى ضمان الحرية واستمرار التنوع في العالم[٢٠].

أما التحليل النقدي للسياسة الأمريكية، فإنه يكشف عن سيادة قيم معينة وان بناء المفاهيم المتعلقة بالحرب الباردة وحصار الاتحاد السوفياتي والسعي إلى السيطرة يجب الا يفهم في سياق علاقة امريكا بالعالم الخارجي فقط، بل كجزء من الثقافة الأمريكية أيضاً، وان السلوك الدولي الأمريكي ينبغي فهمه أيضاً من خلال تحليل الثقافة السياسية الأمريكية والايديولوجية المهيمنة، وان إدراك صانع القرار وفقاً لأصحاب المنهج النفسي ليس قضية فردية متعلقة بصاحبه وحسب، ولكنه رمز للثقافة السائدة والمسيطرة في المجتمع[٢١]. ان مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم، الذي ينطلق من الشعور بالتميز والتفوق، من المفاهيم الأساسية في الثقافة الأمريكية. ومن الدراسات المبكرة التي أوضحت هذا البعد هي دراسة هانز مورغنثو بعنوان **دفاعاً عن المصلحة القومية** والذي أشار فيها إلى أنه خلف تحولات السياسة الأمريكية من الانكفاء على الداخل إلى اتباع سياسة نشطة، فإن هناك نمطاً متكرراً وسياسة مستمرة وهي السيطرة على نصف العالم الغربي الذي يشمل قارتي شمالي وجنوبي أمريكا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي حتى جزر هاواي. وارتبط بذلك، حتى الحرب العالمية الثانية، إتباع سياسة «توازن القوى» في أوروبا لمنع قيام أي قوة تستطيع أن تمارس سيطرتها عبر الأطلسي كما اتبعت السياسة نفسها في آسيا[٢٢].

ومنذ البداية شهدت الخبرة الأمريكية تياراً قوياً يدعو إلى استخدام القوة مع العالم الخارجي. ففي أثناء حرب الاستقلال كان هناك اتجاه لضم كندا، وقال صمويل آدامز، أحد قادة الثورة، إننا سوف نستمر «حتى تتنازل لنا بريطانيا عما أعدته الطبيعة لنا»[٢٣]. واستمر هذا الاتجاه كأحد مكونات مفهوم المصير الواضح (Manifest Destiny) الذي ذاع في الثقافة السياسية الأمريكية، ويتضمن أن على الأمريكيين ليس أن يقوموا بتعمير هذه القارة الجديدة «غير المأهولة بالسكان» فقط ولكن عليهم نشر هذه الحيوية في المناطق المجاورة أيضاً.

(٢٠) Gabriel A. Almond, *The American People and Foreign Policy* (New York: Harcourt, Brace and Co., 1950).
(٢١) B. Andrews, «Social Rules and the State as a Social Actor,» *World Politics*, vol. 27, no.4 (July 1975), pp.521 - 540.
(٢٢) Hans Joachim Morgenthau, *In Defense of the National Interest* (New York: Alfred A. Knopf, 1951), and William Appleman Williams, *The Roots of the Modern American Empire* (New York: Random House, 1969).
(٢٣) Albert C. Weinberg, *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansion in American History* (Chicago, Ill.: Quadrangle Paperbacks, 1963), p.22.

ومن هنا ظهرت فكرة نقل «الرسالة الأمريكية» إلى المكسيك والفيليبين وهاواي وكوبا. وعلق الرئيس ماكنلي على تدخل بلاده العسكري في كوبا عام ١٨٩٨ بأنه عمل يقوم على «الاعتبارات الانسانية»، وطور الرئيس تيودور روزفلت الفكرة بقوله إن على الولايات المتحدة أن تقوم بدور بوليس في نصف العالم الغربي بالنيابة عن العالم وإن عليها مسؤولية التدخل ضد «الأخطاء والقصور». وعندما تدخل في بناما قارن هذا الدور بما يقوم به رجل البوليس مع مجرم متهم بمحاولة التشهير وابتزاز الآخرين[٢٤]. وواصلت إدارة الرئيس تافت ما سمّته «الحماية الأخلاقية» لنيكاراغوا. وأمر الرئيس ويلسون مشاة البحرية الأمريكية بتولي جميع وظائف الحكم في دولة الدومنيكان لمدة خمس سنوات، وذلك لاعادة الأمن والنظام. كما تدخل الرئيس ويلسون في المكسيك والرئيس كوليدج في نيكاراغوا ضد الحركات الثورية التي كانت تهدد المصالح الأمريكية، وقال كوليدج «إننا لم نعلن الحرب على نيكاراغوا إلا بالقدر الذي يقوم به رجل البوليس في الطريق تجاه المارة»[٢٥].

وفي القرن العشرين تطور مفهوم المصير الواضح إلى مفهوم قيادة العالم أو قوة البوليس العالمية[٢٦]. فتحدث ويلسون عن «القيادة الأخلاقية التي آلت إلينا» وكانت المفاهيم السائدة تدور حول أن سياسة أمريكا تمثل مرحلة جديدة من تطور العلاقات الدولية والعالم تقوم على التجارة الحرة وسياسة الباب المفتوح. وفي عام ١٩٣٦ صدر قانون الحياد، وكان التوجه الرئيسي في الولايات المتحدة هو عدم الاشتراك في حرب جديدة خارج نصف الكرة الغربي، حتى بلور روزفلت مفهوماً قوامه أن الحفاظ على السلام يستدعي استخدام القوة، وان الالتزام الأمريكي بذلك يجب ألا يخضع لاعتبارات السياسة الداخلية ومناوراتها، وان تدخل أمريكا في الحرب هو الذي سيقرر من المنتصر وان ذلك سيعني دوراً رئيسياً لها بعد الحرب. وحتى قبل أن تقوم اليابان بهجومها على بيرل هاربر كان روزفلت يبحث في كيفية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدورها كرجل بوليس بعد الحرب، ففي مقابلة مع ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، في آب/ أغسطس ١٩٤١ تحدث عن إنشاء قوة بوليس دولية تتكون من أمريكا وبريطانيا.

وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، برز بشكل واضح مفهوم قيادة العالم، وأن للولايات المتحدة حق ممارسة دور رجل البوليس في نصف الكرة الغربي،

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٦ - ٤٢٨.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٤١.
(٢٦) Richard J. Barnett, *Intervention and Revolution* (New York: New American Library, 1972), pp.96 - 117.

بينما ليس لأي دولة أخرى أن تقوم بمثل هذا الدور في منطقة أخرى. ففي عام ١٩٤١ تنبأ هنري لوس بأن هذا القرن سيكون هو القرن الأمريكي، وفي عام ١٩٤٣ كتب وولتر ليبمان أن أمريكا تقف في مركز الحضارة الغربية وأن عليها حماية أوروبا من «التوسع السوفياتي» ومن «شعوب آسيا الصاعدة»، وقال فرانك لوكس وزير البحرية إن على أمريكا وبريطانيا بعد انتصارهما على النازية «حراسة البحار السبعة»، وأقام الرئيس هنري ترومان سياسته في عام ١٩٤٥ على أساس أن القوة العسكرية الأمريكية هي ضمان السلام، وأن فكرة مشاركة الاتحاد السوفياتي في عالم ما بعد الحرب فكرة غير واقعية وأنه العدو السياسي والايديولوجي الجديد. وفي عام ١٩٤٦ كتب ترومان إلى وزير الخارجية بيرنز يقول «إنني لا يعتريني أي شك في أن روسيا تنوي غزو تركيا والسيطرة على ممرات البحر الأسود وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط، وانه ما لم تواجَه روسيا بقبضة حديدية ولغة قوية فإن حرباً جديدة تكون في طور الإعداد. إن اللغة الوحيدة هي كم عدد الفرق العسكرية التي تملكها»(٢٧).

لم نقصد من هذا العرض التناول المفصل لكل منهج، وإنما تبيان جوانب قوته وضعفه. ويكفي القول إن كلاً منها يشير إلى أحد مداخل تحليل السياسة الأمريكية، وان استخدام احدها لا يلغي استخدام أو الاستفادة من نتائج الأخرى. وسوف تسعى هذه الدراسة لتوظيف هذه المناهج والاستفادة مما تكون قد توصلت إليه من استخلاصات ونتائج لتحليل السياسة الأمريكية إزاء قضية الوحدة العربية.

ثانياً: الولايات المتحدة تدخل المنطقة العربية

كأنه كان يقرأ المستقبل عندما كتب أحد مراسلي جريدة «نيويورك تريبيون» في أوروبا في صيف عام ١٨٥٣ أنه «رغم اعتبار الولايات المتحدة قوة كبرى في المنطقة التي تسيطر عليها الامبراطورية العثمانية فإنه لا يمكن لها أن تستمر في قبول الدور المتواضع الذي أعطي لها في الماضي بعد أن بلغت مرتبة عالية من الحضارة والثروة»(٢٨).

ويمكن القول عموماً إنه حتى بداية الحرب العالمية الثانية، لم تكن الولايات المتحدة تمتلك سياسة نشطة ومتبلورة تجاه المنطقة العربية، وانها كانت قد سلمت بأولوية النفوذ البريطاني والفرنسي فيها، وانها ركزت اهتمامها حول الأنشطة التجارية والتبشيرية والثقافية(٢٩).

(٢٧) Harry S. Truman, *Memoirs,* On Living Paper, V. 1 (Garden City, N.Y.: Double-day, 1955), vol. 1: *Years of Decision,* p.606.

(٢٨) Emil Lengyel, *The Changing Middle East,* Oxford Social Studies Pamphlets, no.8 (New York: John Day, 1960).

(٢٩) انظر: خيرية قاسمية، «الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين،» في: غسان =

في القرن التاسع عشر ساهمت السفن الأمريكية في تحقيق السيطرة الغربية على القوى البحرية والاساطيل الإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، وبدأ المبشرون الأمريكيون أنشطتهم في لبنان في عام ١٨٢٣، وأدخلوا أول مطبعة باللغة العربية في عام ١٨٣٤. وبعدها بأربعة أعوام بدأت البعثات الأمريكية للبحث عن الآثار، ففي عام ١٨٣٨ بدأ ادوارد روبنسون رحلاته إلى فلسطين بهدف دراسة جغرافية وآثار المنطقة، وفي منتصف القرن قامت البحرية الأمريكية بأول مسح على البحر الميت. وفي عام ١٨٦٦ أنشئت الكلية البروتستانتية السورية التي تحولت فيما بعد لتصبح الجامعة الاميركية في بيروت التي لعبت دوراً مهماً في نشر التعليم الجامعي وأتى طلابها من مختلف أنحاء البلاد العربية، ولعب بعض أساتذتها فيما بعد، مثل نبيه أمين فارس وقسطنطين زريق، أدواراً مهمة في بلورة الفكرة القومية العربية(٣٠).

ويربط عدد من الباحثين بين استخدام بعثات التبشير الأمريكية للغة العربية في مدارسها ونهضة اللغة العربية والفكر العربي(٣١). ومن أدلة ذلك ارتباط بعض رواد الدعوة العربية بهذه البعثات مثل بطرس البستاني ونصيف اليازجي. ويضخم البعض من هذا الدور إلى القول «وهكذا يمكن القول، استخلاصاً، ان نفوذ البعثات التبشيرية الأمريكية ادى إلى نتائج فائقة، فمن خلال نشر التعليم، وإحياء اللغة العربية، وإدخال آلات الطباعة وإصدار الصحف والدوريات، واضافة إلى كل هذا اعادة اكتشاف الماضي العربي، وضع المبشرون دونما خطة أو غاية، أساس نهضة القومية العربية التي كان على كل من المسيحيين والمسلمين أن يعملوا سوياً في إطارها من أجل أهداف سياسية»(٣٢). ومن دون المبالغة إلى هذا الحد فإن هناك اعترافاً بالدور الذي لعبته هذه المدارس في إحياء اللغة العربية وتراثها، فيذكر المؤرخ الفلسطيني المدقق عبد اللطيف الطيباوي أنه مما لا شك فيه كان لجهود الصحافة البروتستانتية دور في احياء جزء من التراث العربي. ووفقاً لجورج انطونيوس مؤلف

= سلامة [وآخرون]، **السياسة الامريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٢٣ ـ ٢٦.

(٣٠) حول هذه المرحلة المبكرة، انظر:

James A. Field, *America and the Mediterranean World, 1776 - 1882* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969); Ephraim A. Speiser, *The United States and the Near East,* American Foreign Policy Library, vol. 2 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1971), pp.238 - 239, and Thomas A. Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784 - 1975: A Survey* (Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977).

(٣١) في هذا المعنى، انظر:

John A. Denova, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900 - 1939* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963), p.50, and Joseph Leon Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810 - 1927* (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1971), pp.54 - 56.

(٣٢) Muhee al-Din Hatoor al-Khalidi, «A Century of American Contribution to Arab Nationalism, 1820 - 1920,» (Unpublished Ph. D. Thesis, Vanderbilt University, 1958), p.163.

كتاب «يقظة العرب» فان تأثير الجهود التعليمية والثقافية الأمريكية يماثل في أهميته التأثير الفرنسي الذي صاحب الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٧[٣٣].

ولكن الجهد الأمريكي الأكبر الذي دعمته الدبلوماسية الأمريكية كان في مجال الاقتصاد والتجارة، واتبعت الولايات المتحدة سياسة «الباب المفتوح» التي كانت تقوم على أساس أن التوسع التجاري والانتشار الاقتصادي هما أفضل الوسائل لتدعيم النفوذ الأمريكي في العالم. وتدخلت الولايات المتحدة أكثر من مرة لضمان تمتع الرعايا الأمريكيين بالامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب في الامبراطورية العثمانية، حتى أطلق على هذه السياسة «دبلوماسية الدولار» تأكيداً لطابعها التجاري الاقتصادي. وخلال الحرب العالمية الأولى، تولت الولايات المتحدة رعاية مصالح الدول الأوروبية في الدولة العثمانية، وسعت لابرام اتفاقية صلح منفرد معها، ذلك أن دخول أمريكا حلبة القتال لم يتبعه إعلانها الحرب على الدولة العثمانية، لكن هذه المحاولة فشلت بسبب المعارضة البريطانية ـ الصهيونية لها[٣٤].

وإذا كان العرب قد علّقوا آمالاً واسعة على مبادىء الرئيس ويلسون الأربعة عشر التي أعلنت في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩١٨، والتي تضمنت النقطة الثانية عشرة منها «ان الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب ان تضمن سيادة آمنة. ولكن القوميات الأخرى التي تقع الآن تحت الحكم التركي يجب أن تضمن أماناً مضموناً للحياة وفرصة غير مقيدة إطلاقاً للتطور المستقل»[٣٥]. إلا أن هذه الآمال سرعان ما اهتزت نتيجة تغاضي الولايات المتحدة عن اتفاقية سايكس ـ بيكو التي تم بموجبها تقسيم المشرق العربي بين انكلترا وفرنسا، وتأييدها لوعد بلفور، واعترافها بالحماية البريطانية على مصر وتأييدها لرفض طلب الوفد عرض قضية الاستقلال المصري أمام المؤتمر. ويمكن تحليل الدور الأمريكي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى إزاء عدد من القضايا العربية على النحو التالي:

١ ـ تصريح بلفور

هناك عدة تفسيرات للتأييد الأمريكي لتصريح بلفور، بعضها يشير إلى نشاط

(٣٣) Abdul-Latif Tibawi, *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work* (Oxford: Oxford University Press, 1966), p.303, and George Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement* (Philadelphia: Lippincott, 1939), p.43.

(٣٤) قاسمية، «الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين،» ص ٢٠. والنص هو:

«The Turkish portions of the present Ottoman Empire should be assured a secure sovereignty, but other nationalities which are now under Turkish rule should be assured an undoubted security of life and an absolutely unmolested opportunity of autonomous development».

(٣٥) Samuel Flagg Lewis, *A Diplomatic History of the United States*, 3rd ed. (New York: Henry Holt and Co., 1950), p.626.

بعض الشخصيات اليهودية الصهيونية التي كان لها تأثير في الرئيس الأمريكي مثل القاضي لويس برانديس، وفيليكس فرانكفورتر[٣٦]؛ وبعضها الآخر يرجعه إلى دور اليهود في انتخابات عام ١٩١٦، ووعد ويلسون بتأييد الأهداف الصهيونية؛ وبعضها الثالث يشير إلى بعض نواحي شخصية الرئيس ويلسون وتديُّنه. وبعيداً عن هذه التفسيرات، فالأمر المؤكد أن الحكومة البريطانية استشارت الرئيس ويلسون عن رأيه في إصدار مثل هذا التصريح، فوافق عليه وعندما تأخرت الحكومة البريطانية في إصداره أرسل يحثها على سرعة إرسال نسخة منه له، فاستجابت لذلك وأرسلتها له في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧ فوافق عليه ثم أيده بعد صدوره[٣٧]. وعبر عن هذا التأييد عام ١٩١٩ بقوله «اني فوق هذا، مقتنع بأن دول الحلفاء متفقة، بموافقة حكومتنا وشعبنا التامة، على أن توضع في فلسطين أسس كومنولث يهودي». وأصدر الكونغرس الأمريكي في ٢١ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٢ قراراً بتأييد تصريح بلفور. في سنة ١٩٢٤ تم توقيع معاهدة الإنتداب الأمريكية ـ البريطانية التي اعترفت فيها الولايات المتحدة بالانتداب البريطاني على فلسطين وضمنت المعاهدة معاملة متكافئة للرعايا الأمريكيين في الشؤون التجارية والاقتصادية وحماية ممتلكاتهم ومنحهم حق بناء وإدارة مؤسسات دينية وتعليمية وخيرية في فلسطين وغير ذلك من الحقوق لرعاية الدول الأعضاء في عصبة الأمم.

٢ ـ لجنة كنغ ـ كرين

في مؤتمر السلام الذي بدأ أعماله في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ وفي أعقاب خلاف بين رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية الفرنسي حول المطالب الفرنسية في سوريا، اقترح الرئيس ويلسون في ٢٠ آذار/ مارس، بناء على توصية من بليس (Bliss) رئيس الجامعة الامريكية في بيروت، ضرورة ارسال لجنة من كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة «لاكتشاف رغبات شعوب هذه الأقاليم»[٣٨] بخصوص

(٣٦) وتحديداً لويس برانديس الذي أصبح أقوى شخصية صهيونية في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩١٢، وأصبح رئيساً للمحكمة الدستورية العليا في عام ١٩١٦. وجدير بالذكر انه قام بزيارة للقدس في تموز/ يوليو ١٩١٩ واعرب فيها عن تأييده للأهداف الصهيونية.

(٣٧) انظر: كامل ابو جابر، **الولايات المتحدة واسرائيل** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٧)، ص ٤٣ ـ ٤٧ و

Leonard Stein, *The Balfour Declaration* (New York: Simon and Schuster, 1961).

(٣٨) في تطور الوقائع الذي أدى إلى تشكيل اللجنة، أنظر:

Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810 - 1927*, pp.160 - 164, and Henry N.Howard, *The King - Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East* (Beirut: Khayat's, 1963).

الدولة التي ستقوم بالانتداب عليها، وذلك لأن أحد المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الولايات المتحدة هي موافقة المحكومين. ومن ثم فإن المسألة التي تهم أمريكا هي ما إذا كانت فرنسا تحظى بموافقة السوريين، وبريطانيا بموافقة العراقيين على القيام بمهمة الانتداب أم لا. ولكن الدول الأوروبية سرعان ما تخلت - بعد الموافقة الأولية - عن المشاركة في هذه اللجنة كما اعترضت عليها الحركة الصهيونية أيضاً.

فشكل ويلسون لجنة من هنري تشرشل كنغ رئيس كلية أوبرلين (Oberline) وتشارلز كرين، رجل الأعمال الأمريكي، لتنفيذ المهمة وتقديم المشورة للرئيس الأمريكي، ووصلت اللجنة إلى يافا في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩١٩، وابرقت اللجنة بانطباعاتها عن الموقف في فلسطين بعد عشرة أيام من وصولها وذكرت «ان سكانها الأقدمين مسيحيين ومسلمين يتخذون موقفاً موحداً وعدائياً للغاية ضد أي قدر من الهجرة اليهودية أو أي جهود لتأسيس سيادة يهودية عليهم. إننا نشك في أن أي موظف بريطاني أو أمريكي هنا يعتقد في إمكانية تحقيق البرنامج الصهيوني دون دعم عسكري كبير»[٣٩]. وبينما كانت اللجنة تتنقل بين سوريا وفلسطين قرر الزعماء العرب وضع طموحاتهم وآمالهم أمامها، ومن خلالها إلى مؤتمر الصلح. ووصفت اللجنة المؤتمر السوري العام الذي انتخب بواسطة السكان العرب بأنه «مجلس تمثيلي بمعنى الكلمة» وأن برنامجه «يمثل الإرادة الشعبية إلى أقرب ما يمكن تمثيلها في أي بلد»[٤٠].

وعقد المؤتمر اجتماعاً في ٢ تموز/ يوليو ١٩١٩ في دمشق، وأصدر مجموعة من القرارات تطالب بالاستقلال التام لسوريا الطبيعية، وبرفض الانتداب الفرنسي ووعد بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وباقامة ملكية دستورية ديمقراطية على يد الملك فيصل. كما طالبت بالاستقلال التام للعراق. أما بخصوص المساعدة الاقتصادية لسوريا فقد فضل المؤتمر أن تقوم الولايات المتحدة بذلك، وإن لم يكن ذلك ممكناً فانكلترا. ورفض المؤتمر المساعدة الفرنسية بأي شكل كان. وتركت هذه القرارات إنطباعاً إيجابياً لدى اللجنة التي عبرت في برقية لها من بيروت في ١٠ تموز/ يوليو عن تعاطفها مع إقامة دولة سورية مستقلة وموحدة تحت قيادة فيصل، وأنه من المستحسن أن يكون ذلك بمساعدة الولايات المتحدة. وعكس التقرير النهائي للجنة الذي قدمته في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩١٩ الروح نفسها، وشمل التقرير ثلاثة أقسام، أولها عن عمل اللجنة وعن الأوضاع في سوريا، وثانيها توصيات عامة لمؤتمر الصلح، وثالثها

(٣٩) انظر نص البرقية، في:
Al-Khalidi, «A Century of American Contribution to Arab Nationalism, 1820 - 1920,» pp.346 - 347.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٨ - ٣٥٠.

عبارة عن تقرير خاص وسري «للاستخدام الأمريكي فقط» ضمنت فيه اللجنة استنتاجاتها بصراحة أكبر[٤١].

وعبرت اللجنة عن تأييدها لتطبيق نظام الانتداب على سوريا - فلسطين والعراق، ولكن شريطة أن يكون لفترة محدودة وان تحصل البلاد الخاضعة للانتداب على الاستقلال بأسرع وقت ممكن. كما أوصت ان يعامل العراق كبلد واحد، وان يتم الحفاظ على وحدة سوريا الطبيعية (التي تتضمن فلسطين) على أن يحظى لبنان بحكم ذاتي في إطار الوحدة السورية. وبررت تأييدها للوحدة السورية بأنها بلاد صغيرة قليلة السكان، وان وحدتها الاقتصادية والجغرافية والعرقية واللغوية واضحة تمام الوضوح، بحيث يصبح من غير الملائم إنشاء دول عديدة مستقلة داخل حدودها «فمن الضروري تجنب تجزئتها إلى مثل هذه الدول بقدر الإمكان إذ ان أغلبية هذه البلاد عربية في لغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها». كما أوصت بتعيين دولة منتدبة على كل من سوريا - فلسطين وأخرى للعراق، وان يكون شكل الحكم في كل منها ملكياً دستورياً، بحيث يكون الأمير فيصل ملكاً لسوريا، وان يتم اختيار ملك العراق من خلال استفتاء شعبي. أما عن الدولة المنتدِبة فقد رأت اللجنة أنه بينما ترفض الأغلبية السورية نظام الانتداب فهي تؤيد الحصول على مساعدة الولايات المتحدة، وتليها بريطانيا، ولكنها ترفض فرنسا رفضاً قاطعاً. وأوصت اللجنة بأن تتولى الولايات المتحدة الانتداب على سوريا، وبريطانيا على العراق. وفي حال عدم قيام الولايات المتحدة بالانتداب على سوريا فيعهد به إلى بريطانيا. أما بخصوص فلسطين فقد أوصت اللجنة بضرورة الحد من الطموحات الصهيونية والتخلي عن فكرة تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود، لأن في ذلك مخالفة لمبادىء ويلسون وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالعنف والحاق ضرر بالغ بالحقوق المدنية والدينية للعرب.

قدمت اللجنة تقريرها إلى وزير الخارجية الأمريكية في نهاية آب/ أغسطس، ولم يحظ التقرير باهتمام كبير بسبب عودة ويلسون إلى الولايات المتحدة وانشغاله بالقضايا الداخلية وعدم رغبة مجلس الشيوخ في مزيد من التدخل في الشؤون الأوروبية، لذلك لم يناقَش التقرير في مؤتمر الصلح بباريس إطلاقاً، واحيطت نتائجه بالتكتم ولم ينشر إلا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٢، ولم يكن له تأثير في ماجريات الأحداث في المنطقة العربية.

(٤١) انظر نص التقرير، في:
Antonius, *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement,* pp.443 - 458.

٣ ـ مؤتمر الصلح

باستثناء قرار إرسال لجنة كنغ ـ كرين، لم يكن للولايات المتحدة موقف واضح تجاه القضايا العربية التي أثيرت بالمقارنة بالقضية الأرمنية مثلاً التي كان للولايات المتحدة اهتمام كبير بها. وجدير بالذكر ان الأمير فيصل حاول اشراك امريكا بقدر أكبر في المناقشات الدائرة حول مستقبل الشرق العربي، وذلك أملاً منه في ممارسة ضغوطها على الدول الأوروبية لتطبيق مبادىء ويلسون. وفي حديث له مع الكولونيل هاوس (Hous)، الذي كان يعتبر من الشخصيات الرئيسية في الوفد الأمريكي، دعا الولايات المتحدة إلى قبول الإنتداب على سوريا، وكان فيصل يفضل ذلك، ولكن الولايات المتحدة لم تظهر اهتماماً كبيراً بذلك(٤٢).

وفي مؤتمر سان ريمو في نيسان/ ابريل ١٩٢٠، قام الحلفاء بتقسيم سوريا بين الانتدابين الانكليزي والفرنسي. وحرصت الولايات المتحدة على تسجيل موقفها في بيان في ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٢١ عن سياسة «الباب المفتوح» توقعت فيه أن مصالحها سوف تصان وانه سيكون لها فرص متساوية مثل بقية القوى في المنطقة(٤٣).

٤ ـ منطقة الجزيرة العربية

وفقاً لوثائق الخارجية الأمريكية عن الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩٢٥ عن منطقة الجزيرة العربية، فإنه في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى طلبت القيادات العربية أكثر من مرة تدخل الولايات المتحدة للاعتراف باستقلال بلادها، ولفض المنازعات بينها، وسعياً للمساعدة الاقتصادية. ودعّم من هذا الاتجاه أنه لم يكن لدى هذه القيادات بديل آخر بعد أن حنثت بريطانيا في وعودها لها. ولا يجد الباحث في الوثائق المنشورة عن هذه الفترة وثيقة أساسية تحدد أهداف وأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، واعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية عموماً وجهة النظر البريطانية، وفي بعض الأحيان لم تكلف نفسها عبء الرد على مراسلات القادة العرب(٤٤).

---

(٤٢) محمد أنيس و السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧)، ص ٤٣٧، و
Grabill, *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810 - 1927,* p.156.

(٤٣) Faiz Saleh Abu Jaber, *American - Arab Relations from Wilson to Nixon* (Washington, D.C.: University Press of America, 1979), p.6.

(٤٤) انظر تجميعاً لهذه الوثائق، في:
Ibrahim Al-Rashidi, ed., *Documents on the History of Saudi Arabia* (Salisburg, N.C.: Documentary Publications, 1976), vol. 1: *The Unification of Central Arabia under Ibn Saud 1905 - 1925.*

ففي ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٦ أرسل الشريف عبدالله بن حسين برقية إلى الخارجية الأمريكية يطلب فيها الإعتراف بأبيه ملكاً على شبه الجزيرة العربية تضمنت «ان الأمة العربية لديها كل الأسباب التي تجعلها تأمل في أنكم سوف تعترفون بها كعضو نشط في عائلة الأمم»(٤٥). فما كان من وزير الخارجية الأمريكية، فرانك بولك، إلا أنه لم يرد عليها واكتفى بإرسال نسخة منها إلى السفارة الأمريكية في استانبول بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٦.

وربطت الولايات المتحدة سياستها في الجزيرة بمصالحها في مصر، فوفقاً لرسالة من القنصلية الأمريكية في القاهرة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ ورد فيها اقتراح بتأجيل اعتراف امريكا بدور ملك الحجاز وان يستخدم ذلك في حالة الضرورة لضمان المصالح الامريكية في مصر إذا ما ظهر موقف يهدد الامتيازات الأجنبية فيها(٤٦).

وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ أرسل الشريف علي حيدر، الذي كان قد عين بواسطة الباب العالي حاكماً على مكة ولم يتمكن من تولي منصبه بسبب سيطرة الشريف حسين بن علي الفعلية على المدينة، خطاباً إلى الرئيس ويلسون طلب فيه من الولايات المتحدة التدخل واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان سلامة أسرته وممتلكاتها في الحجاز. وبناء على توجيه السفارة الأمريكية في فرنسا التي تسلمت الخطاب قرر الرئيس الأمريكي عدم الرد وذلك دفعاً للحرج لأن حيدر يدعي أيضاً أنه ملك الحجاز(٤٧).

وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٣ أرسلت القنصلية الأمريكية بالقدس تقريراً ورد فيه أن الاتحاد العربي (Arab Federation) بقيادة الشريف حسين وشيك الحدوث ما لم توقفه بريطانيا، وأن هذا الاتحاد سوف يضم الحجاز وشرق الأردن والعراق وربما اليمن وفلسطين وسوريا. وفي الشهر نفسه ارسلت القنصلية الأمريكية في بيروت تقريراً تضمن معلومات عن زيارة ملك الحجاز إلى الأردن وأنه قابل زواراً من سوريا وفلسطين وشرق الأردن ومصر(٤٨). واستمر هذا القدر المحدود من الاهتمام الامريكي بالمنطقة حتى بداية الثلاثينات، التي شهدت تحولاً مهماً بسبب تزايد اهتمام

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦، ونظراً لأهمية العبارة نوردها في النص الانكليزي:
«The Arab nations has every reason to hope that you will recognize it as an active member of the family of nations».

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٥ ـ ١٥٣. ونشير إلى ورود اسم مصر ضمن قائمة زوار الشريف حسين في هذا الوقت.

رجال الأعمال الذين رأوا في المنطقة مجالاً للتوسع في مجال النفط وتجارة السلاح. ويمكن أن نعتبر عام ١٩٣١ بداية الدبلوماسية الأمريكية المباشرة في السعودية عندما اعترفت أمريكا بالنظام الجديد بناء على توصية من بريطانيا.

ورغم بداية الاهتمام السياسي الأمريكي بالمنطقة، ظلت مصالحها الاقتصادية هي الشغل الشاغل لها في هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال عندما أثيرت قضية الخلاف بين تركيا وانكلترا حول تبعية الموصل في مؤتمر لوزان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٢ كان أكثر ما يهم أمريكا هو أن يتمتع المواطنون الامريكيون بالامتيازات الاقتصادية نفسها للأجانب، بغض النظر عمن يتولى إدارة الموصل. وفي ٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٣ وقعت اتفاقية مع فرنسا باعتبارها الدولة صاحبة الانتداب على سوريا ولبنان لحماية مصالح المواطنين الأمريكيين وضمان الامتيازات الأجنبية لهم. كما وقعت اتفاقية مماثلة مع انكلترا بخصوص الرعايا الأمريكيين في فلسطين. وعندما نشبت ثورة الدروز في عام ١٩٢٥، أرسلت الولايات المتحدة بناء على طلب القنصل الأمريكي مدمرتين الى القرب من بيروت لحماية المواطنين الامريكيين[٤٩].

وبقرار الكونغرس بعدم الانضمام إلى عصبة الأمم، وبتوقيع معاهدات الصلح، عادت أمريكا إلى سياستها الخارجية في مناطقها التقليدية، واقتصر دورها في المنطقة العربية على المراقبة والتدخل بين فترة وأخرى لتحقيق مصالحها التجارية والاقتصادية. وفي خلال العشرينات والثلاثينات ازدادت المصالح النفطية الامريكية وحصلت على امتيازات للتنقيب في السعودية والبحرين والكويت[٥٠]. في تلك الفترة سعت الحركة الصهيونية للتأثير في الولايات المتحدة للتدخل بفاعلية لمصلحة اليهود في فلسطين، ولكن جهودها لم تفلح لاقتناع المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية بان المسائل المتعلقة بفلسطين من اختصاص بريطانيا صاحبة الانتداب. فعندما طلبت الحركة الصهيونية من امريكا التدخل لمصلحة اليهود بعد اضرابات عام ١٩٢٩ في فلسطين، رفض وزير الخارجية الاستجابة على أساس أن المسائل المتعلقة بفلسطين من اختصاص بريطانيا فقط. ومع ذلك صدر عدد من التصريحات من قادة الحزبين الكبيرين والرؤساء الأمريكيين تأييداً للصهيونية. كما أصدر مجلس الشيوخ عدة

---

(٤٩) Denova, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939*, pp.139, and 323 - 325.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٩، و

Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784 - 1975: A Survey*, pp.96 - 109.

انظر أيضاً: طالب محمد رحيم، **التنافس البريطاني الامريكي على نفط الخليج العربي** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢).

قرارات تؤيد المطالب الصهيونية في فلسطين، كان من أولها قرار الكونغرس في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٢ الذي أكد فيه تأييد أمريكا لانشاء «وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»، ومنها بيان وزارة الخارجية الأمريكية في ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٨ بعد صدور تقرير لجنة بيل والذي أوصى فيه بريطانيا بضرورة إعلام الحكومة الأمريكية بأي اقتراحات يكون من شأنها تغيير أو تعديل شروط الإنتداب على فلسطين، ومنها مذكرة الرئيس روزفلت الذي يرفض فيها الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩ والخاص بتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفي الأربعينات بدأ الموقف الامريكي يفصح أكثر عن تأييده للحركة الصهيونية ورغم تأكيد فرانكلين روزفلت أنه لن يتخذ قراراً بشأن الوضع في فلسطين دون استشارة كل من العرب واليهود، حيث عبر عن هذا المعنى في رسالة إلى كل من الأمير عبد الله وشكري القوتلي، ومع أنه كتب إلى الملك عبد العزيز بن سعود في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٤٥ بأنه لن يتخذ قراراً يمكن أن يكون معادياً للشعب العربي[٥١]، فقد أيد برنامج بلتيمور الذي صدر عن المؤتمر الصهيوني في أيار/ مايو ١٩٤٢ والذي أكد على هدف تأسيس دولة يهودية في فلسطين وتكوين جيش يهودي وفتح فلسطين للهجرة اليهودية غير المحدودة.

وتجدر الإشارة إلى أن مواقف أجهزة صنع السياسة الخارجية لم تكن متسقة فيما بينها بخصوص الدور الأمريكي في فلسطين، فبرز التباين أكثر من مرة بين البيت الأبيض، الذي كان أكثر تأثراً بالعوامل السياسية الداخلية، ووزارة الخارجية. فعقب موافقة ويلسون على وعد بلفور، صرح روبرت لانسنغ، وزير الخارجية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ بأن اليهود لا يمثلون أمة واحدة حتى تكون هناك رغبة لتكوين شعب مستقل. وعلى الرغم من تأييد روزفلت لبرنامج بلتيمور، فإن وزيري الدفاع والخارجية قد عارضاه. وعندما طلب ترومان من رئيس الوزراء البريطاني اتلي في ٣١ آب/ اغسطس ١٩٤٥ السماح لمائة ألف يهودي بدخول فلسطين، جاء تعليق وزارة الخارجية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥ متضمناً أن قضية فلسطين تثير قضايا أكثر تعقيدا من مجرد بؤس اليهود في أوروبا.

ومع منتصف الأربعينات كان الرأي العام السياسي قد حسم لمصلحة الهدف الصهيوني، وأصدر الكونغرس في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ قرارا يؤيد فيه

---

(٥١) انظر نص الفقرة:

«I would take no action in my capacity as chief of the executive branch of this government which would prove hostile to the Arab people».

مساعي ترومان لفتح أبواب الهجرة دون قيد، وهذا ما دفع مؤتمر قمة انشاص الذي حضرته وفود من شرق الأردن ومصر واليمن والسعودية في أيار/ مايو ١٩٤٦ الى تحذير كل من بريطانيا والولايات المتحدة بأن صداقة العرب لهما ترتبط بموقفهما من العرب الفلسطينيين، وفي اجتماعه في بلودان (سوريا) في حزيران/ يونيو من العام نفسه أصدر مجلس جامعة الدول العربية بياناً أنكر فيه على الولايات المتحدة أي دور في شؤون فلسطين.

وأتت الحرب العالمية الثانية لتمثل نقطة تحول هائلة في الاهتمام الامريكي بالمنطقة العربية، فحتى ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الأمريكية تنظر إلى هذه المنطقة كمجال للنفوذ البريطاني(٥٢). وأدت ظروف الحرب وما تلاها من تطورات إلى تغير هذا الموقف بشكل أساسي. ففي خلال الحرب كان للولايات المتحدة قواعد جوية وقوات عسكرية في ليبيا ومصر والسودان (وايران). وفي المغرب العربي اشتركت القوات الأمريكية في عمليات كبيرة ضد القوات النازية . وتمت زيارات للقيادة الأمريكية الى المنطقة بما فيها الرئيس روزفلت الذي قابل رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ في الدار البيضاء، وتناول طعام الغداء مع سلطان مراكش سيدي محمد بن يوسف، وتعهد له في رسالة بأن يتدخل شخصياً بعد انتهاء الحرب لحصول المغرب على الاستقلال(٥٣).

وانعكس تصاعد الاهتمام الأمريكي على اكثر من ناحية، فمن ناحية أولى أصبح لها اهتمام مباشر بشركات النفط، أدى إلى خلاف مع انكلترا وتنافس بين الدولتين على كسب مودة الملك عبد العزيز بن سعود، ولعبت شركة أرامكو دوراً أساسياً في هذا التطور حتى أن بعض الباحثين يرى أن تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية كان نتيجة للتفاعل بين ثلاث مجموعات هي: رجال النفط والدبلوماسيون والمخططون الاستراتيجيون. أضف إلى ذلك رغبة الولايات المتحدة في استمرار اتفاقية القاعدة الجوية في الظهران التي قد حصلت عليها عام ١٩٤٣(٥٤)، ومن ناحية ثانية أصبح لها دور مباشر في قضية فلسطين التي كانت عاملاً مهماً في

(٥٢) Phillip J. Baram, *The Department of State in the Middle East, 1919 - 1945* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1974).

(٥٣) جدير بالذكر انه عندما قام حزب الاستقلال في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ بتظاهرات شعبية للحصول على الاستقلال وواجهتها فرنسا بالعنف، لم تتدخل الولايات المتحدة، انظر:
Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: John Wiley, 1975), pp.90 - 91.

(٥٤) Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933 - 1950* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981).

انتخابات الرئاسة في العام ١٩٤٤؛ ومن ناحية ثالثة تدخلت لدى فرنسا للاسراع باستقلال سوريا ولبنان ونصحتها بأن تتبع سياسة أكثر «حذقاً وكرماً» من تلك التي تستخدم «أساليب ضيقة وقانونية ودكتاتورية»(٥٥).

لقد أبرزت الحرب العالمية الثانية الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، ولعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في إدارة شؤونها في خلال الحرب، حيث اشتركت مع بريطانيا في «مركز تموين الشرق الأوسط». وفي هذا الإطار لعبت ثلاثة عوامل دوراً مهماً في تطوير الإهتمام الأمريكي بالمنطقة:

أ - بروز أهمية المصالح الاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة وبالذات تلك المرتبطة بالنفط(٥٦). وفي تقرير لوكالة الاستخبارات الامريكية في شباط/ فبراير ١٩٤٨ بخصوص اليونان ورد فيه «إن انتصار المتمردين في إيران يؤدي إلى أن تواجه الولايات المتحدة احتمال خسارة مصادر النفط في الشرق الأوسط»(٥٧).

ب - تحوّل النشاط الصهيوني في خلال الحرب الى الولايات المتحدة، ربما لادراك قادة الصهيونية للدور العالمي الذي ينتظر أمريكا في عالم ما بعد الحرب(٥٨).

ج - بزوغ نجم الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة العالم الغربي بعد تدهور موقف كل من فرنسا وانكلترا وتصاعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي.

وفي هذا السياق ومع تزايد الضغوط على تركيا وإيران واليونان(٥٩)، أبلغت لندن

(٥٥) انظر مذكرة لوزارة الخارجية الامريكية بتاريخ ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٤، في:
Foreign Relations of the United States, 1944 (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1965), vol. 5, pp.777 - 784.

(٥٦) Halford Lancaster Hoskins, *Middle East Oil and United States Foreign Policy*, Public Affairs Bulletin, no.89 (Washington, D.C.: Library of Congress, 1950).

(٥٧) Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (Montreal: Black Rose Books, 1984), p.19.

(٥٨) من أولى القيادات العربية التي تنبهت الى أهمية الدور الامريكي ومستقبله، نوري السعيد رئيس وزراء العراق الأسبق الذي كان حريصاً على توثيق العلاقات بين البلدان العربية والولايات المتحدة، لذلك شجع الوزارة العراقية على اقامة علاقات دبلوماسية قوية معها في عام ١٩٤٠ . ودعا البلدان العربية الأخرى لذلك، ولكن الملك عبد العزيز بن سعود لم يشجع هذا الاتجاه باعتبار أن المنطقة ما زالت تحت النفوذ الانكليزي. انظر:
Ahmad M. Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945* (London; New York: Longman, 1977), pp.222.
والأرجح ان الملك ابن سعود لم يساير هذا الاقتراح وقتذاك خوفا من ان يؤدي الى دعم لمواقع منافسيه السياسيين والأسرة الهاشمية التي كانت تحكم العراق.

(٥٩) Bruce Robellet Kuniholm, *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980).

الخارجية الأمريكية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣ تفاصيل ما يحدث في هذه البلاد وتقديرها للموقف فيها، وتمت إحاطتها بالخطط البريطانية لمواجهة هذا الموقف، ولكن المباحثات بين البلدين حول هذه الخطط لم تبدأ إلا في نيسان/ ابريل ١٩٤٤(٦٠)، واتفقت الدولتان على التنسيق فيما بينهما لإقامة نظام للتعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط التي سوف تحصل على استقلالها بعد الحرب(٦١).

وهكذا، في منتصف الاربعينات كان فصل جديد من تاريخ العلاقات الأمريكية ـ العربية على وشك أن يبدأ صفحاته، فصل اتسم بتزايد نفوذ الولايات المتحدة المباشر وتعاظم مصالحها في المنطقة.

وأختتم هذا الجزء باقتباسين من كتابين نشرا في هذه الفترة: الأول صدر في بوسطن عام ١٩٤٤ بعنوان **عالم العرب** ورد فيه «ان مصالحنا النفطية تزداد مع السعودية وعلاقاتنا السياسية اصبحت اكثر أهمية. ونحن ندخل هذه العلاقات بضمير سليم ذلك ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بشعبية حقيقية في الشرق العربي لأننا لم يكن لنا دور استعماري. . . إن العرب يثقون فينا ونحن نحتاج إليهم. ولو استخدمنا الأساليب التقليدية الغربية في التعامل معهم فإنهم سوف يفقدون ثقتهم بنا وسنكون نحن في النهاية الخاسرين»(٦٢).

أما الثاني فصدر في شيكاغو عام ١٩٤٧ وتساءل فيه مؤلفه عن التعقيدات التي سوف تنشأ لهذه الدولة (أي أمريكا) وللعالم بسبب دخول أمريكا في دائرة الشرق الأوسط، هل ستؤدي المشاركة الأمريكية إلى التأثير في سياسات دول المنطقة بحيث تكون عنصراً دافعاً للاستقرار في هذا الإقليم المفعم بالمشاكل، أم أنها ستكون عاملاً مفجراً يزيد من اشتعاله ولهيبه؟(٦٣).

ودخلت الولايات المتحدة المنطقة العربية. . .

ثالثاً: محددات السياسة الامريكية في المنطقة العربية

يعد السلوك السياسي الخارجي لأي دولة محصلة لتفاعل مجموعة متنوعة ومتداخلة من العوامل، بعضها يتعلق بخصائص البيئة الداخلية، مثل طبيعة النظام السياسي، ودور القوى السياسية المختلفة، وخصائص هيكل صنع القرار، وموارد

(٦٠) Gomaa, Ibid., pp.122 - 123.

(٦١) *Foreign Relations of the United States, 1943* (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1964), vol.4, pp.6 - 18.

(٦٢) Edward J. Bying, *The World of the Arabs* (Boston, Mass.: Little Brown, 1944), p.299.

(٦٣) Morris Jacob Steiner, *Inside Pan-Arabia* (Chicage, Ill.: Hendricks House, 1947), pp.xi - xii.

الدولة وإمكاناتها؛ وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة النظام الدولي، ذلك ان علاقات التوازن الدولي والاقليمي تشكل حدوداً على صانع القرار؛ وبعضها الثالث يتعلق بالخصائص الشخصية لصانع القرار، مثل مدركاته وتقديراته لقدرات دولته ومصالحها ولطبيعة النظام الدولي؛ وبعضها الرابع يتعلق بطبيعة الموقف السياسي الذي يتحتم على صانع القرار مواجهته والقيود أو الفرص المتضمنة في كل موقف.

ومن هذا المنطلق لا يمكن فهم السلوك الأمريكي في المنطقة العربية دون دراسة التفاعلات بين مجموعة من المحددات. فهناك محددات ترتبط بطبيعة النظام السياسي الأمريكي ودور جماعات المصالح أو القوى الضاغطة في عملية صنع القرار، وأخرى تتعلق بطبيعة واعتبارات التوازن الدولي بين الدولتين العظميين وموقع المنطقة في هذا التوازن، وثالثة تتعلق بالمصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة ودور إسرائيل في حماية وتأمين هذه المصالح. ويرد في الدراسات الخاصة بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة أن هذه المحددات ليست ذات طبيعة ثابتة، فهي تتطور من مرحلة إلى أخرى، وأهميتها النسبية تتبدل من وقت إلى آخر. فمواجهة الاتحاد السوفياتي في المنطقة مثلاً برزت بصورة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية، بينما برزت المصالح الاقتصادية منذ مطلع القرن العشرين ـ وان كانت هذه المصالح تضخمت بظهور النفط في عشرينات هذا القرن ـ كما أن دور العوامل الداخلية يزداد في توجيه السياسة نحو المنطقة في سنة انتخابات الرئاسة الأمريكية. وفيما يلي عرض موجز بالأطروحات الأساسية المتعلقة بكل من هذه المحددات:

١ ـ المصالح الاقتصادية ودور اسرائيل في حمايتها

تتمثل هذه المصالح في أكثر من مجال:

أ ـ النفط:

النفط مهم للولايات المتحدة من عدة جوانب. فمن جانب أول تعتمد الولايات المتحدة على النفط العربي لسد النقص في انتاجها المحلي، وهي ما زالت، رغم كل اجراءات التقييد في استهلاك الطاقة، من أكبر مستوردي النفط في العالم، ويبلغ ما استوردته في عام ١٩٧٣ مليوني برميل يومياً كانت قيمتها ١,٣ مليار دولار، ارتفعت الى ١٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٨، ثم انخفضت إلى ٨,٧ مليارات دولار في عام ١٩٨٣. وفي عام ١٩٨٥ بلغت حاجة الولايات المتحدة من النفطنحو ١٥,٥٨ مليون برميل يومياً تستورد منها ٤,٤٧ ملايين أي حوالى ٢٩ بالمائة. ومن جانب ثانٍ تظهر أهمية النفط كمصدر للطاقة للدول الأوروبية الصناعية التي تستورد حوالى ٦٠ بالمائة

من حاجاتها من المنطقة، وكذلك اليابان التي تستورد حوالى ٨٠ بالمائة من حاجاتها. ويساهم النفط العربي بالقدر الأكبر من هذه الكميات. ومن هذه الزاوية يعتبر النفط أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الأمن القومي لهذه الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومن ثم في أمن المعسكر الغربي والحلف الأطلسي. وهناك من جانب ثالث مصالح الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط والتي تمارس عمليات الإدارة والنقل والتسويق له.

ولهذه الأهمية البالغة للنفط، من وجهة نظر الولايات المتحدة، اقتصادياً واستراتيجياً، فقد لوحت أكثر من مرة بامكانية استخدام القوة المسلحة للحيلولة دون منع النفط من الوصول إلى الاسواق الغربية[٦٤].

ب ـ رؤوس الأموال العربية

يلعب المال العربي دوراً مهماً في الاقتصاد الامريكي، وذلك من خلال عدة مسالك تتضمن الحسابات الجارية والودائع في البنوك الأمريكية، وشراء الاسهم وسندات الخزانة الامريكية، والاستثمار المباشر في شكل اراضٍ وعقارات وممتلكات[٦٥].

جـ ـ التبادل التجاري

تعتبر السوق العربية من الأسواق التي تحمل فرص التوسع، وفي عام ١٩٨٣ مثلت الصادرات الأمريكية الى البلدان العربية نسبة ٨ بالمائة من إجمالي الصادرات الأمريكية مقارنة بنسبة ٦,٦ بالمائة في عام ١٩٧٨، و٢,٦ بالمائة في عام ١٩٧٣ بلغت قيمتها ١٦,١ مليار دولار، ٩,٤ مليارات دولار، ١,٨ مليار دولار في الاعوام ١٩٨٣، ١٩٧٨، ١٩٧٣ على التوالي. وفي عام ١٩٨٣ استوردت الولايات المتحدة من العرب ـ بما في ذلك النفط ـ ما قيمته ٨,٧ مليارات دولار أي أنها حققت فائضاً قدره ٧,٤ مليارات دولار[٦٦].

---

(٦٤) انظر: Marwan Buheiry, *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil: 1973 - 1979,* Institute for Palestine Studies, no. 4 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).
ونصير عروري، «أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،** السنة ١ العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥)، ص ٦٣ ـ ٧٩.

(٦٥) انظر: محمد شديد، «العرب والسياسة الامريكية في الشرق الأوسط،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، ٥ ـ ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦، ص ٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

٢ ـ النفوذ الصهيوني في عملية صنع القرار

يثار هنا موقع جماعات الضغط الصهيوني ودورها في التأثير في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. ولا شك في أن اللوبي الصهيوني يلعب دوراً مؤثراً في هذا المجال[٦٧]. ولكن لا يمكن أن يتخذ ذلك تفسيراً وحيداً للعلاقات الخاصة بين البلدين. ويرى البعض أن الولايات المتحدة تضخم عمداً من دور هذا اللوبي الصهيوني لتبرير مواقفها المعارضة للعرب، وتتخذ من هذا اللوبي ستاراً أو تبريراً، وكأنها غير حرة في صناعة سياستها تجاه المنطقة[٦٨]. لذلك، فان النفوذ الصهيوني في التأثير في السياسة الأمريكية ينبغي ان ينظر إليه في إطار المصالح الأمريكية في المنطقة والدور الذي تلعبه اسرائيل في تأييد تلك المصالح. فاللوبي الصهيوني يؤثر بطريقة مباشرة من خلال التأثير في الرئيس ومستشاريه والضغط على أعضاء الكونغرس بتهديدهم بعدم التأييد في الانتخابات، لذلك فان التوجه العام للكونغرس هو تأييد اسرائيل ومعارضة أي سياسة أمريكية في غير مصلحتها. كذلك يمارس اللوبي الصهيوني دوره في تشكيل اتجاهات الرأي العام الأمريكي تجاه العرب واسرائيل من خلال وسائل الدعاية والإعلام. وينبع التأثير الصهيوني في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة من مجموعتين من العوامل:

أولاهما: تتعلق بطبيعة النظام الأمريكي، وخصائص الثقافة الأمريكية وموقع العرب واليهود في تلك الثقافة.

وثانيتهما: تدور حول خصائص الأقلية اليهودية في أمريكا (كقوة انتخابية، كقوة اقتصادية، كعامل مؤثر في الاعلام، كقوة منظمة).

أضف إلى ذلك المصالح التي تمثلها دولة اسرائيل بالنسبة إلى أمريكا.

أما **المجموعة الأولى** فتتضمن:

أ ـ طبيعة النظام السياسي الأمريكي، فهو نظام مفتوح يقوم على أساس احترام قيم التعددية السياسية والإجتماعية والثقافية، بما يعنيه ذلك من فتح المجال أمام القوى الضاغطة لممارسة تأثيرها في صنع القرار.

---

(٦٧) حتى المفكرون السوفيات يقرون بدور اللوبي الصهيوني، انظر: يفغيني بريماكوف، **الولايات المتحدة والنزاع العربي الاسرائيلي،** ترجمة علي هورو، ط ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠)، ص ٣٣ ـ ٣٦.

(٦٨) انظر الدعوة الى اعادة النظر في دور اللوبي الصهيوني، في: جميل مطر، «اعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة: دعوة للحوار،» **المستقبل العربي،** السنة ٤، العدد ٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١).

ب ـ **الثقافة الأمريكية**، فثمة مجموعة من الخصائص تميز الثقافة الامريكية، استغلتها الدعاية الصهيونية أحسن استغلال لخلق المناخ المؤيد والمساند لإسرائيل. ومن هذه الخصائص:

ـ النزعة البراغماتية، بمعنى النظرة الحاضرة للمشكلات، دون تتبع خلفياتها التاريخية. فالعقل الأمريكي يتقبل المسائل كأمر واقع ويسعى لايجاد حلول لها في ضوء ذلك الواقع[69]. وهذا مرده إلى أن المجتمع الأمريكي مجتمع ليس له تاريخ طويل، علاوة على أنه مجتمع يعيش في عصر السرعة والتغيرات المتلاحقة، ومن هذا المنطلق فهو يؤكد على مقولة الأمر الواقع ويدعو الى البحث عن حلول في ضوء ذلك الواقع.

ـ الترابط بين اليهودية والمسيحية، فالمواطن الأمريكي ـ والغربي عموماً ـ يعرف اليهود والتاريخ اليهودي كجزء من تراثه، فالمسيحية تجد جذورها في اليهودية، والحضارة الغربية تجد أصولها التاريخية في التقاليد اليهودية ـ المسيحية.

ـ فكرة الأقليات، فالمجتمع الأمريكي مجتمع أقليات هاجرت إلى الأرض الجديدة، وتاريخه هو تاريخ صهر تلك الأقليات في بوتقة واحدة، وعلى هذا الأساس فالمجتمع في حالة حساسية شديدة وتقبل لمشكلات الأقليات في العالم[70]. وقد أدركت الصهيونية ذلك فراحت تقدم مشكلاتها في هذا الإطار، وصورت إنشاء دولة اسرائيل على أنه حل للمشكلة اليهودية.

ـ قيم الاستيطان، فكل من اسرائيل وأمريكا نشأت بالطريقة نفسها، وهي طريقة الاستيطان، حيث هاجر الرواد الأوائل الى الأرض واستولوا عليها بعد التخلص من سكانها الأصليين، لذلك ففي كلتا الحالتين هناك تمجيد لأولئك الرواد الأوائل الذين وضعوا أسس قيام الدولة. ومن هذه النظرة يرى العقل الأمريكي أن التشكيك في شرعية وجود اسرائيل يعني التشكيك في شرعية أمريكا ذاتها، حيث الأولى تمثل مرحلة الطفولة بالنسبة إلى الثانية.

ج ـ **صورة العربي في الثقافة الأمريكية**، وبصفة عامة يمكن القول بأن صورة العربي مشوهة لدى العقل الأمريكي، فهو خسيس شهواني، بدائي متعصب... إلى غير ذلك من منظومة الصفات هذه. وتشكل التصور الأمريكي عن العربي من خلال مجموعة من العوامل والمحددات كان لا بد من أن تنتهي بتشويه صورة العربي لدى

(٦٩) علي الدين هلال، «التطويق الصهيوني للرأي العام الامريكي،» **السياسة الدولية**، السنة ٩، العدد ٣٣ (تموز/ يوليو ١٩٧٣)، ص ٤٣.
(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

الأمريكي. فالحروب الصليبية صُورت على أنها محاولة للرد على التعصب الإسلامي ولاستعادة الأماكن المقدسة من أيدي المسلمين، والتوسع الإسلامي قدم على انه عملية تمت بالقوة، أما القصص والأفلام السينمائية وكتابات الرحالة فقد ربطت شخصية العربي بالتعصب والتخلف[71]. وجاءت الفترة النفطية بما صاحبها من سلوك ترفي من جانب البعض قامت وسائل الاعلام بالتركيز على سلوكياته وتأكيد الصورة المشوهة عن العربي.

أما **المجموعة الثانية** فتتمثل في **خصائص الأقلية اليهودية** في المجتمع الأمريكي. فثمة مجموعة من الخصائص تميز تلك الأقلية وتزيد من تأثيرها في صنع القرار، وهذه الخصائص هي:

أ ـ **التمركز الديمغرافي** (قوة انتخابية)، فاليهود يمثلون حوالى ٣ بالمائة من المجتمع الأمريكي، وهذه نسبة ليست بالكبيرة، لكنهم يتمركزون في المدن الرئيسية الكبرى، والتي تعتبر مراكز النشاط السياسي، وتمركزهم فيها يزيد فاعليتهم كقوة انتخابية[72].

ب ـ **التنظيم**، فالأقلية اليهودية في أمريكا من أكثر الأقليات تنظيماً، حيث يوجد العديد من الأجهزة واللجان والمنظمات الدينية والثقافية والمهنية والإجتماعية والسياسية التي تتولى تنظيمهم. ورغم تعدد هذه التنظيمات، فهناك وحدة في القيادة والتخطيط والتنسيق من خلال عدد من المؤسسات على المستوى القومي، مثل مجلس الرؤساء، والمنظمة الصهيونية ـ الأمريكية، ولجان العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية.

ج ـ **النفوذ الإعلامي والفكري**، فمن الجدير بالذكر أن الأقلية اليهودية من أكثر الأقليات تعلماً ومن النشطين في مجالات الفكر والأدب والعلوم والإعلام، الأمر الذي يجعل لهم تأثيرهم الواضح في أدوات الاتصال وفي تحديد مضمون الرسالة الإعلامية التي يتلقاها المواطن الأمريكي. ومن ذلك مثلاً دور أجهزة الإعلام في تقديم صورة ايجابية لاسرائيل وصورة سلبية للعرب، وفي تذكير الأمريكيين بمأساة اليهود في الحرب العالمية الثانية وما لاقوه على يد هتلر، بشكل يصل إلى حد الابتزاز السياسي.

د ـ إن جماعات المصالح الصهيونية تنتمي إلى ما يسمى (Single Issue

(٧١) لمزيد من التفاصيل حول خصائص هذه الصورة ومحدداتها، انظر: نادية سالم، **صورة الوطن العربي واسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ١٢٢ ـ ١٨٦.
(٧٢) وحيد عبد المجيد، «الصراع العربي الاسرائيلي في معركة انتخابات ١٩٨٠،» في: **السياسة الامريكية والعرب**، ص ١٥٦.

Groups) أي تلك التي تقوم للدفاع عن قضية واحدة (وهي في هذه الحالة دعم اسرائيل)، ومن ثم تستطيع أن تحقق درجة عالية من التضامن الداخلي والتماسك، خلافاً لتلك الجماعات التي تدافع عن أكثر من قضية، ومن ثم يثور احتمال التناقض في المواقف بين هذه القضايا. لذلك فإن موقف الجماعات الصهيونية يتسم بالاستمرارية والنظر إلى كل القضايا من زاوية واحدة ومحددة هي مساندة اسرائيل، لذلك تُتهم هذه الجماعات بأنها تدافع أولاً وأخيراً عن المصالح الاسرائيلية. ويكتب كيسنجر في هذا الصدد «ان سلوك الجماعة الامريكية اليهودية بخصوص قضية هجرة اليهود السوفيات تشير بوضوح أنها تضع المصالح اليهودية قبل الاعتبارات الامريكية وانها تضع مصالح اسرائيل قبل كل شيء»(٧٣).

٣ ـ التوازن الاستراتيجي بين القوتين العظميين وموقع المنطقة العربية فيه

ففي إطار سياسة كونية يسعى كل من العملاقين لزيادة نفوذه ومواقعه في المناطق المختلفة من العالم على حساب الطرف الآخر، تعتبر المنطقة العربية من أهم مناطق التنافس بينهما. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للحد ومنع انتشار النفوذ السوفياتي في المنطقة، والاتحاد السوفياتي يسعى لتحدي الدور الأمريكي فيها. وأهمية المنطقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التوازن الاستراتيجي العالمي تنبع من عدة اعتبارات نجملها في الآتي:

أ ـ الأهمية الجغرا ـ سياسية للمنطقة كمركز متوسط بين أوروبا وآسيا وافريقيا، علاوة على الممرات والمنافذ البحرية التي تتحكم في التجارة العالمية.

ب ـ قرب المنطقة من الاتحاد السوفياتي، وهو ما يمثل نقطة قوة ونقطة ضعف من وجهة النظر الأمريكية. فنقطة الضعف تكمن في إمكانية سيطرة الاتحاد السوفياتي على المنطقة بحكم الجوار الجغرافي (ووجوده العسكري في افغانستان حتى عام ١٩٨٩) ومن ثم يستطيع أن يتحكم في الخليج العربي بما يعنيه ذلك من السيطرة على منابع النفط ومضيق هرمز. ومن الخليج العربي يمكن أن يمتد إلى باقي المنطقة، بخاصة ان معظم بلدان الخليج العربي مكشوفة وامكاناتها العسكرية محدودة، لذلك أعلنت أمريكا عن استعدادها للتدخل العسكري ضد أي تهديد لمنابع النفط أياً كان مصدره؛ أما نقطة القوة فتكمن في أهمية المنطقة كخط هجوم أول على الاتحاد السوفياتي. فعن طريق الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة العربية، يمكن تهديد الاتحاد السوفياتي من الجنوب وتشتيت قواه بين الغرب والجنوب، وعن طريق إنشاء قواعد عسكرية فيه يمكن الوصول إلى قلب الاتحاد السوفياتي. لذلك سعت أمريكا الى تطوير وتدعيم

(٧٣) Henry Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston, Mass.: Little Brown, 1982), p.202.

قواعدها العسكرية في المنطقة وعملت على دعم ومساندة النظم الصديقة فيها، ولهذا الغرض أيضاً شكلت قوة الانتشار السريع ودعمت وجودها العسكري البحري في البحر المتوسط والمحيط الهندي(٧٤).

ج ـ تتضمن زيادة نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة تهديد وتطويق حلف الاطلسي من الجنوب. وفي هذا السياق شهد عقد السبعينات تراجع النفوذ السوفياتي في المنطقة، وانتقل من المركز إلى الأطراف في الوقت الذي زاد فيه النفوذ الأمريكي، إذ إن النظام السياسي المصري منذ مطلع السبعينات بدأ يتجه للغرب، وعقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر بدأت مسيرة المفاوضات بين مصر واسرائيل والتي قامت أمريكا فيها بدور الشريك. كما أدت زيادة أسعار النفط عقب حرب تشرين الأول/ اكتوبر إلى زيادة عائداته، وما ترتب على ذلك من بروز دور البلدان العربية المحافظة ذات العلاقة التقليدية بالولايات المتحدة. علاوة على السلبية السياسية التي أبداها الاتحاد السوفياتي عموماً حيال قضايا المنطقة لفترة، وتضخيم الدعاية الأمريكية لخطورة الاتحاد السوفياتي على بلدان المنطقة.

وصفوة القول انه في إطار التوازن الاستراتيجي بين العملاقين والمعسكرين، تنظر أمريكا إلى المنطقة العربية باعتبارها حلقة متقدمة من نظام الدفاع الشامل عن الغرب، ومن ثم فأي مكسب للاتحاد السوفياتي فيها يعد خسارة للولايات المتحدة والغرب بصفة عامة، لذلك تسعى أمريكا بجميع الوسائل للحد من النفوذ السوفياتي في المنطقة.

بعد هذا العرض لأهم الحجج التي ترد عادة في شرح محددات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة، لعله من المهم التوقف وقفة نقدية مع عدد من **الأوهام السياسية** التي راجت في الفكر العربي حول الموضوع وساهم في ترويجها عدد من الكتابات الأمريكية.

فهناك أولاً وهم **اللوبي الصهيوني** الذي يراد لنا أحياناً تصديق كونه وحشاً هائلاً يؤثر في عملية صنع القرار الأمريكي ويفسر موقف الولايات المتحدة المعادي للعرب وأنه يسيطر على أدوات الإعلام والإتصال، وعلى مقدرات الثروة والسياسة. وصحيح أن هناك جماعات ضغط صهيونية على قدر كبير من التنظيم والموارد المالية والسياسية، ولكن من الصحيح أيضاً أن هناك توافقاً بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية وما تدعو

(٧٤) احمد عبد الرازق شكارة، **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات** (دبي: مطبعة كاظم، ١٩٨٥)، ص ١٢٣ ـ ١٤٦.

إليه هذه الجماعات ومن ثم تهيؤ صانعي القرار الأمريكي للتأثر بما تتم الدعوة إليه[٧٥].

وهناك ثانياً وهم **المدة الثانية لرئيس الجمهورية** وتصور أن الرئيس الأمريكي في مدة رئاسته الثانية (والأخيرة) يكون أكثر تحرراً من النفوذ الصهيوني، وهو ما لم يحدث في عهدي نيكسون وريغان، فقد اتسمت سنوات الفترة الثانية في رئاستهما بتعاظم التأييد الإقتصادي والسياسي لاسرائيل.

وهناك ثالثاً وهم **التهديد العسكري السوفياتي لمنطقة الخليج**. ومن دون الدخول في جدل نظري حول أهداف الاتحاد السوفياتي ومراميه في المنطقة، فالمؤكد أنه، أياً كانت أهدافه، يسعى لتطوير نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي، وهذا طبيعي في إطار علاقات التنافس بين الدولتين العظميين والمعسكرين. ولكن من الصعب والخطأ رسم سياسات تفترض احتمال التدخل العسكري السوفياتي في منطقة الخليج، ذلك أن الاتحاد السوفياتي يدرك أن هذه المنطقة من الأهمية بمكان للولايات المتحدة إقتصادياً واستراتيجياً حيث إن مواجهة عسكرية فيها تعني إمكانية المواجهة الشاملة بين المعسكرين[٧٦].

ومن هذا التحديد لأهمية المنطقة العربية تؤكد الكتابات المختلفة على المصالح الأمريكية المتزايدة في المنطقة، والتي تتمثل في النفط، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي، ودعم اسرائيل، وتأمين النظم العربية المعتدلة والمؤيدة للغرب، ومنع النفوذ السوفياتي، والشيوعي من الانتشار فيها[٧٧].

ومن عرض هذه الكتابات ومن متابعة وتحليل السياسة الأمريكية في الفترة التي

---

(٧٥) يكتب كيسنجر في مذكراته أن ارتباطه باسرائيل هو ارتباط عاطفي في الاساس وانه عندما عين مستشاراً للرئيس للأمن القومي لم يكن قد زار أي دولة عربية قط في الوقت الذي زار فيه اسرائيل ثلاث مرات. ويستدرك قائلاً: «ولكن أمن اسرائيل يمكن المحافظة عليه في المدى الطويل عن طريق جعله مرتبطاً بالمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة وليس بالمشاعر الشخصية». انظر:

Henry Kissinger, *The White House Years* (London: Weidenfeld and Nicolson; Boston, Mass.: Little Brown, 1979), pp.341 - 342.

(٧٦) في مناقشة الدور السوفياتي في الخليج واحتمالات التهديد العسكري، انظر: علي الدين هلال، «أمن الخليج والأمن العربي،» في: **دراسات في السياسة والتاريخ والاقتصاد: الندوة الدبلوماسية الحادية عشرة لعام ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م**، اشراف علي حيدان (الامارات العربية المتحدة: وزارة الخارجية، ١٩٨٤)، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٧٧) George Lenczowski, ed., *United States Interests in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968); Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington: Indiana University Press, 1982), and Harold Saunders, *U.S. Policy for the Middle East in the 1980's* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982), pp.5 - 30.

تلت الحرب العالمية الثانية، يمكن أن نحدد **أهدافها في المنطقة** في خمسة أهداف رئيسية هي:

(١) **حماية أمن اسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية**، ويعني التوازن في هذا الصدد الحفاظ على قدرة اسرائيل على هزم أي طرف عربي يتكون من دولة أو أكثر. وفي فترة الستينات والسبعينات تم توسيع هذا المفهوم ليشمل حماية وتأييد التوسع الإقليمي لإسرائيل.

(٢) **استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا الغربية واليابان** بأسعار «معتدلة» ـ من وجهة النظر الغربية ـ ومنع دخول الاتحاد السوفياتي في سوق النفط كمشترٍ.

(٣) **حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة ـ وللغرب ـ في المنطقة**، وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون أن يكون من شأن ذلك الاخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل وفقاً للمفهوم الوارد أعلاه.

(٤) **محاربة نفوذ الإتحاد السوفياتي في المنطقة واحتواؤه** وحصاره بسلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية.

(٥) **تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التقانة الامريكية في السوق العربية**، وبالذات بعد وجود الثروة النفطية، والحرص على تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وصفقات السلاح، حتى يعود أكبر جزء من هذه الثروة مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي.

ويثور السؤال عن العلاقة بين هذه الأهداف ومدى الاتساق أو التعارض بينها، وبالذات احتمال التعارض بينها في الممارسة. فعلى سبيل المثال، إن هدف تحسين العلاقات مع النظم العربية المعتدلة والتجارة معها يتناقض مع دعم السياسة الإسرائيلية، كما أن دعم إسرائيل يعطي فرصة أكبر للاتحاد السوفياتي لتطوير صورته ونفوذه في المنطقة. ومن استقراء واقع ممارسات الولايات المتحدة ومسار سياستها في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يتضح أن هدف دعم اسرائيل له الأولوية وأنه هو مفتاح بقية الأهداف الأخرى، كما سوف يتضح ذلك من الفصول التالية؛ وأن موقف الولايات المتحدة في كثير من القضايا، ومنها الوحدة العربية، كان مرتبطاً ومحدداً بعلاقتها الاستراتيجية باسرائيل.

الفصل الثاني

مشروعات الإتحاد العربي

١٩٤٣ - ١٩٥٠

يتناول هذا الفصل أهم التطورات التي ارتبطت بقضية الإتحاد العربي أو الوحدة العربية في حقبة الأربعينات، وهي الفترة التي عقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، وهزيمة دول المحور وبزوغ نفوذ كل من الدولتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ على حساب الدول الأوروبية التي سادت مسرح السياسة الدولية في القرن التاسع عشر (انكلترا وفرنسا والمانيا وإيطاليا).

لقد تحول ميزان القوى بشكل تدريجي، ولكن مستمر وحاسم، من أوروبا إلى العالم الجديد، وبدأت الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور القوة الكبرى على مستوى الدول الغربية ثم على مستوى العالم ككل. وعكس ذلك بالطبع حقيقة توازن القوى بين الأطراف الدولية، وطبيعة الإمكانات الاقتصادية والعسكرية التي امتلكتها أمريكا في مواجهة الآخرين. وكانت المناسبة التي كشفت عن حقائق التوازن الدولي الجديد هي الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبته أمريكا لوضع نهاية للحرب ثم دورها في مرحلة ما بعد الحرب.

وفي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كان التدخل العسكري الأمريكي حاسماً، تمثل ذلك في اعطاء منصب قيادة القوات الغربية المتحالفة إلى الجنرال دوايت ايزنهاور. كما كان للقدرة الاقتصادية الأمريكية شأنها في ضمان استمرار الحرب وتزويد آلتها الهائلة بما تحتاج من موارد. وأخيراً أدى استخدام الولايات المتحدة للقنبلة الذرية ضد اليابان في هيروشيما وناغازاكي إلى نهاية سريعة للحرب.

وفي فترة ما بعد الحرب، بدا الفرق واضحاً بين أوروبا وأمريكا. خرجت أوروبا من الحرب منهكة، مدنها الرئيسية في أطلال، واقتصاداتها منهارة بعد سنوات

طويلة من المعارك. أما الولايات المتحدة فلم تُشن معارك على أراضيها، ولم يتعرض اقتصادها لأزمات حادة من جراء الحرب.

لذلك وقعت عليها مسؤولية المشاركة في أعمال البناء والتعمير في أوروبا، كما وقعت عليها مسؤولية قيادة المعسكر الغربي. ومن الناحية الاقتصادية، تمثل ذلك في مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا، ومن الناحية العسكرية تمثل في إنشاء حلف شمالي الأطلسي وسلسلة القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا والعالم، ومن الناحية السياسية في سياسات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي.

في هذا السياق بدأت معالم السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية في التبلور، وتأثرت بعدد من العوامل التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولها: تزايد المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في المنطقة، وخصوصاً بالنسبة إلى النفط مع السعودية، وبعد تجربة مركز إمداد الشرق الأوسط الذي كانت القاهرة مركزه.

وثانيها: تزايد الإدراك الأمريكي بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وبالذات في ضوء التسهيلات العسكرية التي استخدمتها القوات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية في السعودية والمغرب (كانت تحت الحماية الفرنسية).

وثالثها: تزايد الإدراك الأمريكي بتقلص قوة وهيبة الدول الأوروبية في المنطقة، إما بسبب ما تعرضت له من أزمات نتيجة الحرب، وإما بسبب الممارسات الإستعمارية. ومن ذلك ما ورد في تقرير استراتيجي قامت به إدارة شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية في أيار/ مايو ١٩٤٢ من أنه نتيجة هزائم بريطانيا العسكرية تدهورت هيبتها، لذلك «فإن البريطانيين يسعون إلى تدخلنا للحصول على تعاون دول مثل إيران وسوريا ومصر وتركيا»(١). واقترح هذا التقرير ضرورة تعيين مسؤول أمريكي مقيم بالمنطقة يكون على مستوى رفيع على غرار منصب وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأدنى، تكون مهمته متابعة المصالح الأمريكية في المنطقة والتنسيق بين البعثات الدبلوماسية فيها.

ترتب على ما سبق تزايد اهتمام البعثات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة بمتابعة

(١) From Paul Allings to the Secretary, «Need for Overall American Political Representative in the Middle East Assisted by a High Ranking Army Offices,» (Department of State, Division of Near Eastern Affairs, 8 May 1942).
وجدير بالذكر أن أولنغز كان هو رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الامريكية.

ما يحدث من تطورات، وجمع المعلومات والبيانات المهمة التي تسمح لواشنطن بتحديد الإتجاهات البازغة في المنطقة، كما تسمح لها بتحديد الدور الأمريكي إزاءها.

أدى ذلك إلى تنافس صامت أحياناً، ومكشوف أحياناً اخرى، بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا. وعلاوة على جمع المعلومات والحرص على متابعتها بدقة كما سوف يتضح فيما بعد، فقد كانت المفوضيات الدبلوماسية الامريكية على صلة وثيقة بالزعماء والحكومات العربية. وحرصت تلك الزعامات والحكومات ـ في تلك المرحلة المبكرة ـ على إحاطة الولايات المتحدة علماً بما يحدث، وعلى استشارتها في العلاقات بين البلدان العربية، بل وفي بعض الأحيان علقت قرارها بخصوص أمر عربي على رأي الولايات المتحدة فيه. وهكذا، كما توضح الوثائق ـ وخلافاً للاعتقاد السائد ـ فقد كانت الولايات المتحدة طرفاً في مباحثات إنشاء جامعة الدول العربية منذ البداية.

أولاً: إنشاء جامعة الدول العربية

في خلال حقبة الثلاثينات، اشتد ساعد حركة القومية العربية في منطقة المشرق العربي، وارتبط ذلك بعدد من المظاهر، مثل اضطراب الوضع الدولي والدعاية الموجهة من المانيا النازية تجاه البلاد العربية وضد انكلترا وفرنسا، وانتهاء الانتداب البريطاني على العراق في عام ١٩٣٢ ولجوء عدد من القوميين العرب إليه، وتزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين خصوصاً بعد وصول هتلر إلى الحكم في عام ١٩٣٣، الأمر الذي أدى إلى تأجج المخاوف العربية واضطهاد فرنسا للعناصر الوطنية في سوريا ولبنان. وفي هذا السياق ظهرت عدة جمعيات وتنظيمات تتبنى الدعوة القومية، مثل نادي المثنى الذي تأسس في بغداد عام ١٩٣٥، وجمعية الجوال، ومنظمة الفتوة.

وفي نهاية الثلاثينات تبلورت الظروف السياسية بشكل واضح في العراق لتجعله مركزاً للنشاط القومي وهو ما تمثل في ثلاثة تطورات مهمة، فمن ناحية أولى، ظهر دور مجموعة «المربع الذهبي» في داخل الجيش العراقي (وهم صلاح الدين الصباغ قائد الكتيبة الثالثة، وكامل شبيب قائد الكتيبة الأولى، وفهمي سعيد قائد القوات الميكانيكية، ومحمود سلمان قائد القوات الجوية) باعتبارها عاملاً أساسياً في السياسة العراقية، ومثلت قوة دافعة للحركة القومية وتوجه العراق العربي. ومن ناحية ثانية كان للثورة الفلسطينية في عام ١٩٣٦ تأثيرها في إثارة الحس القومي في العراق. ومن ناحية ثالثة لعب الحاج أمين الحسيني مفتي القدس، والذي وصل إلى بغداد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٩، دوراً مهماً في دعم هذا الاتجاه القومي من خلال صلاته بأعضاء المربع الذهبي خصوصاً وبالرأي العام عموماً. حتى أن الوزير المفوض

الامريكي في بغداد وصفه في أحد تقاريره وقتذاك بأنه «أكثر الأفراد احتراماً ونفوذاً في العراق اليوم في الدوائر الدينية والسياسية على السواء»[٢].

ورغم جهود نوري السعيد لاقناع الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٠ لاصدار بيان تؤيد فيه الآمال العربية نحو الوحدة، ورغم توصيات الكولونيل ستيوارت نيوكومب، الذي أرسلته الحكومة البريطانية لاستطلاع الموقف في العراق، بإصدار مثل هذا البيان، فقد اتخذت لندن موقفاً سلبياً[٣]. وسعت الحكومة الإنكليزية للقضاء على حكومة الدفاع الوطني بقيادة رشيد علي الكيلاني، التي وصلت إلى الحكم في نيسان/ ابريل ١٩٤١ وأثارت حماساً شعبياً واسعاً، وأدت إلى هروب الأمير عبد الله، الوصي على العرش ونوري السعيد. ورغم التأييد الشعبي للحكومة وإعلانها الالتزام بشروط المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٣٠، لم تر بريطانيا في النظام الجديد ضماناً لمصالحها. وظهر الاختلاف معها حول تطبيق نصوص المعاهدة، وبالذات فيما يتعلق بمرور القوات الانكليزية عبر الأراضي العراقية، وأدى ذلك الى مواجهة مسلحة في أيار/ مايو ١٩٤١ انتهت بسقوط حكومة الدفاع الوطني، وخرج رشيد علي الكيلاني من بغداد في ٢٨ من الشهر ذاته. وفي اليوم التالي لذلك أصدر ايدن خطابه الشهير الذي ورد فيه أن كثيراً من مفكري العرب يرجون «للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وان العرب يتطلعون لنيل تأييدنا لمساعيهم نحو هذا الهدف. وينبغي ألا نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا. . . ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك السياسية أيضاً. . وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقي موافقة عامة»[٤].

١ ـ الكتاب الأزرق ونشاط نوري السعيد

سرعان ما تحرك نوري السعيد الذي طالما حث بريطانيا على اتخاذ هذا الموقف، فأصدر في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ مشروعاً عن وحدة الهلال الخصيب، والذي اشتهر باسم «الكتاب الأزرق»، والذي دعا فيه إلى توحيد سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة، وانشاء جامعة عربية تضم سوريا الموحدة والعراق وأي بلد عربي يؤيد ذلك. ولنشر فكرته قام نوري السعيد (وقبل إصدار الكتاب) بزيارة خاصة إلى مصر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٢ قابل خلالها عدداً من المؤيدين للحركة العربية.

---

(٢) Ahmad Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wortime Diplomacy and Inter-Arab Politics, 1941 to 1945* (London; New York: Longman, 1977), p.9.

(٣) علي محافظة، «النشأة التاريخية للجامعة العربية،» ورقة قدمت إلى: علي محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٤٣، بدأ نوري السعيد جولة عربية تتبعتها البعثات الدبلوماسية الامريكية بدقة. ووفقاً لها، رحل عن بغداد في ٦ تموز/ يوليو متجهاً إلى شتورة في لبنان حيث قابل زعماء الأحزاب السورية واللبنانية. وفي ١٥ تموز/ يوليو وصل إلى دمشق حيث التقى رئيس الجمهورية عطا الأيوبي، وفي ١٨ تموز/يوليو وصل إلى بيروت والتقى رئيس الجمهورية أيوب ثابت، وفي ١٩ تموز/ يوليو ذهب إلى القدس، وفي اليوم التالي ذهب إلى عمان حيث التقى الأمير عبد الله، ثم عاد إلى القدس في ٢١ تموز/ يوليو فالقاهرة في اليوم التالي.

في القاهرة مكث نوري السعيد في زيارة خاصة حتى ٣١ تموز/ يوليو، التقى خلالها عدداً من رؤساء الاحزاب المصرية، كما التقى فؤاد أباظة رئيس نادي الاتحاد العربي، وكذلك الملك فاروق قبل أن يبدأ المباحثات الرسمية مع رئيس الوزراء مصطفى النحاس في الاسكندرية. وقبل عودته إلى العراق في ٩ آب/ أغسطس ١٩٤٣، قابل الملك فاروق مرة اخرى، كما قابل الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، حيث طلب منه الاتصال بالسلطات الفرنسية في الجزائر للسماح له بالسفر إلى هناك لاحاطة القادة الجزائريين علماً بالموضوع[٥].

علمت الولايات المتحدة بما دار في الاجتماع بين نوري السعيد ومصطفى النحاس من خلال نسخة من محاضر الاجتماعات قام النحاس بتسليمها إلى القائم بالأعمال الأمريكي، وكانت النسخة باللغة الفرنسية، قامت السفارة بترجمتها إلى اللغة الانكليزية وأرسلتها إلى واشنطن مع ملخص وتحليل[٦].

ووفقاً لهذه الوثيقة، اشترك في المباحثات من الجانب العراقي نوري السعيد والقائم بالأعمال العراقي في القاهرة، ومن الجانب المصري مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء، وأحمد نجيب الهلالي وزير الأشغال العامة، ومحمد صلاح الدين سكرتير عام مجلس الوزراء، ومحمد حسني عمر الوزير المفوض لدى العراق، وعبد المنعم مصطفى مسؤول عصبة الأمم والمعاهدات في وزارة الخارجية. وعقدت ستة اجتماعات خلال الفترة من ٣١ تموز/ يوليو إلى ٦ آب/ أغسطس ١٩٤٣، وانتهت بإصدار بيان أشار إلى أنه قد تمت المباحثات بين الطرفين حول مسألة الإتحاد العربي والتعاون بين البلدان العربية، وأنها تمت في جو ودي وأن النحاس باشا سوف يقوم بمتابعة الأمر واستطلاع وجهات نظر البلدان العربية الأخرى حول الموضوع

---

(٥) From A. Kirk to the Secretary, Telegran, Cairo, 6 May 1944.

(٦) From Kirk to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meetings of Egyptian and Iraqi Prime Ministers Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1258, Cairo, 28 August 1943).

والدعوة إلى مؤتمر عربي عام. ولاحظت السفارة أن مشاركة النحاس باشا والطرف المصري في المباحثات كانت محدودة، وان دوره اقتصر على توجيه الأسئلة، وأن أغلب المباحثات تمثلت في الإيضاحات والتفسيرات التي قدمها نوري السعيد.

بدأ الاجتماع بترحيب النحاس باشا بالمجتمعين، وأكد أن هذه المباحثات سرية وأنه لضمان نجاحها يجب ألا تصل محتوياتها إلى الصحافة أو إلى أي طرف آخر. ثم عرض النحاس بعض القضايا التي يرغب في الاستيضاح عنها، مثل أن مصر والسعودية لم تردا ضمن الدول المرشحة لعضوية الإتحاد في الكتاب الأزرق.

ليس هدفنا هنا عرض كل ما ورد في ذلك الاجتماع، ولكن يهمنا إدراك نوري السعيد لأهمية طرح مشروع الإتحاد العربي في سياق أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية، والأفكار التي طرحتها الولايات المتحدة بخصوص هذا الأمر. لذلك بدأ بعرض ما سمّاه ثلاثة مبادىء لتكون أساساً للمناقشة: أولها، ان الولايات المتحدة لا تقبل أن يكون لأي دولة حقوق أو امتيازات أو وضع خاص خارج حدودها، وأن ذلك سوف يكون محل بحث في مؤتمر دولي بعد انتهاء الحرب؛ وثانيها، أن الولايات المتحدة وانكلترا تعتقدان ان على الدول الصغيرة التجمع فيما بينها والتعاون في الأمور الاقتصادية أولاً ثم السياسية، بهدف دعم قدرتها على مواجهة العدوان الخارجي وضمان السلام؛ وثالثها، انه من المتوقع بعد الحرب قيام تنظيم اقتصادي عالمي من أجل الرفاهية العامة، والمشاركة في المورد الخام والغذاء لكل دول العالم.

اتفق النحاس باشا ونوري السعيد على ضرورة أن يكون الاتحاد مفتوحاً لكل البلدان العربية المستقلة، وان هذه البلدان قد تتعاون مع الاتحاد في كل المجالات أو بعضها، وأنه لا مانع من تكوين إتحاد سوريا الكبرى بشرط ألا يكون ذلك عقبة أمام اتحاد أوسع، وأنه من الضروري احترام أوضاع الأقليات. واقترح نوري أن تكون مصر «ضامناً» لتلك الحقوق. أما بالنسبة إلى فلسطين، فقد اقترح نوري أن يحصل اليهود على الإدارة الذاتية في المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية، أما المناطق الأخرى فتصبح جزءاً من سوريا الكبرى.

بعد عودته إلى بغداد، قابل نوري السعيد المبعوث الدبلوماسي الأمريكي حيث تحدث معه عن اتحاد سوريا الكبرى وضرورة زيارته للجزائر، ولكنه لم يعرض موضوع الاتحاد العربي، وأخبره بأن النحاس باشا أعد مذكرة عن الموضوع، وأنه من الأرجح أن تتسلم الولايات المتحدة المذكرة من خلال بعثتها في القاهرة، ذلك لأن هذه المذكرة كانت من اعداد النحاس باشا وهو لا يستطيع أن يزودهم بها(٧).

(٧) From T.M.Wilson to the Secretary, «Speculation on Results of Dissatisfaction of Nuri Basha Cabinet,» (Dispatch no. 412, Baghdad, 14 August 1943).

وفي ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٤٣ أرسلت السفارة الأمريكية ببغداد تقريرها لنتائج رحلة نوري السعيد إلى سوريا والأردن وفلسطين ومصر، وورد فيه أن نوري السعيد أصبح رجل الساعة في المنطقة العربية(٨)، وأن إذاعات بلدان المحور الناطقة باللغة العربية قد هاجمت الرحلة بدعوى أنها تمت بتشجيع انكليزي وأنها نجحت في نقل هذا الإعتقاد إلى فريق من الرأي العام العراقي، وأن هدفها هو إقامة اتحاد عربي تحت رعاية بريطانيا بحيث يكون ضمانة لاستمرار النفوذ الإنكليزي في المنطقة بعد الحرب. ولاحظ تقرير السفارة أن التحقيقات الصحافية التي نشرت حول الزيارة تبين مدى الاحترام العلني الذي أبداه نوري السعيد للنحاس، وهو ما لم يكن من صفات الأول في تعامله مع القيادات العربية. وفسر ذلك بأنه إما بناء على نصيحة مستشارية الانكليز، أو نتيجة مبادرة فردية منه لإحساسه بأهمية ترك المكان الأول في جهود الإتحاد العربي للنحاس الذي يرئس دولة تبلغ أربع مرات حجم العراق من حيث عدد السكان، وتفوقها ثراء ويمثل تعاونها حجر الزاوية في نجاح الإتحاد العربي.

كما لاحظت أن موقف نوري السعيد تجاه فلسطين يستحق التسجيل، فقد حدد، في تصريحاته، البلاد التي تدخل الإتحاد بمصر والعراق ولبنان والأردن وسوريا والسعودية، وهكذا ترك مستقبل فلسطين رهيناً بأوضاع ما بعد الحرب، وسجلت السفارة أن هذا يعكس تأثير وجهة النظر الانكليزية في نوري السعيد. وأخيراً لاحظت تكرار الإشارة في الصحف العراقية إلى وضع دول شمالي افريقيا ومستقبلها وضرورة تطبيق مبادىء إعلان الأطلسي عليها. وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ كان تقدير السفارة الأمريكية في بغداد أنه بصفة عامة لا يوجد هنا سوى حماس محدود لفكرة الإتحاد العربي التي يدعو إليها نوري السعيد والنحاس، لأنه يُنظر إليها عموماً انها تعبير عن مصالحهما الشخصية(٩).

وبالنسبة إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، أرسلت في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣ برقية(١٠) مؤداها أن الصحافة المصرية، نقلاً عن وكالة رويتر، نشرت خبراً مفاده أن الولايات المتحدة قد تأخذ دوراً في حركة الإتحاد العربي، وأن الرئيس الأمريكي قد أرسل مبعوثاً خاصاً من وزارة الخارجية (هارولد هوسكنز) لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود وعدد من الرؤساء العرب، وأنه دعا الملك إلى إرسال مبعوث له إلى واشنطن. ويبدو أن هذا الخبر أغضب المسؤولين في القاهرة الذين شعروا بأن

(٨) From Wilson to the Secretary, «Preliminary Comment on Nuri's Pasha Trip to Cairo to Confer with Nahas Pasha on Arab Federation,» (Dispatch no. 409, Baghdad, 30 August 1943).

(٩) From Roy to Pall Allings, Division of Near Eastern Affairs, 21 September 1943.

(١٠) From Kirk to the Secretary, Telegram, Cairo, 16 September 1943.

واشنطن تتحرك مع عدد من القادة العرب من دون تشاور مسبق معهم أو إعلامهم بطبيعة هذه الاتصالات. لذلك، ووفقاً لبرقية من كيرك في السفارة الأمريكية بالقاهرة في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣[١١]، فإن وكيل وزارة الخارجية المصرية استدعاه، وأخبره بأن النحاس باشا رئيس الوزراء يتوقع أن يكون على علم بأي تصرف خارجي حول موضوع الإتحاد العربي. ورد كيرك مؤكداً أن الحكومة الأمريكية سوف تخبره بأي تصرف لها بشأن هذا الأمر. وفي ٦ تشرين الأول/ اكتوبر وصلت القاهرة برقية من وزارة الخارجية الأمريكية تؤكد هذا المعنى لإبلاغه إلى الحكومة المصرية.

الملاحظة الأساسية على نشاط السفارات والمفوضيات الأمريكية خلال عام ١٩٤٣، فيما يتعلق بموضوع الاتحاد العربي، هي المتابعة الدقيقة لتطورات الموضوع سواء من الناحية الرسمية أو من الناحية الشعبية. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة، أرسلت البعثة خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٤٣ إلى كانون الثاني يناير ١٩٤٤ حوالى ٤٦ مذكرة وبرقية حول موضوع الإتحاد العربي والمفاوضات المتصلة به[١٢].

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣، أصدر فرع الأبحاث والتحليل التابع لمكتب الخدمات الاستراتيجية بوزارة الخارجية تحليلاً بعنوان «ملاحظات وتعقيبات تتعلق بالوحدة العربية»[١٣] ورد فيه أن قضية الإتحاد العربي والوحدة العربية أصبحت القضية السياسية الأولى في الوطن العربي لعدة أشهر. وأن الولايات المتحدة تتابع الموضوع لارتباطه بوضع اليهود في فلسطين وان ذلك مجال اهتمام من الحكومة والرأي العام في الولايات المتحدة على السواء.

وأشار التقرير إلى أن اللورد موين، الوزير البريطاني لشؤون المنطقة، قام، بناء على تكليف من تشرشل، بمفاتحة الملك عبد العزيز في قيادة إتحاد عربي يتضمن دولة يهودية ذات حكم ذاتي، وأن الملك كان أكثر اهتماماً بالجوانب الإقتصادية من تلك السياسية. تضمن التقرير أيضاً أن النحاس لا يرحب بقيام سوريا الكبرى خوفاً من تنامي نفوذ العراق، وأن الولايات المتحدة تدرك أن بريطانيا هي التي أطلقت هذه الموجة من النشاط نحو الوحدة العربية[١٤]. ووصل في النهاية إلى رأي مؤداه أن مسار

(١١) Telegram no. 1759, 1 October 1943.

(١٢) From Kirk to the Secretary, «Status of Arab Union Discussions,» (Dispatch no, 1560, Cairo, 31 January 1944).

(١٣) U.S.Department of State, Office of Strategic Services, Research and Analysis Branch, «Notes and Comments Relating to Arab Unity,» (Report no. 1754, August - September 1943).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦.

الأحداث يوضح أن توقع قيام اتحاد عربي في المجالات السياسية هو أمر بعيد الإحتمال بشكل متزايد[١٥].

٢ ـ مشاورات الاتحاد العربي

خلال الشهور التالية، أرسلت السفارة الأمريكية في القاهرة مجموعة من التقارير التي تضمنت نصوصاً لمحاضر الاجتماعات التي تمت بين النحاس والوفود العربية التي قدمت إلى القاهرة لمناقشة الاتحاد العربي المزمع قيامه. ففي ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣ أرسلت التقارير الخاصة بمحاضر الاجتماعات بين النحاس وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن (تمت المشاورات بين ٢٨ آب/ أغسطس و٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣) والتي قام بتسليمها محمد صلاح الدين وكيل وزارة الخارجية المصرية بناء على تعليمات من رئيس الوزراء المصري[١٦].

وفي تعليق السفارة على نصوص المباحثات، ورد أنه إذا كان الهدف الحقيقي لنوري السعيد هو إقامة اتحاد سوريا الكبرى مع وجود علاقة خاصة بالعراق، فإن هدف توفيق أبو الهدى هو إقامة وحدة بين سوريا وشرق الأردن في ظل عرش الأمير عبد الله. وان هذا الهدف يلقى قبولاً وتأييداً لدى بعض الدوائر الرسمية الانكليزية التي تريد انهاء النفوذ الفرنسي في سوريا.

وذكر أبو الهدى أن فرنسا أنهت انتدابها على سوريا قانونياً، ولكنه استمر من الناحية الفعلية. وهكذا ظل الاستقلال السوري دون مضمون رغم اعتراف كل من بريطانيا والولايات المتحدة به. وجدير بالذكر ان أحد المسؤولين الأمريكيين كتب على الهامش الأيسر بجوار السطر الذي يشير إلى الإعتراف الأمريكي باستقلال سوريا كلمة «لا».

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، أرسلت السفارة محضر اجتماع النحاس مع الشيخ يوسف ياسين، السكرتير الخاص للملك عبد العزيز والقائم بأعمال وزارة الخارجية، (تمت المشاورات في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣) والتي تسلمته أيضاً من محمد صلاح الدين، وكيل وزارة الخارجية، بناء على تعليمات من رئيس الوزراء[١٧]. وكان النص الذي تسلمته السفارة مكتوباً باللغة الفرنسية وقامت بترجمته إلى الانكليزية.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢.

(١٦) From Kirk to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meetings of Egyptian and Transjordanian Prime Ministers Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1345, Cairo, 15 October 1943).

(١٧) From Kirk to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meetings

وبحسب تقرير السفارة، تؤكد المعلومات الواردة فيه المعلومات التي ذكرها الشيخ ياسين عن لقائه مع الوزير المفوض الأمريكي، ما عدا وجهة نظره في النحاس باشا. فبينما تعددت عبارات الاطراء والتفخيم على لسانه عند الإشارة إلى النحاس في الاجتماعات العلنية، فإن مشاعره الشخصية كما عبر عنها للمبعوث الأمريكي كيرك كانت هي الازدراء. ولاحظت السفارة أنه بينما كان لدى نوري السعيد وتوفيق أبو الهدى تصوراتها المحددة والواضحة حول الاتحاد العربي، فإن يوسف ياسين جاء إلى القاهرة لتحقيق هدفين: الأول هو إعطاء الانطباع باهتمام الملك عبد العزيز بموضوع الاتحاد العربي، والحفاظ على صورته كـ «قائد عربي يشارك في الأمور العربية» وذلك رغم مخاوف الملك تجاه «دوافع نوري السعيد ومؤهلات النحاس» لأداء المهمة التي انتدبا نفسيهما للقيام بها؛ والثاني هو تعطيل المشروع خشية قيام تكتل عربي بقيادة هاشمية.

وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣، أرسلت السفارة تقريرها الخاص بمحضر مباحثات النحاس مع سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا (تمت المشاورات بين ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر و٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣) والتي وصلت للسفارة بالطريقة السابقة نفسها[١٨]. ويتضمن التقرير أن الحكومة السورية تؤيد قيام اتحاد سوريا الكبرى على أن تكون عاصمتها دمشق، ونظامها جمهورياً. كما أنها تؤيد قيام الاتحاد العربي الأكبر وتعترف بدور مصر المتميز وبدور رئيس وزرائها النحاس في الحركة العربية نحو الاتحاد. وبحسب تقرير السفارة كانت الحكومة السورية واضحة في موقفها الايجابي تجاه مصر، وانها أسقطت الدورين السعودي والعراقي على السواء.

وفي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٤٣، أرسلت السفارة تقريرها الخاص بمحضر اجتماعات النحاس مع رياض الصلح رئيس وزراء لبنان[١٩] (تمت المشاورات في كانون

Egyptian and Saudi Arabian Representatives Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1473 = Cairo, 21 December 1943).

وفي تقرير آخر من المفوضية الامريكية في جدة ارسل موس تقريراً عن خلفية الاجتماع ورد فيه أنه عندما طلب النحاس من الملك عبد العزيز ارسال وفد للمشاورات، رد عليه بأنه لن يرسل أي مبعوث وانه إذا رغب النحاس في معرفة رأيه فإنه على استعداد لاستقبال مبعوث له. وانه ازاء ذلك اضطر النحاس لإرسال الدبلوماسي المصري علي كمال حبيشة في ذلك إلى السعودية وذلك كترضية للملك، وفي أعقاب تلك الزيارة أرسل الملك الشيخ يوسف ياسين إلى القاهرة. انظر:

From James S. Moose (Jr.) to the Secretary, «Arab Federation in Saudi Arabian Perspective,» (Gedda, 17 January 1944).

(١٨) From J.C.Jacobs to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meetings of Egyptian and Syrian Prime Ministers Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1477, Cairo, 27 December 1943).

تولى جاكوبس مهمة القائم بالأعمال بصفة مؤقتة.

(١٩) From Kirk to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meetings of =

الثاني/ يناير ١٩٤٤). ووصل التقرير إلى أن المفاوضات كشفت عن أن المسؤولين اللبنانيين، بغض النظر عن تعاطفهم العلني مع القضية العربية، فإنهم منشغلون بالإستقلال الذي حصلوا عليه حديثاً، وانهم سوف يترددون كثيراً في اتخاذ أي خطوة يكون من شأنها التضحية به.

وفي نيسان/ ابريل ١٩٤٤، أرسلت السفارة تقريرها الخاص بمحضر مباحثات النحاس مع الوفد اليمني (تمت المشاورات في شباط/ فبراير ١٩٤٤)[٢٠]، الذي نقل إلى الحكومة المصرية معارضة الإمام لأي مساس بسيادة البلدان العربية، وان حل القضية الفلسطينية يسبق أي شيء آخر، وأنه لا يمكن القيام بخطوة عملية بينما الحرب العالمية الثانية مستمرة، وأنه لا مانع من التنسيق في المجالين الثقافي والاقتصادي. وكما سنرى فإن هذه النقاط هي نفسها التي أثارها الملك عبد العزيز فيما بعد، الأمر الذي يشير إلى وجود تنسيق سعودي ـ يمني حول هذه المسألة.

وفي مطلع عام ١٩٤٤ طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من بعثاتها الدبلوماسية في العواصم العربية اجراء تقويم لجهود حركة الإتحاد العربي. وفي ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤، أرسلت السفارة الأمريكية في القاهرة تقويمها[٢١] لتطور الفكرة والجهود التي بذلت لتحقيقها خلال عام ١٩٤٣. بدأ التقرير بالإشارة إلى تصريح انطوني ايدن في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٣، وأرجع دوافعه إلى محاولة مواجهة الدعاية النازية التي كانت تتهم بريطانيا بالسيطرة الإستعمارية على البلاد العربية، وانه جزء من خطة بريطانية لتأكيد النفوذ الانكليزي في المنطقة بعد الحرب وذلك بتكوين كتلة عربية مؤيدة.

أما بخصوص دوافع النحاس، فقد رأت السفارة فيها محاولة للقيام بإنجاز خارجي لتحويل الأنظار عن الوضع الداخلي، فقد كان الوفد يواجه أزمة نشر الكتاب الأسود وخروج مكرم عبيد ومجموعة من النواب الوفديين منه. ولاحظت السفارة التنافس بين النحاس والملك فاروق. ففي البداية لم يكن فاروق متحمساً لموضوع الاتحاد العربي، ولكن سرعان ما تبين له المنافع الاعلامية والدعائية المترتبة عليه، وان هيبة النحاس تزداد في البلاد العربية بسبب ارتباطه بالموضوع. لذلك أسرع بإرسال مندوب شخصي له لتهنئة الرئيس السوري الجديد، وأعد استقبالاً ضخماً للوفد السوري الذي حضر للمشاورات، لكي يغطي على مقابلة النحاس للوفد. وكما يذكر

Egyptian and Lebanese Prime Ministers Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1700, Cairo, = 30 March 1944).

(٢٠) From Kirk to the Secretary, «Transmitting Translation of Minutes of Meeting of Egyption Prime Minister and Dlegates of King of the Yemen Regarding Arab Union,» (Dispatch no. 1732, Cairo, 7 April 1944).

(٢١) From Kirk to the Secretary, «Status of Arab Union Discussions».

التقرير «فقد تكررت المهزلة نفسها مرة أخرى عند حضور الوفد اللبناني».

وكان تقويم التقرير الأمريكي من القاهرة انه رغم كل التغطية الصحافية عن الاتحاد العربي خلال عام ١٩٤٣ ظل الموقف بصفة أساسية كما هو، وانه لا يوجد حتى الآن اقتراح محدد، وان الذين يتصدرون الحركة لا يعرفون إلى أين قادتهم جهودهم «وان الدول العربية في واقع الأمر مهتمة بأمورها الداخلية أكثر من انشغالها بقضايا التعاون العربي العام». مع ذلك أوصت السفارة بضرورة متابعة الموضوع وجمع المعلومات عن مفاوضات العراق مع سوريا ولبنان، وتطور الوضع في شمالي افريقيا وفلسطين، ونشاط الهيئات غير الرسمية مثل نادي الإتحاد العربي الذي يرئسه فؤاد أباظة باشا[22]. وللتدليل على عدم وضوح مفهوم الاتحاد العربي، أشار التقرير إلى وجود اختلافات كبيرة عن مفهوم الإتحاد المزمع قيامه، وإلى غياب تصور واضح عن الشكل الدستوري أو التنظيمي للهدف المراد تحقيقه، وإلى اختلاف الحكومات العربية حول مجالات النشاط للاتحاد العربي، وان المجال الثقافي هو المجال الوحيد الذي يحظى باتفاق عام حوله[23].

ويطرح التقرير تساؤلاً عما إذا كان ما يحدث هو بداية اليقظة العربية أم أنه تحركات مؤقتة لعدد من الحكومات، ورأى ان تطور الوقائع وليس التحليل المنطقي هو الذي سوف يقدم الإجابة «وأنه في ضوء الأدلة المتاحة يمكن ملاحظة أن تاريخ العرب يكشف عن اتجاهات قوية نحو التجزئة وليس نحو التوحد كما يتضح من الانهيارات السريعة للأمويين والعباسيين... ولا يعني هذا الغياب الكامل وإنكار وجود روابط قوية بين البلدان العربية، أو عدم إمكانية قيام بعض أشكال التعاون الايجابية بينها. وما يبدو محتملاً الآن أن الاتحاد العربي سوف يأخذ شكل وطبيعة Pan - Americanism حيث يظل الولاء الوطني هو الأساس وله الأولوية على الولاء الاقليمي وليس احياء سلطة مركزية على غرار دمشق وبغداد قديماً»[24].

في ٢ شباط/ فبراير ١٩٤٤، أرسلت السفارة الأمريكية في بغداد تقويمها للموقف[25]. وكانت نقطة البدء في التحليل هي الدور المتميز للعراق في حركة الاتحاد العربي، والتي كان من مظاهرها أنه عندما أعلنت الحكومة العراقية الحرب ضد دول المحور أكدت الإذاعة أن العراق البلد العربي الوحيد الذي اخذ هذا القرار وأن ذلك يعطيه وضعاً خاصاً ازاء الحلفاء، وان له حق الحديث باسم العرب في المؤتمر الدولي بعد الحرب. كما تمثل في سلسلة الزيارات التي قامت بها شخصيات عراقية بارزة مثل

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨.
(٢٤) المصدر نفسه.
(٢٥) From Loy W. Henderson to the Secretary, «Iraq and Arab Federation,» (Dispatch no. 15, Baghdad, 2 February 1944).

نوري السعيد، وجميل المدفعي رئيس الوزراء السابق ورئيس مجلس الشيوخ، وتحسين العسكري وزير الداخلية، إلى سوريا ولبنان وفلسطين ومصر. وكذلك الملك فيصل الثاني تم استخدامه في هذا المضمار وهو ما زال صبياً لا يتجاوز عمره الثماني سنوات، فقام بزيارة الأردن وفلسطين ومصر.

ويذهب التقرير إلى أن حركة القومية العربية قوية بين عدد من فئات الشعب العراقي، منها بقايا الثورة العربية الكبرى الذين رافقوا الملك فيصل الأول إلى دمشق فبغداد والذين يرتبطون فيما بينهم بعلاقات الصداقة والمصاهرة. ومنها المتعلمون والطلبة وخصوصاً في كلية الحقوق ببغداد. ثم يقدم التقرير بعد ذلك تحليلاً لموقف الأقليات المختلفة التي تسكن العراق تجاه موضوع الوحدة العربية. ووفقاً للتقرير فإن الرأي العام العراقي معادٍ لبريطانيا، وأوضح مثال على ذلك ثورة رشيد علي الكيلاني؛ كما أنه ينظر إلى فرنسا بشك كبير في ضوء ممارساتها في سوريا ولبنان. ويصل إلى نتيجة «أن المسؤولين العراقيين الذين يتولون ادارة الشؤون الخارجية يرغبون في تأييد الولايات المتحدة لخطة الإتحاد العربي، والتي يؤكدون أنها تتفق تماماً مع مبادىء إعلان الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة».

ولكن هذا الرجاء تشوبه ثلاثة مخاوف، **أولها**: أن تعود أمريكا بعد الحرب إلى عزلتها التقليدية وتترك الشعوب الصغيرة - مثل العرب - تحت رحمة القوى الاستعمارية؛ **وثانيها**: أن تنخرط الولايات المتحدة في لعبة القوى الكبرى وتقوم باجراء صفقات مع الدول الاخرى لتوزيع مناطق النفوذ في العالم؛ **وثالثها**: أن تؤدي ضغوط السياسة الداخلية إلى تخلي الولايات المتحدة عن مبادىء إعلان الأطلسي فيما يتعلق بفلسطين، وأن تتعاون مع بريطانيا في إقامة دولة يهودية في المنطقة. وانه إذا تحقق أي من المخاوف الثلاثة فإن تحقيق أمل الاتحاد العربي سوف يكون أكثر صعوبة.

ويحدد التقرير المفهوم السائد في بغداد للاتحاد العربي بأن الهدف هو إقامة شكل من الاتحاد في سوريا الكبرى يشمل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن، ويكون على صلة وثيقة بالعراق ويمكن للبلدان العربية الأخرى أن تنضم إليه بعد ذلك. وبهذا الفهم فإن على أنصار المفهوم مواجهة عدد من المصاعب التي تتمثل في معارضة فرنسا وخصوصاً بعد الحرب، ومعارضة الأقليات الدينية وبالذات المسيحية في لبنان، ومعارضة الحركة الصهيونية التي تسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، وعدم وضوح الشكل الدستوري والتنظيمي، ومعارضة الملك عبد العزيز آل سعود للدور القوي للهاشميين في الحركة الأمر الذي يجعله متحفظاً على أي دور عراقي بارز، وعدم استعداد النحاس باشا لقبول قيام دولة تنازع مصر دورها المتميز في المنطقة العربية.

أضف إلى ذلك أنه مع نمو الحركة يحتمل أن ترى بريطانيا أو روسيا فيها تطوراً غير مرغوب فيه وتسعيان لوقفها. ويصل التقرير إلى أنه نظراً إلى جدية الصعوبات التي تواجه حركة الإتحاد العربي، ترى البعثة ان احتمال انضمام العراق إلى سوريا الكبرى غير وارد «مالم تقرر ذلك القوى الكبرى في الأمم المتحدة» والمقصود بهذه الإشارة اتفاق دول الحلفاء على هذا الانضمام.

وأرسل وليم فاريل، المبعوث الدبلوماسي في دمشق، بتقويم في ٨ شباط/ فبراير ١٩٤٤[٢٦]، مشيراً إلى غموض أهداف الحركة وانه «لعله من المأمول، لمصلحة العرب أنفسهم، أن يتمكنوا بسرعة من صياغة تعريف محدد للأغراض التي يسعون إليها». وفي ٢١ من الشهر نفسه أرسل تقريراً آخر[٢٧] عرض فيه تطور وتاريخ الدعوة إلى الاتحاد العربي، وصل فيه إلى «أن الوحدويين لا يقومون بطرح صياغات محددة وواضحة لأهدافهم، في العلن على الأقل، ولكنهم يؤكدون باستمرار وصولهم إلى اتفاق» وأن الصياغة الوحيدة المحددة هي ما ورد في الكتاب الأزرق لنوري السعيد. ومن واقع فهمه لسلوك ومواقف السياسيين السوريين وصل فاريل إلى أنهم «لا يتوقعون قيام امبراطورية عربية أو حكومة مركزية... وإن أقصى ما يمكن الإتفاق عليه هو العمل المشترك في عدد من المجالات العملية، وتحقيق جبهة عربية موحدة في الشؤون الدولية».

أما موقف الملك عبد العزيز آل سعود كما يبدو في الوثائق الأمريكية، فإنه يتسم بالحرص والتردد في الموافقة على المفاوضات الرامية إلى إنشاء الاتحاد العربي، وكذلك الحرص على مشاورة الولايات المتحدة باستمرار. ففي الوثائق نجد مذكرة بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٩٤٤ موجهة من وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ستيتنيوس، إلى والاس موراي مستشار إدارة شؤون شرق الأردن وافريقيا، بعنوان «المسألة العربية»[٢٨] ورد فيها أن الرئيس تحدث مع الملك ابن سعود، وأنه عبر له عن أمله في أن يمضي قدماً لعقد المؤتمر العربي، وانه ينبغي بعد ذلك دعوة الملك للحضور إلى واشنطن لمناقشة كل جوانب الموقف العربي. ورد موراي في ١٦ شباط/ فبراير بأنه «حسب معلوماتنا فإن من المشكوك فيه أن يؤيد الملك عقد المؤتمر العربي بسبب اشتراك بلدان عربية معينة يعتبرها عدوة له».

وفي ١٣ آذار/ مارس أرسل موس (Moose) من جدة[٢٩] برقية إلى الوزارة يذكر

(٢٦) From William S. Farrell to the Secretary, «Iraqi Premier Visit,» (Dispatch no. 74, Damascus, 8 February 1944).
(٢٧) From Farrell to the Secretary, «Arab Federation as Viewed from Damascus,» (Dispatch no. 80, Damascus, 21 February 1944).
(٢٨) From Undersecretary Wallace Murray, Adivisor on Political Relation, Office of Near Eastern and African Affairs, «The Arab Question,» (11 February 1944).
يلاحظ أن الشؤون الافريقية قد أدمجت مع مكتب شؤون الشرق الأدنى في تنظيم وزارة الخارجية.
(٢٩) From Moose to the Secretary, telegram Gedda, 13 March 1944.

فيها ان الملك قابل أحد المسؤولين البريطانيين ونصحه بالتروي في عقد المؤتمر العربي، وانه أرسل الشيخ حافظ وهبة والشيخ يوسف ياسين إلى القاهرة للتعبير عن وجهة النظر هذه، وأن موقفه يتمثل في ثلاث نقاط: **أولاها**، أن الملك «لا يقبل أن يكون أي شخص فوقه» (He would not have any one above him) (يقصد أنه لا يقبل أن يترأسه شخص آخر أو يكون من هو أعلى، ولعله يشير إلى النحاس). ويبدو أن المعنى استغلق على المبعوث الأمريكي فكتب في البرقية أنه لا يفهم ما قصده الملك بهذا التعبير؛ **وثانيتها**، أنه لن يشارك في أي حركة يكون من شأنها تعطيل جهود الحرب؛ **وثالثتها**، أنه سيقاوم أي اتجاه لضم فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن أو أي منها لمصر أو للعراق.

ويبدو أنه خلال هذه الفترة وُضعت أسس العلاقة السعودية ـ الأمريكية، ففي مذكرة من والاس موراي في السفارة الأمريكية بلندن، بتاريخ ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٤٤[٣٠] عن مقابلة له مع وزير سعودي لم يحدد اسمه، أثار الدبلوماسي الأمريكي مسألة ما تردد عن نية الحكومة السعودية في تعيين مستشار بريطاني لشؤون النفط، الأمر الذي أنكره الوزير السعودي تماماً، كما وصف التقارير الصحافية التي تشير إلى خلافات بين الملك وشركة النفط العربية ـ الأمريكية بأنها غير صحيحة.

وتحدث المبعوث الأمريكي عن أن العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية سوف تنمو وتتوثق بسبب امتيازات النفط الأمريكية في المنطقة، وأن واشنطن تبحث أمر رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وأنها تقوم الآن بدعم السعودية عسكرياً من خلال تحديث الجيش وتدريبه، «وان تحقيق الأمن في المنطقة يهمنا أكثر مما يهم البريطانيين بسبب استثماراتنا المهمة فيها». وأكد الوزير السعودي فهمه لذلك واعتقاده ان الملك عبد العزيز سوف يتجه في اللحظة المناسبة إلى الولايات المتحدة طلباً للمستشارين العسكريين بدلاً من اعتماده على بريطانيا. وأشار الدبلوماسي الأمريكي صراحة إلى أن بريطانيا ما كانت تستطيع تقديم أي مساعدة اقتصادية أو عسكرية إلى السعودية، لولا المعونات الضخمة التي تزودها أمريكا بها. ورد الوزير السعودي بأن على الملك أن يستمر في علاقاته بالانكليز لأن بريطانيا تسيطر على المناطق المحيطة بالمملكة ولها نفوذ كبير تستطيع أن تستخدمه ضدها.

ولمّح الوزير السعودي إلى أن المبعوث الدبلوماسي الأمريكي في جدة، موس، يعتمد كثيراً على مشورة الوزير المفوض البريطاني، وأن عليه أن يتصرف بشكل منفرد وأن يتردد على الرياض بشكل أكثر انتظاماً وأن يقيم علاقات أوثق مع الملك.

(٣٠) From Wallace Murray to the Secretary, «A Discussion Memo,» (19 April 1944).

وبناء على هذه التقارير، قامت إدارة شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية في آذار/ مارس ١٩٤٤[٣١] بإعداد تصور متكامل عن الموقف الأمريكي تجاه موضوع الإتحاد العربي، ورد فيه أن الموقف الوحيد الذي اتخذته الحكومة الأمريكية ورد في برقية بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٣ موجهة إلى القاهرة لتبليغها إلى ممثل الملك عبد العزيز آل سعود، الشيخ يوسف ياسين، الذي كان في القاهرة وقتذاك، وذلك رداً على طلب الملك لمعرفة موقف أمريكا. وتضمنت البرقية ما يلي:

«إن سياسة الولايات المتحدة تجاه بلاد الشرق الأدنى لم يتم إعلانها بعد بشكل رسمي، ولكن اتجاهها العام معروف، فإن هذه الحكومة ترغب في أن تحافظ بلدان الشرق الأدنى المستقلة على حرياتها، وأن تدعم أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية، وأنها تتعاطف تماماً مع آمال بلاد الشرق الأدنى الأخرى من أجل الحرية الكاملة. ويترتب على ذلك أنه إذا رأت هذه الشعوب بإرادتها الحرة أن من مصلحتها الإتحاد، فإنه إنطلاقاً من الموقف الأساسي للحكومة الأمريكية سوف ننظر إلى هذا التطور بتعاطف، بشرط أن يتم ذلك وفقاً لمبادىء ميثاق الأطلسي وبياني وزير الخارجية HULL في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٤٢ و١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٣[٣٢]. ويبدو للحكومة الأمريكية أن الأحداث والمشاكل التي وقعت في سنوات الحرب توضح أن بلاد الشرق الأدنى تحتاج إلى دعم أكبر في أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وأنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الأولى من أجل الوحدة هذه الأهداف بعين الاعتبار»[٣٣].

وكانت المفوضية الأمريكية في القاهرة قد أوصت بضرورة تأييد حركة الإتحاد العربي لما تتمتع به من تأييد واسع وعدم عداء المدافعين عنها للولايات المتحدة. كما عبرت الولايات المتحدة عن الموقف نفسه إلى الأمير فيصل، وزير الخارجية السعودية، في مقابلة للقائم بأعمال وزير الخارجية ستيتينيوس في زيارته لأمريكا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣ عندما أبدى الأمير تحفظه على المحاولات الهاشمية لقيام اتحاد بين العراق وشرق الأردن وسوريا وفلسطين بقصد تطويق السعودية وحصارها[٣٤]. وفي ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٤ كرر الشيخ ياسين تساؤله عن الموقف الأمريكي، وأعادت الخارجية الأمريكية تأكيد الموقف نفسه في برقية بتاريخ ٢١ تموز/ يوليو[٣٥].

---

(٣١) From Gordon Merriam, Division of Near Eastern Affairs, to the Secretary, 23 March 1944.

(٣٢) تؤكد هذه التصريحات على مبادىء المساواة بين الدول وحقها في الحياة دون ضغوط أو تدخلات خارجية في شؤونها الداخلية.

(٣٣) Cordell Hull, *The Memories of Cordell Hull* (New York: Macmillan, 1948), vol.2, pp. 1546 - 1547.

(٣٤) *Foreign Relations of the United states, 1943* (Washington, D.C.: United States Government Printing office, 1964), vol. 4, pp. 845 - 864, and 852 - 855.

(٣٥) «Exchange with the Saudi Arabian Government Regarding the Attitude of the United States toward the General Question of Arab Union,» in: *Foreign Relations of the United States, 1944* (Washington, D.C. : United States Government Printing Office, 1965), vol.5, pp. 660 - 661.

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت حريصة في ذلك الوقت الذي لم تكن تقوم فيه بدور مباشر في شؤون المنطقة على التعرف إلى اتجاهات حركة الإتحاد العربي وما سوف تتمخض عنه من منظمة سياسية وكسب صداقتها. ففي تقرير سري أعده فرع البحث والتحليل بمكتب الخدمات الاستراتيجية بوزارة الخارجية عن الجهود التي تمت من أجل تحقيق الإتحاد العربي خلال الفترة من آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥[٣٦]، ذكر أن تحقيق الاتحاد العربي (Arab Federation) والوحدة العربية (Arab Unity) قد أصبح القضية السياسية الرئيسية في الوطن العربي لمدة شهور. وأورد التقرير مجموعة من التصريحات السياسية المتعلقة بهذا الموضوع، ومنها تصريح للملك عبد العزيز بن سعود عاهل السعودية، ذكر فيه أن أهم تطور في المنطقة العربية وقتذاك هو الاتجاه نحو الوحدة، وان على الولايات المتحدة أن تدرك أهمية هذا التطور. وجدير بالذكر أنه في هذا الوقت المبكر، ربط التقرير بين قضيتي الإتحاد العربي والموقف العربي إزاء القضية الفلسطينية، هذا الربط الذي سيصبح بعد ذلك إحدى السمات الرئيسية للموقف الأمريكي، فيذكر أن دعم الغرب لقيادة ابن سعود للإتحاد العربي يتوقف على قبوله للدولة اليهودية.

هذه الرابطة نفسها نجدها في تعليق للمفوضية الأمريكية في العراق في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٤٤ على القرارات التي كان الكونغرس يبحث إصدارها بخصوص قضية فلسطين، والتي كانت تدعو إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بتأييد إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، وإطلاق الهجرة اليهودية إلى هناك من دون قيود. وذكر التعليق أن أغلب الرأي العام السياسي في العراق لا يمكن أن يؤيد هذه القرارات، وأن صدورها من شأنه إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية وهي تمثل ضربة قاصمة لإنشاء «كومنولث عربي»، وان هذه القرارات سوف تمثل صدمة حتى لأولئك الذين لا يعتقدون في إمكانية تحقيق الاتحاد العربي، لأن الغالبية الكبرى من أبناء العراق لديهم مشاعر عميقة من التعاطف مع العرب الفلسطينيين ويشعرون بأن الفلسطينيين يتعرضون لضغوط «أقلية قومية قوية تساندها مصالح أجنبية ضخمة»[٣٧].

وخلال الفترة من آذار/ مارس إلى تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٤، ركزت برقيات وتقارير البعثات الدبلوماسية الأمريكية على الأمور المتعلقة بالاعداد للمؤتمر العربي المزمع عقده لمناقشة مشروع الإتحاد العربي في ضوء المباحثات التي أجراها

---

(٣٦) U.S. Department of States, Office of Strategic Services, Research and Analysis Branch, «Notes and Comments Relating to Arab Unity, August - December, 1945,» (Report no. 1754, 8 January 1945).

(٣٧) The Minister in Iraq, Henderson, to the Secretary of State, 23 February 1944, in: *Foreign Relations of the United States, 1944*, vol. 5, p. 565.

النحاس باشا مع الوفود العربية، وفي ضوء الاتصالات المتعددة التي حدثت.

ففي ٧ حزيران / يونيو ١٩٤٤ أرسل جاكوبس، القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة، بمعلومات استقاها من والتر سمارت، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية، مفادها أن النحاس تدخل لدى السلطات البريطانية للإفراج عن جمال الحسيني والسماح بسفره إلى القاهرة للمشاركة في مشاورات الإتحاد العربي، وأنه بذلك يريد أن يحمل الانكليز مسؤولية فشل المباحثات نتيجة غياب ممثل فلسطين(٣٨). وفي ١٧ من الشهر نفسه كتب تك (TUCK) من القاهرة عن توتر العلاقات بين النحاس ونوري السعيد(٣٩) وأن نوري السعيد لم يقابل النحاس أثناء زيارته للاسكندرية لتحية الملك فيصل، وأنه تعمد مغادرة الاسكندرية قبل يوم واحد من وصول النحاس. وان ذلك يعكس الخلافات بين الرجلين حول الاتحاد العربي ومعارضة النحاس لفكرة سوريا الكبرى، كما أن هناك منافسة بينهما حول قيادة الحركة، أضف إلى ذلك أن النحاس لم يسترح إلى الزيارات التي قام بها مسؤولون من سوريا ولبنان إلى بغداد والتي لم يبلغه أحد بفحواها.

وفي تقرير آخر بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٤٤، لاحظت السفارة مقالة افتتاحية نشرت في جريدة «البلاغ» بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيو(٤٠) تؤكد على قيادة النحاس لحركة الوحدة العربية. وفسرت السفارة ذلك بانه تحذير موجه إلى كل من نوري السعيد والملك عبد العزيز. وأضاف تك، كاتب التقرير، أن وكيل وزارة الخارجية المصرية أخبره بأن السلطات البريطانية ليست متحمسة لعقد المؤتمر العربي، ولكنها لا تسعى إلى وقفه، لأنها لا تعتقد أنه سيؤدي إلى نتيجة عملية. ويعلق على ذلك بقوله «حتى لو اتفق القادة العرب على شكل للتمثيل الفلسطيني فإن الطريق إلى الاتحاد العربي يظل طويلاً ومتعثراً». وفي حزيران/ يونيو أيضاً أرسل الرئيس روزفلت السيد هارولد هوسكنز الذي كان قد عمل مستشاراً للمفوضية الأمريكية بالقاهرة كمبعوث خاص لاستطلاع الرأي في موضوع الجامعة العربية، وقابل حسن يوسف وكيل الديوان الملكي الذي شرح له «أهمية الجامعة واختصاصاتها والآمال المعقودة عليها»(٤١).

(٣٨) From Jacobs to the Secretary, «Arab Union Developments,» (Dispatch no.1919, Cairo, 7 June 1944).

(٣٩) From S. Pinkeney Tuck to the Secretary, «Arab Union: Nuri El - Said in Egypt,» (Dispatch no. 9, Cairo, 17 June 1944).

(٤٠) From Tuck to the Secretary, «Arab Union Latest Stirring,» (Dispatch no. 47, Cairo, 30 June 1944).

(٤١) حسن يوسف، **القصر ودوره في السياسة المصرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ١٩٨.

٣ ـ الدعوة إلى اجتماع اللجنة التحضيرية (أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤)

في مطلع شهر تموز/ يوليو ١٩٤٤، أخبر النحاس المبعوث الأمريكي تك، أثناء حفل غداء عقده له ولأعضاء البعثة الدبلوماسية الأمريكية، أنه سوف يدعو إلى المؤتمر في نهاية تموز/ يوليو في الاسكندرية(٤٢). وبالفعل، وجه مصطفى النحاس الدعوة في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٤٤ للحكومات العربية التي تم التشاور معها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام، والمعلومات نفسها أبلغها القائم بأعمال وزير الخارجية السعودية في جدة، مضيفاً أن النحاس أقدم على ذلك رغم نصيحة الملك عبد العزيز بأن الوقت غير مناسب، وطلبت السلطات السعودية رأي أمريكا في المسألة، وذلك وفقاً للبرقية التي أرسلها موس في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٤٤(٤٣).

وفي ١٩ تموز/ يوليو ١٩٤٤، أرسل لوي هندرسون من بغداد تقريراً(٤٤) عن مقابلة مع أرشد العمري، وزير الخارجية العراقي، حول موضوع الوحدة العربية. انتقد الوزير الطريقة التي كان نوري السعيد يتعامل بها مع ممثلي البلدان العربية الأخرى والتي اتسمت بالاستعلاء. ومع ذلك قررت الحكومة إيفاده إلى القاهرة لتمثيلها في المؤتمر التحضيري المزمع عقده في شهر آب/ أغسطس. وانتهز وزير الخارجية العراقي المناسبة للتقليل من شأن أنصار الحركة العربية في العراق، فتفاخر بأنه من صلب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأنه عربي نقي، وبينما لا يحمل نوري السعيد سوى أقل القليل من الدم العربي فهو قد جاء من كركوك وأصوله تركمانية وكردية أكثر مما هي عربية. الأمر نفسه بالنسبة إلى تحسين علي، فهو يعرف في قرارة نفسه أنه كردي، والأمر نفسه أيضاً بالنسبة إلى جميل المدفعي. وقال العمري إنه قرأ محاضر المباحثات بين نوري السعيد والنحاس، وانه يعتقد أنهما وصلا إلى لا شيء، وأنه يرسل نوري هذه المرة إلى القاهرة ويرسل معه المدير العام للوزارة لمراقبته.

ويتضمن التقرير مقابلة هندرسون لرئيس الوزراء العراقي (الباجه جي) في ١٧ تموز/ يوليو، حيث أخبره بأن الحكومة العراقية تدعم التعاون العربي، وأنه لن يتمكن من السفر إلى القاهرة لأسباب صحية، وأن نوري السعيد ـ بسبب خلفيته ـ سوف يمثل العراق بشكل فعال.

ولم ينعقد المؤتمر في موعده الذي دعا إليه النحاس، ووفقاً لتقرير أعده تك من

(٤٢) From Tuck to the Secretary, Airgram, Cairo, 5 July 1944.

(٤٣) From Moose to the Secretary, Telegram, Gedda, 17 July 1944.

(٤٤) From Henderson to the Secretary, «Statement Mode by Iraqi Minister for Foreign Affairs and the Prime Minister on the Subject of Arab Unity,» (Dispatch no. 365, Baghdad, 19 July 1944).

القاهرة بعنوان «الصعوبات التي تواجه انعقاد اللجنة التحضيرية لاعداد خطط اجتماع المؤتمر العربي»[٤٥] في ٣ آب/ أغسطس ١٩٤٤، وورد فيه أنه اطلع على رد الملك عبد العزيز على الدعوة من خلال السفارة الانكليزية، وانه كان رداً عنيفاً وصريحاً، وكان تقدير السفارة الأمريكية بالقاهرة في هذا التقرير أن الملك يرى أن الموقف ما زال غير ملائم لعقد الاجتماع، وأن قضية فلسطين ما زالت معلقة. لذلك فمن الأرجح أن يفشل المؤتمر. وكان تقدير السفارة الامريكية بالقاهرة في هذا التقرير أن الملك عبد العزيز لن يرضى بأن يبدو وكأنه العقبة أمام الوحدة العربية، وأنه في النهاية سوف يرسل مبعوثاً لحضور الإجتماع. أضف إلى ذلك أنه لا يستطيع خصومة مصر «التي تقدم الخبز والحجاج» وأن تأجيل انعقاد المؤتمر ربما لاقى قبولاً لدى النحاس الذي لم يكن مرتاحاً لنشاط نوري السعيد في فلسطين ولبنان وسوريا ومشاوراته مع رياض الصلح وجميل مردم، الأمر الذي يوحي بتكوين كتلة في داخل المؤتمر، وهو ما انتقدته جريدة «البلاغ» في ٣١ تموز/ يوليو.

وفي برقية لتك من القاهرة[٤٦] في ٢٣ آب/ أغسطس، ورد فيها أن النحاس أخبره بأن موعد الاجتماع قد تحدد في ٢٥ أيلول/ سبتمبر في الاسكندرية، ولكن لم يوضح له من هي البلدان التي التزمت بالحضور. وعلق تك على ذلك بأنه يعتقد أن كلاً من السعودية واليمن لم تلتزما بعد، وأن النحاس قد كتب لهما مرة أخرى. وذكر التقرير أنه «بينما كان سلوك النحاس باشا خلال المقابلة، وفي كل الأوقات، يتسم بالود فإنني لاحظت درجة من الضيق تجاه ما يعتبره بوضوح فشل حكومتنا في تقديم دعم فعّال، والانتباه إلى الأمور التي تتصل بالرفاهية السياسية والاقتصادية لبلده».

وأشار التقرير إلى أن النحاس قد أرسل برقية إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي بخصوص موقفهما تجاه القضية الفلسطينية، ذكر فيها أن هذا الموقف يؤثر في العلاقة مع أمريكا وان الشعب المصري ينظر إلى هذا الموقف على أنه معادٍ. وعلق المبعوث الأمريكي على ذلك بالقول «ليس لدي شك في أن برنامج الانتخابات للحزبين الديمقراطي والجمهوري فيما يتعلق بفلسطين قد خلق انطباعاً مؤلماً في مصر، وبينما بذلت جهدي لشرح أن ذلك يتم في إطار المعركة الإنتخابية، فإن الحقيقة أن برنامج الحزبين معادٍ للفلسطينيين بغض النظر عمن ينجح في الانتخابات». وأشار إلى تلقي السفارة احتجاجات شفهية ومكتوبة بأعداد كبيرة، «ومن الصعب تقديم أي تفسير مقنع لهذه القضية التي سوف تحتل لا محالة، إن عاجلاً أو آجلاً، مكانة حيوية في الشرق الأوسط».

ويبدو، وفقاً لتقارير السفارة الأمريكية في القاهرة، أن الملك عبد العزيز لم

(٤٥) From Tuck to the Secretary, «Difficulties Besetting the Convening of a Preliminary Committee to Make Plans for an Arab Congress,» (Dispatch no. 124, Cairo, 3 August 1944).
(٤٦) From Tuck to the Secretary, Telegram, Cairo, 23 August 1944.

يكتف بالرد على النحاس وطلب تأجيل عقد الاجتماع، بل سعى للتأثير في أطراف عربية أخرى. فقد سافر الشيخ يوسف ياسين إلى دمشق وبيروت في آب/ أغسطس ١٩٤٤ وذلك - كما أخبر هو الوزير المفوض الأمريكي في جدة - بناء على تعليمات من الملك عبد العزيز في محاولة لإقناع سوريا ولبنان بعدم المشاركة في المؤتمر، ولكن من دون نجاح[٤٧].

وبحسب برقية تك بتاريخ ٣١ آب/ أغسطس ١٩٤٤[٤٨]، قام الشيخ يوسف ياسين وايدي، المبعوث الأمريكي لدى السعودية، بزيارة له أخبره فيها بأن النحاس كان قد اتفق مع الملك عبد العزيز على عدم دعوة المؤتمر للانعقاد في خريف عام ١٩٤٤، وان توجيه النحاس للدعوة دون تشاور سابق مع الملك يعد نقضاً لهذا الإتفاق، وأن الملك أرسل إلى النحاس يخبره بعدم موافقته على الدعوة إلى المؤتمر، وأنه لن يرسل مبعوثاً إليه، وذلك لعدة أسباب:

أ - ان إثارة قضايا خلافية مثل فلسطين في هذا الوقت سوف يكون محرجاً للحلفاء، وان الملك ليس على استعداد لفعل أي شيء يكون من شأنه تعطيل جهود الحرب أو إحراج الحلفاء.

ب - انه اذا تحاشى المؤتمر القضايا السياسية المهمة واكتفى بتناول القضايا الأقل أهمية، فسوف يكون مخيباً للآمال العربية.

ج - ان الحكومة البريطانية ترى أن الوقت غير مناسب لعقد الاجتماع.

وسأل الشيخ ياسين عن موقف الحكومة الأمريكية، فأخبره تك بأنه سوف يرسل كل التفاصيل إلى حكومته وأن «الحكومة الأمريكية على أية حال لن تعبر عن موقف في موضوع يعتبر من الأمور الداخلية للبلدان العربية، وأنه لا يوجد سبب يدعوها إلى التدخل». وفي بداية شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٤، أرسل ايدي من جدة برقية مؤداها أن الملك يسعى إلى تأخير عقد المؤتمر إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية، كما أرسل جورج وادزورث من بيروت في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٤ أن الرئيس السوري أخبره بأن الملك عبد العزيز يرغب في تحاشي مناقشة قضية فلسطين قبل الإنتخابات الأمريكية[٤٩].

وعندما اجتمعت اللجنة التحضيرية في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٤، لم يكن الشيخ يوسف ياسين من بين الحاضرين رغم أن طائرة عسكرية أمريكية أرسلت

(٤٧) From Tuck to the Secretary, Telegram A - 483, Cairo, 20 August 1944.
(٤٨) From Tuck to the Secretary, Airgram A - 491, Cairo, 31 August 1944.
(٤٩) From William Eddy to the Secretary, Telegram DMH - 610, Gedda, 6 October 1944; From Wadsworth to the Secretary, and Telegram GEM, 557, 10 October 1944.

لاحضاره، ولكنه لم يسافر بناء على أوامر من الملك. ولكنه حضر في اليوم التالي بطائرة انكليزية أرسلت من عدن إلى جدة(٥٠). وخلال وجوده في القاهرة التقى بايدي، المبعوث الأمريكي في جدة، وأخبره أن الملك يعتبر المؤتمر سابقاً لأوانه، وأنه اشترك بعدة شروط تتضمن سرية المباحثات، وعدم إثارة قضايا خلافية، وأن يكون البيان الختامي له طابع عام. وعندما طلب ايدي منه محاضر الاجتماعات، أخبره بعدم وجود محاضر، ولكنه سوف يعلمه بما سوف يحدث(٥١). وكان تقويم تك للاجتماع أن له «قيمة تاريخية»، فمجرد انعقاد هذه المجموعة من البلدان، رغم الاختلافات القائمة في المصالح والإدارة، هو إنجاز في حد ذاته. وقيمة البروتوكول الذي تم توقيعه محدودة بسبب عدم الاستقرار الداخلي في سوريا ولبنان ومصر.

وفي نهاية العام أصدرت إدارة شؤون الشرق الأدنى دراسة بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الإتحاد العربي» جاء فيها «إن أساس السياسة الأمريكية تجاه الحركة المعروفة باسم الإتحاد العربي أو الوحدة العربية أو الفدرالية العربية يجد جذوره في التأييد الأمريكي للقومية العربية» وانه استمرار للتأييد الأمريكي لحق البلدان العربية في الاستقلال والحرية(٥٢).

٤ ـ مباحثات القاهرة وقيام جامعة الدول العربية (شباط/ فبراير ـ آذار/مارس ١٩٤٥)

في أول اجتماع للجنة العربية الفرعية السياسية في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٥، والتي قادت إلى توقيع ميثاق الجامعة، أعلن محمود فهمي النقراشي، وزير الخارجية المصري، أن الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة أرسل له خطاباً ومعه عدة نسخ باللغة العربية لوثائق دمبارتون أوكس(٥٣)، وذلك «للافادة، وأعتقد أنكم تشاركونني في تقديم الشكر لجنابه على ما أبداه من اهتمام في إرسال هذه النسخ في الوقت المناسب»(٥٤). وفي أعقاب إعلان إنشاء جامعة الدول العربية، صرح وليم فيليبس مساعد وزير الخارجية في خطاب له بنيويورك في ٢ حزيران/ يوليو ١٩٤٥ خلال حفل عشاء أقيم على شرف الوصي على عرش العراق «ان الحكومة الأمريكية ترحب بانشاء جامعة الدول العربية، وإننا نرحب بتنمية

(٥٠) From Tuck to the Secretary, Airgram A - 535, Cairo, 2 October 1944.

(٥١) From Tuck to Wallace Murray, Airgram A - 544, Cairo, 6 October 1944, and no. A - 550, 9 October 1944.

(٥٢) «American Policy toward Arab Union,» (Report prepared by Division of Near Eastern Affairs, Department of State, 14 December 1944).

(٥٣) حضر هذا المؤتمر وفود من الولايات المتحدة والصين وبريطانيا لبحث أسس النظام العالمي الجديد بعد الحرب.

(٥٤) أحمد الشقيري، **الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية** (تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٨)، ص ٤١.

التعاون العربي، وعلى ثقة بأن تدعيم الروابط بين البلدان العربية المختلفة لن يكون فقط للمصلحة المشتركة لهذه البلدان ولكن سيمكنها أيضاً من القيام بمساهمات مهمة وبناءة في العمل الكبير الذي ينتظر الأمم المتحدة»(٥٥).

ولكن يبدو ان فيليبس قد توسع في ملاحظاته على الموضوع أكثر مما نشرت مجموعة الوثائق الأمريكية عن ذلك العام. ففي برقية للسفارة الانكليزية في واشنطن بتاريخ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ عن حفل العشاء، ورد مضمون هذا التصريح، حيث أشار فيليبس بعد ذلك إلى أن «معظم دول الهلال الخصيب ما زالت تحمل بعض آثار مرحلة الاستعمار أو الإنتداب والتي تتمثل في حقوق خاصة لبريطانيا وفرنسا»، وكان يشير بذلك إلى المعاهدات التي فرضتها الدولتان على دول المشرق العربي وإلى الممارسات الفعلية لهما في المنطقة(٥٦). وعندما وصلت البرقية إلى لندن وصفت وزارة الخارجية الانكليزية هذه التصريحات بأنها غير موفقة بدرجة كبيرة وتم ابلاغ واشنطن بذلك، ولكن تقدير الخارجية الانكليزية كان أن أمريكا لا تريد تغيير وضع بريطانيا في العراق ومصر. ولذلك قررت «تجميد المسألة» وطلبت من مبعوثيها في واشنطن التعامل مع الموضوع برفق وتجاوزه(٥٧).

وكان تحليل وزارة الخارجية الأمريكية على قيام الجامعة ـ كما يبدو من تعليق المبعوث الأمريكي في جدة ـ أنه يعكس في المقام الأول خطوة دفاعية من جانب البلدان العربية في مواجهة بريطانيا وفرنسا. وأضاف ايدي إعتقاده بأن المشاكل بين البلدان العربية مؤقتة وتنبع غالبيتها من قضايا الحدود التي فرضت في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى بروز ولاءات محلية ومصالح اقتصادية محلية(٥٨).

في شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٥ أيضاً، حاول عبد الرحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كسب تأييد الولايات المتحدة بخصوص الموقف في المغرب وسياسة فرنسا القمعية إزاء القوى الوطنية المطالبة بالاستقلال. ففي مقابلته مع الوزير المفوض الأمريكي بالقاهرة ذكر عزام أن الولايات المتحدة لابد من أن تتحمل قدراً من المسؤولية الأخلاقية عما يحدث، لأن القوات الأمريكية هي التي حررت هذه المنطقة من الإحتلال النازي وأعادت النفوذ الفرنسي إليها مرة أخرى، وطلب من أمريكا التدخل لكي تتبع فرنسا سياسة أكثر إنسانية. وأوصت المفوضية في القاهرة

(٥٥) *Foreign Relations of the United States, 1945* (Washington, D.C.: United States Government PrintingOffice, 1969), vol. 8, p. 29.

(٥٦) Telegram from Easrl of Halifax (Washington, D.C.),no. 3886, E - 3744/3/65, 3 June 1946.

(٥٧) ForeignOffice SW + 25/6/45, E - 3744/3/65.

(٥٨) From Eddy to the Secretary, Gedda, 29 June 1945.

بالاستجابة للطلب بأن يتم الإتصال بالحكومة الفرنسية لضمان معاملة أفضل للمعتقلين[٥٩]. وكان الرد الأمريكي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٥[٦٠] بأن الوزارة طلبت من سفارتها في باريس إبلاغ جورج بيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأن الموقف القائم في الجزائر يمثل مصدراً للقلق ليس للحكومة الامريكية فقط ولكن للرأي العام الامريكي، الذي ما زال يذكر التضحيات الأمريكية في البشر والعتاد من أجل تحرير شمالي افريقيا، وأن الحكومة الأمريكية قد أحيطت علماً بتصريح أدريان تكسير، وزير الداخلية، في ٢٩ حزيران/ يونيو الذي ورد فيه بأن عدد القتلى لم يتجاوز ألفاً وخمسمائة شخص في الوقت الذي تضع فيه المصادر الاخرى تقديرات أكبر من ذلك بكثير، وأنه حتى لو تم التسليم بالتقدير الرسمي الفرنسي فإنه يشير إلى «توسع في الاجراءات القمعية» وان دافع الحكومة الأمريكية لإثارة هذا الموضوع هو قلقها لتطور الأحداث في شمالي افريقيا والنتائج المترتبة على ذلك لا تشمل فرنسا فقط بل تشمل مجمل العلاقات بين الوطن العربي والقوى الغربية.

من ناحية أخرى، ومع تدهور الوضع السياسي في سوريا عام ١٩٤٩ وقيام ثلاثة انقلابات عسكرية في غضون تسعة شهور، دعت الولايات المتحدة حكومات السعودية ومصر والعراق والاردن الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا، وحاولت الاستفادة من جهود عبد الرحمن عزام في هذا الصدد، فطلبت من سفاراتها في سوريا اجراء اتصال سري به وطلب معاونته لدى هذه البلدان ومناشدتها عدم التدخل حفاظاً على الاستقرار السياسي في سوريا[٦١].

ونجد في الوثائق الأمريكية تقريرين مهمين يلخصان النظرة الأمريكية إلى قضية الإتحاد العربي والجامعة العربية في تلك المرحلة. أولهما، كتب في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥ وأعدته ادارة شؤون الشرق الأدنى وافريقيا التي كان يرئسها وقتذاك لوي هندرسون، الذي كان قد عمل من قبل في المفوضية الأمريكية بالعراق، ولعب فيما بعد دوراً رئيسياً في الأزمة السورية عام ١٩٥٧ عندما أرسله ايزنهاور إلى المنطقة للقيام بتقدير الموقف؛ وثانيهما في أول تموز/ يوليو ١٩٤٦ أعده مكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية.

(٥٩) «Approach to the United States by the League of Arab States Regarding the Uprising in Algeria, the Minister in Egypt (Tuck) to the Secretary of State, 21 June 1945,» in: *Foreign Relations of the United States, 1945*, vol. 8, pp.30 - 31.

(٦٠) «The Acting Secretary of State to the Minister in Egypt Tuck,» in: Ibid., pp. 31 - 32.

(٦١) «The Secretary of State to the Legation in Syria,» in: *Foreign Relations of the United States, 1950,* (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1978), vol. 5, p.1214.

أما التقرير الأول، فيتضمن دراسة مفصلة عن قضية الاتحاد العربي وتطور الموقف الأمريكي منها، ورد فيه أن منطلق السياسة الأمريكية إزاء جامعة الدول العربية يعود إلى «التقاليد الأمريكية المتعاطفة مع القومية العربية ومع الحركة تجاه الوحدة بين العرب والتي تمثل الجامعة العربية أهم نتيجة لها حتى الآن»[٦٢] وأن حركة القومية العربية نجد أصولها في القرن التاسع عشر عندما اتجهت لتحقيق الاستقلال عن «تركيا» والتي تلقت تشجيعاً ودعماً كبيرين من الأفكار الليبرالية التي نشرتها البعثات التعليمية الأمريكية في الشرق الأدنى، كما برز التعاطف الأمريكي مع التطلعات العربية في المادة الثانية عشرة من مبادىء ويلسون، ثم في اعتراف الولايات المتحدة بمملكة نجد والحجاز في عام ١٩٣١ وبالعراق في عام ١٩٣٢. ويعرض التقرير المواقف المختلفة مختتماً إياه بالقول «إن الحكومة الأمريكية قد نظرت تقليدياً بعين التعاطف مع محاولات الشعب العربي لإعادة تحقيق استقلاله ولعب دور بارز في الشؤون الدولية. ومن ثم رحبنا بمظاهر التعاون العربي مثل إنشاء جامعة الدول العربية والخطوات التي تم اتخاذها فعلاً نحو الوحدة بين العرب في الأمور الإقتصادية والإجتماعية والثقافية»[٦٣].

أما التقرير الثاني[٦٤]، الذي يتكون من واحد وأربعين صفحة، والذي تضمن دراسة للأوضاع القانونية والتنظيمية للجامعة، فقد انتهى إلى أن الجامعة العربية ما زالت تفتقد التنظيم المحكم وأنها تواجه صعوبات داخلية بين البلدان الأعضاء أبرزها التنافس الهاشمي ـ السعودي الذي يجد تعبيره في دعوة الأمير عبدالله إلى انشاء سوريا الكبرى. وعرض التقرير تطور فكرة الاتحاد العربي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحدد العوامل التي أدت إلى دعم التوجه نحو الإتحاد في[٦٥]:

أ ـ انتشار الفكرة القومية التي كانت محصورة من قبل في أوساط عدد محدود من المثقفين، ولكنها سرعان ما ذاعت «بين كل طبقات السكان في كل بلد عربي تقريباً» وأن كل الحكومات العربية بما فيها أولئك الحكام المسلمون والمحافظون لشبه الجزيرة العربية قد اتخذوا رسمياً موقفاً أن «كل العرب يرتبطون فيما بينهم بمصالح مشتركة».

ب ـ إن حصول عدد من البلدان العربية على درجة من الحكم الذاتي أدى إلى نشوء نخبة جديدة من المسؤولين العرب الذين اعتادوا التفكير والتصرف باستقلال،

(٦٢) «Attitude of the United States toward the Question of the Arab Union: Memorandum by the Director of the Office of the Near Eastern and African, Henderson, to the Secretary of the State, 29 August 1945,» in: *Foreign Relations of the United States, 1945,* vol. 8, pp. 25 - 29, especially p. 25.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٦٤) U.S. Department of State, Office of Intelligence Coordination and Liason (OCL), «Background Development and Prospects of the Arab League to mid - 1946,» (Intelligence Research Report, OCL - 3332, 1 July 1946).

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

والذين أدركواضرورة التوجه إلى الرأي العام العربي وتبني القضايا التي تجد استجابة لديه.

ج - تفاقم المشكلة الفلسطينية ومعارضة كل السياسيين العرب، على اختلاف مواقفهم ومشاربهم، للحركة الصهيونية ولأهدافها في فلسطين.

كما حدد التقرير العوامل التي تعترض نجاح جهود الإتحاد العربي فيما يلي[٦٦]:

(١) التفاوتات القطرية بين البلدان العربية التي تجد مصدرها في عوامل جغرافية وتاريخية واقتصادية، ويضرب التقرير مثلاً على ذلك بأن «الأمر لا يتطلب دراسة تاريخية متعمقة لإثبات أن مصر والعراق تنافستا دائماً من أجل قيادة الشرق الأدنى، وأن أجزاء من الجزيرة العربية ترتبط بالهند والحبشة أكثر من ارتباطها بالوطن العربي، ومصر أغنى البلدان العربية قد يتأثر وضعها إذا ما ارتبطت أكثر في جهود مشتركة مع جيرانها الفقراء».

(٢) التنافس بين الملوك والرؤساء العرب على أسس عائلية أو شخصية، وأكثر هؤلاء يتخذ قراراته بناء على هذه الاعتبارات، وعما إذا كان القرار سوف يفيد الأسرة المالكة المنافسة. أضف إلى ذلك أن أغلبهم غير مستعد للتضحية بمراكزه من أجل القضية العربية بخاصة أن أغلب البلدان العربية ما زال يعيش في ظل النفوذ الأجنبي، وان الوصول إلى تفاهم بين هؤلاء الرؤساء والدولة صاحبة النفوذ كان يعني الحصول على «الثروة والجاه بشكل عاجل».

(٣) اختلاف مصالح وسياسات الدول الغربية في المنطقة وشعور بعضها بأن قيام اتحاد عربي سوف يؤثر في مناطق نفوذه التقليدية وربما يهدد استمرار نفوذه كلية.

ويبحث التقرير مستقبل جامعة الدول العربية، ويشير إلى أنه يرتبط بدورها الدولي، فالأمم المتحدة حريصة على وجود الجامعة العربية وعلى أن تقوم بدور في بناء السلام في العالم. كما أن «التنافس بين القوى الكبرى من شأنه أن يدعم الإتجاه نحو الإتحاد العربي، ذلك أنه من الأسهل السيطرة على وطن عربي متحد مقارنة بعدد كبير من البلدان الصغيرة»[٦٧]. وأخيرا فإن معارضة السياسات الغربية في المنطقة ما زالت تمثل عاملاً مدعماً للتعاون العربي. وتوقع التقرير أن تقوم الجامعة بدعم المعارضة العربية ضد القوى الغربية والصهيونية ودعم الحركات الوطنية في البلدان العربية التي لم تحصل على استقلالها بعد.

من ناحية أخرى فانه «لا يمكن القول إن الموقف في الوطن العربي محبذ تماماً لدعم جهود الجامعة» فالتنافس بين الحكومات العربية لن يتوقف، وهناك قصور أو عدم رغبة من

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٣.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٩ - ٤٠.

جانب هذه الحكومات في القيام بالاصلاحات الضرورية في مجتمعاتها، وأنه من الأرجح ان ينتقل أسلوب هذه الحكومات في العمل إلى الجامعة التي يتم اختيار موظفيها بواسطة الحكومات العربية. «وفي ظل الظروف الراهنة من غير المتوقع أن تقوم الجامعة العربية بالعمل لتحقيق الإتحاد بين البلدان العربية ليس لأن ذلك سوف يؤثر في توازن القوى في الوطن العربي فقط، ولكن لحرص العرب على تمثيل أكبر عدد من البلدان في الأمم المتحدة أيضاً لأن ذلك يعطيهم قوة أكثر»[٦٨].

ويعود التقرير إلى إثارة النقطة التي أثارها أول موقف أمريكي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٣، فيذكر أن أكثر الحاجات إلحاحاً في الوطن العربي اليوم هو تحسين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية، وليس هناك ما يشير إلى أن الجامعة سوف تتحرك صوب هذه الغاية، وذلك لأن «أي خطوات توحيدية في المجال الإقتصادي أو الثقافي سوف تتطلب تغيرات في التوزيع القائم للثروة والسلطة» في البلدان العربية وهو ما لا ترغبه الحكومات القائمة.

وفي تقرير آخر في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، كان التقويم أن إنجاز الجامعة العربية في المجال الإقتصادي والإجتماعي محدود للغاية وإن كان يعود لها الفضل في إثارة هذه القضايا وفي طرحها على بساط البحث بين البلدان العربية[٦٩].

وأخيراً يتساءل التقرير «عما إذا سوف تكون الجامعة العربية عنصراً مدعماً للاستقرار السياسي في الشرق الأدنى ومن ثم في العالم كله أم لا؟»[٧٠]. ويجيب بأن الجامعة اتجهت في بعض الأحيان إلى رفع شعارات إسلامية عنيفة (Aggressive Pan-Islamism). أما عن احتمال وقوعها تحت النفوذ السوفياتي فهو غير كبير لأن موقف الحكومات العربية يتسم بالخوف من «الاستعمار الروسي ومن احتمال انتشار الشيوعية في بلادهم»[٧١].

وفي الفترة التي تلت انشاء جامعة الدول العربية وتعبيرها عن المواقف الجماعية للبلدان العربية المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي - الاسرائيلي واتخاذها لقرارات مقاطعة اسرائيل، تتالت المواقف الأمريكية المناقضة لهذه التوجيهات.

ففي منتصف السبعينات أثيرت قضية المقاطعة العربية للشركات الأمريكية التي

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤١.
(٦٩) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «The Arab League,» (OIR Report, no. 5438, January 1951).
(٧٠) من الغريب ان تستخدم الوثيقة هذا التعبير القوي للإشارة إلى أنشطة جامعة الدول العربية وبالأخص انه كان للولايات المتحدة علاقات وثيقة بالسعودية، وربما كانت الإشارة هنا تتضمن تقويماً لآراء عبد الرحمن عزام وجهوده.
(٧١) U.S. Department of State, Office of Intelligence Coordination and Liason (OCL), «Background, Development and Prospects of the Arab League to mid - 1946,» p.41.

تتعامل مع اسرائيل ومطالبة البلدان العربية لهذه الشركات بتقديم تعهدات بعدم ممارسة أي نشاط تجاري أو اقتصادي مع اسرائيل. واعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الإجراء تدخلاً في حرية التجارة وشكلاً من التمييز ضد اليهود، وألزمت الشركات الأمريكية عدم تقديم مثل هذه التعهدات وقررت فرض عقوبات عليها في حال مسايرتها لهذه القواعد. وربما كان أوضح موقف رسمي لحكومة الولايات المتحدة هو تصويتها في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ لمعارضة مشروع قرار اللجنة العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى توثيق علاقات التعاون مع جامعة الدول العربية. وبينما ووفق على القرار بأغلبية ١٣٤ صوتاً فإن المعارضة جاءت من الولايات المتحدة واسرائيل. وهكذا، فبحكم ارتباط الجامعة العربية بقضية فلسطين، وباعتبارها رمزاً للتضامن العربي - أياً كانت محدوديته - إزاء اسرائيل، فإن موقف الولايات المتحدة من الجامعة وأنشطتها تأثر بذلك (٧٢).

ثانياً: مشروع سوريا الكبرى

في عام ١٩٤٧ ثار جدل كبير في الحياة السياسية العربية وفي العلاقات بين البلدان العربية، حول مشروع سوريا الكبرى، الذي ارتبط باسم الملك عبد الله ملك شرق الاردن. ففي ٨ أيار/ مايو ١٩٤٧، أصدر الملك كتاباً أبيض يدعو فيه إلى إقامة سوريا الكبرى التي تتكون من شرق الأردن وسوريا وفلسطين في إطار جامعة الدول العربية. وفي الحقيقة ان دعوة الملك عبد الله إلى الوحدة السورية سبقت ذلك بكثير، وأدت إلى ردود فعل عربية ودولية متنوعة تعرضنا لبعض جوانبها عند دراسة زيارة الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية إلى الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣، كما ورد سابقاً.

وشهد عام ١٩٤٧ تحركات دبلوماسية متعددة كان جوهرها تخوف الملك عبد العزيز من محاولة الملك عبد الله والنظر إلى مشروع سوريا الكبرى كمحاولة هاشمية يقوم بها البريطانيون ضد الأسرة السعودية، وكان الملك السعودي، كما تشير الوثائق، يعطي هذا الموضوع أهمية مبالغاً فيها ويعتبرها القضية الأولى في المنطقة العربية.

ففي الفترة ١٣ - ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧، قام الأمير سعود، ولي عهد

(٧١) عندما قامت الجامعة العربية بتنظيم ندوة عن المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حشدت لها عدداً من كبار السياسيين والمفكرين العرب والأدبيين وحضرها السفراء العرب في واشنطن، لم يقبل شولتز وزير الخارجية الدعوة الى المشاركة في أعمالها وتعمد الحديث في يوم افتتاح الندوة في اجتماع صهيوني.

العربية السعودية، بزيارة إلى الولايات المتحدة قابل فيها الرئيس ترومان ووزير الخارجية بيرنز، وفي ١٧ كانون الثاني/ يناير التقى ومعه الشيخ فؤاد حمزة والشيخ أسعد الفقيه بوزير الخارجية الأمريكي. وربما كان هذا الاجتماع من أهم الإجتماعات التي تمت بين الدولتين، فقد نقلت فيه السعودية إلى الولايات المتحدة عدم رضاها عن علاقتها ببريطانيا التي كانت قد أقامت علاقة وثيقة بالعرش الهاشمي في كل من شرق الأردن والعراق وكانت تشجع الأمير عبدالله على الترويج لمشروعاته الوحدوية. وهذا ما تعتبره السعودية عملاً غير ودي.

وذكر الوفد السعودي، وفقاً لملخص ما دار في الإجتماع، والذي أعدته وزارة الخارجية الامريكية(٧٣)، أن الملك عبد العزيز يعتقد أن الهاشميين ما كانوا يحصلون على عرش شرق الأردن والعراق لولا المساعدة الانكليزية، وأنهم عملاء في يد الانكليز، ولذلك فليس من المستغرب أن تكون بريطانيا على استعداد لتأييد أي مشروعات سياسية من شأنها بسط نفوذ الأسرة الهاشمية على بلاد أخرى.

ووفقاً للوفد السعودي فإن الملك السعودي يرغب في معرفة موقف الولايات المتحدة تجاه مشروع سوريا الكبرى وهل يمكن أن تعتمد السعودية على التأييد الكامل من الولايات المتحدة في حال وجدت نفسها، نتيجة المؤامرات الهاشمية، مهددة بتكوين تحالف معادٍ للسعودية في الشمال؟

تبلور الموقف الأمريكي في التأييد الكامل وغير المشروط للإستقلال السياسي والسلامة الاقليمية للسعودية، وأخبرت وزارة الخارجية الأمريكية الوفد أن الملك ابن سعود يستطيع أن يعتمد على الدعم الكامل من أميركا في الأمم المتحدة في حال قيام قوى خارجية بتهديد بلاده، وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد أيضاً استقلال البلدان الأخرى مثل سوريا ولبنان والعراق في حال وجود تهديد بالعدوان عليها.

وفي ٩ شباط/ فبراير ١٩٤٧، أرسل الملك عبد العزيز خطاباً - سُلم باليد في جدة - أشار فيه إلى أن الحكومة البريطانية تنوي تعيين الملك عبد الله حاكماً على سوريا، وأكد أنه لو نفذ ذلك بالقوة فسوف يكون ضد مبادىء الأمم المتحدة، وطلب من الولايات المتحدة بحث الموضوع في أول مناسبة. ورد الوزير المفوض تشيلدز على نائب وزير الخارجية، يوسف ياسين، بأن معلوماته تشير إلى أن هناك حديثاً عن مشروع سوريا الكبرى ولكن ليس لديه أية معلومات من «أي من المصادر الأمريكية الرسمية عن أنه وشيك الحدوث وذلك خلافاً لما يعتقده الملك».

(٧٣) «Interest of the United States in Proposals by Transjordan for a Greater Syria: Memorandum of Conversation by the Director of the Office of Near Eastern and African Affairs, Henderson, 17 January 1947,» in: *Foreign Relations of the United States, 1947* (Washington, D.C.: United States Gorvenment Printing Office, 1971), vol. 5, pp. 738 - 741.

وبدأت الولايات المتحدة في التحرك في ضوء هذا المطلب السعودي، فأرسلت وزارة الخارجية في ١٤ شباط/ فبراير[٧٤] إلى سفارتها في لندن وإلى عدد من سفرائها ومفوضياتها في البلدان العربية (القاهرة، القدس، بيروت، دمشق، بغداد) لمتابعة موضوع سوريا الكبرى وإحاطتها بحقيقة مايتردد عنه في أنه مؤيد من جانب بريطانيا، وأن الدافع الرئيسي له هو رغبة بريطانيا في إيجاد الشقاق بين البلدان العربية حتى لا تتمكن من إقامة جبهة ضد السياسة البريطانية في فلسطين أو بخصوص إعادة النظر في الاتفاقية المصرية ـ البريطانية، وأن بريطانيا تسعى إلى تدعيم موقفها السياسي والعسكري في المنطقة، وان هذه المعلومات تثير قلقاً بالغاً لدى الدوائر الرسمية في بعض البلدان العربية. وطلبت الوزارة من ممثليها البحث عما إذا كانت بريطانيا مستعدة لإصدار بيان عن موقفها إزاء القضية، علماً بأن صدور هذا التصريح يزيل الغموض المرتبط بالموضوع.

ورد القائم بالأعمال الأمريكي في لندن على ذلك في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٤٧[٧٥]، بأنه عند إثارة الموضوع مع رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية فهو لم يظهر إهتماماً كبيراً بالشائعات التي تتردد عن التأييد البريطاني للمشروع، وان الحكومة البريطانية محايدة تماماً، فهي ليست مؤيدة ولا معارضة له، وأنها عبرت عن موقفها هذا في كل مناسبة، وان الوزارة أصدرت تعليمات منذ أربعة شهور إلى كل الموظفين الرسميين البريطانيين في المنطقة باتخاذ موقف الحياد والتمسك به، وأن هذه التعليمات أرسلت على وجه الخصوص الى جون غلوب، الضابط البريطاني الذي يقود الفيلق الأردني، لكي يؤكد للملك عبد الله حياد الموقف البريطاني. لهذا فإن الحكومة البريطانية تعتقد أنه ليس من حقها إصدار بيان يؤيد أو ينتقد المشروع لأن موقفها هو الحياد وان «هذه الحركة أمر يتعلق كلية بالحكومات العربية».

ويبدو أن الولايات المتحدة لم تقتنع بهذا الإيضاح، فردت الخارجية الامريكية[٧٦] بأنها مع تقديرها للتوضيح البريطاني فإن التقارير ما زالت ترد حول التأييد البريطاني للوحدة السورية تحت الحكم الهاشمي، وإن هذه الاشاعات تذهب إلى حد أن هناك خططاً لاستخدام القوة وتغيير الحكومات في المنطقة، ورغم حياد بريطانيا الرسمي فإن عملاءها في المنطقة يشجعون المشروع. وان الوزارة تشعر بأن استمرار مثل هذه

(٧٤) «The Secretary of State to Certain Diplomatic and Consular Offices, 14 January 1947,» in: Ibid., pp. 741 - 724.

(٧٥) «The Charge in the United Kingdom, Gullman, to the Secretary of State, 18 February 1947,» in: Ibid., pp. 742 - 743.

(٧٦) «The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, 3 March 1947,» in: Ibid., pp. 743 - 744.

الإشاعات له أثر مدمر في الوطن العربي وغير مفيد لبريطانيا أو الولايات المتحدة، وان كل التقارير تشير إلى استمرار المؤامرات التي يحيكها الملك عبد الله في المنطقة. وأنهت التقرير بأن «الوزارة على ثقة بأن الحكومة البريطانية لا ترغب في اعطاء الانطباع بأنها تؤيد تطورات من هذا النوع والتي يترتب عليها آثار سلبية في الموقف في الشرق الأدنى».

وأحاطت الولايات المتحدة ممثليها في السعودية علماً بهذه التطورات في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٤٧[٧٧]، وقام الوزير المفوض تشيلدز بابلاغها إلى الملك في ١٢ نيسان/ ابريل، وأكد على الموقف الأمريكي إزاء مشروع سوريا الكبرى، وفي حال حصول الملك على أية معلومات سياسية أو عسكرية محددة عن تطورات يمكن أن تهدد السعودية فمن الأفضل أن يحيط الحكومة الأمريكية بها على الفور حتى تتخذ الإجراءات المناسبة.

ورد الملك في ٢٠ نيسان/ابريل شاكراً للولايات المتحدة موقفها وجهودها، وكرر تحذيره من أن الجهود لإقامة سوريا الكبرى ما زالت على قدم وساق وأعرب عن أمله في أن تستمر امريكا في اتصالاتها، وأن تدعو الحكومة البريطانية إلى إصدار بيان حول الموضوع في البرلمان لأن ذلك سوف يكون له أفضل تأثير في تهدئة الموقف.

وفي حزيران/ يونيو ظهرت مشكلة جديدة، وهي توقيع المعاهدة العراقية ـ الاردنية والمعاهدة العراقية ـ التركية. وفي برقية للسفارة الأمريكية في بغداد[٧٨]، طلبت الوزارة من السفير مقابلة الملك عبد الله وتأكيد حرص الولايات المتحدة على تدعيم التعاون العربي من أجل المصلحة العامة وانها لا تأمل أن يحدث تهديد للاستقرار في المنطقة بسبب فشل البلدان العربية في تطوير الثقة المتبادلة في علاقتها بعضها بالبعض الآخر وان أمريكا تتابع باهتمام الآثار السلبية للدعوة إلى مشروع سوريا الكبرى في المنطقة.

كما طلبت مزيداً من المعلومات عن الاتفاقيتين العراقيتين مع شرق الأردن وتركيا، وعما إذا كان ابرامهما يعبر عن قرار سياسي بالتحرك خارج إطار الجامعة العربية بواسطة الأسرة الهاشمية، سواء كان ذلك بموافقة ـ أو ربما تدبير ـ بريطانيا أو من دونها، وأكدت على ضرورة حصول الولايات المتحدة على أكبر قدر من المعلومات حول هذا الموضوع.

وطلبت الوزارة من السفارة أن تنتهز فرصة زيارة الملك عبد الله إلى العراق

(٧٧) «The Acting Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, 9 April 1941,» in: Ibid., p.745.

(٧٨) «The Secretary of States to the Embassy in Iraq, 12 June 1947,» in: Ibid., p.748.

والمناقشة التي ستتم في البرلمان العراقي عند التصديق على المعاهدة التركية ـ العراقية وبحث الموضوع مع نوري السعيد لتحديد الأهداف الحقيقية من وراء هذه التحركات. ورد السفير الأمريكي ببرقية في ١٢ حزيران/ يونيو(٧٩) عن مقابلته مع الملك عبد الله، أشار فيها إلى اعتقاد الملك بأن سوريا كانت دائماً عبر التاريخ موحدة، وانه يسعى إلى توحيد سوريا والعراق في ظل العرش الهاشمي ودون النظر إلى الاعتبارات الشخصية. وفي ١٨ حزيران/ يونيو أرسل برقية أخرى عن مقابلته مع رئيس الوزراء العراقي صالح جبر أشار فيها إلى أن الحكومة العراقية لا تؤيد أياً من أهداف عبد الله وأن سياستها هي دعم علاقات العراق مع البلدان العربية وكذلك مع بلدان ميثاق سعد اباد، وانه يسعى إلى التنسيق بين بلدان المجموعتين.

واستمرت التخوفات السعودية، وتكرر الطلب للولايات المتحدة بالتدخل. ففي خلال الفترة ١٧ ـ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٧ عقدت أربعة اجتماعات حضرها الملك ابن سعود والأمير فيصل والشيخ يوسف ياسين والوزير المفوض الأمريكي في جدة، وكررت فيها السعودية الأفكار نفسها حول مشروع سوريا الكبرى وطموحات الملك عبد الله والعلاقات بين الأردن والعراق. واعتبرت أن هذه الجهود موجهة ضد السعودية التي تعتقد أن هذه الجهود يخطط لها الانكليز ويستفيدون منها، وان هذا الموقف البريطاني برز بعد تطور العلاقات الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة. واقترحت السعودية أن تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة أمر ضروري، وأن من مصلحة الولايات المتحدة اتخاذ خطوات لتهدئة الموقف بين السعودية وجيرانها، وكما تقترح السعودية أن تقوم الولايات المتحدة بإثارة الموضوع مع الحكومة البريطانية وأن تصل معها إلى اتفاق توقع عليه أمريكا وبريطانيا والبلدان العربية بحيث تقوم أمريكا أولاً بالاتصال ببريطانيا، وعندما يتم الوصول إلى اتفاق يمكن ابلاغه بعد ذلك إلى الحكومات العربية للموافقة(٨٠).

وفي ٢٦ حزيران/ يونيو ردت الخارجية الأمريكية(٨١) بأنها قامت فعلاً بتوضيح

(٧٩) «The Ambassador in Iraq, Wadsworth, to the Secretary of State, 18 June 1947,» in: Ibid., pp. 749 - 750.

(٨٠) «The Minister in Saudi Arabia, Childs, to the Secretary of State, 20 June 1947,» in: Ibid., pp. 750 - 752.

وردت اشارة اخرى إلى الطلب الخاص بابرام اتفاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا في تقرير من بعثة الولايات المتحدة في جدة بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٩٤٧، انظر النص، في:

Saudi Arabia Enters the Modern World: Secret U.S. Documents on the Emergence of the Kingdom of Saudi Arabia as a World Power, 1936 - 1949 (Salisburg, N.C.: Documentary Publications, 1980), Part 2, pp.88 - 89.

(٨١) «The Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, 26 July 1947,» in: *Foreign Relations of the United States, 1947* pp.725 - 753.

موقفها للحكومة البريطانية وعبرت عن قلقها إزاء جهود الملك عبد الله، ونتيجة لذلك صدر تصريح في مجلس العموم مفاده أن حكومة صاحبة الجلالة لا تؤيد حركة سوريا الكبرى وأنها تعتبر الموضوع من اختصاص شعوب ودول المنطقة وأن موقفها يتسم بالحياد الكامل.

وأشارت البرقية إلى أن الولايات المتحدة لا تملك دليلاً على نية الملك عبد الله لاستخدام القوة لتحقيق أهدافه، وأن الحكومة السورية صديقة للسعودية ومعارضة للمشروع، وان التأييد الشعبي للمشروع محدود، وأن العقبات أمام تحقيقه هائلة، ومن ثم فإنه لا يوجد ما يمثل تهديداً مادياً للسعودية في المستقبل القريب، وأن الولايات المتحدة تشعر انها لا تستطيع إثارة الموضوع مع بريطانيا مرة اخرى في الوقت الراهن، وأنها سوف تتابعه بحرص واهتمام. أما بخصوص اقتراح اجراء مفاوضات مع بريطانيا، فقد ورد في تعليمات الوزارة لمبعوثها في جدة أنه «في إجابتك على صاحب الجلالة يمكنك أن تخبره بأننا نرحب باقتراح التعاون المتبادل لحل المشاكل التي تتعلق بالمصلحة المشتركة، وأكد أننا سوف نعطي هذه المشاكل اهتمامنا المستمر. ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نتصور أن الوطن العربي سوف يرحب بالموافقة وتنفيذ حلول وسياسات تتعلق بقضايا الشرق الأدنى تم بلورتها مقدماً بواسطة الولايات المتحدة وبريطانيا».

وبعد ذلك بشهرين طرح الموضوع مرة أخرى بواسطة الملك ابن سعود في أعقاب تصريح للملك عبد الله في ١١ آب/ أغسطس ١٩٤٧، يدعو فيه إلى مؤتمر عام لبحث خطة توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، وأن ذلك سيكون بمثابة نهاية للخطر الصهيوني الذي يهدد فلسطين. وفي ٢٤ آب/ أغسطس أحاط الملك الولايات المتحدة علماً بالتحركات الجديدة، وأخبرها أن الملك عبد الله أرسل إلى مجلس الوزراء السوري وإلى أعضاء البرلمان خطاباً يدعو فيه إلى إعداد دستور سوري جديد، كما أرسل خطاباً إلى الرئيس شكري القوتلي يدعوه فيه إلى تبني هذه الأفكار، وتساءل الملك عما هي المساعدة التي تستطيع السعودية أن تعتمد عليها من الولايات المتحدة؟

ومرة أخرى أكد الوزير المفوض للشيخ يوسف ياسين أن مخاوف الملك مبالغ فيها، وأن الجيش الأردني تحت قيادة بريطانية وأن بريطانيا تعرف موقف الولايات المتحدة جيداً. وعندما نقل الشيخ إلى الوزير المفوض تساؤل الملك عما إذا كان الأمر يتطلب عرض الموضوع على مجلس الأمن، أجاب تشيلدز بأن ذلك رد فعل مبالغ فيه وان الجامعة العربية هي المجال الملائم لمناقشة الموضوع(٨٢).

(٨٢) «The Minister in Saudi Arabia, Childs, to the Secretary of State, 25 August 1947,» in: Ibid., pp. 754 - 756.

وردت الخارجية في ٥ أيلول/ سبتمبر بخصوص عرض الموضوع على مجلس الأمن بأن الولايات المتحدة اعتقدت دائماً بأن كل عضو في الأمم المتحدة له أن يقرر ومن دون تأثير من أي أطراف اخرى عما إذا كان يريد طرح موضوع ما أمام مجلس الأمن، وأن الأطراف المتنازعة عليها أن تستخدم أولاً الأساليب التي حددتها المادة (٣٣) من وساطة وتحكيم ومساعٍ حميدة ومفاوضات قبل اللجوء إلى مجلس الأمن[٨٣].

ومن الواضح أن الرد لم يلقَ قبولاً لدى الملك ابن سعود، فأرسل الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية إلى الوزير المفوض الأمريكي يخبره بأن الملك فوجىء بهذه الإجابة غير المشجعة وغير المتوقعة وأنه يعيد السؤال «ما هو التصرف العسكري العاجل الذي سوف تأخذه الولايات المتحدة في حال قيام جيش عبد الله بالتدخل في سوريا أو السعودية أو في أي دولة اخرى في الشرق الأوسط؟»[٨٤].

ومرة ثانية جاء الرد في ١٨ أيلول/ سبتمبر بأن كل التقارير التي ترد إلى الوزارة من المنطقة تستبعد احتمال استخدام القوة العسكرية بواسطة الملك عبد الله، وانه في حال استخدامها بواسطته أو بواسطة أي طرف آخر ينبغي اللجوء إلى الأمم المتحدة وفقاً لمبادىء هذه المنظمة. وأشارت الوزارة إلى أنها «مع تقدير الحكومة الكامل لقلق ابن سعود حول احتمالات العدوان في الشرق الأدنى فإنه من المهم التنبه إلى أن سوريا وهي البلد المعرض أساساً لمثل هذا العدوان لم تعبر عن أي انزعاج مماثل، ويبدو أن سوريا تشعر بأن الموقف يمكن السيطرة عليه وأن البلدان العربية من خلال منظماتها تستطيع التعامل مع الموضوع»[٨٥].

وفي الشهر نفسه صرح الأمير عبد الله، الوصي على عرش العراق، أن بلاده تتخذ موقفاً محايداً تجاه مشروع سوريا الكبرى، وفي ٢٩ أيلول/ سبتمبر أرسل القنصل العام الأمريكي في القدس إلى حكومته برقية يخبره فيها بأن الملك عبد الله قد وافق على وقف جهوده من أجل المشروع.

ويشير هذا العرض التاريخي للأحداث من واقع وثائق الخارجية الأمريكية تداخل الأدوار والأطراف بين الولايات المتحدة من ناحية والسعودية من ناحية ثانية وبريطانيا من ناحية ثالثة، وكيف تحركت أمريكا أكثر من مرة لطلب توضيح أو لإبداء رأي، بناء على طلب من السعودية وقلقها حول تطور الوضع في المشرق العربي. ومن المفهوم أن الولايات المتحدة كانت حريصة على علاقتها بالسعودية لأسباب إقتصادية

(٨٣) «The Acting Secretary of State to the Legation in Saudi Arabia, 5 September 1947,» in: Ibid., pp. 75 - 757.

(٨٤) «The Chargé, in Saudi Arabia, Bailey, to the Secretary of State, 13 September 1947,» in: Ibid., pp. 757 - 758.

(٨٥) «The Secretary of State of the Legation in Saudi Arabia, 18 September 1947,» in: Ibid, pp. 758 - 759.

تتعلق بالنفط، وأخرى استراتيجية تتعلق بقاعدة الظهران، وثالثة سياسية تتعلق بالتوازن السياسي في المنطقة. ولكن يثور السؤال عما إذا كان الموقف السعودي قد لاقى استعداداً واستجابة أمريكية نتيجة الطموحات الأمريكية في المنطقة وتهيؤها لوراثة النفوذ الانكليزي والفرنسي في المنطقة، فقيام الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا ينبغي تفسيره ليس في سياق العلاقات السعودية ـ الامريكية فقط ولكن في إطار التنافس الأمريكي ـ البريطاني في المنطقة أيضاً.

ثالثاً: مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق

في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٤٩ أرسلت السفارة الأمريكية في العراق إلى واشنطن تعبر عن قلقها من احتمال قيام العراق باستخدام القوة لقلب حكومة حسني الزعيم وتنصيب حكومة موالية تقوم باتمام الوحدة في ظل العرش العراقي. وسرعان ما طلبت الوزارة من السفير الأمريكي أن يحذر وزير الخارجية العراقي من التدخل العسكري في سوريا، وأن مثل هذا العمل سيلقى معارضة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وستكون له تأثيرات سلبية في الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى[٨٦].

وفي ١٤ آب/ أغسطس ١٩٤٩ تم إقصاء حسني الزعيم بانقلاب عسكري، وفي اليوم نفسه طلبت أمريكا من ممثليها في الأردن وبغداد وبيروت وتل أبيب تحذير الحكومة الأردنية من انتهاز الموقف في سوريا ومحاولة التدخل في شؤونها، كما أحاطت الخارجية البريطانية بذلك الإجراء وطلبت منها اتخاذ خطوات مماثلة. وفي برقية للقاهرة في ٢٣ آب/ أغسطس ورد فيها أن الحكومة البريطانية قد اتبعت النصيحة الأمريكية وأرسلت إلى ممثليها في العراق والاردن بطلب مماثل، وأن أمريكا ليس لديها أي معلومات عن أي تهديد لاستقلال سوريا وأن كلاً من الحكومتين الأردنية والعراقية قد أكدتا للولايات المتحدة عدم تخطيطها لأي تدخل.

وفي ٦ تشرين الأول/ اكتوبر، كتب وزير الخارجية إلى الرئيس ترومان يخبره بأن الحكومة البريطانية قد أخبرت أمريكا بأن حكومتي العراق وسوريا قد اتصلتا بالحكومة البريطانية وطلبتا منها المساعدة لإبرام اتحاد سياسي بين البلدين في ظل الملك فيصل الثاني، وأن هناك عدة أفكار بخصوص شكل الإتحاد، وانه بعد الاتفاق على صيغة ما سوف يُعرض الأمر على برلماني الدولتين للتصديق. وأكدت الحكومة البريطانية على أنها تحيط أمريكا بهذه المعلومات بطريقة سرية على أن لا تنقلها إلى أي حكومة

(٨٦) «Attitude of the United States toward the Proposed Political Union of Syria and Iraq,» in: *Foreign Relations of the United States, 1959* (Washington, D.C.: United States Government Printing office, 1977), vol. 6, p. 180.

أخرى. . . الخ. وأن ذلك يتم بناء على طلب سوريا والعراق اللذين يرغبان في معرفة رأي الولايات المتحدة في هذا الأمر، وفي حال موافقتها، فسوف يتم الاتصال مباشرة بها طلباً «للنصيحة حول مدى الوحدة التي يجب أن يسعيا لتحقيقها»[٨٧].

وفي ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر أرسل وزير الخارجية مذكرة إلى الرئيس تتضمن رأي الوزارة، والذي أبدته وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع، إقترحت الوزارة المبادىء التالية كأساس للموقف الامريكي[٨٨]:

١ ـ «إن الهدف الأمثل لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأدنى هو دعم السلام والاستقرار. واتساقاً مع هذا الهدف، سوف تستمر الولايات المتحدة في النظر بعدم الرضا إلى أي محاولة لتغيير الوضع القائم في بلاد الشرق الأدنى بالتدخل الخارجي أو بالقوة. ومع ذلك فلما كان أحد المبادىء الأساسية للسياسة الأمريكية هو احترام حق الشعوب في أن تختار بحرية شكل حكومتها، فإن هذه الحكومة يجب ألا تعارض أي اتحاد للشعوب يتم بالإرادة الحرة لهذه الشعوب».

٢ ـ إن الوزارة تقر «بوجود مشاعر عميقة بين الشعوب العربية تجاه مبدأ الوحدة العربية، وتعتقد أن الاتحاد بين سوريا وأحد البلدان العربية الأخرى ربما يدعم الإستقرار الإقتصادي والسياسي في المنطقة في الأجل الطويل. مع ذلك فإنه لا يوجد دليل كافٍ يبين أنه في ظل الظروف الراهنة تتسق المقترحات المعروضة مع رغبات الشعبين العراقي والسوري. وهناك احتمال بأن رد الفعل الشعبي لا يكون مؤيداً بشكل كاف لضمان إنشاء المملكة الهاشمية المتحدة بشكل منظم ومن دون تهديد للاستقرار في سوريا والعراق. . . إن اتحاداً سياسياً بهذا الشكل وفي ظل هذه الحكومات سوف يعيد إلى الأذهان مشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى» التي كان لها سمعة الإرتباط بالاستعمار، ويمكن أن تنشأ معارضة قوية بين العناصر القومية في البلدين على أساس معاداة الإستعمار، كما أن هناك معلومات عن وجود معارضة للفكرة في صفوف الجيش السوري.

٣ ـ «من الواضح الآن أن حركة الإتحاد السياسي بين العراق وسوريا تثير قلقاً كبيراً لدى بقية دول الشرق الأدنى ولدى عدد من القوى الأخرى، وان ملك السعودية لديه تخوفات من تجمع عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية. . وقد يهدد ذلك إنشاء وعمل خط الأنابيب [التابلاين] الذي سوف يمتد في سوريا. .».

وأشار التقرير إلى معارضة الحكومة اللبنانية والأردن ومصر للمشروع. وأضاف أن أحد دوافع المشروع هو الخوف من اسرائيل، لذلك فمن المتوقع أن تنظر إسرائيل إلى هذا الاتحاد كمصدر تهديد لأمنها السياسي والإقتصادي. كما تعارض

(٨٧) لأهمية العبارة نورد النص باللغة الانكليزية:
«For advice as the degree of unification they should endeavor to achieve».

(٨٨) «Memorandum by the Secretary of State to the President, 14 October 1949,» in: Ibid., pp. 182 - 184.

فرنسا المشروع وتعتبر أن بريطانيا تقف وراءه. كذلك يعارضه الاتحاد السوفياتي. وأخيراً، ونظراً إلى موقف العراق المتعنت في الأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين واللاجئين، فإن قيام هذا الإتحاد يمثل عقبة جديدة أمام حل هذه القضية[٨٩].

٤ ـ وبناء على ما تقدم، تقترح الوزارة أنه ليس من الصواب إعلان عدم الموافقة، ولكن يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تعبر عن رأيها قبل أن تبدأ إجراءات الإتحاد علناً وبالطرق الدستورية، وقبل أن تصلها تأكيدات من البلدين بأن الإتحاد المقترح سوف يضمن المصالح المشروعة للولايات المتحدة ويحترم التعهدات الدولية القائمة للبلدين ويحترم الإستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان المجاورة.

وافق ترومان على تنفيذ هذه المقترحات. ولكن سرعان ما توقفت الجهود بسبب حدوث انقلاب عسكري في سوريا وتولي سامي الحناوي السلطة. وجدير بالذكر أن الوزارة كانت قد طرحت الموضوع في نيسان/ ابريل ١٩٤٩ في مذكرة أعدت لوزير الخارجية قبل اجتماعه بوزيري خارجية بريطانيا وفرنسا في أيار/ مايو وتم مناقشة موضوع الإتحاد السوري ـ العراقي في الإجتماع التمهيدي لمؤتمر وزراء الخارجية في ١ أيار/ مايو ولكنه لم يناقش في المؤتمر ذاته[٩٠].

يذكر التقرير أن موضوع الإتحاد يهم الدول الغربية الثلاث لارتباطه بقضية الأمن والاستقرار في الشرق الأدنى، وبتحقيق رغبات وأماني الشعبين العراقي والسوري، وبمصالح الدول الغربية في المنطقة وبالذات العلاقة الخاصة لبريطانيا مع العراق ولفرنسا مع سوريا ولبنان، والعلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وبتأثير قيام الإتحاد في حل المشكلة الفلسطينية. وينطلق التقرير من الإعتراف بأن دعوة الإتحاد السياسي بين الشعوب العربية تلقى رواجاً متزايداً وان «كل العرب تقريباً اليوم يؤيدون فكرة الوحدة بين الشعوب المتحدثة باللغة العربية»، ودعم من هذا الاتجاه الخوف من الخطر الصهيوني. ولكن باستثناء هذا الشعور العام حول الوحدة «فإنه لا يوجد اتفاق عام بين الحكومات أو الشعوب العربية حول شكل الوحدة أو السبيل إلى تحقيقها»[٩١].

ونظراً إلى موقف كل من بريطانيا وفرنسا إزاء الموضوع، رأت الوزارة ان الموقف

(٨٩) هذه التقديرات نفسها انتهت إليها وثيقة اخرى في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، انظر:
U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Arab Union and Federation Trends: Analysis of Political and Economic Factors,» (OIR Report, no. 5439, 15 January 1951), p. 3.

(٩٠) «The Political Union of Syria and Iraq, paper prepared in the Department of State, 25 April 1949,» in: *Foreign Relations of the United States, 1950* (Washington, D.C.: United States Gorvernment Printing Office, 1978), vol. 5, pp. 1206 - 1210.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٢٠٧.

المناسب لأمريكا هو الحياد بين الحماس البريطاني والمعارضة الفرنسية، كما رأت الوزارة أنه لا يوجد من الأسباب ما يدفع الحكومة الامريكية الى معارضة هذا الاتحاد طالما انه سوف يتم بالإرادة الحرة للشعبين ودون تدخل خارجي أو استخدام للقوة، وطالما انه لا توجد دلائل على ان قيام الإتحاد سوف يدعم النفوذ السوفياتي. ولكن من ناحية اخرى لا يوجد مصلحة للولايات المتحدة في تشجيع هذا الإتحاد لأنه سوف يثير عدم رضاء شعوب المنطقة وبالذات في السعودية.

وكانت التوصية النهائية للوزارة بأنه «على كل الحكومات الغربية أن تترك الأحداث تأخذ مسارها وأن تحصر نشاطها في التعبير، حينما وعندما يكون ذلك مناسباً، عن معارضتها لأي محاولة لاستخدام القوة أو التدخل الخارجي أو المؤامرات لمنع حكومتي وشعبي سوريا والعراق من اتخاذ قرارهما»(٩٢).

وفي تقرير لمكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥١، وصل التحليل إلى نتيجة مفادها أنه نتيجة لمعارضة عدد من البلدان العربية الرئيسية فإن هذا الاتحاد لا يمكن أن يتحقق دون أن يؤدي إلى تحطيم جامعة الدول العربية(٩٣).

خلاصة

إن هذا العرض لمواقف الدبلوماسية الأمريكية إزاء مشروعات الإتحاد العربي في الأربعينات يشير إلى عدة أمور: **أولها**، اعتراف مخططي السياسة الامريكية في ذلك الوقت بمفهوم القومية العربية وحركة الإتحاد العربي كعامل مهم في السياسة العربية على مستوى الحكومات والرأي العام، ورغبة الولايات المتحدة في كسب مودة هذا التيار السياسي في محاولة منها لتوطيد أقدامها في المنطقة، والاستفادة من حسن صورتها لدى الرأي العام العربي الذي تطلع في معظمه إليها بروح الصداقة لعدم اشتراكها المباشر في تقسيم البلاد العربية واستعمارها أو تولي الانتداب عليها، بما ترتب على ذلك من صدام بين الحركة الإستقلالية العربية وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال. دعم من هذا الإتجاه أن الولايات المتحدة لم تكن قد أصبحت بعد «زعيمة المعسكر الغربي» وكانت تسلم بأولوية الدور البريطاني الفرنسي في البلدان العربية، وإن كنا نلاحظ في هذا الوقت وجود بذور التنافس الأمريكي الأوروبي. فالتقارير تشير ـ كما سبق العرض ـ إلى عداء الرأي العام للقوى الاستعمارية الأوروبية وبالذات بريطانيا،

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٢١٠.

(٩٣) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Arab Union and Federation Trends: Analysis of Political and Economic Factors,» p. 3.

وإلى تدخل الولايات المتحدة لدى فرنسا بناء على طلب الأمين العام لجامعة الدول العربية لحسن معاملة المعتقلين السياسيين في الجزائر، وإلى الضغط على بريطانيا لإصدار بيان يوضح عدم موافقتها على مشروع سوريا الكبرى. ومع كل مظاهر التعاطف الأمريكي مع حركة الإتحاد العربي، فقد كانت السياسة الأمريكية حريصة على عدم قيام الجامعة العربية بأي إجراءات في مجال العلاقات الإقتصادية والتجارية من شأنها وضع قيود على حرية التجارة(٩٤)؛ **وثانيها**، انه منذ البداية نجد أن التنافس والصراعات بين الحكومات العربية تلعب دورها كعنصر مهم في إعاقة حركة الوحدة العربية، ونجد القوى الغربية تستفيد وتشجع هذا الوضع، وهو ما يتضح في موقف كل من بريطانيا وفرنسا إزاء مشروع الإتحاد بين سوريا والعراق. كما تبين أن التنافس بين العروش والأسر الحاكمة ووقوع القيادات العربية في دائرة النفوذ الغربي أدى بها الى دعوة الولايات المتحدة للتدخل أو استشارتها حول التطورات العربية، أو أخذ رأيها في موضوعات كان ينبغي للحكام العرب أنفسهم أن يقرروا فيها دون استشارة خارجية. ومن العرض السابق يتبين ان تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية سواء فيما يتعلق بالنفط أو بقاعدة الظهران، كان عاملاً مباشراً في دعوة الولايات المتحدة لإبداء الرأي أو التدخل لدى بريطانيا بخصوص قضايا الإتحاد العربي؛ **وثالثها**، اننا نجد في هذا الوقت جذور الموقف الأمريكي الذي تبلور في حقبتي الخمسينات والستينات، والذي انطلق من هدف الحفاظ على «السلم والاستقرار في الشرق الأدنى»، وهي عبارة نجدها تتكرر تقريباً في كل وثيقة أمريكية تتناول أهداف الولايات المتحدة في المنطقة، والتي تعني الحفاظ على الأمر الواقع بما يتضمنه ذلك من حدود سياسية وأوضاع لنظم الحكم، والنظر إلى محاولات تغيير هذا الأمر الواقع باعتبارها مبعثاً لعدم الاستقرار في المنطقة.

بعبارة أخرى، إن تصور الولايات المتحدة للمنطقة وللمصالح الغربية فيها جعلها تدريجياً تتبع سياسة «محافظة» (Conservative) تسعى إلى استمرار الأوضاع القائمة، وهو ما جعلها تصطدم بشكل حاد ومباشر مع حركة القومية العربية في الحقبتين التاليتين، باعتبار أن جوهر هذه الحركة هو تغيير الوضع القائم والحدود السياسية الموجودة في المنطقة، أي أنها حركة مراجعة (Revisionist). ومن هنا جاءت حتمية الصدام بين المحافظة والمراجعة. كما ربطت النظرة الأمريكية منذ ذلك الوقت قضية الوحدة العربية بقضيتي فلسطين والحرب الباردة، وهو ما ظهر بشكل أكثر بروزاً

(٩٤) «Aftermath of the Pentagon Talks of 1947 between the United States and the United Kingdom Concerning the Middle East and the Eastern Mediterranean: The Acting Secretary of the Embassy in the United Kingdom, 2 January 1949,» in: *Foreign Relations of the United States, 1948* (Washington, D.C.) United States Government Printing Office, 1975), vol.5, p.70.

في المرحلة التالية. فنجد الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ تربط بين تأييدها لدعم قيادة ابن سعود لحركة الإتحاد العربي وقبوله لدولة يهودية في فلسطين، وفي تقويمها لمشروع سوريا الكبرى ومحاولة الإتحاد بين سوريا والعراق نجد أن عنصر التحليل هو تأثير هذا التطور في اسرائيل، وانه يمثل تهديداً «لأمنها السياسي والاقتصادي» وأنه يعقّد من حل القضية الفلسطينية. ومع أن الحرب الباردة لم تكن قد ألقت بظلالها بعد بشكل مباشر على المنطقة العربية نجد أن التقارير تضع الموقف من الإتحاد السوفياتي في اعتبارها، ففي عام ١٩٤٦ نجد أحد التقارير يتناول احتمال وقوع الجامعة العربية تحت النفوذ السوفياتي، وفي عام ١٩٤٩ نجد أيضاً أن تأثير قيام الاتحاد بين سوريا والعراق في النفوذ السوفياتي في المنطقة هو أحد عناصر التقويم. وفي تقرير ثالث كتب في أيار/ مايو ١٩٥٢ عن المشاكل والإتجاهات السائدة في الوطن العربي وتأثيرها في استراتيجية الدعاية الامريكية أثير هذا الموضوع وجاء فيه أن الحركة العربية معادية للسوفيات.

وهكذا، يمكن القول إنه خلال هذه المرحلة اتسم التصور الأمريكي بامكانية التعامل الودي مع حركة الاتحاد العربي لدعم المصالح الامريكية في المنطقة، ودعم النفوذ الأمريكي على حساب القوى الأوروبية. كما نجد بذور الموقف الأمريكي الذي تبلور في الخمسينات، وهو الالتزام بموقف المحافظة على الأوضاع السياسية القائمة في المنطقة، وربط الموقف الأمريكي من حركة الوحدة العربية بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي من ناحية وبالحرب الباردة من ناحية أخرى.

وفي تقرير عن تحليل الموقف في المنطقة قبل ثورة عام ١٩٥٢ بشهرين، كتب في ١٩ أيار/ مايو، كان التقويم أن المصدر الأساسي لوحدة الوطن العربي هو العداء لاسرائيل وللولايات المتحدة بسبب تأييدها لها «وأن مستقبل فكرة العروبة كقوة سياسية ليس واضحاً تماماً الآن»، وإن كان من الأرجح أن هدف الوحدة العربية سوف يستمر كقوة دافعة للتضامن، وبالذات في مواجهة الأخطار الخارجية. أما بالنسبة إلى عملية الوحدة بين البلدان العربية نفسها، فالأغلب انها لن تشهد تقدماً ملموساً، وأن الحدود السياسية بين البلدان العربية المختلفة سوف تتعمق وسيكون تركيز الحكومات المختلفة على مشاكلها الداخلية وعلى عملية بناء مؤسسات الدولة في كل منها[٩٥]. ويبدو أن هذا الفهم كان هو أساس الحركة السياسية للولايات المتحدة فيما بعد والذي سوف تتناوله الفصول التالية.

---

(٩٥) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Problems and Attitudes in the Arab World: Their Implications for U.S. Psychological Strategy,» (OIR) Report, no. 5914, 19 May 1952), pp. ii - iii.

الفَصْل الثَّالِث

الصِّدام مَع عَبْد النَّاصِر وَحَرَكَة القَومِيَّة العَرَبيَّة

السَّنوات الحرجَة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انتقلت قيادة المعسكر الغربي من لندن إلى واشنطن، وكان رمز ذلك ما حدث يوم ٢١ شباط/ فبراير ١٩٤٧ عندما أخبرت بريطانيا الولايات المتحدة بأن صيغة السلام البريطاني التي حافظت على مصالح العالم الغربي لسنوات طويلة قد أوشكت على الانتهاء، وأن على الولايات المتحدة أن تتولى مسؤولية الدفاع عن «العالم الحر من الشيوعية الدولية». وفي ١٢ آذار/ مارس أعلنت الولايات المتحدة مبدأ ترومان الذي كان بداية تبلور مرحلة جديدة من السياسة الأمريكية في المنطقة[1].

ويمكن القول إن دور الولايات المتحدة شهد تحولاً كيفياً من حيث الوزن ودرجة الإلتزام وحجم المصالح في المنطقة خلال حقبة الخمسينات، التي شهدت بدايتها حدوث ثورة عام ١٩٥٢ في مصر وبزوغ قيادة جمال عبد الناصر لمصر ولحركة القومية العربية. لذلك فإن بؤرة السياسة الأمريكية تجاه قضية القومية العربية والوحدة، خلال هذه الفترة، تمثلت في موقفها من مصر وعبد الناصر.

وتلاحقت الأحداث في السنوات الأولى من هذه الحقبة. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ جرت مباحثات امريكية ـ بريطانية في واشنطن حول الشرق الأوسط،

---

(١) Pierre Rondot, *The Changing Patterns of the Middle East,* Praeger University Series, U-528 (London: Chatto and Windus; New York: Praeger, 1961); *The United States and the Middle East: The American Assembly* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1964); Enver M. Khouri, *The Superpowers and the Balance of Power in the Arab World* (Beirut: Catholic Press, 1970); Tarun Chandra Bose, *The Superpowers and the Middle East* (London; New York: Asia Publishing House, 1972), and Robert W. Stookey, *America and the Arab States: An Uneasy Encounter* (New York: John Wiley, 1975).

وفي آذار/ مارس من العام نفسه أرسل سيدي محمد بن يوسف، سلطان مراكش، مذكرة إلى الحاكم العام الفرنسي يطلب فيها إنهاء الحماية الفرنسية، وفي تموز/ يوليو ١٩٥٢ حدث التغيير في مصر. في عام ١٩٥٣ قام جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بزيارة للمنطقة عبرت عن الدور الأمريكي الجديد فيها. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء عن مصر، وفي أول تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه بدأت أولى العمليات العسكرية للثورة الجزائرية، ووقتها طلب منديس فرانس رئيس الوزراء الفرنسي من الحكومة الأمريكية استخدام مساعيها الحميدة لدى مصر لوقف حملاتها الاعلامية الموجهة ضد فرنسا في شمالي افريقيا[٢]. وكان من شأن هذا الدور الأمريكي المتزايد إحداث أزمة ثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين ـ بريطانيا وفرنسا ـ وبروز اختلافات في تقويم الموقف في المنطقة، كما سوف يتضح فيما بعد حول عدد من الأمور.

وفي تقرير لهارولد هوسكنز، مستشار مكتب شؤون الشرق الأدنى، مقدم إلى مساعد وزير الخارجية هنري بايرود في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٢[٣]، كان تقويمه أن النفوذ الغربي يتراجع تدريجياً، وأن دعوات الحياد والقومية في تزايد، وأن الحركة الشيوعية تستغل ذلك وتستثمره، وانه لا توجد ثقة في مشروعات الدفاع الجماعي عن الشرق الأوسط قبل الوصول إلى تسوية للمفاوضات المصرية ـ البريطانية حول قاعدة قناة السويس، وأنه نتيجة لتزايد شعور عدم الثقة في السياسة الأمريكية «فإن ذلك يؤدي إلى انحسار مكانة الولايات المتحدة وخيبة الأمل في سياستها وأن هذا الشعور تطور إلى نفور، وأحياناً إلى كراهية صريحة».

وأشار التقرير إلى التناقض بين مقتضيات التحالف الغربي الذي يجعل الولايات المتحدة تؤيد ـ أو على الأقل لا تنتقد علناً ـ المواقف والسياسات الاستفزازية لبريطانيا وفرنسا، وبين مصالحها المباشرة التي تتطلب إقامة علاقات طيبة مع الشعوب العربية. النتيجة نفسها وصل إليها تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ عن الأوضاع والاتجاهات المؤثرة في أمن الولايات المتحدة في الشرق الأدنى[٤] وحدد المصاعب الرئيسية التي تواجه السياسة الأمريكية في المنطقة بأمرين هما علاقة

(٢) *Foreign Relations of the United States, 1952-1954* (Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1986), vol. 9: *The Near and Middle East,* Part 2, p. 456.

(٣) «Memorandum by the Acting Regional Planning Advisor, Bureau of Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Hoskins), Washington, 25 July 1952,» in: Ibid., vol. 9: *The Near and Middle East,* Part 1, pp. 256-262.

(٤) «Conditionsand Trends in the Middle East Affecting U.S. Security, National Intelligence Estimates, Washington, 15 January 1953,» in: Ibid., pp. 334-343.

امريكا باسرائيل، والتحالف الأمريكي مع كل من بريطانيا وفرنسا. وأضاف أن الاتحاد السوفياتي سوف يستمر في تشجيع «التطرف الوطني والمعادي للغرب»، وأن بلدان المنطقة لا تشعر بالتهديد السوفياتي بشكل مباشر، ولذلك فإن الدعوة الى الغاء القواعد العسكرية تجد آذاناً صاغية لدى الرأي العام.

وتؤكد الكتابات الأمريكية التي تتناول هذه الفترة وتدرس التغير الذي حدث للموقف الأمريكي، على تزايد المصالح الغربية في المنطقة والتي تمثلت في النفط، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفياتي، ودعم اسرائيل، وأهمية المنطقة كحلقة اتصال بين الشرق والغرب، ومنع النفوذ السوفياتي والشيوعي من الانتشار فيها[٥]. ومن عرض هذه الكتابات ومن متابعة وتحليل السياسة الأمريكية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية يمكن أن نحدد أهداف هذه السياسة في المنطقة في خمسة أهداف رئيسية، قد يختلف وزنها النسبي وأهميتها لصانع السياسة الأمريكية من مرحلة لأخرى باختلاف ظروف التوازن الدولي أو الأوضاع في المنطقة أو أولويات السياسة الأمريكية. ولكن هذه الأهداف الخمسة شكلت في مجملها إطاراً للحركة الأمريكية في المنطقة وهي:

١ ـ حماية أمن اسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية، ومفهوم التوازن هذا يعنيّ الحفاظ على قدرة اسرائيل على هزم أي طرف عربي يتكون من دولة أو أكثر. وفي فترة الستينات والسبعينات تم توسيع هذا المفهوم ليشمل التوسع الإقليمي لاسرائيل.

٢ ـ استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا الغربية واليابان بأسعار «معتدلة» من وجهة النظر الغربية ومنع دخول الاتحاد السوفياتي في سوق النفط كمشترٍ.

٣ ـ حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة ـ وللغرب ـ في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون أن يكون من شأن ذلك الإخلال بالتوازن العسكري مع اسرائيل وفقاً للمفهوم السابق الإشارة إليه.

٤ ـ محاربة الاتحاد السوفياتي في المنطقة واحتواؤه وحصاره بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

(٥) George Lenczowski, ed., *United States Interests in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institutefor Public Research, 1968); Seth P. Tillman, *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles* (Bloomington: Indiana University Press, 1982), and Haim Shaked and Itamar Rabinovich, *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980).

٥ ـ تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التقانة الأمريكية في السوق العربية.

وفي هذا السياق كان أحد التوجهات الأساسية للسياسة الأمريكية هو الوقوف موقف العداء إزاء محاولات الوحدة العربية، وبالذات عندما ارتبطت في الخمسينات بالدعوة إلى الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، وبتأكيد حق العرب في السيطرة على مصادرهم الطبيعية وثرواتهم. لذلك سعت الاستراتيجية الأمريكية إلى عدم التعامل مع العرب كوحدة واحدة (One Entity)، وحاولت إما وضع العرب في إطار إنساني ومفهومي أوسع مثل الإطار الإسلامي، كما حدث في نهاية الخمسينات وبداية الستينات عندما شجعت الولايات المتحدة هذه الاتجاهات كبديل عن تيار القومية العربية الثوري، أو في إطار سياسي استراتيجي أكبر مثل إطار منطقة الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط التي تتسع بدورها لتضم بلداناً غير عربية مثل الحبشة وإيران وتركيا واسرائيل، وأحياناً الهند وباكستان وأفغانستان؛ وإما إلى تفكيك أوصال المنطقة والتمييز بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمالي افريقيا، أو التأكيد في التعامل على العلاقات مع كل «دولة» على حدة وإبراز التمايزات والاختلافات بين البلدان العربية.

لذلك شهد تاريخ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية استخدام الولايات المتحدة لعدد من الأساليب التي شهدتها المنطقة من قبل على يد بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى، مثل إثارة التنافس بين الحكومات العربية وتأليب النظم الحاكمة بعضها ضد البعض، وتشجيع المحاور والتكتلات فيما بينها، واحتضان النظم المحافظة وتأكيد مشاعر الخوف والحذر من الأنظمة الثورية، ودمج طبقات ونظم حاكمة عربية في إطار المصالح الأمريكية، وتشجيع منطق الأقليات والتجزئة، وطرح مبادرات ومشاريع ينقسم حولها الصف العربي، وعندما لا تؤتي الأساليب الدبلوماسية والسياسية والدعائية ثمارها تلجأ إلى العمل من خلال جهاز الاستخبارات لتغيير نظام الحكم في بلد ما وإلى استخدام القوة العسكرية لدعم نظم معينة أو قلب أخرى. وفي هذا الفصل والفصول التالية أمثلة لهذه الممارسات والأساليب.

أولاً: قضية الدفاع عن الشرق الأوسط

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انشغلت الولايات المتحدة بقضية «الدفاع عن الشرق الأوسط» وتأكيد النفوذ الغربي في المنطقة كجزء من الحرب الباردة التي كان قد اشتعل أوارها بين الدولتين العظميين. وكان من أول بوادر ذلك المساعدة العسكرية لكل من اليونان وتركيا في عام ١٩٤٧ ثم تشجيع الدولتين على دخول حلف شمالي

الأطلسي (وهو ما تم في عام ١٩٥٢)[٦]. وفي أيار/ مايو ١٩٥٠ أصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا البيان الثلاثي عن الشرق الأوسط الذي نص على التزام الدول الثلاث بصيانة واحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل بلدان المنطقة، وأنها ـ أي الدول الثلاث ـ سوف تنظم فيما بينها عملية إمداد السلاح للمنطقة بحيث لا تدخل دولها في سباق للتسلح[٧]. وكان هذا البيان يعني في الواقع الحفاظ على تفوق اسرائيل العسكري تجاه البلدان العربية من خلال التحكم في توريد امدادات السلاح.

انطلق مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط في التفكير الأمريكي من منظور استراتيجي يقوم على أساس وجود صراع عالمي بين قوى الخير (العالم الحر) وقوى الشر (الدول الشيوعية)، وأن ساحة هذا الصراع هو العالم بأسره، وبالذات مع تفجير السوفيات لأول قنبلة ذرية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩ وتبلور الحرب الباردة، وأن وظيفة الولايات المتحدة في مواجهة هذا الخطر هي إقامة سلسلة من التحالفات الإقليمية بهدف حصار الإتحاد السوفياتي ووضعه في موضع الدفاع، وأن فاعلية هذه التحالفات الإقليمية مرهونة بالإشتراك المباشر للولايات المتحدة والبلدان الغربية فيها، وأن تطبيق هذا المفهوم في الشرق الأوسط يتطلب اقامة حلف جماعي تشترك فيه بلدان عربية وغير عربية.

واتبعت الولايات المتحدة أسلوبين لتحقيق هذا الهدف: أولهما، ابرام معاهدات ثنائية مع بعض بلدان المنطقة (السعودية وليبيا)[٨]؛ وثانيهما، إقامة تحالف عسكري جماعي وهو ما أسفر في النهاية عن إقامة حلف بغداد في شباط/ فبراير ١٩٥٥[٩].

---

(٦) من الاشارات المبكرة في الوثائق الأمريكية عن هذا الموضوع، اقتراح الشيخ يوسف ياسين على القائم بالأعمال الأمريكي في جدة في حزيران/ يونيو ١٩٤٧، عقد معاهدة متعددة الأطراف بين الولايات المتحدة وبريطانيا والبلدان العربية للدفاع المشترك وتسوية المشاكل العالقة. وذكر له أن هذه آراؤه الشخصية التي لم يناقشها مع أحد وأنه سوف يعرضها على الملك عبد العزيز: مع ذلك فقد كان تعليق تشيلدز أنه لا يصدق ذلك، فالشيخ ياسين قريب الصلة بالملك فاروق، وأن هذه الآراء لا بد لها صدى في أوساط الجامعة العربية. أنظر:

From Childs to the Secretary, Gedda, 17 June 1947.

(٧) انظر نص البيان، في:

«Tripartite Declaration Regarding Security in the Middle East, 25 May 1950,» *U.S. Department of State Bulletin* (5 June 1950), p. 886.

(٨) تم التوقيع على المعاهدة مع ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ لإقامة قاعدة عسكرية، وبعدها بستة شهور تم تجديد المعاهدة مع السعودية في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٣.

(٩) انظر: John C. Campbell, *Defence of the Middle East: Problems of American Policy* (New York: Harper and Row, 1960), pp. 38-39, and 51-52.

وفي هذا الصدد ينبغي إبراز المفهوم الأمريكي لأمن المنطقة الذي يقوم على أن الدفاع عنها ليس هدفاً في حد ذاته، أي حماية المنطقة لنفسها إزاء كل الأخطار الخارجية، وإنما حمايتها في إطار الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة والمعسكر الغربي وضد خطر واحد وهو «الشيوعية الدولية»، وأن هذه الحماية لا تنبثق من داخل المنطقة، وحيث تتولى مسؤوليتها شعوبها ونظمها، ولكن من داخل التحالف مع قوى خارجية والالتزام بإطار أكبر. إن هذا المفهوم لا يتضمن إدخال المنطقة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين فقط، وأن تكون حلقة في سلسلة الأحلاف العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي، ولكنه يتضمن تمييع الوطن العربي في إطار «الدفاع عن الشرق الأوسط» أيضاً وإدخال بلدان عربية وغير عربية في إطار التحالف نفسه بما يسمح باستيعاب إسرائيل ـ ولو بطريقة غير مباشرة ـ في الإطار الدفاعي نفسه والنظرة الاستراتيجية بحيث تقف البلدان العربية واسرائيل في الخندق نفسه[10]. وحول هذه القضية وعما إذا كان دفاع المنطقة يتم من خلال التحالف مع القوى الخارجية أم ينبثق من داخلها، دارت معركة سياسية كبرى في الخمسينات، تحددت أهم معالمها فيما يلي:

١ ـ المقترحات الرباعية أو مشروع قيادة الشرق الأوسط، ١٩٥١

في رسالة لوزير الخارجية الأمريكي اتشيسون إلى الحكومة المصرية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١ عبر عن أمله في ضرورة الوصول إلى حل الخلاف المصري ـ الانكليزي حول قاعدة القناة لا يخدم الأطراف المعنية فقط بل يساهم في الدفاع عن مصالح العالم الحر أيضاً، وأن الحكومة الأمريكية تعتقد «بأن تصرف الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاهدة الانكلومصرية لعام ١٩٣٦ واتفاقات ١٨٩٩ المتعلقة بالسودان لا يتفق مع الاحترام الواجب للالتزامات الدولية. ومن جانبها فإن الولايات المتحدة تعتبر أن عمل الحكومة المصرية لا يستند إلى وجه حق»[11].

وفي ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥١ قدم سفراء دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى محمد صلاح الدين، وزير الخارجية المصرية، مقترحات بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط سميت بالمقترحات الرباعية، وتضمنت[12] أن مصر

(١٠) من المهم الالتفات إلى استمرار بعض التصورات الاستراتيجية الأمريكية عبر الفترات المختلفة والتشابه بين أفكار بداية الخمسينات ومفهوم الأمن الاستراتيجي في السبعينات.

(١١) التعبير بالانكليزية: Without Validity. انظر:
American Foreign Policy, 1950-1955: Basic Documents (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957), vol. 5, p. 2183.

(١٢) انظر تفصيل المقترحات، في: راشد البراوي، **مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١)، ص ٥٤ ـ ٥٦، ونص المذكرة التفسيرية التي قدّمت إلى البلدان العربية الأخرى =

بلد من بلدان «العالم الحر» ومن ثم فإن الدفاع عن الشرق الأوسط بصفة عامة يهم كل الدول الديمقراطية، وأن الدفاع عن مصر والشرق الأوسط يقتضي التعاون ليس بين بلدان المنطقة فقط بل تنسيق هذه الجهود مع البلدان الصديقة الأخرى أيضاً، لذلك فمن المرغوب فيه إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تضم البلدان التي لها القدرة ولديها الرغبة في الدفاع عن المنطقة وهي البلدان الأربعة صاحبة المقترحات وكذلك استراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب افريقيا، وان الدعوة تقدم إلى مصر للمشاركة في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط كعضو مؤسس على أساس المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين. ولإغراء مصر بالقبول، تضمنت الاقتراحات أنه في حال قبول مصر لها فسوف تكون الحكومة البريطانية على استعداد لاستبدال معاهدة ١٩٣٦ باتفاق آخر تكون القيادة المتحالفة أساسه، وأن يتم انسحاب القوات البريطانية التي لا تخصص للقيادة المتحالفة، وأن تتحول القاعدة البريطانية في السويس إلى قاعدة للقيادة المتحالفة، ويكون على مصر تزويد هذه القيادة بالتسهيلات العسكرية اللازمة وتعيين ضباط في هيئة أركان الحرب التابعة للقيادة، ويكون مقر القائد الأعلى للقوات المتحالفة في مصر. وأشارت المقترحات إلى أن علاقة هذا التحالف بنظام حلف الأطلسي ما زالت قيد البحث والمشاورات. وعلى الفور رفضت الحكومة المصرية هذه المقترحات في اليوم التالي بينما استمرت الولايات المتحدة والدول الغربية في الضغط على مصر للقبول. ودعت الصحافة المصرية إلى موقف عربي موحد، وحثت البلدان العربية الأخرى على رفض أي معاهدة دفاعية مع الغرب.

وإزاء رفض مصر للمقترحات، والشعور الأمريكي بأهمية قيام منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط، بدأت مباحثات انكليزية ـ امريكية لتنسيق سياسة الدولتين في المنطقة، فكان الاجتماع بين ترومان وتشرشل في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢ في البيت الأبيض بواشنطن[13]، أكد فيه ترومان على ضرورة تفهم كل من الدولتين لأهداف الأخرى في المنطقة. وتقرر في هذا الاجتماع تقديم اقتراح رباعي جديد عن الشرق الأوسط، وطلب ايدن من الولايات المتحدة التدخل لاقناع مصر بقبول الاقتراح. وفي اليوم التالي، اجتمع اتشيسون وزير الخارجية مع ايدن لبحث الاجراءات التفصيلية

= واسرائيل، في: المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦١. انظر النص باللغة الانكليزية، في: Ibid., pp. 2180-2182.
انظر أيضاً في هذه المرحلة:
Mohammed Shafi Agwani, *The United States and the Arab World, 1945-1952* (Aligarh, [India]: Institute of Islamic Studies, 1955).

(١٣) «United States Minutes of the Third Formal Session of the Truman - Churchill Talks, Washington, 8 January 1952,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, Part 2, pp. 1743-1745.

الخاصة بالاقتراح الرباعي[١٤]. وكانت وجهة النظر الأمريكية أن الاقتراحات مقبولة من حيث المبدأ، ولكن يمكن إعادة صياغتها بحيث تأخذ في الإعتبار مكانة مصر وحساسياتها، وتجعلها «أكثر جاذبية» للرأي العام المصري.

وفي آذار/ مارس ١٩٥٢، أعدت وكالة الاستخبارات المركزية تقريرها عن احتمالات اقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط[١٥]، ومع أن التقرير صادر عن الوكالة فإن إعداده تضمن مشاركة ممثلين لمجموعات الاستخبارات الخاصة بوزارة الخارجية والجيش والبحرية والقوات الجوية ورئاسة الأركان والتي أقرته في اجتماع بتاريخ ١٣ آذار/ مارس. وكان التقرير أنه إذا وافقت مصر على فكرة المنظمة فإن البلدان العربية الأخرى سوف تنضم إليها بدافع الحصول على السلاح والمعونة الاقتصادية. ولكن المشكلة هي قبول مصر، وذلك يتوقف على نجاح المفاوضات مع انكلترا بخصوص قاعدة القناة. ووصل التقرير إلى أنه «في المستقبل المنظور فإن الدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان السوفياتي يعتمد على التزام القوات الغربية بهذا الهدف بغض النظر عن وجود منظمة دفاع شرق أوسطية أم لا. ولكن في الأجل الطويل يتطلب قيام هذه المنظمة تحسين العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وتقليل عداوة القوميين العرب لفكرة التعاون مع الغرب، واقناع الدول العربية بإعطاء أولوية أكبر للدفاع عن المنطقة ضد العدوان السوفياتي»[١٦].

استمر بحث موضوع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وفي ١١ آب/ اغسطس ١٩٥٢ قررت الولايات المتحدة استعدادها للمشاركة فيها، وتعيين ممثلين لها، ولكن دون التزام بإرسال قوات إلى المنطقة. وانه لا بد من وجود تعاون سياسي من جانب العرب وان ذلك يتطلب انضمامهم إليها منذ البداية كشركاء على قدم المساواة وتحاشي اعطاء الانطباع بأننا نضعهم «أمام أمر واقع»، وانه من الأفضل البدء باستشارة البلدان العربية بالطرق غير الرسمية. ولكن التفكير الأمريكي كان واضحاً بخصوص ما إذا كانت اقامة المنظمة تتطلب استشارة البلدان العربية، فإن خطط الدفاع عن المنطقة يجب أن تمضي قدماً بغض النظر عن ذلك[١٧].

إلى جانب استمرار الولايات المتحدة في مباحثاتها مع بريطانيا بخصوص الدفاع عن الشرق الأوسط، فهي كانت تستعد للقيام بدور منفرد. ففي الأسبوع نفسه (١٥ آب/ اغسطس ١٩٥٢) أرسل نائب وزير الخارجية ماثيوز إلى وزير الدفاع روبرت

(١٤) «United States Memorandum of Conversation between American and British Representatives, Washington, 9 January 1952,» in: Ibid., pp. 1746-1749.

(١٥) Prospects for an Inclusive Middle East Defence Organization Central Intelligence Agency, Special National Estimates, 15 March 1952.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٧) المصدر نفسه.

لوفيت تقريراً ورد فيه أن التفكير الأمريكي السابق كان يقوم على افتراض تحمل بريطانيا المسؤولية الأولى في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى ولكن وزارة الخارجية تطرح ضرورة اعادة النظر في ذلك، وترى أهمية أن تقوم الولايات المتحدة بتطوير القدرة العسكرية على تحمل جزء من هذه المسؤولية في عام ١٩٥٦ أو ١٩٥٧، وذلك يتضمن اشتراك بلدان المنطقة في هذه المسألة وتوفير المعدات والتدريب اللازم لها. كما يتطلب وضع تقرير عسكري عن متطلبات الدفاع عن المنطقة وحاجاته ومدى توافر القدرات اللازمة لذلك لدى الولايات المتحدة، والمقارنة بين أولويات الدفاع عن الشرق الأوسط والالتزامات الأمريكية في مناطق أخرى من العالم. وطلبت وزارة الخارجية من رئاسة الأركان القيام ـ في ضوء ما تقدم ـ بدراسة عن المتطلبات العسكرية للدفاع عن المنطقة التي تشمل البلدان العربية واسرائيل وتركيا وباكستان[١٨].

٢ ـ المبادرة الباكستانية، ١٩٥٢

نتيجة لفشل مشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط، بسبب رفض مصر وعدد من البلدان العربية، قامت باكستان والسعودية والعراق بمحاولات كان أهمها زيارة ظفرالله خان، وزير الخارجية الباكستاني، للمنطقة العربية وإعلانه في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٢ البيان التالي: «لقد قابلت في جميع عواصم الدول الأربع [أنقرة، دمشق، بيروت، القاهرة] رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وكبار الزعماء، ووجدت أن وجهات النظر فيما يختص بمستقبل الشرق الأوسط، الذي تُعتبر باكستان جزءاً منه سواء من الناحية الثقافية أو السياسية، متفقة في معظم النقاط الرئيسية.. وان اولئك الذين يعرفون سياسة باكستان والذين يتبعون هذه السياسة منذ حصلت على الاستقلال يدركون أن وحدة العالم الاسلامي هو أحد الأركان الرئيسية التي تقوم عليها عقيدتنا السياسية»[١٩].

وتحدث عن تعزيز الروابط بين الشعوب الاسلامية عن طريق معاهدات سياسية وتجارية «وأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون كاملاً إلاّ إذا انضمت البلاد الواقعة شرق المنطقة بحيث يشمل باكستان وأفغانستان وايران والدول العربية وتركيا»[٢٠]. وأعلن في البرلمان الباكستاني في ٥ نيسان/ ابريل ١٩٥٢ بأن رؤساء وزراء مصر والعراق والسعودية والأردن واليمن وسوريا قد وافقوا على الاشتراك في المؤتمر الذي اقترحته باكستان لإقامة نظام لتبادل العلاقات بين الدول الإسلامية، وأن الدعوة قد وجهت

(١٨) «The Deputy Undersecretary of State (Matthews) to the Secretary of Defence (Lovett), Washington, 15 August 1952,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, pp. 266-267.

(١٩) راشد البراوي، **من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص ٣٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

أيضاً إلى افغانستان وايران ولبنان وتركيا واندونيسيا. وكان من المقرر أن ينعقد المؤتمر في ١٨ نيسان/ ابريل، وهو ما لم يحدث نتيجة تزايد المعارضة له والإدراك أن شعار الوحدة الاسلامية الذي رفعته باكستان يومذاك لم يكن سوى محاولة لإقامة النظام الدفاعي الذي طالبت به الدول الغربية من قبل بطريقة غير مباشرة[٢١].

٣ ـ زيارة دالاس، ١٩٥٣

كررت الولايات المتحدة المحاولة في أثناء زيارة جون فوستر دالاس، وزير الخارجية، للمنطقة في أيار/ مايو ١٩٥٣. هذه الزيارة، التي استمرت من ١١ إلى ٢٤ أيار/ مايو، وشملت القاهرة والرياض وبغداد وبيروت ودمشق وعمان وتل أبيب، وعَقَدَ خلالها اجتماعاً لسفراء الولايات المتحدة في المنطقة، كانت تعبيراً عملياً عن الاهتمام الأمريكي المتزايد بشؤون هذه البلدان وتزايد المصالح الأمريكية فيها.

فقد كانت أول زيارة لوزير خارجية أمريكي للمنطقة، ونبعت أهميتها من سياق العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية وظروف الحرب الباردة وسياسة الحصار التي اتبعتها الولايات المتحدة إزاء الكتلة الشرقية، كما نبعت من شخصية دالاس الذي يعتبر واحداً من أهم وزراء خارجية الولايات المتحدة خلال القرن العشرين والذي لعب دوراً مباشراً في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية، الأمر الذي جعله يتمتع بنفوذ كبير في واشنطن، زاد منه أن أخاه آلن تولى منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، وهكذا سيطر «الاخوان دالاس» على مقاليد علاقات أمريكا الخارجية.

يمكن التعرّف إلى «العالم الفكري» لدالاس ـ وقتذاك من تلخيص النقاط الأساسية التي وردت في كتابه بعنوان **حرب أم سلام** والتي يمكن عرضها في أربع نقاط:

أولاها: تحديد طبيعة الخطر الشيوعي الذي تسعى الولايات المتحدة لمواجهته. ميز دالاس بين الخطر الشيوعي والخطر النازي أو الفاشي، فبينما استخدم الثاني القوة العسكرية وحسب، فإن الشيوعية تنطوي على دعوة عالمية تدعو لرفاهية الجماهير، وهذه الدعوة يمكن أن تلقى قبولاً عالمياً من الناحية النظرية لأن «الجماهير هنا هي أي أغلبية تعتقد أنها ستكون في حالة أفضل لو استطاعت أن تنهب أي أقلية. وهؤلاء يمكن أن يوجدوا في أي مكان. ولإثارة حرب الطبقات جهزت الشيوعية السوفياتية على مر السنين تنظيماً عالمياً على درجة عالية من التدريب على وسائل الدعاية والتغلغل والجاسوسية والتخريب وحرب العصابات. وبينما

(٢١) راشد البراوي، **الكتلة الاسلامية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)، ص ٣٣.

توجد قيادة هذا التنظيم في موسكو فإن نشاطه يشمل العالم بأكمله»[٢٢]. أضف إلى ذلك أن زعماء الاتحاد السوفياتي أشخاص مدنيون تسيطر تقديراتهم السياسية على التقديرات العسكرية، وهم الذين يقررون متى وكيف يتم دخول الحرب، وهم يسعون لتحقيق كل المكاسب التي يمكنهم الحصول عليها من الهجوم السلمي.

ثانيتها: أن الولايات المتحدة تعلم مدى صعوبة وقف التغلغل الشيوعي وهي تواجه هذه المشكلة بداخلها «فهل تستطيع حكومات الدول الجديدة مواجهة الضغط الذي ستتعرض له حتماً...» بخاصة أن معظمها ينقصه «الخبرة في إدارة الأنظمة السياسية الحرة وفي حالة مجاعة»[٢٣].

ثالثتها: أن ذلك يتطلب اجراءات دفاع جماعية واقليمية، وذلك ما قام به مجلس الشيوخ عندما اتخذ بأغلبية ساحقة (٦٤ ضد ٤) القرار المعروف باسم قرار ڤان برغ والذي ورد فيه رغبة المجلس في أن تواصل الولايات المتحدة سعيها لتحقيق زيادة الاجراءات الجماعية والاقليمية وغيرها من إجراءات الدفاع الفردي والجماعي.

رابعتها: أن الولايات المتحدة ينبغي ألا تأخذ موقف الدفاع «فالسياسة الدفاعية خاسرة حتماً» وأن القادة العسكريين يحددون ما يتصورون أنه سيكون منطقة الدفاع الاستراتيجية العسكرية وهي منطقة شمالي الأطلسي كما أوضحتها معاهدة الحلف. وانه وفقاً لذلك تقوم الولايات المتحدة برسم خط شبيه بخط ماجينو «ثم نقوم بتقويته باعتباره خط الدفاع عنا»[٢٤].

يمكن أن نلاحظ المفارقة بين تشخيص دالاس للمشكلة وطبيعة «الخطر السوفياتي» ـ كما تصوره ـ وأنه ليس خطراً عسكرياً، وان الحركات الشيوعية تقوم باستغلال الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة السائدة في بعض البلاد للدعوة إلى معتقداتها السياسية، وبين العلاج الذي اقترحه والسياسة التي أوصى بها وهي سياسة الأحلاف والانضمام إلى منظمات للدفاع الاقليمي المشترك تنضم إليها الدول الغربية. لقد ألحّ دالاس على خطر لم تعتبره أغلب الحكومات العربية وارداً وحاداً وإنما أعطت الأولوية للخطر الإسرائيلي، وكذلك للأوضاع الاستعمارية المفروضة من جانب بريطانيا وفرنسا. لذلك كانت السياسة الأمريكية في هذا المجال محكوماً عليها بالفشل من البداية لفساد منطلقاتها وأسسها النظرية.

(٢٢) جون فوستر دالاس، **حرب أم سلام؟** (القاهرة: العالمية للطبع والنشر، ١٩٥٧)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤، و٣١٣.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٣٢، و ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

وفي القاهرة، التقى دالاس محمود فوزي ومحمد نجيب وجمال عبد الناصر. وفي لقائه مع فوزي في ١١ أيار/ مايو عام ١٩٥٣، وبحسب المذكرة التي أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة عن اللقاء[٢٥]، ذكر دالاس أن الهدف من زيارته هو معرفة نظرة مصر إلى مشاكل المنطقة، واهتماماتها الدفاعية والخارجية وماذا يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لتحقيق هذه الاهتمامات، وأن واشنطن مهتمة بالمفاوضات مع بريطانيا حول القناة.

وربط فوزي في تعليقه بين المشاكل السياسية وقضايا التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، فأشار إلى قانون الإصلاح الزراعي وإنشاء مديرية التحرير والتفكير في مشروع السد العالي، وأن الهدف من ذلك جعل المنطقة قوية لاضعاف اطماع العدوان منها ولمنع انتشار الأفكار المتطرفة والشيوعية فيها. وعدم حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية هو أفضل طريقة لانتشار هذه الأفكار. وبالنسبة إلى إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، قال فوزي إنها مسألة غير مثارة على الاطلاق، وعلى الولايات المتحدة قبول الرأي المصري بأن قوة مصر لن تستخدم ضد العالم الغربي بل ضد «المعتدين من دوائر أخرى، ولكن إذا وضع على الورق الآن أكثر مما ينبغي من الالتزامات الرسمية فإنه قد يثير مشاكل». وان المصريين يريدون من الولايات المتحدة ممارسة دورها القيادي، وان مصر مستعدة لقبول أي مساعدة طالما أنها لا تنتقص من سيادتها. وأثار فوزي موضوع قبول دالاس لدعوة غداء في مدينة القدس، معتبراً أن ذلك قد يعني اعتراف أمريكا بها كعاصمة لإسرائيل، وأن هناك تخوفاً عربياً عاماً من موقف أمريكا تجاه اسرائيل ودعمها لها.

أكد دالاس في هذا الحوار أن العقبة الأساسية في تحسين العلاقات المصرية مع الغرب هي مفاوضات القناة ومصير القاعدة البريطانية فيها، وشرح أهمية هذه القاعدة للدفاع عن الغرب، والحاجة إليها في حال مواجهة «عدوان شيوعي». وقدم أمثلة لجعل استمرار القاعدة والاشراف البريطاني عليها أكثر قبولاً من وجهة النظر المصرية، فقال إن للولايات المتحدة قواعد في ألمانيا، وهي تقوم بالإشراف المباشر عليها ويرتدي الأمريكيون فيها الزي العسكري، كما عقد مقارنة بين وجود القاعدة البريطانية في القناة وفرع شركة فورد الأمريكية للسيارات في القاهرة، وأن الحكومة المصرية لا تتدخل في أعمال هذا الفرع ومراسلاته وأنشطته، وأن المطلوب هو التعامل مع القاعدة بهذا المنطق نفسه (وقام فوزي بالرد على هذه النقاط)، وأشار دالاس بشكل واضح إلى أن أمريكا في ظل إدارة دوايت ايزنهاور تريد اتباع سياسة تقوم على مصالحها في

(٢٥) «Memorandum of Conversation Prepared in the Embassy in Cairo, 11 May 1953,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954,* Part 1, pp. 3-18.

المنطقة، وليس للدفاع عن «المصلحة الذاتية لمجموعات معينة من الأمريكيين»، وكان في ذلك إشارة واضحة إلى ارتباط الحزب الديمقراطي بالجماعات الصهيونية، وإلى أن الإدارة الأمريكية في وضع مختلف. وفي اليوم نفسه التقى دالاس محمد نجيب الذي كرر عليه الأفكار نفسها مؤكداً أن الإدارة الأمريكية الجديدة ترغب في اتباع سياسة متوازنة بين العرب واسرائيل.

وفي اليوم التالي التقى دالاس عبد الناصر، ووفقاً للمذكرة التي أعدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة[٢٦]، أبدى دالاس حماسه للنظام الجديد في مصر، وأشاد بمحاربته للفساد، واعتبر أن مصر هي من البلدان التي ترغب الولايات المتحدة في دعمها بالامدادات والمساعدات العسكرية. وكان دالاس أكثر وضوحاً بالنسبة إلى موضوع اسرائيل، فقال إن الحزب الجمهوري ليس عليه «دين سياسي للجماعات اليهودية». وأثار دالاس موضوع القاعدة البريطانية، وذكر أن الموقف الأمريكي يتمثل في جلاء القوات البريطانية واستعادة السيادة المصرية على القاعدة واستمرار آليات الدفاع الحالية عن المنطقة أي استمرار الخبراء الفنيين البريطانيين فيها، واستمرار صيانة مخازن السلاح الموجودة فيها، وذلك بسبب ضعف الجيوش العربية. وأكد أن الولايات المتحدة لا ترغب في دعم «امبريالية انكليزية» وأنها تريد حرية مصر، كما ترى ضرورة التعاون الدفاعي العسكري حيث لا يوجد بلد يستطيع أن يتولى بمفرده مهام الدفاع، حتى الولايات المتحدة!! وعلّق عبد الناصر بأن «أهداف مصر وأمريكا متماثلة» وأن مصر تريد أن يكون الدفاع عن المنطقة فعالاً، ولكن المشكلة المباشرة هي الوجود العسكري البريطاني في القاعدة.

ولم ينتظر دالاس حتى عودته إلى واشنطن لكي يرسل للرئيس ايزنهاور انطباعاته عن الزيارة. ففي ١٧ أيار/ مايو أرسل برقية تضمنت شعوره بوجود شكوك عربية حول موضوع اسرائيل، وأن مشكلة مصر مع بريطانيا حقيقية وأن هناك خوفاً من اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي، لذلك يجب أن تكون أمريكا على استعداد للاختلاف علناً مع بريطانيا وذلك حتى تضمن استمرار نفوذها في المنطقة، وأن التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي غير ممكنة، وأنه ينبغي التعامل مع الموضوع «قطعة قطعة»، وعلى مراحل، وذلك لاختلاف أوضاع البلدان العربية وظروفها واستعدادها للتعامل مع المشكلة، وأنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تبدأ بمصر[٢٧].

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٥.

(٢٧) «The Papers of John Foster Dulles, 1888-1959,» (Seely G. Mudd Manuscript Library, Princeton University).

لقد أدرك دالاس مصاعب إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط بسبب رفض دول المنطقة ذلك. وفي أوراقه الخاصة، كتب تقريرين عن الرحلة ورد فيهما أن المنطقة تتسم بغياب الإستقرار السياسي، وأنها وقعت في أسر «روح ثورية متعصبة» أدت بالبلاد العربية المختلفة إلى تضخيم مشاكلها العاجلة والتهوين من الخطر الأساسي الذي يواجهها وهو الخطر السوفياتي، معتبراً أن الخلافات السياسية في المنطقة مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والخلاف بين مصر وانكلترا حول القناة تخلقان مواقف تتسم بالحدة والعداء للغرب. ونتيجة لذلك فإن موقف الدول الغربية في تدهور مستمر. فالموقف البريطاني ربما وصل إلى نقطة لا يمكن إصلاحه بعدها في كل بلدان المنطقة، باستثناء الهند والأردن، فهناك عداء شديد وكراهية متزايدة للبريطانيين، والقوات البريطانية الموجودة في المنطقة هي أحد مصادر عدم الاستقرار. أما بالنسبة إلى فرنسا فما زال لها نفوذ ثقافي في سوريا ولبنان، لكن لا يوجد تقدير كبير لدورها كقوة سياسية. وكذلك الموقف الأمريكي فهو في أزمة بسبب تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل، وبالنسبة إلى أبناء المنطقة فإن تأييدها لاسرائيل هو «بمثابة طوق حول رقابنا». ويخلص دالاس من هذا التقويم إلى أهمية الدور الأمريكي في تقرير مستقبل المنطقة، وأن ما سوف تفعله الولايات المتحدة أولاً لن يكون له الأثر الحاسم، ذلك أن شعوب المنطقة لم تعد تنظر إلى انكلترا وفرنسا كقوتين كبيرتين.

ويعترف دالاس بأن بريطانيا تنظر إلى السياسة الأمريكية في المنطقة بشك وريبة، وتعتقد أنها تؤدي إلى الإسراع في زوال نفوذها من المنطقة، وأنه من الناحية العملية ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن ذلك ليس نتيجة لتخطيط أمريكي ولكنه نتيجة طبيعية للتطور في المنطقة وتغير علاقات القوة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أما بالنسبة إلى قضية الدفاع عن المنطقة، فقد خلص دالاس إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن نظام فعال للدفاع عن المنطقة، وأن الموقف السياسي في البلدان العربية لا يسمح بانضمامها إلى مواثيق للدفاع المشترك مع الدول الغربية[٢٨]، ويمثل ذلك فجوة خطيرة بالذات في «حزام الدفاع الشمالي» الذي يحيط بالاتحاد السوفياتي مباشرة (يقصد تركيا وايران) ومن ثم على الولايات المتحدة الا تستمر في الدفاع عن أفكار لا أساس

---

(٢٨) جدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت في آذار/ مارس ١٩٥٣ بحثاً قانونياً عن كيفية انضمام الولايات المتحدة والدول الغربية إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي دون أن تصبح أعضاء في جامعة الدول العربية. انظر نص الدراسة، في:

U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Possible Expansion of the Arab Collective Security Pact to Include Non-Arab Powers,» (OIR Report, no. 6249, 31 March 1953).

لها في الواقع، وعليها أن تقوم بالإجراءات التي يمكن القيام بها دون تعقيدات قانونية في هذه المرحلة، وأن يكون التعامل على أساس الصداقة والثقة المتبادلة، وأشار إلى أن أكثر البلدان العربية استعداداً للتعاون مع الغرب في هذا المجال هو العراق.

وفي التقرير الذي أعده دالاس عن الرحلة وأعلنه في أول حزيران/ يونيو ١٩٥٣، ذكر أن إنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط هو هدف غير واقعي في هذه المرحلة، وأنه على الولايات المتحدة الآن تدعيم الدول الراغبة في ذلك وتشجيع كل الجهود التي تتفق مع تصورها لأمن المنطقة وتقديم المساعدات اللازمة لذلك[٢٩]، وفي هذا الصدد تم توقيع معاهدة صداقة بين تركيا وباكستان، كما عقدت الولايات المتحدة معاهدة مساعدة عسكرية مع كل من العراق وباكستان[٣٠].

٤ ـ حلف بغداد، ١٩٥٥

في صيف عام ١٩٥٤ تولى نوري السعيد منصب رئاسة الوزراء في العراق، وخلال العام نفسه وصلت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الاقتناع بأن مصر لن توافق على المشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حيث لا بد من البحث عن مكان آخر لإقامة هذه المنظمة. وارتبط ذلك بتبلور آراء دالاس وتأييده لفكرة إقامة الحزام الشمالي. وبالفعل تم توقيع ميثاق الحلف بين العراق وتركيا في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٥٥، وانضمت إليه بريطانيا في ٥ نيسان/ ابريل، وباكستان في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، وايران في ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر[٣١]، دون أن تنضم الولايات المتحدة إلى الحلف آنذاك مع أن الوثائق الأمريكية تكشف عن عمق ارتباطها بالمشاورات التي سبقت إجراء الحلف، وعن تطور العلاقات الأمريكية ـ العراقية في السنوات التي سبقت قيامه.

كما تبين الوثائق أن عدداً من المسؤولين العراقيين اتجه إلى الولايات المتحدة في بداية الخمسينات طلباً لمزيد من الدعم السياسي والاقتصادي للعراق. ففي ١٢ آب/ اغسطس ١٩٥٢، أرسل السفير الأمريكي في بغداد، بيرتون بيري، مذكرة[٣٢] عن

---

(٢٩) Harry Nicholas Howard, «Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953,» *U.S. Department of State Bulletin* (22 February- 8 March 1954), p. 365.

(٣٠) Harry Nicholas Howard, «U.S. Policy in the Near East, South Asia and Africa, 1954,» (U.S. Department of State Publication, no. 5801), pp. 34-35.

(٣١) انظر النص، في:

American Foreign Policy, 1950-1955: Basic Documents, vol. 1, pp. 1257-1259.

(٣٢) «Memorandum of Conversation by the Ambassador in Iraq (Berry), Baghdad, 12 August 1952,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, Part 2, pp. 2333-2334.

مقابلته مع فاضل الجمالي، وزير الخارجية، أشار فيها الوزير إلى إهمال الولايات المتحدة للعراق في الماضي، وشرح الأهمية الاستراتيجية للعراق وضرورة تطوير العلاقات بين البلدين في مجالات الدفاع والتنمية الاقتصادية. وفي مذكرة أخرى بتاريخ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢[٣٣]، ورد فيها دعوة فاضل الجمالي للدول الغربية إلى ممارسة نفوذها لوضع نهاية لرفض مصر والسعودية لمشروع الهلال الخصيب. وفي مذكرة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر[٣٤]، أشار السفير الأمريكي إلى حديث نوري السعيد، وزير الداخلية، بأن الانسحاب البريطاني من الخليج سوف يؤدي إلى وجود فراغ في المنطقة.

وفي ٢٦ آذار/ مارس، ١٩٥٣ أشار تقويم القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد[٣٥]، فيليب ايرلاند، إلى ضرورة تطوير الجيش العراقي بأسلحة بريطانية وتمويل أمريكي، وإلى أن العراق يجب ألّا ينتظر حتى قيام منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «فالعراق لا يستطيع الانتظار إلى ما لا نهاية». وفي ١٠ حزيران/ يونيو، رحبت وزارة الخارجية الأمريكية بالتعاون العسكري مع بريطانيا بشأن العراق[٣٦] وأشارت إلى أن «حكومة الولايات المتحدة مستعدة لدعم الجهود الدفاعية لحكومة العراق» وأن قانون الأمن المشترك يخول إعطاء المساعدة العسكرية لليونان وتركيا وايران ودول أخرى في الشرق الأدنى بهدف الأمن المشترك «والدفاع الفردي والجماعي عن العالم الحر».

وفي ١٠ آب/ اغسطس ١٩٥٣ أرسل ايرلاند تقريراً[٣٧] ورد فيه أن الجمالي، الذي أصبح يومها رئيساً لمجلس النواب، انتقد في مقابلة معه رئيس الوزراء توفيق السويدي لتبنيه مفهوم الأمن الجماعي العربي، حيث انه ـ وفقاً للجمالي ـ لا معنى لهذا المفهوم من دون التعاون مع الغرب وتركيا واجراء ترتيبات دفاع مشتركة ضد الشيوعية، وأن على العراق الحصول على المساعدات العسكرية من الغرب على الأسس نفسها التي تحصل بها تركيا عليها. وكان في الإشارة إلى تركيا تلميحاً إلى نوع العلاقة التي يرغب الجمالي في قيامها مع الدول الغربية.

---

(٣٣) «Memorandum of Conversation by the Second Secretary in Iraq (Barrow),» in: Ibid., pp. 2336-2338.

(٣٤) «The Ambassador in Iraq (Berry) to the Department of State, Baghdad, 24 October 1952,» in: Ibid., pp. 2341-2343.

(٣٥) «The Chargé in Iraq (Ireland) to the Department of State, Baghdad, 26 March 1953,» in: Ibid., pp. 2346-2347.

(٣٦) «The Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, 10 June 1953,» in: Ibid., pp. 2349-2350.

(٣٧) «Memorandum of Conversation by the Counsellor of Embassy in Iraq (Ireland), Baghdad, 20 August 1954),» in: Ibid., pp. 2352-2354.

ومع نهاية عام ١٩٥٣، أصبحت الخارجية الأمريكية على استعداد أكبر لدعم العلاقة مع العراق وتم الوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية[٣٨] على أسس السياسة الأمريكية في العراق، والتي تمثلت في الاعتراف الأمريكي بمركز بريطانيا الخاص في العراق، وأن الولايات المتحدة لن تقدم على أي أعمال من شأنها المساس بهذا المركز، في غياب الاتفاق على خطط للدفاع عن الشرق الأوسط، وبقيام الولايات المتحدة بتأييد الخطط البريطانية لدعم القوات العراقية، وبإرسال بعثة تدريب عسكرية إلى بغداد. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، اقترح وكيل الخارجية سميث إلى مدير العمليات الخارجية ستاسين[٣٩] رفع توصية إلى الرئيس بتقديم منحة عسكرية إلى العراق، وذلك بسبب أهمية هذه الدولة للدفاع عن المنطقة، حيث إن زيادة قدرته على الدفاع هي أمر مهم للولايات المتحدة، وذلك كمقدمة لقيام اتفاق دفاعي اقليمي في الشرق الأوسط يضم تركيا وباكستان والعراق وايران. وفي ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٥٤، تم في واشنطن التوقيع، بالحروف الأولى، على مذكرة تفاهم بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية بشأن تقديم المساعدة العسكرية للعراق والتنسيق بين الدولتين في هذا الخصوص، وكان مقتضى الاتفاق أن تقوم بريطانيا بالدور الأساسي في التدريب، على أن تشارك الولايات المتحدة في ذلك بقدر محدود.

ونتيجة تسرب الأخبار عن فكرة الإتفاق الدفاعي المشترك، دعت الحكومة المصرية إلى اجتماع لمجلس الجامعة العربية في أول نيسان/ ابريل ١٩٥٤، فأصدر بياناً أكد فيه أن جميع البلدان العربية لن تنضم إلى مثل هذه التحالفات مع قوى غير عربية، وأشار المندوب العراقي إلى أن العراق لم يُدعَ إلى الانضمام إلى هذا الحلف، وأن كل ما قيل عن صلة العراق بالحلف لا أساس له.

مثَّل هذا التطور صدمة كبيرة لجهود وزارة الخارجية الأمريكية وأدى إلى غضب شديد من جانب دالاس، عبر عنه في خطاب إلى السفارة الأمريكية في بغداد في ٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٤[٤٠] ورد فيه أنه إذا كان العراقيون على غير استعداد «لدعم العالم الحر» فإننا يجب أن نعيد النظر في حساباتنا قبل إبرام أي اتفاق معهم. ويجب الانتظار حتى يصبح العراق في وضع يسمح له باتخاذ موقف صريح وحازم، مثل باكستان. وإذا كنا على استعداد لدعم العراق عسكرياً دون انضمامه إلى اتفاقية دفاع مشترك،

---

(٣٨) «The Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, 25 November 1953,» in: Ibid., pp. 2361-2362.

(٣٩) «The Undersecretary of State (Smith) to the Director of the Foreign Operation Administration (Stassen), Washington, 15 January 1954,» in: Ibid., p. 2366.

(٤٠) «The Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, 8 April 1954,» in: Ibid., pp. 2375-2377.

فقد كنا نعتقد بضرورة إصداره «لاعتراف علني واضح باهتمامه بالدفاع الاقليمي ضد العدوان الخارجي واستعداده للتعاون مع الدول الأخرى التي ترى هذا الخطر» و «اننا نعتقد أنه من الأفضل أن تكون الحكومة العراقية بالتشاور مع الأتراك والباكستانيين وتقرير ما إذا كانت ترغب في ربط نفسها مع هاتين الدولتين أو غيرهما في شكل من أشكال التعاون الأمني المشترك، وذلك قبل أن نتحرك نحو تفاهم عسكري مع العراق». وإذا كان العراقيون مستعدين لذلك يمكن أن تستأنف مناقشة بقية بنود الاتفاقية، شرط أن يعلن العراق عن تبنيه فكرة المعاهدة الجماعية واعتزامه استخدام المساعدة العسكرية في مصلحة الدفاع الإقليمي، وذلك للتعبير عن حسن النوايا «وانهم لن يسمحوا لضغوط الجامعة العربية أو غيرها بأن تحولهم عن السياسات المرغوبة وفق برنامجنا للمساعدة العسكرية»، وطلب دالاس من السفير الأمريكي نقل مضمون هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء العراقي.

لم يكتفِ دالاس بهذه الرسالة، فبعد أسبوع، في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٥٤ أرسلت الخارجية الأمريكية إلى السفارة[٤١] ببغداد تطلب منها إبلاغ الحكومة العراقية بإرجاء البحث في موضوع المعونة إلى أجل غير مسمى. وكان لهذه الرسالة وقعها النفسي السيء على السفير بيري، ليس لأنه رأى فيها بداية التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق فقط بعد أن عمل طويلاً لتدعيمها، بل لسبب شخصي آخر وهو أنه كان في أيامه الأخيرة في خدمة السلك الدبلوماسي قبل إحالته إلى التقاعد في ٣ أيار/ مايو.

وفي اليوم التالي مباشرة لاستلامه رسالة وزير الخارجية بالنيابة أرسل مذكرة[٤٢] يتحفظ فيها على موقف الوزارة كونه يعرض مصداقية الولايات المتحدة للخطر، وهو يمثل تراجعاً عن كل التصريحات الرسمية الأمريكية عن أهمية منطقة الشرق الأوسط وضرورة مساعدة دوله، وكون هذا القرار يتناقض مع الأهداف الأمريكية في العراق والشرق الأوسط و «اننا نفقد فرصة كبيرة في العراق». وذكر أن رئيس الوزراء فاضل الجمالي صديق للغرب، وإذا استقال فإننا «سنفقد أكثر الزعماء العرب عداءً للشيوعية» وأن غيابه سوف يفسح المجال لصعود العناصر الوطنية والقومية.

وتتالت رسائل السفير الأمريكي، ففي ١٨ نيسان/ ابريل أخبر واشنطن بأنه عندما نقل الرسالة إلى الجمالي علق عليها «بأننا نخسر الوقت»، وأنه «من المستحيل عليه أن يضع نفسه في خدمة الغرب بأكثر مما فعل»، وأنه يريد تلقي المعونة العسكرية الأمريكية والانضمام إلى الاتفاقية الباكستانية ـ التركية «ولكن في الوقت المناسب»، وأن القرار

(٤١) «The Acting Secretary of State to the Embassy in Iraq, Washington, 15 April 1954,» in: Ibid., pp. 2377-2378.

(٤٢) «The Ambassador in Iraq (Berry) to the Department of State, Baghdad, 16 April 1954,» in: Ibid., pp. 2378-2380.

الأمريكي لم يصدر بسبب بيان القاهرة الذي حمّلته واشنطن أكثر مما يحتمل، علاوة أن السفير العراقي الذي حضر الإجتماع لم يخول سلطة التوقيع عليه. ولكن السبب الوحيد هو قوى الضغط الإسرائيلي في واشنطن التي لا ترغب في تسليح العراق[٤٣].

في اليوم نفسه غيرت واشنطن وجهة نظرها وأرسلت برقية إلى سفيرها في بغداد، بعد إبلاغ مضمون الرسالة إلى المسؤولين العراقيين، لذلك أسرع بيري بالإتصال بالجمالي وأخبره بذلك وطلب منه أن يكون حديثهما السابق حول وقف المعونة سرياً. وفي ١٩ نيسان/ ابريل ١٩٥٤ أرسلت الخارجية مذكرة[٤٤] تبين موافقتها على برنامج المساعدات الدفاعية المشتركة مع العراق، وأن الولايات المتحدة سوف تأخذ في الحسبان مركز العراق الاستراتيجي في المنطقة ومكانته، وذلك عند تحديد مبلغ المعونة وطبيعتها وتوقيتها حيث ينبغي نشر الإتفاق بين البلدين بعد التوقيع عليه.

أشارت المذكرة إلى أن هذا القرار سوف يكون محلاً للنقد من جانب بعض الدوائر في واشنطن (إشارة الى الجماعات الصهيونية)، وأن وزير الخارجية سوف يبرره بضرورات الدفاع ضد خطر التغلغل الشيوعي واعتبارات الأمن الداخلي وكذلك لأغراض الدفاع الشرعي عن الذات. وفي مجال التبرير سوف تتم الإشارة إلى بيان الرئيس ايزنهاور في ٢٥ شباط/ فبراير الذي بين فيه أن مثل هذه المساعدات ليست لأغراض عدوانية، وأنه إذا اتضح غير ذلك فسوف تعيد الحكومة الأمريكية النظر فيها. ومراعاة لظروف العراق لن تتم الإشارة إلى البيان الثلاثي.

وفي شهر تموز/ يوليو ١٩٥٤، سافر فاضل الجمالي إلى الولايات المتحدة. وفي حوار على العشاء مع دالاس استطلع الجمالي الرأي الأمريكي حول فكرة اقامة اتحاد فدرالي مع سوريا. وكان رأي دالاس حاسماً بالرفض. وكان رأيه أن إثارة هذا الموضوع قبل انضمام العراق إلى المعاهدة الباكستانية ـ التركية سيكون خطأً جسيماً من وجهة النظر الأمريكية، فالتحرك العراقي ينبغي أن يستمر صوب الحزام الشمالي، أما إذا تحرك نحو الجنوب واسرائيل «فإن ذلك قد يضطرنا إلى اعادة النظر في الاتفاق العسكري مع العراق». وعندما سأل الجمالي عما إذا سيكون هذا التحرك مقبولاً بعد المعاهدة أجاب دالاس بأنه قد يكون ممكناً من زاوية الاهتمام الأمريكي[٤٥]. وفي اجتماع الجمالي

(٤٣) «The Ambassador in Iraq (Berry) to the Department of State, Baghdad, 18 April 1954,» in: Ibid., pp. 2380-2381.

(٤٤) «The Secretary of State to the Embassy of Iraq, Washington, 19 April 1954,» in: Ibid., pp. 2381-2383.

(٤٥) «Memorandum of Conversation, by the Assistant Secretary of State for Near Eastern, South African and African Affairs (Byroade), Washington, 22 July 1954,» in: Ibid., p. 2387.

وبايرود، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، طلب الجمالي بعض الدبابات والطائرات لأغراض التدريب وذلك لإعطاء الإنطباع بأن السلاح الأمريكي بدأ في الوصول إلى العراق، وأن العراق قد التزم بالتعاون مع الولايات المتحدة في المسائل الدفاعية، لأن عدم وصول السلاح سوف يؤكد نجاح الضغوط الصهيونية في واشنطن. وذكر الجمالي أنه إذا قدمت أمريكا إلى مصر سلاحاً دون إبرام اتفاق مماثل للذي وقعته العراق، سيكون رد الفعل في العراق سلبياً للغاية[٤٦].

وفي شباط/ فبراير ١٩٥٥، تم توقيع الاتفاقية التركية ـ العراقية التي نصت مادتها الخامسة على أن يكون هذا الحلف مفتوحاً لانضمام أي دولة عضو في جامعة الدول العربية أو أي دولة مهتمة بأمن وسلام المنطقة، ويعترف بها الطرفان المتعاقدان اعترافاً كاملاً. ومن الواضح أن هذه المادة مصممة لمنع دخول اسرائيل الحلف.

ووفقاً للوثائق البريطانية، كان تقدير ايدن في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٥ أنه ليس من المحتمل انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف في المستقبل المنظور، بينما وافقت على انضمام بريطانيا وتعهدت بتقديم دعم مادي للعراق. ووفقاً لتحليل انتوني ناتنغ، وزير الدولة البريطانية الأسبق للشؤون الخارجية، فإن السلوك الأمريكي تجاه حلف بغداد يرجع **أولاً** إلى عدم الرغبة في اغضاب اسرائيل والجماعات الصهيونية. فمن وجهة نظر اسرائيل سوف يتمكن العراق في إطار الحلف من الحصول على مزيد من الأسلحة، في الوقت الذي لم يعترف فيه باسرائيل، كما أن اسرائيل تخوفت من اقامة تنظيم دفاعي لا يسمح لها بالانضمام إليه والمشاركة مباشرة في مداولاته وخططه؛ ويرجع **ثانياً** إلى عدم الرغبة في إغضاب السعودية التي رفضت فكرة الحلف، كما أنها لم تكن سعيدة بأي تطور يكون من شأنه دعم العرش الهاشمي في السياسة العربية؛ ويرجع **ثالثاً** إلى عدم رغبة دالاس في ربط أمريكا مع بريطانيا في حلف واحد[٤٧].

أدى قيام الحلف إلى نشوب خلاف حاد بين القاهرة وبغداد تبلور حول وجهتي نظر: وجهة النظر العراقية التي تدافع عن اقامة الحلف كنواة لمنظمة دفاع شرق أوسطية، ووجهة النظر المصرية التي ترى أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يتم في إطار معاهدة الضمان الجماعي المشترك من خلال جامعة الدول العربية، والتي ترفض مشاركة دول غير عربية أو الإنخراط في تكتلات عسكرية أجنبية، باعتبار الخطر المباشر على المنطقة العربية هو اسرائيل ودول الاستعمار الغربي وليس الشيوعية الدولية، وإذا كان الغرب صادق النوايا فعلاً فعليه أن يزود العرب بما يحتاجون إليه

(٤٦) «Memorandum of Conversation by the Officer in Charge of Arabian Pennisula-Iraq Affairs (Fritzlan), Washington , 6 November 1954,» in: Ibid., pp. 2395-2398.

(٤٧) الأهرام، ١٩٨٦/٢/٥، ١٩٨٦/٢/٨، و١٩٨٦/٢/١٢.

من سلاح ويقومون هم بمهمة الدفاع عن المنطقة، كما أكدت وجهة النظر المصرية على أن قيام الحلف يهدد تضامن جامعة الدول العربية ويشق الصف العربي، كما أنه يمثل محاولة أمريكية لإثارة التنافس بين العراق ومصر.

وفي اليوم التالي لإعلان ميثاق الحلف، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً ورد فيه «أن الميثاق التركي العراقي يعتبر مساهمة ايجابية في الدفاع عن الشرق الأوسط»، كما أرسل السفير الأمريكي في دمشق مذكرة إلى الحكومة السعودية في أيلول/ سبتمبر يوضح فيها اهتمام الولايات المتحدة بضرورة انضمام البلدان العربية الى الحلف،ويشير إلى عدم استعدادها لتقديم المساعدات العسكرية إلّا للدول الأعضاء في الحلف، وتلك التي تحسِّن علاقتها باسرائيل[٤٨]، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ تؤكد دعمها للحلف[٤٩].

وفي مواجهة سلسلة معاهدات الدفاع المشتركة التي أبرمتها مصر مع سوريا في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥، ومع السعودية في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٥، ومع السعودية واليمن في ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٥٦، سعت الولايات المتحدة إلى إضعاف هذه العلاقات فركزت تارة على السعودية وحاولت تأليبها ضد مصر، وتارة أخرى على سوريا بتشجيع قيام انقلاب داخلي وبالحشود التركية على الحدود السورية. وكان تقويم مكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، أن هذا النظام، الذي أقامته مصر من خلال مجموعة من معاهدات الدفاع المشترك، من شأنه تدعيم موقف مصر وحلفائها ضد اسرائيل، ورغم أن هذه المعاهدات قد حققت قدراً أكبر من التعاون في مجالات التخطيط والتدريب والقيادة عما حققه ميثاق الضمان الجماعي المشترك الموقع في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥١ في إطار الجامعة العربية، فإن هذا النظام لم يتم اختباره بعد في الممارسة، وأن هذه المعاهدات تمثل نظام الدفاع المشترك الوحيد الذي يضم البلدان العربية ولكن قيمته العملية لا تتوقف على مواده ونصوصه بقدر ما تعتمد على قدرة مصر على تأكيد قيادتها وممارسة دورها[٥٠].

وفي ٤ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً عن

(٤٨) خليل فضيل الكبيس، «حلف بغداد ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٥٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٦٩)، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٤٩) *United States Policy in the Middle East Documents: September 1956- June 1957,* U.S. Department of State Publication, no. 6503 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957), pp. 419-420.

(٥٠) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Arab Military Alliance,» (OIR Report, no. 7436, 31 January 1957).

الوضع في العراق[٥١]، جاء فيه أنه من الأرجح أن يحافظ العراق على استقراره طالما استمر نوري السعيد في الحياة العامة كرئيس للوزراء أو كقوة سياسية من وراء الستار. ولكن نظراً إلى استمرار المعارضة لسياساته فمن الأرجح أن يستمر الاعتماد على أساليب تسلطية. ولكن اختفاء نوري ـ الذي يبلغ من العمر ٦٩ سنة ـ سوف يؤثر بقوة في أوضاع العراق، فالعناصر المحافظة سوف تبقى في الحكم ولكن قدرتها على الاستمرار سوف تقل بسبب الصراعات الداخلية بينها، وتزايد الدعوة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وعدم القدرة على ممارسة الحكم بمهارة وقوة نوري السعيد نفسها. وأشار التقرير إلى أن التوجه الغربي للحكم سوف يستمر، ولكن مع تقلص تدريجي لدور بريطانيا وتزايد دور الولايات المتحدة.

وأشار التقرير الاستراتيجي للوكالة إلى أنه رغم الضغوط القوية التي أوجدها العدوان الثلاثي على مصر واضطرار نوري السعيد لمسايرة الرأي العام، فإنه قد نجح في استيعاب الموقف والتعامل معه، فلم يوجه الدعوة لبريطانيا للمشاركة في اجتماعات الحلف التالية مباشرةً للعدوان، وقام بشجب العدوان على مصر، أضف إلى ذلك، أن إعلان مبدأ ايزنهاور وقرار انضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية دعمت وضع نوري السعيد في داخل العراق وخارجه؛ كما أن الوضع العربي العام مناسب للسياسة العراقية، فالحكومتان القائمتان في الأردن ولبنان متعاطفتان مع السياسة العراقية، كما أن زيارة الملك سعود إلى بغداد أزالت الفجوة بين السعودية والعراق وزادت من الإدراك للمصالح المشتركة بين البلدين؛ وأن هذه الدول «تجتمع على خوف مشترك من التدخل المصري في شؤونها الداخلية، ومن نمو النفوذ السوفياتي في المنطقة، ومن التأثير المتزايد للعناصر الشيوعية في سوريا ولبنان».

وفي المؤتمر الوزاري الرابع للحلف الذي عقد في أنقرة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، حضر الاجتماع دالاس. وتضمن البيان الذي صدر عن المؤتمر أن الحركة الشيوعية العالمية تسعى لاستغلال المشاعر القومية والخوف من الحرب ومأساة اللاجئين العرب والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، لأغراض الدعاية والتأثير، وقرر المجلس إقامة شبكة اتصالات بين أعضاء الحلف، وقدمت الولايات المتحدة مبلغ عشرة ملايين دولار إضافية لهذا الغرض، كما وافق المجلس على انضمام الولايات المتحدة للجنة العسكرية للحلف وعلى تعيين اللواء دانييل كامبل من السلاح الجوي الأمريكي مساعداً لمدير هيئة عمليات التخطيط العسكري المشترك للحلف[٥٢].

---

(٥١) «The Outlook for Iraq - National Intelligence Estimate,» (no. 36-2-57, date 4 June 1957).

(٥٢) انظر نص الاعلان، في: =

وجدير بالذكر أن عدم انضمام الولايات المتحدة رسمياً إلى الحلف ـ رغم اشتراكها في أغلب لجانه مثل لجنة النشاطات المعادية للتخريب واللجنة الاقتصادية واللجنة العسكرية وحضورها كمراقب للاجتماعات الوزارية له ـ كان موضع نقد من بريطانيا، وبالذات من انطوني ايدن، الذي انتقد الولايات المتحدة لفشلها في «دعم أصدقائها على أمل أن تحتفظ بشعبيتها لدى خصومها»[٥٣]، كما ترددت انتقادات مماثلة في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عند بحث مشروع ايزنهاور في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨[٥٤].

ونظراً إلى دور العراق الرئيسي في الدعوة إلى فكرة الحلف وإلى اتخاذ الخطوات الأولية لقيامه وارتباطه بها، جاءت الثورة العراقية في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بمثابة ضربة لهيبة الحلف ومكانته، وطالب أعضاء الحلف الولايات المتحدة باتخاذ موقف مؤيد علني لهم ولدور الحلف في المنطقة.

وفي البيان الصادر عن مجلس الحلف الذي انعقد في لندن في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٥٨، بعد قيام الثورة العراقية، وحضره دالاس كمراقب، فقد ذكر في فقرته الرابعة ان «الولايات المتحدة انطلاقاً من حرصها على السلام العالمي... توافق على التعاون مع الدول التي أصدرت هذا البيان لضمان سلامتها وأمنها وسوف تبرم في أقرب وقت معها اتفاقات لتحقيق هذا التعاون». ووقع دالاس على البيان، الأمر الذي اعتبره البعض بمثابة انضمام غير مباشر إلى الحلف.

وعلقت «التايمز» اللندنية بأن الهدف من زيارة دالاس لبريطانيا هو أن يبحث مع رئيس الوزراء البريطاني كيف يمكن حماية المصالح الاستراتيجية للعالم الحر في الشرق الأوسط حيث يقتضي ذلك تخطيطاً طويل المدى بين أمريكا وبريطانيا حول «كيفية التعامل مع القومية العربية التي يثيرها عبد الناصر وراديو القاهرة»[٥٥].

وبصفة عامة فإن حلف بغداد الذي أصبح إسمه فيما بعد السينتو (Cento)[٥٦] لم يكن بحق أحد أشكال الدفاع الجماعي عن النفس بل كان من وجهة النظر الأمريكية إحدى

= U.S. Department of State Press Release, no. 43 (31 January 1958).

انظر ايضاً خطبة دالاس، في: *U.S. Department of State Bulletin* (16 February 1958), p. 251.

(٥٣) Anthony Eden (Sir), *Full Circle: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin; London: Cassel, 1960), pp. 374-375.

(٥٤) «The President's Proposal on the Middle East,» in: U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, *Hearings Before the Committee on the Foreign Relations and the Committee on Armed Services* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957), Eighty-First Session, Part 1, pp. 341-343.

(٥٥) *New York Herald Tribune* (29 July 1958), and *Times* (28 July 1958).

(٥٦) Central Treaty Organization.

أدوات الحرب الباردة(٥٧).

ثانياً: حصار مصر الثورية(٥٨)

يبدأ باري روبن الفصل الخاص بالثورة المصرية واسرائيل وأمريكا في كتابه عن «الدول العربية وفلسطين»(٥٩) بقوله إن قصة علاقة عبد الناصر بالولايات المتحدة هي من أكثر فصول التاريخ تعقيداً، ففي السنوات الأولى للثورة المصرية بدأ النظام المصري بمثابة صديق للولايات المتحدة، وساعد على ذلك تصورات بعض رجال الاستخبارات الأمريكية الذين تعرفوا إلى عبد الناصر والذين اعتقدوا أن بإمكانهم التأثير في أفكاره، وفي خلال أربعة أعوام أصبح عبد الناصر الشغل الشاغل والهم الأول لأجهزة الاستخبارات الأمريكية التي كرست نشاطها لمحاصرة آثار الدعوة القومية التي فجرها عبد الناصر خارجياً، ولإسقاط نظام حكمه داخلياً. وفي أربعة أعوام تحول عبد الناصر من «فرصة سانحة» إلى «خطر داهم» ومن حليف محتمل إلى عدو رئيسي اعتبرته الولايات المتحدة عنصراً سلبياً ومعول هدم للمصالح الغربية في المنطقة، حتى أن جون كامبل في كتابه حول «الدفاع عن الشرق الأوسط» خصص فصلاً بعنوان «تحدي عبد الناصر»(٦٠). فكيف حدث ذلك؟

عندما تحرك الضباط الأحرار في تموز/ يوليو ١٩٥٢، لم يكن ذلك مفاجأة كاملة لأحد. ففي الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٢ كان النظام القديم يتهاوى تدريجياً، وكان الحديث عن الثورة والتغيير على كل لسان. كان التغيير متوقعاً، ولكن ما لم يتوقعه أحد أن يكون ذلك بالشكل الذي حدث، وأن يكون مصدره القوات المسلحة، وإن لم تكن أجهزة الاستخبارات الغربية تستبعد ذلك، وبالذات في ضوء الخبرة السورية. فكتب السفير الأمريكي في القاهرة، جفرسون كافري، في تقرير له في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ مشيراً إلى «أن هناك حديثاً عن انقلاب» وتكررت الإشارة

(٥٧) J.C. Hurewitz, «Regional and International Politics in the Middle East,» in: *The United States and the Middle East: The American Assembly*, p. 109.

(٥٨) من أهم الدراسات حول العلاقات المصرية ـ الامريكية، انظر:

Gail E. Meyer, *Egypt and the United States: The Formative Years* (Cranbury, N.J.: Farliegh Dickinson University Press; London: Associated University Press, 1988); Malcolm H. Kerr, *American Policy toward Egypt, 1955-1971: A Record of Failure* (California: Arms Control and Foreign Policy Seminar, 1973), and Faiz Saleh Abu-Jaber, «Egypt and the Cold War, 1952-1956: Implications for American Policy,» (Unpublished Ph. D. Thesis, University of Syracuse, 1966).

(٥٩) Barry Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981), p. 216.

(٦٠) Campbell, *Defence of the Middle East: Problems of American Policy*, pp. 63-79.

في تقرير بعنوان «الإستقرار وعدم الإستقرار في مصر» في ١٣ آب/ اغسطس ١٩٥١(٦١). وفي تقرير للسفير كافري في آذار/ مارس ١٩٥٢(٦٢)، أشار إلى سوء فهم بريطانيا لما يحدث في مصر، مشيراً إلى أن استمرار الانكليز في موقفهم فإن «حدوث تمرد كامل وفوضوي يصبح أمراً لا يمكن استبعاده»، وان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تتدخل لإبعاد كل من المملكة المتحدة ومصر عن نقطة الجمود واللاعودة، بل ودعا إلى ممارسة الضغط على بريطانيا بقوله «إنني أعتقد أننا لا نقوم بواجبنا إذا لم نقم بمحاولة أخرى لإقناع لندن بما يحقق أفضل مصالحنا، وبطبيعة الحال فإن القوة التي سنطرح بها موقفنا لدى لندن مرة أخرى ينبغي أن تعتمد على التزاماتنا ومصالحنا الدولية الشاملة».

وكان الضباط الذين قاموا بالحركة العسكرية حريصين على إبلاغ الولايات المتحدة بطبيعة ما قاموا به، فكُلف علي صبري بالاتصال بالسفارة الأمريكية، وبحسب روايته فقد ذهب إلى منزل الملحق الجوي الأمريكي بالزمالك في الساعة الثالثة صباحاً وأخبره بأن الحركة داخلية وهدفها إصلاح أوضاع القوات المسلحة وطلب منه بأن يقوم السفير الأمريكي بالاتصال بالسفير البريطاني لإخباره بذلك(٦٣). وعندما طلب الملك فاروق المساعدة العسكرية من بريطانيا والولايات المتحدة لم يلق استجابة من البلدين. وسعى اتشيسون لاقناع ترومان بتأييد النظام الجديد، وهو ما حدث في أيلول/ سبتمبر، وصرح هنري بايرود، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى والأوسط، أن «هذا النظام يستحق تأييد القوى الغربية»(٦٤).

وكان هذا الموضوع محل خلاف بين الولايات المتحدة وانكلترا، فقد وصف كافري زعماء الحركة العسكرية بأنهم شخصيات ايجابية وبناءة. وفي تعليق له بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٢ على تقويم انكلترا للموقف، ذكر أنه من غير الصحيح أن الاعتقالات تتم بالجملة ودون تمييز، واستبعد وجود خطر تزايد المشاعر العدائية ضد الأجانب في مصر(٦٥). وجدير بالذكر أن اسرائيل تحفظت مبكراً على تحسن العلاقات الأمريكية ـ المصرية، ففي لقاء بين ابا ايبان مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة وبايرود في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢، تحفظت اسرائيل حول موقف أمريكا من النظام الجديد في مصر وسعت إلى ربطه بسياسة مصر تجاه اسرائيل. وفي هذا الاجتماع أشار ايبان إلى أن اسرائيل ترغب في إقامة علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة على

(٦١) Rubin, Ibid., pp. 217-272.

(٦٢) «The Ambassador in Cairo (Caffrey) to the Department of State, Cairo, 8 March 1952,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, Part 2, pp. 1773-1777.

(٦٣) «مذكرات علي صبري،» **الوطن العربي** (باريس)، (١٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٦).

(٦٤) *U.S. Department of State Bulletin* (15 December 1952), p. 934.

(٦٥) «The Ambassador in Egypt (Caffrey) to the Department of State, Cairo, 10 September 1952,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, pp. 1855-1959.

غرار تركيا واليونان «وأننا نريد الانضمام إلى نظام الدفاع الغربي»[66].

هكذا بدت الأمور في أول وهلة ولكن سرعان ما تدافعت الأحداث على غير ما توقعت أمريكا.

١ ـ قضية السلاح

ربطت الولايات المتحدة بين بيع السلاح لمصر وانضمامها لاتفاقية الدفاع المشترك وكذلك بانتهاء المفاوضات مع بريطانيا بخصوص قاعدة السويس. ورغم تعدد المحاولات المصرية في أعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤[67] للحصول على السلاح، فإن واشنطن لم تستجب لها. ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٢ اجتمع عبد الناصر مع وليم فوستر مساعد وزير الدفاع الأمريكي بالقاهرة ودار الحديث أساساً حول تسليح الجيش المصري[68]. وفي ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٣ أرسل كافري إلى وزارة الخارجية[69] بأن عبد الناصر وعبد الحكيم عامر يرغبان في شراء أسلحة من الولايات المتحدة، وأنهما تعهدا بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد البريطانيين في القناة. وكان تقدير كافري أن عبد الناصر يسعى لرفع معنويات الجيش ودعم موقف عامر فيه، وأنه يريد بناء مناخ متعاطف مع الولايات المتحدة داخل الجيش، ويرغب في أن تكون أول صفقة سلاح للجيش من الولايات المتحدة، وأنه في هذا المجال طلب تنظيم زيارة لخريجي كلية أركان الحرب في أمريكا. وأوصى كافري بالاستجابة لطلب مصر إذ إن ذلك سيكون له آثار ايجابية كبيرة من زاوية دعم النظام الجديد، وتقوية الإتجاه المؤيد للولايات المتحدة فيه. ورفضت الخارجية الأمريكية هذه التوصية باعتبار أن تزويد مصر بالأسلحة في هذا الوقت أمر غير مرغوب فيه، وأن أمريكا تعهدت لبريطانيا بعدم القيام بذلك[70].

---

(٦٦) «Memorandum of Conversation, by Robert L. Burns of the Office of Near Eastern Affairs, Washington, 7 November 1952,» in: Ibid., Part 1, pp. 1045-1049.

(٦٧) لعل أول طلب مصري للمساعدة العسكرية الامريكية يعود إلى نيسان/ ابريل ١٩٤٧، عندما قام اللواء ابراهيم عطا الله رئيس الاركان المصري بزيارة لواشنطن وتقدم بطلب للحصول على مساعدة فيه. وفي ٢ أيلول/ سبتمبر، وصل رئيس الوزراء المصري وطلب مساعدة بخصوص اعادة تنظيم الجيش المصري وبالذات السلاح الجوي. وكذلك طلب مساعدة منه لتصنيع السلاح ولم تستجب الولايات المتحدة. انظر:
Agwani, *The United States and the Arab World, 1945-1952*, p. 113.

(٦٨) انظر مقالة محمد حسنين هيكل، في: **الأهرام**، ١٩٦٧/٣/٣١.

(٦٩) «The Ambassador in Cairo (Caffrey) to the Department of States, Cairo, 29 June 1953,» in: *Foreign Relations of the United States, 1952-1954*, Part 2, pp. 2104-2105.

(٧٠) «The Acting Secretary of State to the Embassy in Egypt, Washington, 24 July 1953,» in: Ibid., p. 2107.

ولكن كان في الوزارة من يدرك خطورة رفض تزويد مصر بالسلاح تماماً، ولذلك ورد في مذكرة من نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى إلى وزير الخارجية بالنيابة[71] اقتراحات تشير إلى أنه لتأكيد حسن النية الأمريكية، وكتعبير عن الرغبة في مساعدة حكومة عبد الناصر، يقترح زيادة المساعدة الاقتصادية لمصر بمبلغ ١٠ ملايين دولار، بحيث يظهر المبلغ الإجمالي على أنه معونة اقتصادية بينما تقوم مصر بشراء أسلحة بهذا المبلغ الإضافي على أن يتم ذلك «بسرية مطلقة»، وأن تتعهد الحكومة المصرية بتوقيع اتفاق مباشر لشراء السلاح في العام المقبل في إطار قانون الأمن المشترك. لكن لم يحظ هذا الاقتراح بالموافقة.

وبعد الوصول إلى اتفاقية الجلاء، أعادت مصر طلبها لشراء أسلحة، ولكن الولايات المتحدة اشترطت أن توقع مصر على ميثاق الأمن المتبادل وهو ما رفضته مصر، كما ربط دالاس بين تزويد مصر بالسلاح وإبرام صلح مع اسرائيل، بخاصة أن اتفاقية الجلاء أدت إلى انسحاب القوات البريطانية التي كانت بمثابة حاجز بين مصر واسرائيل. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ قرر دالاس منع بيع السلاح لمصر لعدم استجابتها للمشاركة في مشاريع الدفاع ولموقفها من اسرائيل[72].

وبعد العدوان الاسرائيلي على غزة في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥، طلب عبد الناصر من السفير الأمريكي بالقاهرة هنري بايرود أن يقدم رداً حاسماً على طلبات شراء السلاح المصرية، ورفض ربط ذلك بالمشاركة في حلف بغداد، ولكن حتى سفره إلى باندونغ في نيسان/ ابريل لم يكن هناك رد من واشنطن[73]. وفي تموز/ يوليو أرسل بايرود مرة أخرى بضرورة الاستجابة لمطالب مصر، وكان من الواضح في هذه الأثناء اتساع الشقة بين وجهة نظر السفارة الأمريكية بالقاهرة ورؤية دالاس ووزارة الخارجية لتطور الأحداث في المنطقة، حتى أن زيارة جورج ألن، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، التي تمت كرد فعل لإعلان عبد الناصر عن صفقة السلاح، لم تحظ بها

---

(٧١) «Memorandum by the Operation Coordination (Radius) to the Acting Secretary of State, Washington, 28 September 1954,» in: Ibid., pp. 2304-2308.

(٧٢) Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, pp. 220-225.

(٧٣) انظر استجواب بايرود في لجنة العلاقات الخارجية ولجنة الخدمات العسكرية بخصوص مشروع ايزنهاور واثارة بعض الأعضاء لأسباب رفض الولايات المتحدة بيع السلاح لمصر وموقف السفارة الأمريكية بالقاهرة ازاء هذا الموضوع. انظر:
«The President's Proposal on the Middle East,» in: U.S. Senate, Committee on Foreign Relations, *Hearings Before the Committee on the Foreign Relations and the Committee on Armed Service*, Part 2, pp. 714-716, and 738-739.

السفارة رسمياً كما لم يصلها شيء عن طبيعة المهمة التي عرفت بها من وكالات الأنباء(٧٤).

ولم تقتصر الصعوبة في التعامل مع أمريكا في الحصول على السلاح، بل واجهت مصر صعوبات مماثلة في الحصول على المساعدات الاقتصادية. ويكفي للدلالة على ذلك المقارنة بين حجم هذه المساعدات لكل من مصر واسرائيل، فبينما حصلت مصر على ٣٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٥، حصلت اسرائيل على ٣٧٠ مليون دولار في ٧ سنوات فقط (١٩٤٨ - ١٩٥٥)(٧٥).

وتكشف لنا الوثائق الأمريكية عن محاولة في هذه الفترة للتقارب الأمريكي - المصري، واستعداد الولايات المتحدة للمعاونة، على أمل اشتراك مصر في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي. ففي ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣، استخدم هاري ترومان السلطة المخولة له كرئيس للولايات المتحدة، وذلك وفقاً للبند (٥١٣) من قانون الأمن المشترك لعام ١٩٥١، لتزويد مصر بمساعدة اقتصادية عاجلة قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي بغض النظر عن أحقية مصر في الاستفادة من هذا القانون أو اتباع الاجراءات الاعتيادية المعتاد استخدامها عند تقديم معونة لإحدى الدول(٧٦).

ولضمان موافقة الكونغرس على هذا القرار، أرسل ترومان في اليوم نفسه خطاباً إلى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب والشيوخ يوضح فيه مبرراته لاتخاذ هذا القرار. وورد فيه أن الهدف منه مزدوج، فهو من ناحية يضع الأساس لمشاركة مصر في الدفاع عن الشرق الأوسط وحل قضية الدفاع عن قناة السويس؛ ومن ناحية أخرى يهدف إلى دعم قدرة مصر على القيام بدور أكبر في ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط. وأن الاعداد لقيام هذه المنظمة ولمشاركة مصر في الدفاع عن قناة السويس يتم لهما، ومن الضروري لنجاح هذه الخطط «أن تقود مصر دول الشرق الأدنى في المشاركة فيها». لذلك فإن الاحتفاظ في مصر بقيادة «معتدلة ومسؤولة ومتعاطفة مع الارتباط السياسي بمصالح الولايات المتحدة يعتبر أمراً مهماً، وانه من دون هذا الوضع وتأثيره في استقرار المنطقة فإن قدرة العالم الحر على تطوير دفاع عسكري فعال عن المنطقة سوف يتأثر بشكل خطير».

وأوضح ترومان في خطابه، أن اللواء محمد نجيب قد شرح له أنه لو استمر في السلطة «فإنه سيكون على استعداد لدعم التحرك للمشاركة في ترتيبات الدفاع المشترك ولممارسة

(٧٤) Harry Bearse Ellis, *Challenge in the Middle East: Communist Influence and American Policy* (New York: Ronald Press, 1960), pp. 42-44.
(٧٥) *American Foreign Policy, 1950-1955: Basic Documents*, vol. 2, p. 2236.
(٧٦) Memorandum for the Director for Mutual Security, Washington, 10 January 1953.

نفوذه للوصول إلى علاقات سلمية وايجابية مع اسرائيل». ولكن نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في مصر بسبب ركود أسواق القطن، لم يعد بقاء نجيب - كما يذكر - مؤكداً. وفي حال عدم استمراره «فإن البديل هو الشيوعية أو حكومة وطنية معادية وغير مسؤولة»، كما أدى استمرار الوضع الراهن إلى حالة من عدم الرضاء والمعاداة للغرب.

ووصل ترومان إلى نتيجة مؤداها، أنه نظراً إلى ما تقدم، ونظراً إلى طلب اللواء نجيب للمساعدة العاجلة «فإنني اعتقد أن تقديم هذه المساعدة سوف يدعم أمن الولايات المتحدة، ولهذا فقد أمرت بإرسال ما توازي قيمته ١٠ ملايين دولار من القمح والموارد الأخرى لمصر بشكل عاجل» وذلك وفقاً للسلطة المخولة للرئيس وفقا للقانون. ويقول الرئيس الأمريكي، إن مصر قد بينت استعدادها للمشاركة مع أمريكا وانكلترا والقوى الغربية الأخرى في خطط الدفاع المشترك وذلك بعد الانتهاء من المفاوضات حول قاعدة القناة والسودان، وأن هذه المساعدة سوف تسهل المفاوضات. وحرص ترومان أن يوضح في نهاية خطابه أنه لم يطلب من الحكومة المصرية تعهداً كتابياً بذلك بناء على «نصيحة وزير الخارجية بأنه من غير المرغوب سياسياً أن نطلب من مصر خطاباً رسمياً بذلك وهذا بسبب اعتبارات الموقف الداخلي فيها» وتكرر هذا المعنى في مذكرة من وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس في ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٥٣(٧٧) ورد فيها أن وزير الخارجية المصري قد أرسل خطاباً يوضح «أن الرأي العام المصري منع اللواء نجيب من أن يكون أكثر تحديداً، وأن وزير الخارجية أكد أنه ورئيس الوزراء [يقصد نجيب] يرغبان في التعاون مع الولايات المتحدة». وتعبِّر هذه الواقعة - في سياقها التاريخي - عن استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع الحكومة المصرية الجديدة التي تصورت واشنطن أنها قادمة على المشاركة في إقامة منظمة للدفاع الجماعي عن الشرق الأوسط. ولكن هذه الواقعة وغيرها سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود مع نهاية عام ١٩٥٤، حيث بدأت المواقف في الوضوح والتبلور سواء على مستوى الوضع الداخلي في مصر (أزمة آذار/ مارس ١٩٥٤ وتولي عبد الناصر زمام السلطة بشكل حاسم في نهاية العام) أو على مستوى التوجهات العربية والدولية للنظام الجديد وهو ما ظهر في عام ١٩٥٥.

ولا يمكن لنا فهم الموقف الأمريكي دون أن نأخذ بعين الاعتبار سياسة الحياد ورفض الإنخراط في الأحلاف الغربية التي تبنتها مصر وهاجمتها الولايات المتحدة. ففي برقية من كافري إلى وزارة الخارجية في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤، ورد أنه أخبر المسؤولين المصريين أن الولايات المتحدة لا تستطيع تقديم معونة اقتصادية مقابل سياسة الحياد التي اتبعتها مصر، وأنه يجب عدم دفع معونات تحت التهديد باتباع

(٧٧) Memorandum for the President Subject: Naguid Reply to your Letter, Washington, 29 April 1953.

سياسة الحياد. ففي محاضرة بجامعة أيوا في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٦، قال دالاس ان سياسة الحياد «غير أخلاقية» وقصيرة النظر[٧٨]، وبعدها بأسبوعين صرح في مؤتمر صحافي في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٦ أن «الدول التي تشجب أحلاف الدفاع المشترك تؤكد مفهوماً خاطئاً للحياد» ووصف نيكسون هذه الدول في خطاب له بمانيلا بأنها تخطىء قراءة التاريخ الحديث[٧٩].

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة اتهمت مصر (والدول غير المنحازة الأخرى) بالانحياز للاتحاد السوفياتي في الوقت الذي كانت مصادر معلوماتها وأجهزة استخباراتها تشير إلى غير ذلك. ففي تقرير لمكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية في تموز/ يوليو ١٩٥٩، ذكر أن مصر لا تدور في الفلك السوفياتي وأن العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي تقوم على أساس المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، وأنه رغم وجود علاقة وثيقة بين البلدين احتفظت الحكومة المصرية بحريتها في الحركة، وأن التوجه الأساسي للسياسة المصرية هو الحفاظ على توسيع دائرة حريتها واستقلالها في الحركة[٨٠].

ومنعت الولايات المتحدة السلاح عن مصر في الوقت الذي كان ايزنهاور يعرف فيه، كما يذكر في مذكراته، أن اسرائيل أقوى من مصر ومن مجمل البلدان العربية، وأنه لو نشبت الحرب في عام ١٩٥٥ فسوف يهزم العرب حتى لو حاربوا جميعاً تحت امرة قائد واحد[٨١]. وفي تقرير لمكتب الاستخبارات التابع لوزارة الخارجية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥، أكد عدم تمكن مصر من الحصول على السلاح من الولايات المتحدة أو التوصل إلى إقامة نظام مناوىء للحلف العراقي ـ التركي الذي تقف وراءه الولايات المتحدة[٨٢]. ويهون التقرير من شأن مصر وأهميتها بقوله «إن مصر ليس لديها

(٧٨) *U.S. Department of State Bulletin* (18 June 1956).

(٧٩) *U.S. Department of State Bulletin* (13 July 1956), pp. 1132.
قابل هذا بتغير موقف امريكا في بداية الستينات واعترافها بمفهوم الحياد وتصريح جورج بول وكيل وزارة الخارجية بأن هناك بعض الدول التي أعلنت أنها محايدة في الحرب الباردة وأن هذا الحياد تحترمه الولايات المتحدة. انظر:
U.S. Department of State Bulletin (15 May 1961), p. 716.
انظر أيضاً في هذا الصدد حديث عضو مجلس الشيوخ فرانك تشرش في لجنة العلاقات الخارجية في العام نفسه الذي انتقد سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية العربية المتحدة واعتبارها احدى توابع الاتحاد السوفياتي. وأكد أن الجمهورية العربية المتحدة شأنها في ذلك شأن عديد من الدول الآسيوية والافريقية حريصة أشد الحرص على استقلالها وعلى ممارسة سيادتها في المجال الخارجي، في:
Cecil Van Meter Crabb (Jr.), *American Foreign Policy in the Nuclear Age* (New York: Harper and Row, 1972), p. 290.

(٨٠) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «The Evolution of Egyptian Neutralism,» (OIR Report, no. 7292, 9 July 1959).

(٨١) Dwight D. Eisenhower, *The White House Years: A Personal Accoumt Waging Peace, 1956-1961* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965), p. 24.

(٨٢) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Mainsprings of =

الكثير لكي تقدمه كشريك أو كحليف إلاّ موقعها الذي يعتبر من أكثر النقاط أهمية في العالم من الناحية الاستراتيجية»[٨٣]. وحتى ذلك فإن المشاعر الوطنية تقف عقبة أمام إمكانية إعطاء تسهيلات لأي دولة أجنبية، وفي حال حصول الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة على مثل هذه الامتيازات فإن من الأرجح أن يثير ذلك عاصفة من المشاعر العدائية مثل تلك التي واجهها الانكليز.

ويشير التقرير إلى نشاط مصر الخارجي في البلدان العربية، وفي السودان والصومال على وجه التحديد، وإلى الإذاعات الموجهة إلى كينيا وأوغندا، ويذكر أن هذه الأنشطة طموحة. ذلك أن مصر تقدم نفسها باعتبارها قائدة القوميين العرب في كفاحهم ضد فرنسا في شمالي افريقيا. . . كما عبرت مصر عن رغبتها في أن تحل مكان انكلترا في ليبيا. . وفي رفضها لإبرام معاهدة صلح مع اسرائيل، وفي استمرارها لمناخ الانتقام والانتقام المتبادل عبر الحدود، وفي حفاظها على مقاطعة اسرائيل في خليج العقبة فإن مصر تعمل على استمرار موقف سوف يؤدي ربما إلى عداوات على نطاق واسع وسوف تكون هي الخاسرة من عواقبها[٨٤].

ومن الغريب أن يقارن الباحث بين الاستنتاجات التي وصل إليها هذا التقرير، وما ورد في تقرير آخر صادر عن وكالة الاستخبارات المركزية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ عن احتمالات الاستقرار والسياسة الخارجية في مصر بعد الاعلان عن صفقة الأسلحة السوفياتية[٨٥]. فقد ورد فيه أن الأهداف الخارجية للنظام تتمثل في «التحرر من الهيمنة الأجنبية، وقيادة العالم العربي، ودعم قوة مصر تجاه اسرائيل، وتحقيق النفوذ في السودان، وإضعاف وضع الغرب في الشرق الأوسط وافريقيا»[٨٦] وان النظام يسعى لصداقة الولايات المتحدة والحصول على دعمها ولكنه معارض لبعض السياسات الأمريكية مثل تأييد اسرائيل ودعم العراق. ويتخذ التقرير موقفاً متحفظاً من موضوع دعم أمريكا لبناء السد العالي، فيرى أن مثل هذا القرار سوف يرحب به كرمز للدعم الأمريكي، ولكنه سوف يفسر أيضاً على أنه نتيجة قرار صفقة السلاح، وقد يكون من شأن ذلك تشجيع القيادة المصرية على الاستمرار في هذه السياسة واستخدام الدولتين الكبريين بعضهما ضد البعض[٨٧].

= Egyptian Foreign Policy,» (OIR Report, no. 7042, 12 September 1955), p. 1.
النص باللغة الانكليزية:
«The U.S.-Sponsored Iraqi-Turkish Pact».

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦.

(٨٥) Outlook for Egyptian Stability and Foreign Policy, National Intelligence Estimate, Director of Central Intelligence, no. 30-2-55.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

على أية حال، قررت الحكومة الأمريكية إرسال مبعوث خاص هو روبرت اندرسون لمقابلة عبد الناصر ومناقشة موضوع صفقة السلاح السوفياتية معه بشكل مباشر. وفي الاجتماع الذي عقد في البيت الأبيض قبل سفره، وحضره ايزنهاور واندرسون ودالاس، تم عرض أوراق الضغط والإغراء الأمريكية على مصر، ومنها احترام أمريكا لدور مصر القيادي في المنطقة، والقطن «حيث نستطيع أن ندمر السوق المصرية أو مساعدتها»، كما يمكن تشجيع شركات النفط على شق قناة سويس أخرى يكون من شأنها زيادة موارد مصر المالية. وعكست مناقشات هذا الاجتماع إدراكاً متزايداً بأن اسرائيل سوف تصبح عبئاً على المصالح الأمريكية الحيوية لأمريكا في المنطقة، وأن «على اسرائيل من الآن أن تلعب دورها كجارٍ مسالم للعرب وأن لا تعتمد على قوتها والدعم الخارجي لها. وانه ما لم يدرك الاسرائيليون ذلك فإنهم سينتهون إلى الفشل. وان الوقت الحاضر يمثل أفضل فرصة للوصول إلى تسوية لأنهم ما زالوا يمتلكون قدرة عسكرية ولا يتفاوضون من موقع ضعف». وتم الاتفاق على أن يستخدم اندرسون هذه النقاط في حديثه مع عبد الناصر، وأن يشير إلى تبني الرئيس ايزنهاور لها ولكن دون التزام محدد[88].

وكان التقويم الأمريكي للزيارة إيجابياً، وتمثل ذلك في خطاب ايزنهاور إلى عبد الناصر بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٥٦ الذي شكره فيه على مقابلته لأندرسون وشرحه لوجهة النظر المصرية، ووصل إلى القول «إنني أعتقد أن الوقت الحاضر يمثل أفضل فرصة لنعمل من أجل تسوية تسمح للولايات المتحدة بأن تقدم مزيداً من المساعدة لتحقيق آمال الشعوب العربية. إنني أفهم من عبارتكم عن الرغبة في إنهاء التوتر بين الدول العربية واسرائيل أنكم ترغبون في استمرار محادثاتنا البناءة، ولهذا فإن اندرسون سيعود إلى الشرق الأدنى في غضون أيام قليلة». وتضمن الخطاب عبارة مشجعة عن مشروع السد العالي وأنه «يمثل في أفضل شكل سياسة التنمية السلمية من أجل الشعب المصري». ولكن بعد شهر بالضبط، كان دالاس يكتب للرئيس ايزنهاور عن فشل السياسة الأمريكية في مصر. ففي ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٦، رفع وزير الخارجية تقريراً إلى الرئيس يتضمن السياسات المقترح اتباعها في الشرق الأدنى من جانب الوزارة[89]. كانت نقطة الانطلاق هي «أنه في ضوء النتيجة السلبية لجهودنا لاقناع الكولونيل ناصر تبني سياسة تصالح تجاه اسرائيل فإننا يجب أن نعيد النظر في بعض سياساتنا في الشرق الأدنى».

وبالنسبة إلى مصر، رأت الوزارة أن «الهدف الأساسي هو أن يدرك الكولونيل ناصر أنه لا يستطيع التعاون مع الاتحاد السوفياتي، كما يفعل الآن، وفي الوقت نفسه يحصل على معاملة تفضيلية من الولايات المتحدة. ولكن في الوقت نفسه علينا تحاشي حصول مواجهة مباشرة حتى لا تندفع مصر أكثر تجاه الاتحاد السوفياتي وتصبح دولة تدور في فلكه. ولذلك نرغب في أن نعطي لناصر فرصة لإعادة العلاقات الطيبة مع الغرب إذا رأى ذلك».

---

(٨٨) Memorandum of Conversation at the White House.

(٨٩) Memorandum for the President, the White House Near Eastern Policies.

ولتحقيق هذا الهدف يمكن اتباع مجموعة من السياسات بالتنسيق مع المملكة المتحدة وهي:

أ ـ الاستمرار في عدم الموافقة على تصدير السلاح إلى مصر.

ب ـ الاستمرار في تأخير الموافقة على تمويل مشروع السد العالي.

ج ـ الاستمرار في تأخير اتخاذ قرار حول الطلب المصري للحصول على مساعدات غذائية في إطار قانون رقم (٤٨٠).

د ـ التأخير في اتخاذ قرار حول برنامج (Care) لعام ١٩٥٦، والذي وصل في عام ١٩٥٥، إلى مبلغ ٤٠ مليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في العام التالي. أو ربما الموافقة على مبلغ ٥ ملايين دولار فقط لمدة ثلاثة شهور، وعدم اتخاذ قرار بالنسبة إلى بقية السنة.

هـ ـ التوسع في تزويد القدرة الفنية لأجهزة البث الإذاعي المقدمة إلى العراق لمواجهة الإذاعة المصرية.

وأضاف التقرير مجموعة من السياسات الموجهة إلى البلدان الأخرى في المنطقة. منها دعم نظام الحكم في ليبيا، ودعم الدور البريطاني في الأردن، ودعم حلف بغداد لكن دون الإنضمام إليه مباشرة، ودعم المشاركة في اللجنة العسكرية للحلف وذلك برفع مستوى التمثيل فيها، ومواجهة النفوذ المصري والسوفياتي في اليمن وأقطار الجزيرة وإمارات الخليج، ودعم العناصر المؤيدة للغرب في لبنان، وإقناع اسرائيل بعدم اتخاذ مواقف عدوانية ضد العرب يكون من شأنها الإضرار بالموقف الغربي، واستمرار السياسة الأمريكية بعدم تصدير السلاح إلى اسرائيل والبلدان العربية (ما عدا السعودية والعراق)، مع ابداء التعاطف لقيام الدول الغربية الأخرى بتصدير كميات محدودة من الأسلحة الدفاعية لإسرائيل، وتجديد المعاهدة مع السعودية بشأن قاعدة الظهران، والضغط على بريطانيا للوصول إلى حل لخلاف الحدود مع السعودية حول واحة البوريمي.

ويمضي التقرير إلى القول إن التخطيط يجب أن يمتد إلى تجديد أشكال العمل المباشر (يقصد الأعمال العسكرية وأنشطة الاستخبارات) في حال عدم تحقيق السياسات السابقة الهدف المطلوب (تم حذف هذا الجزء من التقرير قبل اتاحته للباحثين ويشمل حوالى نصف صفحة).

كان عام ١٩٥٥ حاسماً في تاريخ المنطقة العربية، وفي تطور علاقات الولايات المتحدة بحركة القومية العربية. ففي هذا العام وقعت فضيحة لافون، وتمت الغارة

الإسرائيلية على غزة بعد الإعلان عن قيام حلف بغداد بأربعة أيام، وانعقد مؤتمر باندونغ، وتم الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية (السوفياتية)، وفهم عبد الناصر التحركات الأمريكية في المنطقة على أنها محاولة لتقسيم البلاد العربية والحيلولة بينها وبين الالتفاف حول القاهرة.

وفي هذا الوقت بدأ دالاس يتحدث في واشنطن عن عقاب عبد الناصر، فاتخذ قراراً بعدم بيع قطع الغيار للآلات الأمريكية الموجودة في مصر، وثار حديث حول «تجويع» المصريين حتى يثوروا ضد عبد الناصر، وكانت قمة العقاب في تصور دالاس هي في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٥٦ عندما سحبت الولايات المتحدة مشاركتها في تمويل مشروع السد العالي[٩٠].

٢ ـ تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثي

بعد مفاوضات ومشاورات طويلة، وبعد قبول مصر للشروط الأمريكية لمساهمتها في بناء السد العالي، أعلنت الولايات المتحدة سحبها لموافقتها على المشاركة، وشككت في سلامة الاقتصاد المصري، وبشكل كان يوضح أن الهدف هو إهانة القيادة السياسية في مصر، وعقاب إحدى الدول التي كانت ترفع شعار الحياد الايجابي. وكرد فعل لتأميم مصر للشركة العالمية لقناة السويس البحرية، قامت الولايات المتحدة في ٣١ تموز/ يوليو بفرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية، فجمدت أرصدة الشركة وأرصدة الحكومة المصرية لديها، وجمدت كل التعاقدات المصرية مع الشركات الأمريكية، وأوقفت معوناتها الفنية والاقتصادية لمصر[٩١].

وفي نهاية تموز/ يوليو، أرسل ايزنهاور مبعوثاً إلى لندن، روبرت مورفي، الذي قدم تقريراً مفاده أن بريطانيا وفرنسا تنويان غزو مصر في آب/ اغسطس، وكان مورفي متعاطفاً مع أهداف السياسة البريطانية. وسجل ايزنهاور في مذكراته في ٨ آب/ اغسطس أن عبد الناصر مغرور كلياً (Wolly Arrogant) وأن الولايات المتحدة سوف تؤيد كل الإجراءات التي سوف تتخذ بما في ذلك استخدام القوة التي قد يتم اللجوء إليها في الظروف الاستثنائية[٩٢].

---

(٩٠) Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, p. 230.

(٩١) ثناء فؤاد عبد الله، «قناة السويس في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اواخر عام ١٩٧٨،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، ص ٤٣.

(٩٢) Roy Fullick and Geoffrey Powell, *Suez: The Double War* (London: Hamish Hamilton, 1979), p. 15.

وفي الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تدين فيه العدوان الثلاثي على مصر سياسياً، استمرت في فرض عقوباتها الاقتصادية، ورفضت بيع القمح لها رغم إعلان مصر أنه بسبب الحرب لم يعد لديها من الاحتياطي إلّا ما يكفيها لمدة خمسة عشر يوماً. ويمكن تفسير هذا الموقف بأن الخلاف بين الولايات المتحدة من ناحية وبريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى لم يكن على الأهداف وإنما على الوسائل والأساليب، فقد رأت الولايات المتحدة أن أسلوب الغزو المسلح يفيد عبد الناصر ويزيد من شعبيته، كما أساءها أن تتصرف الدولتان الحليفتان من وراء ظهرها وتنسقان مع اسرائيل دون موافقتها، أضف إلى ذلك أن الحرب كانت فرصة لإثبات زعامتها للتحالف الغربي ولمزيد من إضعاف وتدهور النفوذ الانكلو ـ فرنسي في المنطقة العربية وتكريس الدور الأمريكي كبديل فيها، وأخيراً كان على الولايات المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار التأييد الكبير الذي لاقاه عبد الناصر بين البلدان العربية والشعوب الآسيوية والافريقية[٩٣].

ويركز البريطانيون في تحليلهم للموقف الأمريكي على حرص الولايات المتحدة على سمعتها في العالم الثالث وذلك في إطار الحرب الباردة، واستمرار النظرة الأمريكية التي دشنها روزفلت وجوهرها أن بريطانيا وفرنسا هما بقايا العالم الاستعماري وأن نفوذهما إلى زوال، وعدم الانسجام الشخصي بين دالاس وايدن[٩٤].

ولاحظت أجهزة تحليل المعلومات في وزارة الخارجية الأمريكية في رصدها لردود الفعل العربية، أنه باستثناء السعودية التي كان رد فعلها معتدلاً، كانت المواقف العربية الأخرى استمراراً للتحالفات والمحاور العربية. فسوريا والأردن واليمن أيدت مصر تماماً، وحكومات لبنان والسودان والعراق أيدت مصر لفظياً ولكنها تحاشت اتخاذ أي مواقف معادية للغرب. ولما كان موقف السعودية هذا يختلف عن حماسها الشديد الذي أبدته عند اعلان مصر لصفقة الاسلحة السوفياتية وتوقيع المعاهدة المصرية ـ السعودية عام ١٩٥٥، فقد وصفه التقرير بأنه «مثير للدهشة»[٩٥].

وفي أعقاب أزمة السويس، أصبحت وكالة الاستخبارات المركزية أكثر عداء لعبد الناصر، وفي عام ١٩٥٧ راهن مديرها الآن دالاس أن عبد الناصر سوف يسقط في ستة شهور. ففي هذا الوقت كان أغلب صناع القرار في الوكالة والبيت الأبيض

---

(٩٣) أمين هويدي، **حروب عبد الناصر**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٩٤) Fullick and Powell, Ibid., pp. 23-24.

(٩٥) U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Reactions to the Egyptian Crisis,» (OIR Report, no. 7317, 21 August 1956).

ووزارة الخارجية ينظرون إلى عبد الناصر كأداة في يد الاتحاد السوفياتي. وهناك ما يشير إلى محاولة تدبير انقلاب ضد نظامه في عام ١٩٥٧[٩٦]. لذلك لم يكن من الغريب أنه بعد أقل من أسبوعين من انسحاب القوات الانكليزية والفرنسية من مصر في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، وقبل إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، اعتقدت الولايات المتحدة أن الموقف قد أصبح ملائماً لكي تقوم بدور مباشر، وأعلنت عن مشروع ايزنهاور.

٣ ـ مبدأ ايزنهاور[٩٧]

في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ تقدم الرئيس دوايت ايزنهاور باقتراح قرار للكونغرس يفوضه حق استخدام القوة المسلحة لمواجهة عدوان شيوعي محتمل في الشرق الأوسط ويتضمن القرار المقترح:

أ ـ التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية وفي الحفاظ على استقلالها الوطني.

ب ـ البدء في برامج اقليمية للدعم والتعاون العسكري.

ج ـ استخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لتلك البلدان التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكري صريح من أي بلد خاضع للشيوعية الدولية.

د ـ تخويل الرئيس استخدام الأرصدة المتاحة في إطار قانون الأمن المتبادل لسنة ١٩٥٤ للأغراض الاقتصادية وللدفاع العسكري[٩٨].

وافق الكونغرس على الاقتراح في جلسة مشتركة في ٩ آذار/ مارس. وبعدها بثلاثة أيام أرسل ايزنهاور جيمس ريتشارد، الذي عينه مساعداً خاصاً له لشؤون الشرق الأوسط، في جولة بالمنطقة لشرح أهداف المبدأ. وفي ٢٣ آذار/ مارس، انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

ويمكن النظر إلى مبدأ ايزنهاور على أنه خطوة متممة لحلف بغداد ينطلق من

(٩٦) Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, p. 233.

(٩٧) السيد السيد حجاج، «مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٦٧).

(٩٨) U.S. Senate, Committee on Foreign Affairs, *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1969), pp. 144-150.

التصورات النظرية نفسها ويسعى إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذاتها.

يقوم هذا المبدأ وفقاً لوثيقته الأساسية على أن أمن منطقة الشرق الأوسط قد صار مهدداً بسبب توالي الثورات والإنقلابات وحصول هذه الدول على استقلالها، الأمر الذي ترتب عليه وجود فراغ في القوة ينبغي على الولايات المتحدة أن تملأه بسرعة خشية أن يؤدي استمراره إلى تشجيع الشيوعية الدولية على دخول المنطقة. وهكذا افترض مبدأ ايزنهاور أولاً وجود فراغ في القوة لا تستطيع القوى الوطنية القومية لبلاد المنطقة أن تشغله؛ وثانياً أن استمرار هذا الفراغ فيه تشجيع للشيوعية الدولية، ومن ثم على الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة. بعبارة أخرى إن جوهر مشروع ايزنهاور هو وجود فراغ سياسي في المنطقة نتج من خروج الاستعمار الأوروبي في صورته التقليدية وعجز الحكومات المستقلة حديثاً عن ملئه وهو ما يوجد الفرصة المناسبة للإضطراب الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، وان هذا الفراغ يمكن التعامل معه من خلال الولايات المتحدة.

في مواجهة ذلك كان الطرف القومي العربي يرى أن مثل هذا الفراغ إن وُجد أصلاً فإن القوى الوطنية والقومية هي المسؤولة عن التعامل معه، وأن الدفاع عن المنطقة ضد أية أخطار داخلية أو خارجية يجب أن ينبثق من داخلها. وتحركت مصر بسرعة، وصدر بيان مصري ـ سوري ـ سعودي في ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ رفض نظرية الفراغ، وأكد أن القومية العربية هي أساس أي سياسة عربية. وجدير بالذكر أن هذا البيان صدر قبل إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وتحركت الولايات المتحدة لاستثمار المخاوف والحساسيات العربية وركزت على السعودية كهدف لها في هذه المرحلة.

وفي الممارسات الأمريكية المرتبطة بمشروع ايزنهاور، برزت محاولة استخدام السعودية كعنصر موازٍ لمصر ومركز استقطاب يجمع النظم المحافظة في مواجهة حركة القومية العربية[٩٩]، وكان اختيار الملك سعود لكي يكون مركز ثقل مناوئاً للرئيس

(٩٩) من الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد كتبت تقريراً في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ بعنوان: «السعودية قوة مثيرة لعدم الاستقرار في العلاقات العربية الغربية،» وذلك بسبب تقاربها مع النظام المصري، وعزز التقرير رفضها لحلف بغداد لكراهية النظام السعودي للأسرة الهاشمية المالكة في الأردن والعراق. انظر: U.S. Department of State, Office of Intelligence Research (OIR), «Saudi Arabia: A Disruptive Force in Western Arab Relations,» (OIR Report, no. 7144, 18 January 1956).

ويجدر ايضاً تسجيل واقعة أوردها مندوب وكالة الاستخبارات الأمريكية ويلبور ايفلاند عن مهمة قام بها بالاشتراك مع ديفيد نيوسوم وروبرت اندرسون. وتمثلت في مقابلة الملك سعود واقناعه بضرورة التدخل لدى عبد الناصر لقبول مشروع هيئة المنتفعين بقناة السويس. ولما لم يستجب الملك وأجاب بأن عبد الناصر لم يفعل =

عبد الناصر على أساس العلاقات التقليدية الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة، وعمق المصالح الاقتصادية بين البلدين، وثراء السعودية الذي يمكنها من دعم الأنظمة التي تمشي في ركابها، ومكانة السعودية الدينية باعتبارها موقع الأماكن الإسلامية المقدسة وتلقيب ملكها بحامي الحرمين. ويشرح ايزنهاور تفكيره في هذا الصدد في برقية أرسلها إلى وزير الخارجية دالاس في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦[١٠٠]، ذكر فيها «انني أرجو أن يفهم أصدقاؤنا في حلف الأطلسي بوضوح أنه ليست لدينا أي رغبة في الوقوف دون حركة ونحن نرى الحزام الجنوبي لحلف الأطلسي وهو ينهار تماماً تحت تأثير التغلغل الشيوعي، وإنني على ثقة أنهم يدركون أننا نعتبر ناصر يمثل نفوذاً شريراً، وأعتقد كذلك أننا بيّنا لهم بشكل واضح أنه بينما نتفق مع البريطانيين والفرنسيين في وجهة نظرهم عن ناصر فإننا نصرّ على أنهم اختاروا الوقت والمناسبة الخطأ للقيام بالإجراءات التصحيحية.

ومن أكثر الأمور أهمية انني أتوقع من أصدقائنا في أوروبا أن يروا مثلنا ضرورة أن يبدأ الخبراء بشكل سري في إعداد السياسات والخطط التي يستطيع بها الغرب أن يجعل الشرق الأوسط منطقة آمنة من التغلغل الشيوعي . . . وإنني أعتقد، مثلك، أن إحدى الخطوات التي ينبغي اتخاذها هي بناء منافس عربي لعبد الناصر، ويبدو أن الاختيار الطبيعي لذلك هو الشخص الذي تحدثنا سوياً عنه، وإذا استطعنا أن نجعل منه الشخص الذي يسيطر على المشاعر العربية فإن ناصر لن يبقى طويلاً».
لذلك دعا ايزنهاور الملك سعود إلى زيارة الولايات المتحدة، وتمت الزيارة في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧.

ويوضح ايزنهاور في مذكراته أسباب هذه الدعوة فيقول إنه منذ توليه الحكم وهو يسعى لتحسين العلاقات بين العرب واسرائيل، وأن تعاون دول المنطقة سوف يكون الأساس للوقوف ضد التغلغل الشيوعي، لذلك فإنه كان حريصاً على لقاء زعماء المنطقة. ولكنه يستطرد قائلاً إنه كان هناك هدف آخر من وراء توجيه هذه الدعوة: «كان الهدف من توجيه الدعوة للملك سعود هو ما أوضحته تجربة السويس من أن الكولونيل عبد الناصر لم يكن يحاول تحسين موقفه بالعمل مع الكرملين فقط، ولكنه كان يجاهد لكي يحصل على اعتراف العالم العربي به كزعيمه السياسي والرأس الفعلي لاتحاد كونفدرالي اسلامي أوسع كان يأمل أن يتحد وراءه لتحقيق أهدافه الأخرى. ومن أجل وقف أي حركة في هذا الإتجاه فإننا أردنا أن نستكشف إمكانات بناء الملك سعود في مواجهة عبد الناصر، وكان الملك اختياراً منطقياً

= سوى استعادة ما يخص شعبه، لجأ اندرسون إلى تهديده وتخويفه بأن ما يفعله عبد الناصر سوف يثير حرباً في المنطقة، وقد يهدد تدفق النفط السعودي من خلال خط الأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط، وأن الولايات المتحدة لديها الآن من التفوق التقاني ما يمكنها من استخدام مصادر جديدة للطاقة ارخص وأجدى من النفط. ورفضت السعودية التدخل. انظر:
Wilbur Crane Eveland , *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980), pp. 210-213.

(١٠٠) «Cablegram for the President to the Secretary of State,» in: Eisenhower, *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961*, pp.114-116.

في هذا الصدد، فهو على الأقل كان يجاهر بعدائه للشيوعية، وكان بحكم الناحية الدينية يتمتع بمكانة عالية بين جميع الشعوب العربية. وهكذا فإن دعوتي للملك لم تكن نابعة من مجرد الرغبة في استضافته وإنما كان لها أهدافها المهمة والخطيرة التي كان قد استقر رأيه على تحقيقها»[١٠١].

توضح هذه العبارة أحد التوجهات الاستراتيجية الأمريكية والغربية من طرح الإسلام في مواجهة العروبة. ولعلنا نستطرد في هذه النقطة ونشير إلى انه عقب هزيمة العدوان الثلاثي قام انتوني ناتنغ، وزير الدولة البريطاني وقتذاك، والذي استقال لخلافه مع سياسة ايدن، بزيارة المنطقة نشر بعدها سلسلة مقالات في صحيفة «نيويورك هيرالد تريبيون» ذكر فيها أن «الوسيلة الفعالة للتفاهم مع القومية العربية يجب أن تكون عن طريق إقامة جامعة اسلامية بين البلاد الإسلامية في المنطقة، وعندئذ تخرج هذه البلاد من حيز القومية العربية الضيق الذي لا يمكن التفاهم فيه، إلى حيز العقيدة الإسلامية الواسع الذي يجمع بين التركي والعربي والايراني والباكستاني في مجال واسع حيث ينسون جنسياتهم ولا يفكرون إلّا في الإسلام. وعندئذ يمكن التفاهم مع الغرب»[١٠٢].

وبالفعل سافر الملك إلى واشنطن في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، بعد اجتماع في القاهرة حضره رؤساء دول مصر وسوريا والسعودية والأردن وبعد مشاركته في القرار الذي اتخذه الاجتماع وقضى بمعارضة مشروع ايزنهاور وعدم السماح بأن تكون بلدانهم مناطق نفوذ للقوى الخارجية. ويبدو أن الملك قد غير بعض آرائه، ففي حفل عشاء رسمي صرح «إنني ممنون لفخامة الرئيس ايزنهاور أن شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العربي والاسلامي من خطر الشيوعية»، وأدلى بتصريح صحافي ورد فيه أن الموقف العربي الرافض للمشروع يقوم على سوء الفهم وأنه سيقوم بنقل التفسير الصحيح والذي عرفه من محادثاته مع ايزنهاور إليهم، وأن أي مشروع لاستخدام القوة المسلحة في حال الضرورة لمنع التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط مفيد لقادة العرب، وأنه سوف يشرح ذلك بنفسه[١٠٣].

وقام الملك بزيارة لبعض البلدان العربية، وهي المغرب وتونس وليبيا ومصر، التي وصلها في ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٧ لحضور اجتماع رؤساء مصر وسوريا والأردن لاستكمال مباحثات كانون الثاني/ يناير. وحاول أن يصدر عن الاجتماع بياناً يندد بالشيوعية وبالتهديد الشيوعي لبلدان الشرق العربي، وهو ما رفضه رئيسا مصر وسوريا، ذلك أن مبدأ ايزنهاور كان يستند إلى وجود مثل هذاالتهديد، ومن ثم فإن صدور مثل هذا البيان كان بمثابة دعم لمبدأ ايزنهاور، وطرحا بشكل مقابل أن يصدر

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٦.
(١٠٢) البراوي، **من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي**، ص ٧٢.
(١٠٣) حجاج، «مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠،» ص ١٦٧ - ١٦٨.

تصريح يؤكد سياسة الحياد الإيجابي واجتمع الملك سعود بن عبد العزيز بعد ذلك بكل من شاه ايران وكميل شمعون في السعودية في آذار/ مارس ١٩٥٧، ثم بالملك حسين في نيسان/ ابريل، ومرة ثانية بشمعون في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٧.

فهم جمال عبد الناصر مبدأ ايزنهاور على أنه محاولة لتحقيق أربعة أهداف: تحويل الأنظار عن القضية الفلسطينية والخطر الاسرائيلي؛ وتشجيع مشاعر عدم الثقة والريبة بين البلدان العربية؛ وإعطاء بعض صفقات السلاح «الرمزية» إلى البلدان العربية ولكن في الحدود التي لا تؤثر في التفوق العسكري الاسرائيلي؛ وربط البلدان العربية في نطاق أمني واستراتيجي واحد مع اسرائيل. وان هذا المشروع في حقيقته هو تطوير لحلف بغداد ولمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفض في عام ١٩٥١[١٠٤].

ونتيجة ضغوط واغراءات الولايات المتحدة، تم شق الصف العربي الذي حاول عبد الناصر بناءه حول معارضة حلف بغداد والدعوة إلى سياسة الحياد، وكما نجح حلف بغداد في عزل العراق عن البلدان العربية الأخرى، فإن مشروع ايزنهاور سعى أيضاً إلى عزل السعودية والأردن عن مصر.

ومع منتصف الخمسينات، كانت صورة الرئيس جمال عبد الناصر لدى صانعي السياسة الأمريكية تتسم بالسلبية والحذر والريبة، فهو في تصورهم «دكتاتور» يسعى إلى توسيع سلطته خارج حدود بلاده، فكتب نيكسون في مذكراته معبراً من ناحية، عن إعجابه بالمنزل المتواضع الذي يعيش فيه عبد الناصر وإعجابه بكبريائه وذكائه واعتزازه بوطنه، ولكنه ذكر أنه بينما استطاع القضاء على أسس العهد القديم في بلاده فإنه «بدلاً من أن يلتفت إلى وضع الأساس لنظام جديد لتحقيق التقدم والرفاهية لشعبه فإنه مثل نهرو وسوكارنو ونكروما انصرف إلى تصدير الثورة». انه الآن «أكثر اهتماماً بحملته من أجل الوحدة العربية» من اهتمامه بمهام أكثر أهمية ولكنها أقل إثارة، مثل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وان اسرائيل لو لم تكن موجودة لاخترع عبد الناصر شيئاً ما ليحل محلها لأن «الوحدة العربية تحتاج إلى قضية مشتركة وكان تحطيم إسرائيل هو هذه القضية»[١٠٥]. وانتقد نيكسون ايزنهاور لدوره في ممارسة الضغوط على بريطانيا وفرنسا

(١٠٤) عبد المنعم سعيد ومصطفى علوي، مصر وامريكا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٦)، ص ١٨ - ١٩.

(١٠٥) Richard M. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset and Dunlap, 1978), pp. 179-249.

للانسحاب من منطقة القناة، حيث أدى ذلك بعبد الناصر إلى أن يكون أكثر عدوانية ووضع الأساس للحرب المقبلة في المنطقة[١٠٦].

وكتب ايزنهاور في مذكراته أن اسهم عبد الناصر قد ارتفعت في أعقاب معركة السويس وأنه لو نفذ خططه فسوف يزيد ذلك من شعبيته إلى أن يصبح «دكتاتوراً عربياً يسيطر على البحر الأبيض المتوسط»، وأشار إلى مجموعة الضباط الأحرار التي وصلت إلى الحكم «بدعوى الاصلاح وانهاء الفساد، ولكن بمرور الوقت اتضح أن عبد الناصر لديه طموحات تتجاوز دور المصلح» وأن هذا الدور هو «موسوليني المصري»، وكان من مصادر إعجابه بالرئيس بورقيبة انه «لا يعترف بقيادة عبد الناصر الذي أراد باسم القومية العربية توحيد العالم الاسلامي تحت رئاسته»[١٠٧].

وكتب دالاس في مذكراته في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ أن عبد الناصر يسعى لأن يكون الزعيم السياسي للوطن العربي[١٠٨]. وفي ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٧، كتب في أوراقه الخاصة «ان الشيء الذي نواجهه اليوم هو رأي متطرف يسود بصفة عامة في البلاد العربية، وبالذات في مصر، حيث يتحدثون باستمرار عن هذا الشيء الذي يسمونه التأميم والسيادة، فعبد الناصر ليس بوسعه أن ينطق عدة جمل دون أن يردد تعبير السيادة. . . السيادة»[١٠٩]، وفي كلمة له أمام مجلس الشيوخ في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ذكر أن منطقة الشرق الأوسط تشهد مصدرين لعدم الاستقرار هما «التوتر بين البلاد العربية واسرائيل، والطموحات القائمة على أساس الوحدة العربية»[١١٠].

ويذكر أبا ايبان أن دالاس أرسل له في آب/ اغسطس ١٩٥٨ مذكرة يميز فيها بين القومية العربية من ناحية والقومية العربية الراديكالية من ناحية أخرى، واعتبر الثانية انها محاولة بلد ما من البلدان العربية لفرض نظامه وايديولوجيته على البلدان الأخرى بواسطة القوة والتخريب، وأن هذا هو ما يحدث الآن في المنطقة العربية[١١١].

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(١٠٧) Eisenhower, *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961,* pp. 24, 39, and 104.

Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict,* p. 230.

(١٠٨) «The Papers of John Foster Dulles, 1888-1959».

(١٠٩) والجدير بالذكر أن نقارن هذا المعنى بالبيان الرسمي الذي ألقاه هنري كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧ والذي ورد فيه «ان الولايات المتحدة تقر وتحترم آمال البلاد العربية وبالنسبة لنا الأمريكيين فاننا نجد العظمة والحرية في الوحدة». انظر: *U.S. Department of State Bulletin* (18 November 1957), p. 781.

(١١٠) Rubin, Ibid., p. 230.

(١١١) Abba Eban, *An Autobiography* (New York: Random House, 1966).

ويلخص تشارلز كريمنز منطلقات السياسة الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٨ والتي اتخذتها كمسلمات فيما يلي:

أ - إن العرب ممزقون بشكل لا أمل في إصلاحه بعدد لا نهاية له من الصراعات والتنافسات التي من الأرجح أنها غير قابلة للحل.

ب - إن القومية العربية بالضرورة معادية للغرب ومؤيدة للاتحاد السوفياتي.

ج - انه لا يمكن اجراء شيء لاصلاح صورة الولايات المتحدة في الشرق العربي وأن هناك انحيازاً طبيعياً ومبدئياً ضدها.

د - إن السوفيات يتحركون ببطء ولكن بثقة لتحقيق هدفهم وهو نشر الشيوعية في دول الشرق الأوسط.

هـ - إن على الولايات المتحدة أن تدعم اصدقاءها وأن تكافئهم بسخاء والا تعاملهم بالطريقة نفسها التي تتعامل بها مع الذين يطلقون التهديدات والإهانات والذين يرتدون ثياب العدواة الصريحة أو الحياد المزعوم[112].

ويذكر مايلز كوبلاند أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية، أن الولايات المتحدة اهتمت اهتماماً بالغاً بتأثير اذاعة صوت العرب، وفي عام ١٩٥٦ قامت الوكالة بدراسة مدى الاستماع إلى هذه الاذاعة وتجاوب المستمعين معها «من العراق إلى المغرب»، ووصلت الوكالة، أن لهذه الاذاعة تأثيراً بالغاً وأنها نجحت في ايجاد مشاعر واتجاهات متماثلة بين مستمعيها، وأنها مسموعة «حتى في وسط الصحراء»، وأن الوكالة فكرت في إنشاء اذاعة بديلة لتنافس صوت العرب، فكان هناك تفكير في استخدام الاذاعة اللبنانية، ولكن عدل عن ذلك تقديراً للموقف السياسي الداخلي في لبنان، كما اقترح استخدام قبرص ولكن تبين صعوبة انشاء اذاعة لديها لأن الامكانات البشرية والقدرات الفنية لا توازي تلك المتوافرة لدى صوت العرب، ووصلت إلى أفضل حل وهو اسكاتها تماماً في أول مناسبة وهو ما حاولت الطائرات الاسرائيلية تحقيقه في عام ١٩٥٦[113].

لقد ربطت الولايات المتحدة بين حركة القومية العربية وسياسة الحياد الايجابي ورفض الإنخراط في الحرب الباردة من ناحية. وربطت بينها وبين استمرار العداء لاسرائيل ورفض الصلح معها من ناحية أخرى. كما ربطت بينها وبين التوجه نحو

---

(١١٢) Charles Davis Cremeans, *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy* (New York: Praeger Publishers, 1960).

(١١٣) Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Polictis* (London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Simon and Shuster, 1961), p. 248.

دعم الاستقلالية العربية ورغبة العرب في السيطرة على مواردهم الطبيعية من ناحية ثالثة. لذلك وصلت إلى نتيجة مؤداها أنها حركة معادية للمصالح الغربية في المنطقة، وإلى أنها حركة مؤيدة للاتحاد السوفياتي. ومن ثم عملت الولايات المتحدة على إعاقة هذه الحركة وركزت على قلبها وهي مصر عبد الناصر، فسعت إلى عزل وحصار مصر الناصرية وتأليب النظم العربية الأخرى ضده مستخدمة في ذلك مرة العراق ومرة السعودية. وربما لا يوجد حدث يوضح تفاعل كل هذه العوامل من تطور الأحداث المرتبطة بسوريا في عام ١٩٥٧ والتي أدت في النهاية إلى الوحدة المصرية - السورية وهذا هو موضوع الفصل التالي من الكتاب.

الفَصْل الــرّابع

مِنْ مُحاوَلات الإحتِوَاء إلى استخِدَام العُنْف

في منتصف الخمسينات، وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر تحديداً، تبلور اتجاهان في المنطقة العربية، لهما منطلقاتهما المتباينة ومصالحهما المتناقضة، ومن ثم كان محتماً لهما أن يتصادما. أولهما الدور الأمريكي المتزايد في المنطقة مع توسع مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والتجارية ومع رغبتها في إحلال نفوذها محل نفوذ بريطانيا وفرنسا؛ وثانيهما حركة القومية العربية التي ارتبطت بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز، ودعت إلى تصفية كل مظاهر النفوذ الأجنبي في المنطقة، ودعت إلى سيطرة العرب على مصادر ثرواتهم، فارتفع على سبيل المثال لأول مرة شعار «بترول العرب للعرب». وفي هذا السياق استمرت الولايات المتحدة في تبني موقفين مختلفين؛ أحدهما علني يتعاطف مع دعوة القومية العربية، والآخر عملي يسعى إلى حصار حركتها واحتوائها.

فعلى المستوى العلني، ذكر جون فوستر دالاس مثلاً في مؤتمر صحافي بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٨، أن الولايات المتحدة تعترف بتطلعات الشعوب العربية «لتحقيق درجة أعلى من الوحدة» وأن أي تغيرات اقليمية في المنطقة يجب أن ترتبط بشرطين هما أن تكون معبرة عن رغبات الشعوب، «وأن تكون متسقة مع الحفاظ على السلم والرفاهية في المنطقة بحيث لا تكون موجهة بأي شكل من الأشكال ضد واحدة من الدول المجاورة»[1]. ومع أن هذه الإجابة تضمنت تحذيراً غير مباشر لكل من مصر وسوريا، اللتين كانتا قد بدأتا خطوات الوحدة فيما بينهما، فإن دالاس أقر نظرياً بالدعوة القومية. المعنى نفسه نجده في خطاب مطول لهنري كابوت لودج، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، ألقاه في مجلس الأمن في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨ أثناء بحث شكوى الحكومة اللبنانية ضد

(١) *U.S. Department of State Bulletin* (3 March 1958), pp. 332-335.

الجمهورية العربية المتحدة قال فيه «إنه لا توجد دولة أكثر صداقة للقومية العربية من الولايات المتحدة وأن الحكومة الأمريكية عبرت عن ذلك في أكثر من مناسبة، ولكننا نعتقد أن هناك فارقاً بين التطلعات القومية المعتادة والتي هي صحيحة... وعمليات الإعتداء على استقلال الدول الصغيرة»[٢]. وأن امريكا في صف الأولى ولكنها تشجب الثانية، وأضاف أن تطلعات العرب من أجل التقدم والوحدة و«إن الطاقات البناءة للقومية العربية يجب ألّا تتجه لخدمة أغراض أنانية، ويجب ألّا يكون تقدمها مرتبطاً باغتيالات وحكم الغوغاء والتخريب والتدخل الخارجي». وإن ذلك هو ما يحدث أمامنا اليوم - كما قال لودج - في المنطقة، فهناك انقلاب ضد حكومة شرعية في العراق، ومحاولات للتخريب في الأردن ولبنان، وإن هذه الأحداث تتم وفقاً لخطة واحدة وتنبع من مصدر واحد، وهذا المصدر يمكن أن نجده في جرائد القاهرة واذاعاتها[٣].

ولعل هذا التمييز الذي تضمنه خطاب لودج يوضح لنا طبيعة الممارسات الأمريكية خلال هذه الفترة. فالدعوة إلى القومية العربية كان يمكن الإعتراف بها وعدم معاداتها من وجهة النظر الأمريكية طالما كانت محصورة في إطار التعاون بين البلدان العربية القائمة، وفي إطار حدودها السياسية الراهنة، وبالشكل الذي لا يهدد المصالح الغربية في المنطقة، ولا يهدد توازن القوى مع اسرائيل. ولذلك عندما تعدت الحركة القومية هذه الحدود في الخمسينات وطرحت على قائمة أعمال واهتمامات المنطقة بشكل جاد قضية الوحدة، لم تتردد السياسة الأمريكية على المستوى العملي في استخدام كل الأدوات والأساليب الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية والعسكرية لمنع تطور هذه الحركة. فيذكر ويلبور ايفلاند في كتابه عن نشاطه كأحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة، أن الوكالة بلورت خطتين: إحداهما باسم Sipony وجوهرها العمل ضد عبد الناصر؛ أما الأخرى باسم Wappen فجوهرها كيفية التعامل مع سوريا (إضافة إلى خطة سابقة عن سوريا باسم Wakaful). ويضيف أنه في عام ١٩٥٧ تكونت مجموعات لاغتيال عبد الناصر بناء على سوء فهم لعبارة وردت على لسان ايزنهاور قال فيها انه لا بد من انهاء مشكلة عبد الناصر، وفي العام نفسه طلب آلان دالاس من كيم روزفلت، مخطط انقلاب ايران، العمل على اسقاط عبد الناصر، وبدأ روزفلت يتحدث عن إمكانية تدبير انقلاب في مصر[٤].

ونجد في هذه المرحلة بروز إحدى مكونات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة، والتي أشرنا إليها من قبل، وهي قبول الأمر الواقع (Status quo) السائد في المنطقة بما

(٢) *U.S. Department of State Bulletin* (4 August 1958), p. 192.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٤) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980), pp. 244-248, and 292, and Barry Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981), p. 230.

يتضمنه من حدود سياسية، وربط استمرار هذا الوضع بأهداف السلام والاستقرار والرفاهية. لذلك نجد الوثائق الأمريكية والتصريحات الرسمية تؤكد باستمرار على مبدأ احترام الاستقلال (Independence) والسلامة الاقليمية (Territorial Integrity)[٥]، وهو ما جعل هذه السياسة تعادي أي محاولة لتغيير هذا الأمر الواقع ولإعادة النظر في هذه الحدود السياسية التي أوجدها الاستعمار، وهو أحد المنطلقات والأهداف الأساسية لحركة القومية العربية.

واستمر أيضاً، عدم تقدير السياسة الأمريكية للقضايا والحساسيات والمشاكل المرتبطة بالمنطقة ذاتها، بل النظر إليها في إطار استراتيجيتها العالمية والحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، ومن ثم صار هدفها هو كيفية ترتيب أوضاع المنطقة بالشكل الذي يحقق أكبر حماية للمصالح الغربية في هذا الإطار.

ولا يمكن أن ندرس موقف الولايات المتحدة من الوحدة المصرية - السورية دون أن نضعه في السياق الأكبر لتطور الأحداث خلال عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧ في سوريا.

أولاً: الموقف إزاء الحكم الوطني في سوريا، ١٩٥٦ - ١٩٥٧

خلال هذين العامين، كانت سوريا مسرحاً لواحد من أهم تطورات الحياة السياسية العربية في العصر الحديث، والذي قاد إلى اتمام الوحدة بين البلدين في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٥٨. وبينما كان هذا الاتجاه الوحدوي ينمو ويتبلور، كانت هناك تحركات مماثلة للقوى المناوئة للوحدة تدعمها قوى خارجية، من بينها تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وهذا ما أسماه باتريك سيل بالصراع حول سوريا[٦]. وسوف نركز فيما يلي على دور الولايات المتحدة في هذا الموضوع.

يمكن تحليل المؤامرة ضد النظام الوطني في سوريا على أكثر من مستوى. فمن ناحية، يمكن النظر إليها كرد فعل لفشل محاولة نوري السعيد وأنطوني ايدن ترتيب المنطقة العربية في اطار حلف بغداد. فقد كان هذا التصور يعتمد على دخول سوريا فيه وعزلها عن مصر، وهو الأمر الذي لم يتحقق، ومن ثم كان هدف الاستراتيجية الغربية في عام ١٩٥٦ عزل سوريا عن مصر وابعاد التأثير المصري عن المشرق العربي. وزاد من الحاح هذا الهدف، التطورات التي حدثت في الأردن من طرد الجنرال غلوب واقتراب عمان من وجهة النظر المصرية - السورية في صيف عام

(٥) رغم التمسك اللفظي للولايات المتحدة بهذا المبدأ، فمن الواضح أنها ليست مستعدة لتطبيقه في علاقة مع اسرائيل بالبلدان العربية وعدوانها واحتلالها لأقاليم عربية.

(٦) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958* (London; New York: Royal Institute of International Affairs; Oxford University Press, 1965).

١٩٥٦ . ومن ناحية ثانية، يمكن تحليلها على أنها استمرار لتطلعات الأسرة المالكة في العراق التي سعت إلى السيطرة على سوريا وتكوين اتحاد الهلال الخصيب في ظل العرش الهاشمي. ومن ناحية ثالثة، لم تكن السياسة الأمريكية تهتم بالتطلعات الهاشمية أو بالمصالح البريطانية، بل كان اهتمامها الأكبر هو انجاح سياسة الحصار وإنشاء سلسلة من الأحلاف والمعاهدات العسكرية التي تطوق الإتحاد السوفياتي، وكانت تنظر إلى انتشار سياسة الحياد وإلى تزايد العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل من مصر وسوريا بعين الشك والريبة[٧]، وكانت الولايات المتحدة على استعداد لاختبار كل السياسات لتحقيق أهدافها.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، زار واشنطن كل من الملك سعود والأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، واتفق كلاهما على أن القومية العربية التي يقودها عبد الناصر تهدد كل النظم الملكية. وعرض آلان دالاس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، المساعدة الأمريكية، كما وعد بالتأييد المالي لجهود الملك سعود لإنهاء نفوذ عبد الناصر في سوريا. وإزاء تصميم الأمير عبد الإله على مشاركة بريطانيا، وافق آلان دالاس على تكوين لجنة عمل تتكون من ممثلي أجهزة استخبارات بريطانيا والعراق والأردن وإسبانيا والولايات المتحدة لبحث ما يمكن عمله[٨].

ويمكن التمييز عند دراسة «المؤامرة على سوريا» بين مرحلتين: أولاهما تمت بمشاركة أطراف متعددة في عام ١٩٥٦، وثانيتهما لعبت فيها الولايات المتحدة الدور الأكبر في عام ١٩٥٧.

المرحلة الأولى: تمت خلال الفترة ما بين آذار/ مارس وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦، وتم اعلان تفاصيلها في أعقاب إلقاء الحكومة السورية القبض على المشاركين فيها في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم نشرت تفاصيل أخرى عنها في أعقاب الثورة العراقية عام ١٩٥٨، وكذلك في المحاكمات التي جرت مع بعض أركان النظام السابق وقادة الجيش في آب/ اغسطس ١٩٥٨ بتهمة التآمر ضد سوريا، وكان من أهمها محاكمة اللواء غازي الداغستاني نائب رئيس هيئة أركان الجيش العراقي.

وتشير هذه المصادر إلى أن تفكير القيادة العراقية بخصوص سوريا يعود إلى بداية الخمسينات، حين ساد الاقتناع بين الأمير عبد الإله ونوري السعيد أن أفضل طريقة هي غزو سوريا من العراق، وأعدت خطة لذلك في عام ١٩٥٣. وفي مرحلة لاحقة، برز دور العناصر السياسية السورية المعارضة التي كانت تعيش في بيروت

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٨) Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*, p. 244.

واستعدادها للمشاركة في اجراء إنقلاب في سوريا، وتلاقت مصالح هؤلاء مع مصلحة كل من بريطانيا والولايات المتحدة. وفي صيف عام ١٩٥٦ كانت قد تكونت لجنة انكليزية - عراقية - أمريكية لتبادل المعلومات وبحث الجوانب المختلفة لتنفيذ الخطة. وتحدد دور الولايات المتحدة وبريطانيا في منع حدوث تدخل أجنبي في حال قيام انقلاب مؤيد للعراق في سوريا اضافة إلى التزويد بالمال والسلاح.

وتشير المصادر أيضاً إلى علاقة الاستخبارات الأمريكية بأكثر من طرف في هذه العملية، فكان هناك اتصالات مع اللواء الداغستاني[٩]، كما كانت هناك صلة وثيقة بالمتآمرين داخل سوريا، وبالذات ميخائيل اليان، أحد القادة السياسيين في مدينة حلب وكان أحد أعضاء اللجنة السياسية التي شكلها المتآمرون، فقد التقى أكثر من مرة بمندوب وكالة الاستخبارات المركزية التي كانت على صلة وثيقة بتفاصيل المؤامرة. ففي ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٦ أخبره مندوب الوكالة أن الولايات المتحدة على استعداد لمساعدتهم وأنها تعارض التدخل العسكري للعراق، وطلب منه تزويده بالخطة والتنظيم والأشخاص المشاركين في العملية والمدة اللازمة للإعداد لها. وفي مقابل ذلك وعد بتمويل العملية التي قدر لها مبلغ نصف مليون ليرة سورية. وبالفعل تم تسليم المال وتحدد يوم ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر موعداً لتنفيذ العملية. ويبدو أن المتآمرين لم يكونوا على ثقة من تأييد الولايات المتحدة لهم، فطلبوا أن يقوم الرئيس ايزنهاور بتكرار عبارة معينة وردت في خطاب له في ٩ نيسان/ ابريل مؤداها أن القوات الأمريكية لن ترسل إلى الشرق الأوسط من دون موافقة الكونغرس وأن يكون تكرار هذه العبارة بمثابة الرمز الذي يطمئن المشاركين. ووافقت الخارجية الأمريكية على ذلك مع تغيير وهو أن يقوم بتكرار العبارة وزير الخارجية بدلاً من الرئيس ايزنهاور، وأن ذلك سيتم في تصريح صحافي له في الفترة ما بين ١٦ و١٨ تشرين الأول/ اكتوبر. وتغير موعد تنفيذ الخطة بعد ذلك إلى يوم ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وأخطرت الولايات المتحدة بذلك. وحتى بعد فشل الخطة وهرب ميخائيل اليان وعدد من قادة المؤامرة إلى بيروت كانت تعليمات وكالة الاستخبارات لمندوبها الحفاظ على اتصاله به وانتظار أوامر جديدة، ثم طلب ميخائيل اليان ترحيله إلى تركيا خوفاً من اغتياله في لبنان وهو ما تم تدبيره له[١٠].

ولعل توقيت المؤامرة في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ يثير سؤالاً مهماً حول

(٩) يشير افيلاند إلى اتصالاته باللواء الداغستاني، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٠) في تفاصيل العلاقة، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٦، و٢٥٤، و Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958*, pp. 275-276.

علاقتها بالعدوان الثلاثي على مصر الذي تم في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر، وعما إذا كانت كلتا العمليتين جزءاً من خطط لإسقاط نظام عبد الناصر والنظام السوري في ضربة واحدة، وأن تتم العملية السورية في وقت لا تستطيع فيه مصر أن تقدم المعونة لسوريا. والأرجح هو وجود هذه العلاقة، فعلى مستوى التخطيط والإعداد كانت بريطانيا طرفاً في العمليتين، كما أن الاستخبارات الأمريكية كانت على علم بالاستعدادات التي تجري لغزو مصر وإن لم تكن شريكة فيها بشكل مباشر. وعلى مستوى الغايات والأهداف فبالتأكيد كان كلاهما جزءاً من الاستراتيجية نفسها التي سعت إلى إسقاط النظام المصري وعزل التأثير المصري عن سوريا ووقف تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي[١١].

أما المرحلة الثانية من المؤامرة على سوريا، فقد تمت في صيف عام ١٩٥٧ بعد مقدمات بدأت منذ مطلع العام. ففي ١٠ كانون الثاني/ يناير، أي بعد أقل من أسبوع على إعلان مبدأ ايزنهاور، أصدرت الحكومة السورية بياناً رفضت فيه نظرية الفراغ ورفضت أن يكون للدول الكبرى حق التدخل في شؤون المنطقة، وأن الخطر الداهم والتهديد المباشر للوطن العربي ليس الشيوعية ولكن الاستعمار والصهيونية.

وفي نيسان/ ابريل دعمت الولايات المتحدة الملك حسين الذي استطاع تغيير وزارة سليمان النابلسي التي كانت أقرب إلى الخط السياسي للقاهرة ودمشق، كما أيده الملك سعود. وبذلك انفرط عقد التحالف الرباعي الذي كان قد انعقد بين مصر والسعودية والأردن وسوريا في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه. وسرعان ما طلب الملك حسين من سوريا سحب قواتها المرابطة في الأردن منذ حرب السويس، الأمر الذي اعتبرته سوريا حلقة أخرى من حلقات شق الصف العربي بإيعاز من الولايات المتحدة.

وخلال هذه الفترة كانت الصحافة الغربية تتحدث باستمرار عن تزايد النفوذ السوفياتي في سوريا وصفقات السلاح السوفياتية التي تصل إليها إضافة إلى ضباط وفنيين سوفيات. فسعت الولايات المتحدة لوقف هذا الاتجاه وقامت بعدد من الاتصالات السرية مع عدد من الضباط لبحث إمكانية تغيير الحكومة بالقوة، كما تم الاتصال بأديب الشيشكلي في المنفى وتم تدبير زيارته لدمشق عدة مرات في صيف عام ١٩٥٧ لتشجيع المتآمرين. وقام بعض الضباط الذين تم الاتصال بهم بإبلاغ السلطات. وفي ١٢ آب/ اغسطس أعلنت الحكومة السورية عن اكتشافها مؤامرة أمريكية لقلب نظام الحكم، وفي اليوم التالي طردت ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين

(١١) في تفاصيل المؤامرة على سوريا، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٣ - ٣٠٦.

أحدهم الملحق العسكري روبرت مالوي[١٢]. وفي المقابل طردت الولايات المتحدة السفير السوري في واشنطن وأحد معاونيه.

وفي اليوم التالي عين عفيف البرزي رئيساً لهيئة أركان الجيش السوري، وهو من وصفته الصحافة الغربية بأنه شيوعي مؤيد للسوفيات. وكان من شأن ذلك لجوء الولايات المتحدة إلى أسلوب جديد، تمثل في بعثة لوي هندرسون في آب/ اغسطس «لاجراء تقرير عن الأوضاع في سوريا»، ولكن الهدف الحقيقي كان بحث الخطوات التي يجب اتخاذها لتغيير نظام الحكم السوري. وقام هندرسون بزيارة تركيا حيث قابل رئيس وزرائها عدنان مندريس، كما التقى بكل من ملكي العراق والأردن اللذين سافرا لمقابلته، وكذلك قابل كميل شمعون في لبنان، ثم عاد مرة أخرى لاستكمال مباحثاته في تركيا مع مندريس والأمير عبد الإله ورفيق عارف، رئيس هيئة أركان الجيش العراقي. ومع أن هدف بعثة هندرسون كان لبحث الأوضاع في سوريا، فإنه لم يسافر إليها ولم يقم بإجراء اتصالات مع السلطات السورية.

وبدا أن الهدف هو إثارة المخاوف في سوريا وتأليب جيرانها عليها. ووفقاً لعبد الناصر، كان الهدف هو افتعال أزمة تبرر تطبيق مبدأ ايزنهاور. وفي اجتماعه مع فيصل وعبد الإله ورفيق عارف، أكد هندرسون وفقاً للوثائق التي أعلنتها الحكومة العراقية بعد ثورة ١٩٥٨ «أن أمريكا راغبة بقوة لإعطاء الفرصة لعمل يقوم به العراق والأردن مستنداً إلى تركيا مع تحمل أية ملابسات» وذلك لأننا - أي الولايات المتحدة - «نعتقد بأنه في خلال شهور قليلة سيأتي سلاح كثير من روسيا وستصبح سوريا معسكراً روسياً تدريجياً»[١٣]. ووفقاً للملاحظات التي دونها رفيق عارف عن الاجتماع تعهدت أمريكا باتخاذ جميع الوسائل لمنع تدخل مصر أو الاتحاد السوفياتي أو اسرائيل. ورداً على سؤال عما إذا كان ينوي زيارة العراق، أجاب هندرسون بالنفي حتى لا تبدو الولايات المتحدة أنها الدافعة للعراق في هذا الموضوع وأنه يجب تجنب إثارة بقية البلدان العربية حتى لا يبدو التصرف العراقي وكأنه بإيعاز من أمريكا. وعندما سئل عن احتمال التدخل المصري، أجاب بأن الأسطول الأمريكي يتحرك الآن في شرق البحر المتوسط وأن ذلك سوف يجعل مصر مترددة[١٤].

وفي ٥ أيلول/ سبتمبر، عبّر هندرسون في تقريره عن «القلق العميق» في المنطقة

(١٢) Eveland, Ibid., p. 254.

(١٣) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١)، ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(١٤) غانم محمد صالح، «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ - ١٩٥٨،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧)، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

نتيجة تطور الأوضاع في سوريا، خشية أن تصبح قاعدة للشيوعية الدولية لتهديد سلامة واستقلال البلدان المجاورة. وفي اليوم نفسه، أعلنت الولايات المتحدة عن خطتها لإرسال مساعدة عسكرية عاجلة للأردن، ولدعم كل من العراق ولبنان، في الوقت الذي كانت دمشق تؤكد فيه أنها لا تنوي مهاجمة أي من جيرانها وأن سياستها دفاعية محضة. وأعلن دالاس نية الولايات المتحدة تطبيق مبدأ ايزنهاور، واستمرت أمريكا في اندفاعها، حتى أن ماكميلان، رئيس الوزراء البريطاني، نصح بالحذر وعدم التسرع[(١٥)]. وفي أيلول/ سبتمبر، تسلمت الخارجية العراقية بيانات من وزارة الخارجية الأمريكية تتضمن «أن الوضع في سوريا قد تردى كثيراً بسبب تغلغل الشيوعية، وأنه لو قامت سوريا بالاعتداء على أي دولة عربية وطلبت هذه الدولة مساعدة ما فإن الولايات المتحدة ستعاونها بالمال والسلاح. وإذا قامت سوريا بقطع النفط فإن الولايات المتحدة ستساعد العراق مالياً بصورة موقتة، وأن الأسطول السادس على استعداد للمساعدة، وإذا جرت محاولة للقيام بعمل داخلي في سوريا فإن الولايات المتحدة ستساعد أيضاً. . . وأن هذه الاجراءات هي لإعادة الحالة الطبيعية إلى سوريا وليس للمساس باستقلالها وسيادتها»[(١٦)].

وأخذت تركيا زمام المبادرة وأعلنت عن مناورات عسكرية على الحدود وحشدت قواتها في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧. وكانت تركيا قد هددت من قبل بأنها سوف تتدخل عسكرياً إذا ما تولت الحكم في سوريا حكومة شيوعية أو مؤيدة للسوفيات، وتكررت هذه الإشارة في نيسان/ ابريل وفي أيار/ مايو ١٩٥٧، عندما ثار احتمال تدخل الجيش السوري لدعم المعارضة في الأردن ضد الملك. وإزاء تحذير رئيس الوزراء السوفياتي بولغانين لتركيا، أسرع دالاس في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول/ سبتمبر طالباً تأييد تركيا التي تواجه خطراً في الشمال من الاتحاد السوفياتي ومن الجنوب نتيجة تدفق السلاح السوفياتي إلى سوريا.

في هذه الظروف، ومع التهديدات التركية لسوريا، أصبح من الصعب على الحكومات العربية التي قبلت مبدأ ايزنهاور، وهي لبنان والأردن والعراق والسعودية، الاستمرار في ربط نفسها بعجلة السياسة الأمريكية. وكان الإعلان عن المؤامرة الأمريكية ضد سوريا في آب/ اغسطس عاملاً إضافياً لإحراج حلفاء الولايات المتحدة الذين أدركوا خطورة عواقب هذه السياسة ضد سوريا. ويعبر ايزنهاور عن فهمه لذلك، فيقول في مذكراته إنه مع تصاعد الأزمة تراجع العراق خوفاً على خط أنابيب النفط الذي يمر عبر سوريا، وسافر الملك حسين إلى إيطاليا مشيراً إلى عدم استعداده للمشاركة في عمل ضد سوريا «أما الملك سعود فقد أدهشنا، فبدلاً من أن يتحدث

(١٥) Harold R. Mcmillan, *Riding to Storm, 1956-1959* (New York: Random House, 1971), p. 477.

(١٦) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ص ٤٥٥.

عن أخطار الشيوعية الدولية كان لا يزال منشغلاً باسرائيل وخليج العقبة وتأخر الولايات المتحدة في مده بالسلاح»[(١٧)]. وبدأ الملك سعود في القيام بنشاط دبلوماسي لإنهاء الأزمة، كانت قمته زيارة لدمشق في ٢٥ أيلول/ سبتمبر وإدانته لأي محاولة للعدوان على سوريا، مؤكداً التضامن بين الشعوب العربية. وفي غمار هذه الجهود وصلت القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر.

ثانياً: قيام الجمهورية العربية المتحدة

تابعت الولايات المتحدة مقدمات الوحدة المصرية ـ السورية منذ بدايتها. وفي تقرير من وزير الخارجية دالاس إلى الرئيس ايزنهاور بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨[(١٨)]، أخبر وزير الخارجية الرئيس عن اجتماع دول حلف بغداد في انقرة، وعن إظهار أعضاء الحلف انزعاجهم من الأخبار التي نشرتها الصحف عن الوحدة المصرية ـ السورية، وعن اعتقاد نوري السعيد أن الاتحاد السوفياتي يدعم هذه الوحدة، وعن أن هدف عبد الناصر هو تحقيق الهيمنة على الوطن العربي، وأن تركيا وايران والمملكة المتحدة أيدوا هذا الرأي وأكدوا ضرورة معارضة هذا الاتحاد. وكان تقويم دالاس على أن قيام هذا الاتحاد «خطر»، وأن هناك احتمالاً كبيراً في تأييد السوفيات له، وأنه مع قيامه فإن هناك خطر «استيعاب» لبنان والأردن فيه، وأن ذلك يضع السعودية والعراق في خطر. وأضاف دالاس أن الولايات المتحدة يجب أن تساعد أصدقاءها في هذا الموقف، ولكنها لا تعرف كيف، خصوصاً مع غياب موقف موحد بينهم، لذلك فهو طلب من الحكومة العراقية تنسيق موقفها مع الأردن ولبنان والسعودية، ووعد بإرسال خطابات إلى رؤساء هذه البلدان يدعوهم فيها إلى التنسيق مع العراق. وطلب دالاس من ايزنهاور إرسال خطاب إلى الملك سعود بهذا المعنى. وبالفعل، ففي أول شباط/ فبراير ١٩٥٨ أرسل ايزنهاور إلى الملك سعود خطاباً ورد فيه «إنني أكتب لك بخصوص الخطط المعلنة لإنشاء اتحاد بين مصر وسوريا تحت إسم الجمهورية العربية المتحدة، ومع أن معلوماتنا عن هذا التطور والقوى التي تسانده ما زالت ناقصة بل وأحياناً متناقضة، فإنه يبدو واضحاً أن الاتحاد المقترح سوف يرتب نتائج خطيرة للدول العربية الأخرى التي نحتفظ معها بعلاقات صداقة. ولكن لكي نستطيع أن نساعد أصدقاءنا العرب فإنه من الضروري أن نتعرف إلى آرائهم ومواقفهم. وإنني أعرف أن حكومة العراق تنوي التشاور مع حكومة جلالتكم وكذلك مع حكومات الأردن ولبنان حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه. وإنني أعتقد أن هذه المشاورات سوف تكون بناءة، وأرجو من جلالتكم أن تشاركوا بأفكاركم الحكيمة ونصيحتكم مع الدول العربية الأخرى».

(١٧) Dwight D. Eisenhower, *The White House Years: A Personal Account Waging Peace 1956-1961* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965), pp. 200-201.

(١٨) *U.S. Department of State Bulletin* (17 March 1958).

وفي ٨ شباط/ فبراير، بدأت وزارة الخارجية في اتخاذ الاجراءات القانونية للإعتراف بالدولة الجديدة عند إعلانها، فرفعت مذكرة إلى الرئيس[١٩] تطلب فيها الإعتراف بالجمهورية الجديدة بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء، وتعيين ريمون آرثر هير، السفير الأمريكي لدى القاهرة، سفيراً لدى الجمهورية العربية المتحدة.

وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٥٨، أي بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بثلاثة أيام، صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية يعترف بالدولة الجديدة. وأشار البيان إلى أن الاعتراف أخذ في تقديره تأكيد حكومة الجمهورية العربية المتحدة عزمها على احترام التعهدات والالتزامات الدولية القائمة بالنسبة إلى مصر وسوريا وقت إبرام الوحدة[٢٠]. وتم خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي في دمشق إلى قنصلية عامة. وفي اليوم التالي، صرح دالاس بأن الوحدة المصرية ـ السورية تعطي الأمل في أن تصبح الدولتان أكثر قدرة على «عدم الوقوع في قبضة الشيوعية الدولية»[٢١].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد تصرفت بشكل أكثر حذراً ودبلوماسية، فإن حلفاءها في المنطقة عبروا عن حقيقة المشاعر التي كانت سائدة بينهم في ذلك الوقت. فقد كان موضوع الوحدة المصرية ـ السورية قد نوقش في اجتماع مجلس حلف بغداد في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، كما دُرست الآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى البلدان العربية أعضاء الحلف. وإذا تتبعنا جريدة «الأهرام» القاهرية خلال تلك الفترة، نجد سجلاً لتلك الأحداث. فتنشر «الأهرام» في عددها الصادر يوم الخميس ١٣ شباط/ فبراير ١٩٥٨ تحت عنوان «بدأت مناورات أعداء الوحدة» أن هناك مبالغ ضخمة توجه للصرف لمقاومة التيار القومي الوحدوي في دمشق، وأن شكري القوتلي يتولى بنفسه مواجهة حرب الأعصاب التي بدأت القوى الخارجية المعادية للوحدة في شنها. وفي يوم الجمعة ١٤ شباط/ فبراير، نشرت «الأهرام» خبراً عن القاء القبض على متسللين حاولوا دخول سوريا، واتهمت دول حلف بغداد بالتآمر على الوحدة واعتبرت أن يوم الاستفتاء كان هو اليوم المحدد لتنفيذ المؤامرة مصحوباً بحشود للقوات التركية والاسرائيلية لمساعدة المتآمرين. واتهم ناطق عسكري سوري ـ وفقاً لجريدة «الأهرام» الصادرة يوم السبت في ١٥ شباط/ فبراير ـ الاستعمار والصهيونية وحلف بغداد بتدبير المؤامرة، ونقلت «الأهرام» عن الصحف السورية اتهام الولايات المتحدة بتمويل هذه

(١٩) Memorandum to the President. Subject: Recognition of the U.A.R., U.S. Department of State, 8 February 1958.

(٢٠) Memorandum from Dulles to the President. Subject: Message to King Saud on Egyptian - Syrian Union, U.S. Department of State, 30 January 1958.

(٢١) Harry Bearse Ellis, *Challenge in The Middle East: Communist Influence and American Policy* (New York: Ronald Press, 1960), p. 53.

المؤامرة، وأن المتسللين قدموا من الأردن ولبنان وأنهم اعترفوا بكل تفاصيل المؤامرة، وأنها كانت تتضمن إثارة الشغب المسلح في أنحاء متعددة من سوريا لتدبير التدخل العسكري الخارجي، وأنه وفقاً للخطة كان من المقرر أن تشترك بعض قبائل البدو الأردنية الموالية للشريف ناصر بن جميل، خال الملك حسين، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي في تنفيذ المؤامرة. في الفترة نفسها، أشارت جريدة «الأهرام» في عددها الصادر في ١٩ شباط/ فبراير إلى أن إثارة أزمة الحدود المصرية السودانية في ذلك الوقت لا يخدم سوى الأهداف الاستعمارية.

وفي ٢٨ شباط/ فبراير أذاع راديو بغداد «أن الوحدة بين مصر وسوريا لا تعدو أن تكون تسلطاً مصرياً على سوريا»، وذكر راديو عمان «ان هذا الذي تم بين مصر وسوريا ليس وحدة وإنما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا»، وأذاع راديو اسرائيل «ان الوحدة بين مصر وسوريا هي خطوة في أحلام عبد الناصر في إقامة امبراطورية عربية من المحيط إلى الخليج»[٢٢]. ويروي أحمد الشقيري، الذي كان يعمل وقتها وزيرا للدولة في السعودية لشؤون الأمم المتحدة، أن الحرب الباردة على هذه الوحدة بدأت في الأسابيع الأولى لقيامها، «وأن عدداً من حكام العرب قد تنبهوا أمام هذا الحدث العجيب وتساءل بعضهم: كيف تنازلت سوريا عن شخصيتها بل كيف أضاعت استقلالها، وكيف رضيت بالحكم المصري، بالتسلط المصري، بالاستعمار المصري...»[٢٣] وأن مثل هذه الأحاديث ترددت أمامه بواسطة المسؤولين والحكام في الرياض وعمان.

وفي خطاب للرئيس جمال عبد الناصر في دمشق في ٥ آذار/ مارس ١٩٥٨، أعلن تفاصيل المؤامرة ضد قيام الجمهورية العربية المتحدة يوم الاستفتاء، وأنها تضمنت تقديم مليوني جنيه لعبد الحميد السرّاج، رئيس المكتب الثاني، لوقف عملية الاتحاد، وأن مصدر التمويل هو السعودية وأن الوسيط كان النائب السوري عزيز عباد. وفي تاريخ ٧ آذار/ مارس نشرت جريدة «الأهرام» حديثاً مع عزيز عباد، أكد فيه ما ذكره السرّاج، ونشر وقتها محمد حسنين هيكل في ٨ و١٢ آذار/ مارس مقالين بعنوان «يا صاحب الجلالة» حول دور السعودية والملك سعود ضد الجمهورية العربية المتحدة.

وكان إعلان مصر للمؤامرة في ٥ آذار/ مارس التي وقف وراءها الملك سعود للحيلولة دون اتمام الوحدة دليلاً إضافياً على موقف الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة. وترجع جذور هذه العملية إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ مع

(٢٢) محمد حسنين هيكل، ما الذي جرى في سوريا؟ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢)، ص ٤٨.

(٢٣) أحمد الشقيري، حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠)، ص ١٧٧.

بروز التيار الوحدوي في سوريا ووضوح موقف الجيش التحمسي لقيام الوحدة مع مصر. ففي هذه الأثناء اتصلت عناصر سعودية بعناصر مدنية وعسكرية لبحث إمكانية الحيلولة دون قيام الوحدة، وعندما وصلت هذه الأنباء إلى المجلس العسكري السوري عن طريق أحد أعضائه، أحمد عبد الكريم، قرر المجلس أن يتولى عبد الحميد السرّاج رئيس المكتب الثاني (الاستخبارات) متابعة الموضوع، وطلب منه، كاختبار لمدى جدية الموضوع، أن يطلب من السعودية إمكانات مالية توضع تحت تصرفه، ورفض السرّاج في البداية حتى لا يتهم بالرشوة ولكن المجلس أصر على ذلك. وبالفعل وصل شيك بتاريخ ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٥٨ بمبلغ مليون جنيه استرليني. وطلب المجلس زيادة المبلغ فتم إصدار شيكين آخرين كل منهما بنصف مليون جنيه استرليني، وهكذا وصل المبلغ الاجمالي إلى مليوني جنيه. وعندما تبين أن خطوات الوحدة تسير في طريقها أثيرت فكرة ضرب طائرة جمال عبد الناصر وإسقاطها[24]. ووفقاً للسرّاج فإن الوسيط السعودي ذكر له في محاولة إقناعه بالقيام بانقلاب ضد الوحدة «ما الذي سوف تجنونه من الوحدة مع مصر: إن المصريين سوف يحكمونكم»[25].

ثالثاً: قيام الاتحاد العربي الهاشمي

أما بالنسبة إلى العراق والأردن، فقد كان رد فعلهما اعلان قيام الاتحاد الهاشمي في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٥٨، وأعلن الملك فيصل رئيساً للاتحاد والملك حسين نائباً له. وفي أيار/ مايو، تكونت الوزارة الاتحادية. وفي ٢٨ أيار/ مايو اعترفت الولايات المتحدة بالاتحاد، وكان من المخطط أن يتقدم السفير الأمريكي في العراق بأوراق اعتماد إلى الاتحاد في يوم ١٤ تموز/ يوليو، وهو اليوم الذي قامت فيه الثورة العراقية، وأعلنت الحكومة الجديدة في اليوم الثاني انسحابها من الاتحاد. وفي آب/ اغسطس أعلن الملك حسين أن الاتحاد لم يعد قائماً، وفي اليوم نفسه اعترفت الولايات المتحدة بحكومة العراق الجديدة[26].

ويشير ايزنهاور في مذكراته أن هذا الاتحاد لاقى تشجيعاً من دالاس وزير الخارجية، وأن نوري السعيد تحدث مع دالاس بخصوصه في اجتماع أنقرة في كانون

(٢٤) صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة (بيروت؛ القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠، وأحمد حمروش، عبد الناصر والعرب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٥) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، ص ٤٨.

(٢٦) U.S. Department of State, *American Foreign Policy: Current Documents, 1958* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1962), p. 1069.

الثاني/ يناير ١٩٥٨، وأن الفكرة إنما كانت إقامة اتحاد بين العراق والأردن والسعودية، ولكن السعودية لم تتحمس للفكرة فاقتصر الاتحاد على البلدين الآخرين[27]. ولا يمكن تفسير توقيت قيام هذا الاتحاد إلاّ باعتباره رد فعل على الجهود المصرية ـ السورية للوحدة بينهما، خصوصاً مع وجود حدود مباشرة بين سوريا من ناحية وكل من العراق والأردن وتخوف حكوماتها من تزايد النفوذ السياسي للجمهورية العربية المتحدة وتأثير ذلك في الأنظمة الملكية فيها. وعبر عن هذا المعنى وزير الخارجية الأردني في المناقشات التي دارت حول عقد الاتحاد، فذكر أن حكام مصر لم يكتفوا بنشاطهم في الإطار الجغرافي المصري ولكنهم رفعوا فلسفة للثورة شملت الوطن العربي والعالم الاسلامي وأن من واجب حكومتي العراق والأردن مواجهة ذلك، وأن الأردن هو الهدف الأول وهو الحلقة التي توصلهم إلى العراق والسعودية[28].

وجدير بالتسجيل في هذا السياق محاولة ضم الكويت إلى الاتحاد العربي، والتي قادها نوري السعيد. فقد أوضح للسفير الأمريكي ببغداد أهمية انضمام الكويت وذلك لعدة أسباب؛ فهي من ناحية تستطيع أن تقدم مساعدة مالية للأردن، وهي من ناحية ثانية توسع من إطار الاتحاد وتدخل فيه طرفاً خارج الأسرة الهاشمية، وهي من ناحية ثالثة تسمح للكويت بالاستفادة من مياه العراق. ولذلك طلب نوري السعيد من الولايات المتحدة استخدام نفوذها لدى بريطانيا لمنح الكويت استقلالها وضمها إلى الاتحاد. ولم تعارض أمريكا ذلك، وفي الوقت نفسه حصل نوري السعيد على التأييد السعودي لفكرته، ولكن الفكرة لم تتحقق بسبب المعارضة الشديدة لبريطانيا وشيوخ الكويت.

وكرر نوري السعيد محاولته فقدم باسم دولة الاتحاد مذكرة شديدة اللهجة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة طالب فيها بما يلي:

١ ـ منح الكويت الاستقلال ودخول الاتحاد العربي الهاشمي.

٢ ـ في حال عدم الأخذ بهذا الاقتراح، يعاد النظر في حدود الكويت لتعود كما كانت عليه من قبل حيث لم تتعد حدود مدينة الكويت.

٣ ـ وفي حال عدم الأخذ بذلك أيضاً يحتفظ العراق بحرية العمل.

وطلب وزير خارجية الاتحاد من الولايات المتحدة استخدام نفوذها لدى بريطانيا لتحقيق ذلك[29].

(٢٧) Eisenhower, *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961*, p. 263.

(٢٨) خليل فضيل الكبيس، «سياسة العراق الخارجية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٨ في المنطقة العربية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦)، ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

(٢٩) عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**، ص ٤٨١ ـ ٤٨٤.

وقد يكون رد الفعل الأمريكي لقيام الاتحاد الهاشمي نموذجاً للرأي القائل بأن الولايات المتحدة لا تعارض أي وحدة بين قطرين عربيين من حيث المبدأ، إذا كان هذان القطران يتحركان في إطار السياسة الأمريكية ولا تشكل حركتهما خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة. يترتب على ذلك أن العبرة في هذا الشأن ليس بالوحدة ذاتها ولكن بالمضمون الذي تتخذه والسياق الذي تتم فيه.

رابعاً: صيف عام ١٩٥٨ الساخن والتغير في الموقف الأمريكي

ومع مطلع صيف عام ١٩٥٨ انفجر الموقف في لبنان، وفي ١٣ أيار/ مايو أعلن وزير خارجيته أن الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م) تتدخل في الشؤون الداخلية للبنان وأنها مسؤولة عن الإضطرابات التي وقعت فيه بسبب سياسة لبنان المؤيدة للغرب وما تردد عن نية الحكومة في تعديل الدستور للسماح لرئيس الجمهورية كميل شمعون بالاستمرار في منصبه مدة رئاسة ثانية، وذكر أن ج.ع.م. قامت بتهريب السلاح إلى داخل لبنان. وفي ١٤ أيار/ مايو، أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تزود لبنان بالسلاح، وكان تقدير السفارة الأمريكية في بيروت أن ج.ع.م. والعناصر الشيوعية قد لعبت دوراً مهماً في الأزمة السياسية وأكد على دور الشيوعية الدولية[٣٠]. وعندما نوقش الموضوع في مجلس الأمن، أيد المندوب الأمريكي اتجاهات الحكومة اللبنانية من ج.ع.م[٣١]. وانفجر الموقف تماماً بقيام الثورة العراقية في ١٤ تموز/ يوليو. وفي اليوم نفسه أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً[٣٢] عن اجتماع لتقدير الموقف في العراق حضره وزير الخارجية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية وممثلون لوزارة الدفاع، تم فيه بحث الاحتمالات المختلفة، والبدائل المتاحة أمام الولايات المتحدة. ووفقاً للتقرير، فقد كان هناك اتفاق عام حول مخاطر التدخل، لأن ذلك سوف يعطي عبد الناصر الفرصة للسيطرة على كل المنطقة، وتخسر الولايات المتحدة نفوذها ليس في البلدان العربية فقط ولكن في الشرق الأوسط عموماً. وأخيراً، فإن عدم التدخل سوف يهدد مصداقية الولايات المتحدة وقدرتها على مساعدة الأصدقاء في العالم

---

(٣٠) من الجدير بالذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية شجعت الرئيس شمعون على عمل التعديل الدستوري. انظر ما كتبه مندوب الوكالة الذي كان حلقة اتصال مع شمعون، في:
Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East,* p. 272-274,
وكذلك ما كتبه مندوب آخر للوكالة، في:
Miles Copeland, *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics,* 2nd ed. (London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Simon and Shuster, 1969), p. 236.

(٣١) Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts* (New York: Oceana Publication; Dobbs Ferry; Leiden; 1975), pp. 61-66, and 68.

(٣٢) Memorandum for the President, Meeting ref. Iraq, 14 July 1958.

ككل. ووفقاً للجنرال توينغ فإنه في مثل هذه الظروف لا يوجد بديل سوى (بقية العبارة محذوفة في النص الأصلي من التقرير)، وأن الأسطول السادس يتحرك شرقاً في البحر المتوسط. وأن القوات العسكرية الأمريكية تستطيع القيام بإنزال بحسب الخطط الموضوعة والتي تتضمن تنفيذ ذلك في غضون ١٢ ساعة من اصدار الأمر.

وفي اليوم التالي أعلن الرئيس ايزنهاور أنه أرسل قوات مشاة البحرية الأمريكية إلى لبنان، بناء على طلب من الرئيس شمعون، بدعوى حماية أرواح الأمريكيين الموجودين هناك، ومساعدة الحكومة اللبنانية على الحفاظ على سيادتها واستقلالها وتكاملها الاقليمي وذلك في مواجهة أخطار نابعة من الخارج. وأبلغ السفير الأمريكي في القاهرة وزير خارجية ج.ع.م. تحذيراً تضمّن «أنه في حالة ما إذا هوجمت القوات الأمريكية في لبنان بواسطة قوات ج.ع.م. أو أي عناصر تعتقد الحكومة الأمريكية أنها تعمل بإيحاء من ج.ع.م. أو بأوامر منها سوف يكون هناك خطر من أن تتسع رقعة هذه المشكلة كما تتأثر علاقاتنا بـ ج.ع.م. تأثراً بالغاً»[٣٣].

وفي ١٧ تموز/ يوليو وصلت قوات عسكرية بريطانية إلى الأردن. وكما تذكر مجلة «نيوزويك» الأمريكية في عددها الصادر في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ فإن الهدف من استخدام القوات الأمريكية في لبنان والقوات البريطانية في الأردن هو دعم نظم الحكم المؤيدة للغرب في هذين البلدين، ومنع انتقال تأثيرات الثورة العراقية إلى بلاد أخرى، وإحباط آمال القاهرة في توسيع نطاق ج.ع.م[٣٤].

وعلى مستوى صنع السياسة الخارجية الأمريكية، استمرت المفارقة بين البيانات المعلنة والمعتقدات الحقيقية للمشاركين في صنع هذه السياسة. فبينما كان دالاس يصرح في ٣١ تموز/ يوليو بأن الولايات المتحدة لا تعارض القومية العربية وأن «هناك عدداً من الأسباب التي تؤدي إلى الوحدة بين الشعوب العربية... وأن الولايات المتحدة تشجع ذلك... لقد كنا من أول الدول التي اعترفت بالجمهورية العربية المتحدة»[٣٥] كان يعتقد فعلاً أن الوحدة المصرية ـ السورية كانت تخدم المصالح السوفياتية في المنطقة[٣٦]. وكان يعتقد أن جمال عبد الناصر رجل صعب التعامل معه ولا يفصح عن نواياه كاملة، ولا يمكن الاعتماد عليه لأنه يغير مواقفه من قضية لأخرى وأن له شعبية كبيرة[٣٧]، وانه ينبغي

---

(٣٣) في تحليل التدخل الأمريكي وأهدافه، انظر:
Richard J. Barnett, *Intervention and Revolution* (New York: New American Library, 1972), pp. 157-180.

(٣٤) نقلاً عن: ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ١٩٦.

(٣٥) *U.S. Department of State Bulletin* (18 August 1958), pp. 269-270.

(٣٦) Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, p. 280.

(٣٧) «The Papers of John Foster Dulles, 1888-1959,» (Seely G. Mudd Manuscript Lib- =

تشجيع وإيجاد الفرص لقيادة مصرية جديدة أكثر تفهماً وايجابية إذا ما استمر عبد الناصر في اتباع سياسته الراهنة. وكما كتب أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية، أنه فهم هذا بمعنى تدبير انقلاب في مصر[٣٨].

وفي تموز/ يوليو كتب دالاس إلى الرئيس[٣٩] تقويمه عن عبد الناصر كان مؤداه «إن عبد الناصر سيكون سعيداً لو حصل على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك من الاتحاد السوفياتي، ولكنني أخشى أن يقوده هذا إلى مزيد من الحركة وليس إلى الاعتدال في طموحاته، فهو ليس شخصاً معتدلاً، كما أنه غير مهتم بتدعيم ما حصل عليه ولكنه ينتقل من نجاح سياسي لآخر. . . إن هذا ما يجعل المشكلة صعبة للغاية، ذلك أننا أساساً نتعاطف تماماً مع القومية العربية إذا كانت تعني وحدة الشعوب العربية على أساس إيجابي ولكن لسوء الحظ فإن مفهوم عبد الناصر للقومية العربية يبدو أنه لا يقود إلى ذلك. لقد فعل القليل في مصر لتحسين أحوال الشعب كما لم يفعل شيئاً في سورية».

وشهدت نهاية صيف عام ١٩٥٨ الساخن بداية تغيّر في الموقف الأمريكي. ففي بداية آب/ اغسطس اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الثورة العراقية، وفي الأسبوع نفسه قام روبرت مورفي وكيل وزارة الخارجية بجولة في المنطقة، شملت القاهرة، صرح فيها بأن الولايات المتحدة تعيد النظر في سياستها تجاه مشكلات المنطقة وأن هذه السياسة الجديدة سوف تقوم على الاعتراف بحركة القومية العربية ومساعدة منطقة الشرق الأوسط على التنمية الاقتصادية. وفي كانون الأول/ ديسمبر، قام ويليام راونتري، مساعد وزير الخارجية، بجولة مماثلة شملت أيضاً القاهرة، وفي نيسان/ ابريل ١٩٥٩ صرح دالاس بأن الولايات المتحدة تسعى للتفاهم مع الرئيس عبد الناصر.

وانعكس هذا التغير في عدد من الاتفاقات. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، تم توقيع اتفاق اقتصادي يسمح بشراء ما قيمته ٢٥ مليون دولار من القمح بالجنيه المصري تطبيقاً لقانون بيع الفائض الزراعي الأمريكي (PL 480). وفي آذار/ مارس ١٩٥٩ أفرجت الولايات المتحدة عن مبلغ ٧,٩٨٥,٠٠٠ دولار كان مخصصاً كمعونة اقتصادية تم تجميده خلال أزمة السويس. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، وقع اتفاق ثقافي بين البلدين. وفي كانون الأول/ ديسمبر وقع اتفاق عهد بموجبه إلى شركة RCA الأمريكية بإنشاء شبكة للتلفزيون قيمتها ٤ ملايين دولار. وفي الشهر نفسه تم توقيع قرض مع بنك الاستيراد والتصدير بمبلغ ١٢ مليون دولار لشراء

= rary, Princeton University), Notes by Mr. Berding on Background Press Conference by the Secretary, 3 April 1958.

(٣٨) Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East*, p. 159.

(٣٩) Memorandum for the President, 25 July 1958.

قاطرات ديزل لحساب هيئة السكك الحديدية. كما حصلت مصر على قرض من البنك الدولي قيمته ٥٦ مليون دولار لتوسيع وتعميق القناة[٤٠].

وهناك عدد من الوثائق الأمريكية التي تعكس نوع المناقشات التي تمت داخل أجهزة صنع السياسة حول الموقف تجاه ج.ع.م. وجمال عبد الناصر.

من هذه الوثائق تقرير في وزارة الخارجية عن المباحثات التي أجراها هارولد ماكميلان، رئيس الوزراء البريطاني، في آذار/ مارس ١٩٥٨. ووفقاً لهذا التقرير فقد حدث بعض التحسن في الموقف الغربي في الشرق الأوسط بسبب المواجهة بين الشيوعيين العرب وجمال عبد الناصر، نتيجة تزايد احساس عبد الناصر بخطر الشيوعية واتخاذه موقفاً ضدها. ويذكر التقرير أنه ربما كان عبد الناصر يعتقد أنه في مواجهته لعبد الكريم قاسم فهو يخوض المواجهة الحاسمة لقيادة المشرق العربي، ويظل السؤال مفتوحاً عما إذا كان عبد الناصر قد وصل إلى حدود قوته السياسية أم لا؟ لقد وضح أن قدراته في العراق محدودة، وأن هجومه على قاسم أدى إلى اعتماد قاسم بشكل أكبر على الدعم الشيوعي. إن اعتقادنا أن حملة عبد الناصر ضد الشيوعيين العرب لها قيمة أساسية ونرغب في تشجيعها، فهي لا يمكن أن تؤدي إلّا إلى اضعاف النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط، ولكننا نشك في الوقت نفسه فيما إذا كانت سوف تؤدي إلى سقوط قاسم، وسياستنا الحالية هي أن نتخذ موقفاً مشجعاً تجاه عبد الناصر ولكن دون أن نصبح طرفاً في حملته، ومن ثم لا نضطر إلى اتخاذ موقف غير صديق تجاه النظام العراقي الحالي. إن حملة عبد الناصر من شأنها تخفيف الضغط على الدول الشرق أوسطية الحليفة للغرب بما فيها دول حلف بغداد، وأن التضامن العربي المعادي للغرب قد انفرط مع وجود هدوء نسبي في العلاقات العربية - الإسرائيلية وتفاهم بين ج.ع.م. وانكلترا. إن الوضع الراهن قد يقود القيادات القومية إلى ادراك توافق مصالحها مع الغرب، وقد يقلل التهديد القومي للاستقرار في المنطقة. والمعركة بين القوميين والشيوعيين العرب سوف تُضعِف العمل العربي المشترك للحصول على عائد أكبر، ونحن لا نعتقد أنه من الضروري في الوقت الراهن إقدام امريكا أو بريطانيا على خطوة غير عادية، فعلينا متابعة التطورات بدقة والتشاور فيما بينها وإعداد خطة الطوارىء بواسطة الخبراء العسكريين[٤١].

وفي ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٨، أصدر مكتب الاستخبارات والبحوث التابع

(٤٠) انظر في هذه التصورات: أمين سعيد، **الجمهورية العربية المتحدة**، ٢ ج، سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث، ١٥ (القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٥٩ - ١٩٦٠)، ص ١٠٩ - ١١٣، و Ellis, *Challenge in The Middle East: Communist Influence and American Policy*, pp. 57-58.

(٤١) The Macmillan Talks, Washington, 12-23 March 1958.

لوزارة الخارجية دراسة بعنوان الاتجاهات الراهنة في الوحدة العربية[٤٢]. ومن الأرجح أن هذه الدراسة أعدها أستاذ جامعي، فقد تضمنت تحليلاً لمفهوم القومية العربية، والتمييز بين القومية والشعوبية والخصائص السكانية والاجتماعية للشعوب العربية المختلفة، والتغير الذي طرأ على مفهوم الفكر القومي العربي والذي لم يعد يتضمن إنهاء النفوذ الأجنبي ولكن احداث التغير الاجتماعي الداخلي أيضاً. ومن الجدير بالملاحظة أن الدراسة أكدت عناصر الانقسامية والتجزئة في المنطقة العربية، فقد أشارت إلى «الصراع» بين الأقاليم العربية وبالذات بين منطقة النيل والمشرق العربي حول النفوذ والسيطرة، كما أشارت إلى أن الرابطة الموحدة للدين لم تمنع من قيام عشرات المذاهب والفرق والمدارس الدينية. وكان تقويم التقرير لعبد الناصر أن قدرته على المعارضة ومنع السياسات التي لا يوافق عليها أكبر من قدرته على تحقيق ما يريده.

وفي آب/ اغسطس ١٩٥٨، نجد تقريراً آخر عن القومية العربية كعامل مؤثر في الموقف في الشرق الأوسط[٤٣]. يوضح هذا التقرير أن النتيجة النهائية للثورة العراقية والأحداث الأخرى التي رافقتها كانت تدعيم الموقف الراديكالي العربي الوحدوي، وأن القومية العربية حركة ذات تاريخ طويل ولدعوتها جاذبية عاطفية كبيرة، وأنها تهدف إلى بعث الشعوب العربية واستعادة سيادتها ووحدتها وقوتها وهيبتها[٤٤]. وأشار التقرير إلى أن نمو التيارات الراديكالية ارتبط بصعود جمال عبد الناصر كرمز وكقائد، وأن الدعم السوفياتي ساهم بشكل كبير في دعم هيبته وقدراته. ويقول كاتبو التقرير«ولكننا لا نعتقد مع ذلك أن توحيد الدول العربية في امبراطورية مركزية موحدة ممكن في المستقبل المنظور، إذ توجد في المنطقة أوضاع واتجاهات معينة تؤدى ضد إقامة هذه الدولة المركزية. فهناك مصالح قطرية وثقافية وتجارية واقتصادية تلعب دوراً انقسامياً...». كما ان هناك تخوفات من أن التفوق المصري سوف يؤدي إلى امبريالية مصرية، وأن بعض قادة الثورة العراقية ربما لا يقبلون مصر باعتبارها المصدر الوحيد والنهائي للحكم على الشؤون العراقية، وأن الصراع بينهم وبين الناصريين ربما يتطور. علاوة على ذلك فمع أن بعض البلدان النفطية الثرية قد توافق على المشاركة بقدر من أرباحها مع البلدان العربية الأخرى، فإن الصراع حول هذا الأمر سوف يتطور أيضاً.

ونحن نعتقد مع هذا أن هذه العناصر الانقسامية في المنطقة سوف تظل محجوبة لفترة بالتأثير العاطفي لحركة الوحدة العربية، وبالذات، طالما ظلت بعض أجزاء

(٤٢) U.S. Department of State, Office of Intelligence and Research (OIR), «Current Trends in Arab Unity,» (OIR Report, no. 8035, 23 June 1952).

(٤٣) «Arab Nationalism as a Factor in the Middle East Situation,» (Special National Intelligence Estimate, no. 30-3-58, August 1958).

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١ - ٢.

الوطن العربي تحت السيطرة الاستعمارية، كما أن وجود اسرائيل يؤدي إلى تأثير توحيدي بين العرب.

ويبحث التقرير عناصر الضعف في الحركة العربية ويبين حدود قوة ونفوذ عبد الناصر ويصل إلى القول «نحن نعتقد أن تأثيره يعتمد في المقام الأول على الجاذبية العاطفية لبرنامجه، وعلى شخصيته، وعلى فاعلية دعايته أكثر مما يعتمد على أي تنظيم يقوده. ونحن نعتقد أنه من الناحية العملية ينبغي عدم الفصل في تفكيرنا بين عبد الناصر وجماهير الحركة القومية العربية، فقد أصبح بوضوح مرتبطاً بالنجاحات الكبيرة للقومية العربية، إلى درجة أنه لا يمكن لأي منافس أن يتحداه ما لم يتعرض عبد الناصر لسلسلة من الهزائم. وربما كان عبد الناصر أداة للحركة بالقدر الذي يقودها، وفي الواقع فإن خليفته ربما يكون أقل قدرة على السيطرة على نشاط القوميين العرب وربما يكون أقل تحوطاً في العلاقة مع الكتلة السوفياتية، ونحن لا نعتقد أن لدى عبد الناصر خطة محددة أو برنامجاً تفصيلياً للدولة العربية الموحدة التي يعمل من أجلها، ونعتقد أنه يرغب في تحاشي مواجهة مباشرة مع القوى الغربية والتركية والإسرائيلية. إن أهداف القومية العربية الراديكالية ليست في تعارض مباشر مع المصالح الأمريكية، فالأهداف العربية في الحفاظ على الاستقلال وفي الانتفاع من عائدات النفط العربية تتفق مع مصلحتين رئيسيتين للولايات المتحدة وهما منع النفوذ السوفياتي في المنطقة، واستمرار حصول الدول الغربية على النفط، ولكن بالطبع هناك تناقضاً واضحاً بين هدف أمريكا في دعم اسرائيل وهدف الحركة القومية العربية... وكذلك تناقضاً مع هدف السيطرة الغربية على نفط المنطقة واستعمال القواعد العسكرية ونحن لا نعتقد أن عبد الناصر شيوعي أو يتعاطف مع المذهب الشيوعي»[٤٥].

وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، أحاط راونتري الرئيس ايزنهاور بمقابلته مع جمال عبد الناصر[٤٦]، ذاكراً أنها كانت مشجعة وأشار إلى النقاط التالية: أبدى عبد الناصر قلقاً واضحاً بخصوص التغلغل الشيوعي في الشرق الأوسط، كما أبدى إعجابه بسرعة الولايات المتحدة في الرد على طلبه بخصوص المساعدة وفقاً لقانون ٤٨٠؛ وأن وزارة الخارجية وافقت على الطلب في غضون ٢٤ ساعة من تقديمه؛ وأن عبد الناصر يرغب في التعاون مع الولايات المتحدة بشأن العراق؛ وأنه قلق بخصوص النفوذ الشيوعي على عبد الكريم قاسم. واقترح راونتري أن أمريكا يمكن أن تتعاون مع عبد الناصر بخصوص العراق.

أما بخصوص الموقف في داخل العراق، فقد كان رأي راونتري أن العناصر القومية منقسمة بين أولئك الذين يؤيدن قاسم وأولئك الذين يؤيدون الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وأن أمريكا يجب أن تسعى لتوحيد الجماعتين لمواجهة

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢ - ٤.

(٤٦) Memorandum of Conference with the President, 23 December 1958.

النفوذ الشيوعي، وأنه يمكن تحقيق ذلك إذا أعلن عبد الناصر أن فكرة الوحدة بين ج.ع.م. والعراق ليست مطروحة الآن.

ويمكن تفسير تغير موقف الولايات المتحدة إزاء ج.ع.م. بأكثر من سبب. فقد اتضح للولايات المتحدة غياب بلد عربي أو قيادة عربية قادرة على مواجهة الزعامة الناصرية وطرح بديل لها، فالملك سعود الذي اعتمدت عليه لفترة ساءت صورته نتيجة اكتشاف محاولته التدخل لإعاقة الوحدة المصرية ـ السورية، وفي ٢٤ آذار/ مارس انتقلت معظم اختصاصاته إلى شقيقه ولي العهد، الأمير فيصل، الذي انصرف إلى ترتيب أوضاع السعودية في الداخل.

أما العراق الذي لعب دوراً مهماً في التصور الأمريكي كقيادة بديلة، فقد انتهى دوره المؤيد للغرب بقيام الثورة. ومن ناحية أخرى تحسنت علاقات ج.ع.م. مع كل من انكلترا وفرنسا، وبدأت المفاوضات معهما في نهاية عام ١٩٥٨، وتم فك الأرصدة المصرية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، كما تم الوصول إلى اتفاق حول المسائل المالية في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٩، وعادت العلاقات الدبلوماسية في العام نفسه. ومن ناحية ثالثة كان هناك تحول العراق في ظل عبد الكريم قاسم إلى مزيد من الاعتماد على الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد السوفياتي. أضف إلى ذلك تدهور علاقات ج.ع.م مع الإتحاد السوفياتي وهجوم عبد الناصر على ما يحدث في العراق وعلى القوى الشيوعية المحلية وتأييد الاتحاد السوفياتي لها، في خطابه في بور سعيد في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨.

وجدير بالذكر أن علاقات ج.ع.م. مع القطب الشيوعي الآخر، الصين الشعبية، كانت قد تدهورت في العام نفسه[٤٧].

لقد أدت كل هذه العوامل إلى تغير في الموقف الدبلوماسي الأمريكي ازاء ج.ع.م. الأمر الذي لم يمانع فيه عبد الناصر أيضاً حتى لا يضطر إلى فتح جبهتين في الوقت نفسه. رغم ذلك ففي ٢٨ آذار/ مارس ١٩٥٩ رفع وزير الخارجية الأمريكي إلى الرئيس ايزنهاور مذكرة عن الوضع في المنطقة ورد فيها فشل محاولات اقناع عبد الناصر بالسلام مع اسرائيل، وأنه يجب أن يعرف «أنه لا يستطيع أن يتعاون مع الاتحاد السوفياتي كما يفعل الآن وأنه يتمتع في الوقت نفسه بمعاملة تفضيلية من الولايات المتحدة»

(٤٧) Fayez A. Sayegh, «Neutralism in the U.A.R.,» in: Fayez A. Sayegh, ed., *The Dynamics of Neutralism in the Arab World: A Symposium* (San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964), pp. 163-226.

انظر أيضاً تقديراً لوزارة الخارجية الأمريكية، في:

U.S. Department of State, Office of Intelligence and Research (OIR), «Nasir and the Pan-Arab Conflict with Communism,» (OIR Report, no. 7961, 2 March 1959).

وأن الولايات المتحدة سوف تُبقي قنطرة للعلاقات الطيبة مع ج.ع.م. ولكن إذا لم تؤد هذه الخطوات إلى تغيير سياسات عبد الناصر، فسوف يتم اللجوء إلى عملية أوميغا (Omega) وهي خطة أمريكية بريطانية مشتركة للقيام بعمليات سرية في المنطقة[٤٨].

وفي مطلع الستينات سافر عبد الناصر إلى الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتقى خلالها بالرئيس ايزنهاور. ووفقاً لمحضر المقابلة الذي أعدته وزارة الخارجية[٤٩]، بدأ الاجتماع بكلمة افتتاحية من ايزنهاور مشيراً إلى أنه حاول أن يكون معتدلاً في خطابه أمام الأمم المتحدة وقال «إن المساعدة الثنائية ليست الحل لأنها تؤدي إلى عدم التكافؤ في العلاقات بين الأطراف وأن الأمل هو أن تقوم الأمم المتحدة بهذا الدور». ورد عبد الناصر بالتعبير عن تقديره للموقف الأمريكي في الأمم المتحدة تجاه مصر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، وأن ج.ع.م. تؤيد الأمم المتحدة في الكونغو، ولكنه اندهش من موقف قوات الأمم المتحدة في دعمها لإحدى الجماعات دون الأخرى، وأن ج.ع.م. والدول الصغرى تعتمد في أمنها على الأمم المتحدة، ولكن بسبب بعض هذه التصرفات فإن دول افريقيا بدأت تفقد ثقتها فيها وذلك يؤدي إلى تقليل هيبة الأمم المتحدة، وأشار إلى عجزها عن تنفيذ قراراتها عام ١٩٤٨. وأوضح عبد الناصر بأنه كان يريد دائماً منذ ١٩٥٢ إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة، وأن العقبة الأساسية هي إسرائيل، وأن أمريكا رفضت بيع السلاح إلى مصر بينما أهدته لاسرائيل (وعندما تدخل ايزنهاور موضحاً أنها أسلحة دفاعية فقط رد عبد الناصر بأن الرئيس لا بد من أن يعرف أن كل الأسلحة لها قيمة هجومية)، وأن مصر تشكر أمريكا على دعمها بخصوص القمح وسوف تعبر عن ذلك، ولكن إذا طلب بعض أعضاء مجلس الشيوخ منها أن يكون الثمن هو مرور السفن الاسرائيلية في قناة السويس فإنه لن يقبل القمح. أما ايزنهاور فقد أشار بالتفصيل إلى موقفه في عام ١٩٥٦، على الرغم من أنه كان وسط معركة انتخابية، ورغم أهمية الصوت اليهودي بالنسبة إليه. ومع ذلك فقد فعل ما اعتقد أنه الصدق والحق، وقال إن الولايات المتحدة تحترم موقف ج.ع.م. كدولة محايدة، وإذا رغبت في الحصول على مساعدة من السوفيات دون الوقوع تحت السيطرة السوفياتية، فإنه ليس لدينا اعتراض على ذلك، وأنه سعيد بأنه يسمع من عبد الناصر مباشرة بأنه لا يهدف إلى القضاء على اسرائيل. وعلّق عبد الناصر بأن مثل هذا الهدف يكون هدفاً جنونياً. وذكر ايزنهاور أن أمريكا ترغب في أن تكون صديقة لدول الشرق الأوسط، وأنه يعترف بوجود مشكلة بالنسبة إلى اسرائيل ولكن اسرائيل هي حقيقة قائمة الآن ولا بد من أن نبحث

(٤٨) Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict*, p. 231.

(٤٩) Memorandum of Conference with the President, 26 September 1960.

عن حل للمشكلة، ودعا ايزنهاور الرئيس عبد الناصر أن يكتب له عن أية فكرة للتعامل مع هذه المشكلة.

ومع وصول جون كيندي إلى السلطة، استمر التحسن في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، رفع دين رسك، وزير الخارجية، مذكرة إلى الرئيس تتضمن اقتراحاً بالمعونة لـ ج.ع.م. ورد فيها أنه «نظراً إلى المركز لـ ج.م.ع. في الشرق الأدنى وافريقيا ونظراً إلى الطلب العاجل للسفير المصري في واشنطن، نقترح برنامجاً مع هذه الدولة المهمة. إن هدفنا هو تشجيع التنمية الاقتصادية في ج.ع.م. بشكل منظم وربما يؤدي إلى تحقيق آثار ايجابية في استقرار هذه المنطقة ويقدم بديلاً غربياً لاعتماد ج.ع.م. الاقتصادي، وربما السياسي، على الكتلة الشرقية. نحن لا نقترح التزامات عامة لـ ج.ع.م. منذ البداية، وقبل الانتقال من مرحلة لأخرى لا بد من أن نقوم بمراجعة دقيقة لطبيعة ومدى استجابة ج.ع.م. للخطوة السابقة». ووفقاً للمذكرة تضمنت المعونة المقترحة مساعدات في الحبوب لمدة عدة سنوات وفقاً للقانون ٤٨٠، وارسال مستشار اقتصادي في شؤون التخطيط الاقتصادي، ودعوة جمال عبد الناصر لزيارة رسمية في عام ١٩٦٣. إننا نعرف أن هذه الخطوات يمكن أن تبدو كأنها دعم لنظام عبد الناصر، ولكننا نعتقد أن ج.ع.م. نفسها سوف تسعى لعدم إعطاء الإنطباع بوجود علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، وأن أي تطور محدد مثل توقيع اتفاقية أو الإعلان عن زيارة عبد الناصر لن تتم قبل عدة شهور(٥٠).

وإذا كانت الستينات قد بدأت بهدنة في العلاقات بين حركة القومية العربية والولايات المتحدة، فإن السنوات التالية شهدت أعنف صدام بينهما.

خامساً: حقبة الستينات والاتجاه إلى العنف

اتسمت حقبة الستينات بسمتين رئيسيتين: أولاهما نشوء استقطاب عربي حاد؛ وثانيتهما المواجهة مع الولايات المتحدة التي انتهت بحرب عام ١٩٦٧.

أما بالنسبة إلى الاستقطاب العربي، فقد اتسم بحدته وثبات أطرافه وتعدد قضاياه. فعلى خلاف ما حدث في الخمسينات، عندما اتسمت الخلافات والمحاور العربية بالمرونة وبسرعة انتقال الأطراف من موقع إلى آخر، مثلما حدث مثلاً في حالة السعودية التي عارضت حلف بغداد وعقدت معاهدة دفاع مشترك مع مصر ولكنها في مرحلة أخرى تعاطفت مع مبدأ ايزنهاور، ثم غيرت موقفها بعد هذا وشجعت محاولات العدوان على سوريا في نهاية عام ١٩٥٧ ثم غيرت موقفها مرة أخرى بالنسبة

(٥٠) Memorandum from the Secretary of the State (Rusk) for the President. Subject: Action Program for the United Arab Republic, 10 January 1962.

إلى الوحدة المصرية (هذا الخط المرن يمكن أن نجده أيضاً لدى الأردن). إضافة إلى مرونة التحالفات، اتسمت حقبة الخمسينات بأن النزاعات العربية عادة ما كانت تحدث حول قضية واحدة أو موضوع بعينه مثل حلف بغداد أو مبدأ ايزنهاور، أما في الستينات فقد اتسم الاستقطاب العربي باستمرار المواقف والتحالفات وبتعدد القضايا التي يدور حولها الخلاف، وبدا وكأن الوطن العربي قد انقسم إلى مجموعتين من البلدان: مجموعة ثورية أو تقدمية، والأخرى محافظة. أما موضوعات الخلاف فقد تعددت، فكان هناك الخلاف حول شكل النظام الاجتماعي وقضية التطبيق الاشتراكي في ج.ع.م.، وكان هناك الخلاف حول خط السياسة الخارجية وتزايد القطيعة بين ج.ع.م. من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، في الوقت الذي كانت علاقات ج.ع.م. بالاتحاد السوفياتي تشهد تفوقاً مطّرداً.

أما من ناحية علاقات ج.ع.م. بالولايات المتحدة، فعلى خلاف الخمسينات التي اتسمت بالشد والجذب وتباين الموقف الأمريكي بين القول والممارسة، اتخذت العلاقات في الستينات شكلاً أكثر استقراراً واتجهت نحو مزيد من القطيعة. وإذا كانت هذه الحقبة قد بدأت بمحاولة الولايات المتحدة احتواء الحركة القومية والتعامل معها والالتفاف عليها من خلال المساعدات الاقتصادية، فقد تطورت إلى سلسلة من المواجهات حول الدعم المصري للثورة اليمنية والعلاقة باسرائيل واتخاذ الولايات المتحدة مواقف أكثر صراحة في تأييدها ودعمها العسكري لإسرائيل، حيث انتهى الأمر باستخدام العنف في حرب عام ١٩٦٧.

وإذا أردنا أن نضع حقبة الستينات في سياق تطور علاقة الولايات المتحدة بالحركة القومية العربية، يمكن التركيز على ثلاث مواجهات رئيسية تخلل كلاً منها عدد من المعارك:

المواجهة الأولى: دارت حول قضية الدفاع عن الشرق الأوسط واقامة حلف بغداد واستمرت لمدة عامين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦. وفي إطار هذه المواجهة، جرت عدة معارك: معركة ادخال مصر في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط تنضم إليها دول غربية، وطرح ذلك كثمن مقابل جلاء القوات البريطانية عن مصر، وفي هذا السياق طرحت الحركة القومية مفهوم ضرورة أن ينبثق دفاع المنطقة من داخلها، كما طرحت ميثاق الضمان الجماعي العربي كبديل لمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، ووضعت في هذا السياق بذور مفهوم «النظام العربي» في مواجهة «الشرق الأوسط»؛ ومعركة إثارة التنافس بين مصر والعراق والحديث عن الجذور التاريخية لهذا التنافس(٥١)؛

(٥١) U.S. Department of State, Office of Intelligence and Research (OIR), «Current Trends in Arab Unity,» p. 9.

ومعركة كسر احتكار السلاح. ففي إطار رفض الدول الغربية بيع السلاح لمصر في الوقت الذي حافظت فيه على تفوق اسرائيل العسكري، كانت هناك صفقة السلاح الفرنسية لإسرائيل في نهاية عام ١٩٥٤، ثم الغارة الإسرائيلية على غزة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥؛ ومعركة بناء السد العالي، فقد سحبت الولايات المتحدة عرضها في المشاركة في بناء السد العالي بطريقة مهينة تهدف إلى هز صورة النظام المصري ودوره في المنطقة.

المواجهة الثانية: دارت حول مبدأ ايزنهاور، وفي إطارها تمت أيضاً عدة معارك: معركة الحصار الاقتصادي وتجميد الأرصدة المصرية في الولايات المتحدة؛ ومعركة استخدام السعودية في مواجهة مصر وطرح الإسلام كمقابل للعروبة؛ ومعركة التآمر على سوريا لإسقاط الحكم الوطني فيها في نهاية عام ١٩٥٧؛ ومعركة الحيلولة دون قيام الوحدة المصرية ـ السورية ثم العمل على حصارها وتطويقها.

المواجهة الثالثة: هدفت إلى تطويق وحصار الحركة القومية العربية ثم ضربها، وتضمنت هذه المواجهة أيضاً سلسلة من المعارك: معركة اليمن ومحاولات ضرب النظام الجمهوري فيه؛ ومعركة الحلف الإسلامي الذي طرح في النصف الأول من الستينات؛ ومعركة استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي من خلال المانيا الغربية ثم من خلال الولايات المتحدة مباشرة.

في هذا السياق، وفي إطاره التاريخي بلغت المواجهة ذروتها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي مثلت نتائجها ضربة كبيرة للحركة القومية، ووضعت الأساس لتغيرات في توازن القوى في المنطقة(٥٢).

وإذا كانت سنوات إدارة الرئيس كينيدي قد اتسمت بقدر من التقارب مع الحركة القومية العربية، تمثلت في قيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية لـ ج.ع.م، وكذلك في اهتمامه بالقضية الفلسطينية حيث انعكس هذا الاتجاه الجديد في قوله «إن المسألة ليست عما إذا كنا نقبل الاتجاهات الوحدوية للعرب أم لا، ولكن كيف نتعامل معها. وليست المسألة عما إذا كنا نقر بقوة القومية العربية أم لا ولكن كيف نساهم في تحويلها إلى أنشطة بناءة»(٥٣). وإذا كان كينيدي قد لجأ إلى سياسة التعامل بقصد الإحتواء، فإن سنوات جونسون كانت سنوات القطيعة والعداء لحركة القومية

(٥٢) محمد حسنين هيكل، **نحن... وامريكا** (القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٦٧)، ص ٣٨ ـ ٤٢.

(٥٣) Tarun Chandra Bose, *The Superpowers and the Middle East* (London; New York: Asia Publishing House, 1972), p. 67, and Thomas A. Bryson, *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: A Survey* (Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977), p. 221.

العربية، وسنوات الاقتراب الحثيث والتلاحم بين السياسة الأمريكية وأهداف السياسة الاسرائيلية في المنطقة.

١ ـ الدور المصري في اليمن

كانت أولى قضايا الخلاف هي التدخل العسكري المصري لدعم الثورة اليمنية. ولم يكن هذا التدخل يعد عملاً مقبولاً من جانب الولايات المتحدة، إذ كان يمثل تهديداً للنظم الملكية المحافظة، وبالذات السعودية التي لها علاقة طيبة بأمريكا، وحيث إن للولايات المتحدة مصالح كبيرة فيها. لذلك تحركت السياسة الأمريكية بهدف إخراج الجيش المصري من اليمن. وفي آذار/ مارس ١٩٦٣، أحاط جون بادو، السفير الأمريكي بالقاهرة، عبد الناصر بأن استمرار الوجود العسكري المصري في اليمن سوف يؤثر في استمرار المساعدة الأمريكية لمصر. ويعبر جونسون عن تصوره لأهداف هذه المساعدة بقوله في مذكراته «ولمدة في بداية الستينات، كنا نأمل أنه [أي عبد الناصر] سوف يركز أكثر على تحسين أحوال شعبه، وبناء على هذا الافتراض قدمنا إلى مصر مساعدات كبيرة وبالذات في مجال القمح»، ولكن عبد الناصر «استمر في حلمه الامبراطوري وبينما كان اقتصاده مرهقاً أرسل قواته إلى اليمن «لكي يستولي على هذه الدولة. ولكي يحقق طموحاته، أصبح أكثر اعتماداً على الاتحاد السوفياتي وأصبحت نظرته أكثر عداء للولايات المتحدة وأصبحت خطاباته أكثر كراهية لها»(٥٤).

ويمكن لنا أن نفهم سر الاهتمام الأمريكي بانسحاب الجيش المصري من اليمن بالنظر إلى الصلات التقليدية بين الولايات المتحدة والسعودية وبالنظر إلى المصالح النفطية والتجارية الأمريكية فيها. هذا الاهتمام له بذور، ففي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٠ عبر الرئيس ترومان في رسالة موجهة إلى الملك عبد العزيز عن حرص الولايات المتحدة العميق على استقلال السعودية. وفي زيارة ولي العهد الأمير فيصل إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢ أكد كينيدي الالتزام الأمريكي بحماية السعودية وأرسل في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر رسالة ورد فيها «أريد أن يفهم بوضوح أن المملكة العربية السعودية تستطيع أن تعتمد على صداقة وتعاون الولايات المتحدة في حل القضايا التي ستواجهها في الأيام المقبلة، فالولايات المتحدة لها مصلحة عميقة في المملكة العربية السعودية وفي استقرارها وتقدمها. وباستطاعتكم أن تكونوا متأكدين من دعم الولايات المتحدة في الحفاظ على سيادة المملكة»(٥٥).

(٥٤) Lydon B. Johnson, *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969* (New York: Popular Library, 1971), p. 290.

(٥٥) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٥٤: دراسة في العلاقات الدولية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥.

وفي الحقيقة أن السياسة الأمريكية إزاء الدور المصري في اليمن أخذت أطواراً مختلفة وتأثرت بعوامل متعددة، منها الجوار الجغرافي للسعودية حيث تكمن المصالح الأمريكية الكبرى، ومنها الجوار لعدن التي كانت تحت النفوذ الإنكليزي، ومنها رغبة كينيدي في تحسين علاقات أمريكا مع العرب، وتقديم صورة جديدة عن الولايات المتحدة في المنطقة، وبخاصة بعد فتور العلاقات المصرية ـ السوفياتية في عام ١٩٥٩. لذلك قام كينيدي باللجوء إلى عدة أساليب، منها تعيين سفير أمريكي جديد هو جون بادو، وهو أحد الذين اعتقدوا أنه من الممكن حماية المصالح الأمريكية دون الاصطدام حتمياً مع الحركة القومية العربية التقدمية؛ ومنها استخدام أسلوب المراسلات الشخصية مع عبد الناصر وتبادل الرئيسين خطابات حول الكونغو وموضوع القضية الفلسطينية؛ ومنها استخدام أسلوب المعونة الاقتصادية. في هذا السياق كان هدف الولايات المتحدة هو حصر الصراع في اليمن وعدم القيام بما يؤدي إلى اتساع دائرته خارج الحدود اليمنية، لذلك قامت أمريكا بالاعتراف بالنظام الجمهوري في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، وعلى أثر ذلك تم قبول الوفد الجمهوري كممثل لليمن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه أعطت تأكيدات للسعودية. وعندما هددت اليمن بضرب المواقع في السعودية، أرسلت الولايات المتحدة سرباً من المقاتلات إلى الرياض، ودعت مصر إلى عدم القيام بهجمات جوية على نجران، وقامت مدمرة أمريكية بزيارة صداقة إلى ميناء جدة في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، وقدمت مقترحات لفض الاشتباك بين القوات العسكرية.

ولكن كما أوضحنا، بدأ التدهور مرة أخرى بسبب طرح مشروع الحلف الإسلامي، وربط أمريكا تجديد اتفاقية بيع القمح إلى مصر بشروط حول الوجود العسكري في اليمن والعلاقة باسرائيل وانضمام الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة، واتضاح دور الولايات المتحدة كمورد رئيسي للسلاح إلى اسرائيل.

وفي مجال تحليل تطور الموقف الأمريكي إزاء الثورة اليمنية يمكن القول إنه كان نتاج تفاعل عاملين: أولهما، المصالح الأمريكية المتضمنة في الصراع اليمني؛ وثانيهما سياسة كينيدي الذي جاء إلى الحكم في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١.

فيما يتعلق بالعامل الأول، وقفت الولايات المتحدة في موقف التحالف مع النظم المحافظة في المنطقة، ولاسيما الأردن والسعودية. ولذلك عندما نشبت الثورة في اليمن، اعتبر ذلك هزيمة كبرى للنظم التي تؤيدها الولايات المتحدة، وبخاصة في وقت بدا فيه النظام السعودي متسماً بالضعف وعدم التضامن الداخلي، وكان من علامات ذلك المعارضة الواضحة داخل القوات المسلحة والوزارة بل ومن بعض أفراد

الأسرة الحاكمة للتدخل السعودي المضاد للثورة[٥٦].

أما فيما يتعلق بسياسة كينيدي، فعندما نشبت الثورة في اليمن لم يكن عمر إدارته يبلغ العامين بعد، وكان كينيدي قد أتى إلى الحكم برؤية جديدة للسياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً أراد بها إدخال تغييرات جذرية على هذه السياسة. فقد ذكر في كتابه **صور من الشجاعة** «أن السياسيين يستطيعون بدورهم أن يظهروا الشجاعة بموافقتهم على الحلول الوسط ودعوتهم إلى التساهل واستعدادهم لإحلال التعاون محل الصراع»[٥٧].

وعموماً تميزت سياسة كينيدي بعدة سمات:

أ ـ السعي إلى تحسين العلاقات الأمريكية ـ العربية عموماً، إذ أظهر الرئيس الأمريكي اهتماماً بمشاكل المنطقة الداخلية ولم يوجه كل همه إلى خطر الشيوعية الدولية.

ب ـ اختياره لمستشاريه من المتخصصين في شؤون المنطقة، وكذلك اهتمامه بالتقارير التي ترد إليه من السفارات الأمريكية فيها.

ج ـ السعي لتقوية علاقات أمريكا بالأنظمة العربية الثورية ومحاولة كسب ثقة عبد الناصر وصداقته.

وفي تطبيق هذه السياسة كان من الطبيعي أن يكون لمصر نصيب أساسي بحكم دورها القيادي في المنطقة. وقد انطلق كينيدي ومساعدوه من أن تأييد الحركات الوطنية غير الشيوعية قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التي لا تتصف بالكفاءة والقدرة على مواجهة العالم الحديث.

انعكس هذا في اعتقاد مؤداه أن استعادة حرية الحركة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة لا بد من أن ترتبط باتجاه ودي من مصر، بخاصة أن الاتجاه المعادي منها في منتصف الخمسينات لم يأتِ إلّا بأسوأ النتائج من المنظور الأمريكي، وبصفة خاصة دخول السوفيات إلى المنطقة بصفة رسمية عسكرياً وتجارياً وثقافياً... الخ. وانطلاقاً مما سبق، سعى كينيدي لتطوير علاقاته مع عبد الناصر حول نقاط المصلحة المتبادلة، مع الاعتراف بأن الولايات المتحدة لها اختلافات حادة معه وأن هذا التطور لا ينتظر منه إنهاء هذه الاختلافات. ولهذا قامت السياسة الجديدة لكينيدي على الاحساس بالحاجات المتبادلة، ولكنها لم تمثل انقطاعاً كاملاً عن السياسة السابقة،

(٥٦) أحمد يوسف أحمد، «الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨)، ص ٥٢٠.

(٥٧) جيمس بيرنز، جون كينيدي، ترجمة خيري حماد (بيروت: منشورات دار الشروق الجديدة، ١٩٦١)، ص ٢٤١.

بل تضمنت كثيراً من عناصر الوضع القديم وإن أعيدت صياغتها بشكل أكثر ايجابية.

وقد ساعد على اتباع هذه السياسة فتور العلاقات المصرية ـ السوفياتية في ذلك الوقت بعد أزمة عام ١٩٥٩ ورغبة الغرب في استغلال هذا الوضع لترويض نظام عبد الناصر سلمياً. كما وجد المسؤولون الأمريكيون في السلوك الخارجي لمصر بعض العلامات الايجابية. وقد ضرب جون بادو، السفير الأمريكي في القاهرة عدة أمثلة على ذلك، منها توقيع اتفاقية ثقافية بين مصر والولايات المتحدة عام ١٩٦٢. فأدت هذه السياسة الجديدة إلى تحسين العلاقات المصرية ـ الأمريكية في بداية عهد كينيدي، من خلال أداتين، هما:

(١) **الدبلوماسية**: اتخذت شكل تعيين سفراء مؤيدين لاتجاهاته وذوي قدرة على تطبيق هذه السياسة، وكان جون بادو من نصيب مصر، فلعب دوراً كبيراً في تحسين العلاقات المصرية ـ الأمريكية طيلة فترة خدمته، في الحدود المتاحة لدور دبلوماسي يتحرك في اطار السياسة الخارجية لبلاده. وكان من الأمور ذات المغزى أنه استقال من منصبه في أيار/ مايو سنة ١٩٦٤، بعد حوالى خمسة شهور من اغتيال كينيدي. فضلاً عن استخدام أسلوب المراسلات الشخصية بين حين وآخر، بين كينيدي وعبد الناصر، حيث كان كينيدي يحاول في رسائله لعبد الناصر أن يشرح الموقف الأمريكي بصراحة.

(٢) **المساعدة الاقتصادية**: وقد أولتها الولايات المتحدة أهمية كبيرة، حيث اعتبرتها تحقق مصلحة متبادلة للبلدين، فهي تقدم لمصر ما يجنبها «الوقوع في قبضة الكتلة السوفياتية» وتحافظ على الاستقرار في المنطقة من خلال مصر.

في هذا السياق، عندما نشبت الثورة في اليمن وما أعقبها من التدخل العسكري المصري، اختلفت دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية في تحديد ماهية المصالح الأمريكية المتصلة بهذا الموقف، وكيفية حمايتها، ومن ثم تحديد بدائل السياسة المتاحة. فبداية كان الكونغرس «والذي كانت علاقاته متوترة بالرئيس كينيدي» يرى ضرورة التحرك لإخراج مصر من اليمن ووقف المغامرات الخارجية لعبد الناصر، وكان هذا الموقف يعكس موقف رجال صناعة النفط العاملين في السعودية والخليج والقوى الموالية لإسرائيل. كذلك وزارة الدفاع كانت تشارك الكونغرس موقفه هذا للعمل على منع إضعاف مركز بريطانيا في عدن، كذلك كان كل من الأردن والسعودية يضغط في الاتجاه نفسه[٥٨].

لكن وزارة الخارجية كانت لها رؤيتها الخاصة، فقد كانت ترى أن المصالح

(٥٨) أحمد، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

الأمريكية المتضمنة في الموقف هي تهديد النظام السعودي، ولم يكن ذلك التهديد ناشئاً عن احتمال غزو عسكري مصري، لبُعد اليمن عن مراكز الحياة في السعودية وبدرجة أكبر عن حقول النفط السعودي، فضلاً عن عدم ظهور أية نية مصرية في هذا الاتجاه، وهو ما أكده عبد الناصر في لقائه مع جون بادو، السفير الأمريكي بالقاهرة[٥٩]. وكانت وزارة الخارجية ترى التهديد ينبع من المواجهة المصرية ـ السعودية، الناجمة عن التدخل السعودي ضد الثورة حيث نظرت إليها على أنها عوامل قد تعجل باهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد معها سيطرتها على الموقف، أو قد تسبب ثورة داخلية تطيح بالنظام السعودي، وبخاصة أن هناك فئات عديدة ساخطة في الداخل. وينسحب الأمر نفسه على الأردن، حيث كانت العناصر الموالية لعبد الناصر أقوى منها في السعودية، وحيث توجد حساسية خاصة لأي تغيير سياسي فيه نظراً إلى حدوده المشتركة مع اسرائيل. وعليه، فقد انتهت وزارة الخارجية إلى أن خير وسيلة لحماية المصالح الأمريكية المهددة هي خلق موقف يمكن فيه حماية الاستقرار في السعودية والأردن من التهديدات النابعة من التأثيرات المحتملة السابق بيانها. ويتمثل هذا الموقف في حصر الصراع في اليمن بحيث تمنع انعكاساته من الانتشار خارجها، الأمر الذي يعرض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة (بخاصة في الأردن والسعودية) للخطر.

إزاء هذا التقويم كانت هناك عدة بدائل مطروحة لمواجهة الثورة اليمنية والتدخل العسكري المصري فيها، كان أولها تشجيع الملكية وإجهاض الثورة اليمنية بالقوة، لكن هذا البديل تم اسقاطه من خيارات وزارة الخارجية الأمريكية لعدة اعتبارات:

(أ) سياسة كينيدي الرافضة لنظام الإمامة، بخاصة وأن التقارير التي كانت تتلقاها وزارة الخارجية من بعثتها الدبلوماسية في اليمن قد نقلت صورة حقيقية عن وضع المجتمع اليمني وقتذاك.

(ب) التأييد الشعبي للجمهوريين؛ الأمر الذي فرض ضرورة الاعتراف الأمريكي بالثورة، حيث كانت تقارير الاستخبارات الأمريكية تتنبأ بهزيمة مؤكدة للملكيين، وكذلك تقارير البعثة الدبلوماسية خصوصاً تقارير روبرت ستوكي، الذي كان يشغل منصب القائم بالأعمال الأمريكي في اليمن في بداية الثورة، والذي عقد العديد من الاجتماعات مع المسؤولين الجمهوريين في ذلك الوقت وأدلى بتصريحات ايجابية عن التأييد الشعبي للثورة.

(٥٩) مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، ترجمة مروان خيري (بيروت: الانترناشيونال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٣٤٠.

(ج) تدخل مصر بقواتها لدعم الثورة، وكانت الخبرة الأمريكية مع عبد الناصر ـ كما رأتها وزارة الخارجية ـ تؤيد تجنب أي صدام معه على أساس أنه التزم بالدفاع عن الجمهورية في اليمن وأن أي ضغط شديد قد يتعرض له لن يؤدي إلا إلى المزيد من التشدد؛ بينما كان المتصور أن يؤدي الاعتراف الأمريكي إلى اعتراف بريطاني أو على الأقل وقف أو شبه وقف للمساعدة السعودية والأردنية للملكيين ومن ثم يعطي لعبد الناصر مبرراً لانسحاب مشرف.

(د) كذلك كانت دول الكتلة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهوري، وكان هذا يعني أن عداء السياسة الأمريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الاستقطاب التقليدي في المنطقة بين قوى للتغيير يدعمها الاتحاد السوفياتي وقوى تقليدية ترتبط بالولايات المتحدة.

لذلك بدت الظروف السابقة أكثر ما تكون ملائمة لاتباع مسلك توفيقي تجاه الصراع، تمثل في ثلاثة عناصر:

ـ **الاعتراف بالنظام الجمهوري**، فقد سعت أمريكا إلى الحصول على ضمانات مقابل الاعتراف بهذا النظام، وتمثل ذلك في رسالة كينيدي إلى عبد الناصر في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ مقترحاً أن تؤكد الحكومة الجمهورية اليمنية علناً عزمها على احترام التعهدات والالتزامات الدولية والسعي لإعادة العلاقات الودية مع جيرانها وصرف جهودها إلى الشؤون الداخلية، مع إصدار بيان في صورة نداء الجمهورية اليمنية إلى اليمنين في المناطق المجاورة باحترام القانون، وبعد ذلك سوف تعترف واشنطن بالنظام الجمهوري فوراً.

وقد رد عبد الناصر على كينيدي برسالة أوضح فيها قبوله دون تردد لاقتراحه شارحاً له أن مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج وأنها تحتاج إلى جهودها لبناء نفسها وأنها كانت دائماً تلتزم جانب الدفاع ضد هجمات خارجية عليها.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، أصدرت الحكومة اليمنية بياناً التزم بمقترحات كينيدي، وعقب ذلك صدر بيان من القاهرة يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني. ومن الواضح أن عبد الناصر كان يدرك الأهمية الفائقة للاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن. وفي اليوم التالي صدر بيان الاعتراف الأمريكي بالنظام الجمهوري في اليمن، وأشار إلى أن تعهد الحكومة اليمنية باحترام الالتزامات الدولية للحكومة الإمامية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية.

وقد مثل قرار الاعتراف الأمريكي كسباً سياسياً لا شك فيه للنظام الجمهوري

اليمني وللسياسة المصرية، وكان أبرز العلامات بهذا الصدد هو قبول الوفد الجمهوري كممثل لليمن في الأمم المتحدة في اليوم التالي مباشرة بقرار من الجمعية العامة[60].

ـ **اعلان نية الدفاع عن السعودية**، كانت دوائر السياسة الخارجية الأمريكية تشعر بقلق شديد على مصير النظامين السعودي والأردني. ونظراً إلى الدواعي السابقة للاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، فقد اعتبر أنه من الضروري أن تخطر السعودية رسمياً بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الاقليمية. وفي ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢ (وهو اليوم نفسه الذي وقعت فيه أول غارة جوية مصرية على نجران) أرسل كينيدي إلى الأمير فيصل رسالة ـ لم يُعلن عنها في ذلك الوقت ـ قدم فيها تأكيداته باهتمام أمريكا العميق باستقرار السعودية وتأييدها الكامل للحفاظ على سلامتها الاقليمية. فقد لاحظ أن السعودية بحاجة إلى جو يخلو من المهاترات المضادة والتحريض الداخلي والخارجي كي تنجح في تحقيق أهدافها[61].

وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢، وحين أضاف لجوء الطيارين الأردنيين إلى مصر نكسة جديدة للنظامين الأردني والسعودي، أرسلت الولايات المتحدة سرباً مقاتلاً من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض في تظاهرة تأييد واضحة.

وخلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، اتخذت الولايات المتحدة ثلاث خطوات للدفاع عن السعودية، تضمنت إصدار بيان من وزارة الخارجية يأسف بشدة لهجوم طائرات يقودها طيارون مصريون على نجران، ويعلن أن الحكومة الأمريكية قد عبرت عن اهتمامها بهذا الصدد للحكومة المصرية التي قدمت تأكيداتها بأنها لا تصدر أوامر بشن هجمات عبر الحدود اليمنية وأنها سوف تبذل أقصى ما في وسعها لتجنب تكرار مثل هذه الهجمات[62] عبر الحدود. وأعلن البيان أن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الاقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة؛ واذاعة خطاب كينيدي إلى الأمير فيصل السابق الإشارة إليه في ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣ للتأكيد على النية الأمريكية في الدفاع عن السعودية؛ وارسال مدمرة أمريكية في زيارة مجاملة إلى ميناء جدة في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣.

في الوقت نفسه أدركت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحل الحقيقي لمشكلة

(٦٠) احمد، المصدر نفسه، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤.
(٦١) الأهرام، ١٩٦٣/١/٩.
(٦٢) الأهرام، ١٩٦٣/١/٤.

تهديد النظام السعودي لا يكمن في اجراءات عسكرية، وإنما يكمن في تطويق آثار الصراع داخل اليمن ومحاولة إيجاد فض للاشتباك في منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية. وارتبطت هذه المحاولة بتطور الموقف الأمريكي من الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن، فقد تضمنت رسالة كينيدي إلى عبد الناصر في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ اقتراحاً بفض الاشتباك يقوم على أساس إنهاء متبادل للعدوان الخارجي لأطراف الحرب الأهلية اليمنية، ويتضمن ذلك إجلاء مرحلياً وسريعاً للقوات الأجنبية «المصرية» عن اليمن وإنهاء العون الخارجي للملكيين والإجلاء المرحلي السريع للقوات التي أدخلت بعد الثورة إلى منطقة الحدود السعودية ـ اليمنية (اشارة للقوات السعودية).

واقترح كينيدي أن تصدر مصر بياناً تعلن فيه استعدادها لقبول العناصر السابقة كأساس لفض الاشتباك. وقد أكد عبد الناصر لكينيدي في رده على رسالته قبوله لمقترحاته في هذا الصدد وأن ج.ع.م. إذ تبدي كراهيتها لاستمرار سفك الدماء لتعبر في الوقت نفسه عن استعدادها لوقف الاشتباك المسلح من جانبها، وأن تبدأ في سحب قواتها الموجودة في اليمن بالتدريج إذا ما انسحبت القوات السعودية والأردنية المشتركة في تأييد الملك المخلوع في مناطق الحدود، وإذا ما توقفت المساعدات السعودية والأردنية للخارجين الملكيين، أو حالما تطلب منها ذلك حكومة الجمهورية العربية اليمنية[٦٣].

وعندما لم تُفض تطورات الصراع اليمني إلى أي تقدم بخصوص فض الاشتباك، وتكررت الهجمات المصرية على مواقع سعودية أخرى في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢، أكدت الحكومة الأمريكية أنها مستمرة في اقتناعها بأن أفضل وسيلة لخدمة مصالح الشعب اليمني هي فض الاشتباك وانهاء التدخل الخارجي.

تُظهر التطورات التالية أن هذا الاقتراح الأمريكي كان مصدراً لتصعيد السلوك العسكري المصري. ففي ضوء النجاحات النسبية التي حققها الملكيون في اليمن كان أمام المسؤولين المصريين خياران:

(١) إما قبول الاقتراح الأمريكي بفض الاشتباك في وقت لا تكون فيه للجمهوريين سيطرة كاملة على اليمن، ومن ثم فإن شروط أي اتفاق لفض الاشتباك لن تكون مؤاتية.

(٢) أو رفض فض الاشتباك مع تزايد احتمالات الصدام مع امريكا.

(٦٣) الأهرام، ١٩/١٢/١٩٦٢.

ولكن المخرج من هذين البديلين كان إيجاد موقف جديد، بتصعيد للتدخل يؤدي إلى سيطرة كاملة للجمهوريين على اليمن قبل فض الاشتباك، الأمر الذي يعني أن الاتفاقية في الواقع سوف تكون ضمانة قانونية للجمهوريين.

ومن هنا اتجهت القيادة المصرية إلى تصعيد التدخل العسكري، وهو ما اتخذ شكل هجوم رئيسي في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٦٣ سمي بهجوم رمضان، وقد عمل هذا التصعيد على تحقيق نجاح واضح، وبعده استجابت القيادة المصرية للاقتراح الأمريكي بفض الاشتباك[٦٤].

أدت استجابة القيادة المصرية لذلك الاقتراح إلى ابرام اتفاقية فض الاشتباك في نيسان/ ابريل ١٩٦٣. وكانت هذه الاتفاقية محصلة لتعاون كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة التي مهدت لزيارة كل من الأمين العام ومبعوث الرئيس الأمريكي للمنطقة في آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١٩٦٣ في مهمتين انتهيتا بالتوصل إلى اتفاقية فض الاشتباك. وقد لعب الزورث بانكر مبعوث كينيدي دوراً مهماً في الوساطة بين الرياض والقاهرة.

وكان جوهر الموقف الأمريكي في اتصالات فض الاشتباك هو مقترحات كينيدي التي وردت في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٦٢، والتي يمكن تلخيصها في وقف التدخل في الصراع اليمني سواء بوقف الدعم الخارجي للملكيين أو للجمهوريين. وقد أوضح المفاوض الأمريكي للمسؤولين المصريين في غمار هذه الاتصالات طبيعة وحساسية المصالح الأمريكية المتضمنة في الصراع اليمني، وحاول اقناع عبد الناصر بأن التعاون في إيجاد مخرج لهذا المأزق أمر في مصلحته بالنسبة إلى خير مصر واستمرار العلاقات الطيبة بالولايات المتحدة، بما في ذلك تفادي أن يؤدي التورط المصري المتزايد في اليمن إلى اتخاذ الكونغرس اجراء غير مناسب بصدد برنامج المساعدة الأمريكي. وأوضح المفاوض الأمريكي للمسؤولين السعوديين المسألة نفسها بالنسبة إلى بلادهم، وإن أضاف إليها التأكيدات الأمريكية بضمان السلامة الاقليمية للسعودية ولوضع النظام الملكي فيها. ولجعل هذا التأكيد قابلاً للتصديق من المسؤولين السعوديين، عرض بانكر عليهم ـ استناداً إلى قرار من مجلس الأمن القومي الأمريكي ـ إرسال ثماني طائرات إلى السعودية كرمز للحماية الأمريكية، في مقابل الالتزام السعودي بوقف دعم الملكيين. وعلى هذا الأساس كان مجلس الأمن القومي الأمريكي يأمل في اقناع عبد الناصر بسحب قواته من اليمن. ولكن هذه الاتفاقية أخفقت في النهاية في تحقيق أي تقدم في هذا الصدد. فاستمر الدعم السعودي سياسياً

(٦٤) أحمد، «الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧،» ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧، و٢١٤.

وعسكرياً للملكيين، باستثناء فترة توقف قصيرة في صيف ١٩٦٤ عاد بعدها إلى التصاعد في النصف الأول من عام ١٩٦٥.

- الموقف الأمريكي بعد كينيدي

في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٦٣ اغتيل كينيدي. ورأت القيادة المصرية باختفائه من مسرح السياسة الأمريكية وحلول جونسون محله تغيراً سوف تكون له آثاره السلبية في العلاقات المصرية - الأمريكية، وبخاصة أنه كانت هناك شواهد على أن درجة من التوتر كان قد بدأت تعود للعلاقات المصرية - الأمريكية في الشهور الأخيرة من حياة كينيدي لسببين هما: إحساس عبد الناصر بأن كينيدي قد خدعه وأن جزءاً من المخطط الأمريكي كان يهدف إلى زيادة تورطه في اليمن؛ وضيق كينيدي من عدم تنفيذ عبد الناصر لالتزاماته بموجب اتفاق فض الاشتباك. أضف إلى ذلك أن تولي جونسون الرئاسة دعّم من هذه التخوفات بسبب تعاطفه مع اسرائيل منذ حرب السويس؛ وشك عبد الناصر في مقدرة جونسون على حل المسائل الدولية المعقدة؛ وأسلوب جونسون الذي يفتقر إلى صراحة كينيدي. وهو ما ذكره محمد حسنين هيكل في إحدى مقالاته التي نشرت في «الأهرام»[٦٥].

وعليه، شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ بعض المظاهر السلبية في العلاقات المصرية - الأمريكية لعدة أسباب، تضمنت قلق الولايات المتحدة بسبب دعوة عبد الناصر العلنية لإنهاء القواعد الأجنبية في ليبيا في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٤، وزيارة خروتشوف إلى مصر في أيار/ مايو ١٩٦٤، وعدم رضى الأمريكيين عن عدم انسحاب مصر من اليمن بموجب اتفاقية فض الاشتباك. وكانت الأزمة قد بدأت ملامحها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ بسبب السياسة المصرية تجاه الكونغو، ثم كان الهجوم الذي شنه عبد الناصر على السياسة الأمريكية، في خطابه الذي ألقاه في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٤ في شكل سلسلة من الوقائع المتلاحقة التي عمقت أزمة الثقة بين مصر والولايات المتحدة. وعليه، اتسمت العلاقات المصرية - الأمريكية بالتوتر وأزمة الثقة، إلاّ أن كلا الجانبين لم يكن يريد الوصول إلى نقطة اللاعودة. ومن هنا كانت أبعاد ثلاثة لهذه العلاقات تعمل كلها في اتجاه واحد:

الأول، إن تدهور هذه العلاقات قد ولد شكوكاً لدى عبد الناصر بأن هناك مخططاً أمريكياً لاستنزافه، وهي شكوك تولدت لديه في أواخر عهد كينيدي. وهذا ما أشار إليه جون بادو بالقول إنه ابتداءً من عام ١٩٦٥ تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليمن بعد أن بدا أن المصالح الأمريكية في أمان وبدا أن أفضل طريقة هي ترك

(٦٥) محمد حسنين هيكل، «كينيدي ومصر،» الأهرام، ٢٩/١١/١٩٦٣.

المشكلة اليمنية لمن أوجدها... وإن هذا كان في الواقع يعني اتباع سياسة «تَحَمَّل نتائج أعمالك»[٦٦]. ولما كان احراز نصر عسكري حاسم في اليمن قد أصبح بعيد المنال، فإن ذلك جعل أن الوسيلة الأفضل للتخلص من الاستنزاف في اليمن هو بالاتجاه نحو التسوية، أو على الأقل إعطاء التسوية الأولوية في التنفيذ على غيرها من البدائل.

الثاني، تضمن تدهور العلاقات متاعب اقتصادية لمصر، بسبب السياسة المصرية في اليمن، ومن ثم سوف يمثل ذلك ضغطاً على القيادة المصرية للعمل على اتباع بديل التسوية السلمية.

الثالث، شكّل الوجود المصري في اليمن مزيداً من المتاعب الاقتصادية لمصر الأمر الذي دفع في الاتجاه نفسه، وعليه شهدت العلاقات المصرية - الأمريكية بعد كينيدي تدهوراً ملحوظاً، وكان أحد الضغوط التي ساهمت في دفع القيادة المصرية إلى التسوية السلمية للمشكلة...

وقد نتج من ذلك اتفاقية اركويت عام ١٩٦٤ ولكنها فشلت، ثم اتفاقية جدة عام ١٩٦٥ التي اخفقت بدورها أيضاً.

هنا رفعت الولايات المتحدة يدها عن مشكلة اليمن، وتركت مصر تتورط في اليمن وفقاً لما أعلنته من ترك المشكلة لمن أوجدها ليجني نتائج أعماله. ولكن ذلك لم يكن يعني عدم اهتمام الولايات المتحدة بالموضوع، انما يعني أنها لا تأخذ جانب المبادرة بمحاولة الحل. فمثلاً، عندما طالبت مصر الولايات المتحدة بتجديد اتفاقية القمح لتسري من تموز/ يوليو حتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، ربطتها واشنطن بعدة شروط من بينها التراجع عن نية مصر في ضرب قواعد الملكيين في السعودية إذا ما تحركوا ضد الثورة اليمنية، الأمر الذي رفضه عبد الناصر حيث أوضح أن الاستجابة للشروط الأمريكية من أجل امدادات القمح لا تعني في النهاية سوى الخضوع الكامل للأمريكيين[٦٧].

هكذا سارت السياستان المصرية والأمريكية في طريق الصدام في هذه المرحلة، ومن ثم كان القرار المصري بإبقاء القوات المصرية في اليمن. ومع بداية عام ١٩٦٧ كان الوضع في اليمن أقوى وأكثر اطمئناناً من أي وقت مضى، فضلاً عن حماية القوات المصرية لهذا الوضع.

(٦٦) أحمد، المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٦٧) الأهرام، ٢٣/٢/١٩٦٧.

كان التعارض بين السياسة الخارجية المصرية والسياستين الأمريكية والبريطانية في شبه الجزيرة العربية عاملاً مهماً في عمل الولايات المتحدة على إنهاء الوجود المصري في اليمن بأقصى سرعة وقبل عام ١٩٦٨، قبل أن يجني هذا التدخل ثماره وفقاً لما تصورته الدوائر الغربية ـ فقد كان الوضع القوي للتدخل المصري في اليمن في ذلك الوقت يجعل من محاولة هزيمته عسكرياً في شبه الجزيرة العربية عملية صعبة فضلاً عن مخاطرها ـ كذلك، وكما وصف أحد رجال الاستخبارات المركزية الأمريكية النظام المصري بأنه يبدو محصناً ضد المحاولات الانقلابية، على غرار تلك التي جرت في اندونيسيا وغانا[68].

واستمر الوضع حتى حرب عام ١٩٦٧ بما أسفرت عنه من نتائج، ومن هنا كان إنهاء الوجود العسكري المصري في اليمن في نطاق جامعة الدول العربية وفيما عُرف باسم اتفاقية الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧ والتي سحبت مصر بموجبها قواتها العسكرية من اليمن.

٢ ـ مشروع الحلف الاسلامي

كما كان من قضايا الخلاف مشروع أو فكرة الحلف الإسلامي الذي أثير في عام ١٩٦٥ وتبنى دعوته الملك فيصل، الذي قام بزيارة إلى الأردن وباكستان والسودان كما قام باتصالات مع شاه ايران. وكان هذا المشروع، من ناحية، رداً على الحركة القومية وطرح بديل فكري وايديولوجي مخالف، ومن ناحية أخرى، إحياء لحلف بغداد ولنظام اسلامي للدفاع عن الشرق الأوسط. وكما اتضح من الفصول السابقة، فليس في هاتين الفكرتين جديد. فاستخدام الإسلام في مقابل العروبة يعود إلى زيارة الملك سعود إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، ورغبة ايزنهاور كما أفصح في مذكراته، عن استخدامه كعنصر مناوىء لعبد الناصر باعتباره حامي الحرمين ولما يتمتع به من منزلة دينية. وأما الفكرة الثانية، فتعود بجذورها إلى عام ١٩٥٣ ومحاولة باكستان إقامة نظام دفاعي مرتبط بالغرب تحت ستار الإسلام.

وهدف أنصار مشروع الحلف الإسلامي إلى أكثر من غرض. فالطرح الإسلامي يسمح للسعودية بأن تلعب دوراً قيادياً، فكان القادة السعوديون من أول الذين نادوا بالتضامن الاسلامي، ودعا إليه الملك عبد العزيز بن سعود، وأنشأ الملك سعود تجربة القمة السياسية خلال موسم الحج. وهكذا، فإذا كانت القومية العربية تعطي للقاهرة أو دمشق، على سبيل المثال، موقعاً بارزاً، فإن الاسلام يحقق الغرض

(٦٨) كوبلاند، لعبة الأمم، ص ٣١٧.

نفسه بالنسبة إلى السعودية. أضف إلى ذلك أن الطرح الإسلامي يسمح بانتقاد مفهوم القومية باسم عالمية الإسلام، كما يسمح بنقد النظم العربية الثورية التي كانت تقود الحركة القومية بالإلحاد والتحالف مع الاتحاد السوفياتي. وأخيراً فإن فكرة الحلف الإسلامي تسمح بالخروج من الإطار العربي والبحث عن حلفاء أقوياء لدى ايران وتركيا وباكستان. لهذه الأسباب، أدرك جمال عبد الناصر خطورة الدعوة منذ بدايتها وشن عليها هجوماً عنيفاً واتهم أنصارها بأشد الاتهامات[69].

٣ ـ جونسون وتدهور العلاقات الأمريكية ـ العربية

اتضح في عام ١٩٦٣ من محاكمات أعضاء حكومة الانفصال في سوريا، أن عملاء الاستخبارات الأمريكية لعبوا دوراً في الإعداد للانفصال. وعبر عبد الناصر عن دهشته «إذ كيف يتقرب الرئيس كينيدي منه، وفي نفس الوقت تعمل المخابرات المركزية ضده»[70]. وفي عام ١٩٦٤ أوقفت الولايات المتحدة مساعدتها إلى ج.ع.م. وفقاً لقانون ٤٨٠ الخاص بفائض المنتوجات الزراعية. وفي عام ١٩٦٥ صدر قرار من مجلس الشيوخ يؤكد هذا ويمنع التعاون معها بسبب سياستها الخارجية وموقفها من جمهورية اليمن، وطالما أن رئيس الولايات المتحدة يرى أنها تقوم بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وضد أصدقائها. وكان من الأسباب التي ترددت في مجال إصدار هذا القرار أن ج.ع.م. تساعد الثورة اليمنية، وأنها تحرض على افساد المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه نهر الأردن، وانها تهدد دائماً بشن حرب جديدة ضد اسرائيل، وأنها تسعى لتنظيم قيادة عربية موحدة، «وردّ العرب موقف أمريكا على أنه محاولة أخرى من جانبها لعزل عبد الناصر أو القضاء على الثورة العربية»[71]. وفي العام نفسه رحبت وزارة الخارجية الأمريكية بمقترحات الرئيس الحبيب بورقيبة التي دعا إليها في آذار/ مارس وتضمنت ضرورة الاعتراف بالأمر الواقع والواقعية، ضرورة الإعتراف باسرائيل. وبينما كان رد الفعل العربي هو الاستنكار لهذه الآراء فقد أشادت بها الخارجية الأمريكية، ودارت في هذه الأثناء مباحثات بين البلدين لتقديم مساعدات وقروض أمريكية لتونس[72].

وعلى يد ليندون جونسون، شهدت العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية تطورات

(٦٩) راشد البراوي، من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص ١٠٣ ـ ١٠٩، و١٣٢ ـ ١٤٣.

(٧٠) أحمد حروش، خريف عبد الناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٧١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، ٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨)، ص ١٩٢.

(٧٢) أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء (بيروت: دار العودة، ١٩٧١)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٦.

مهمة في هذه السنوات، فإذا كان كينيدي قد سعى لإحداث نوع من التوازن في العلاقات بين العرب واسرائيل، فسمح ببيع صواريخ «هوك» لإسرائيل بينما قدم المساعدات الاقتصادية لمصر، وبينما كان يدعو مصر لسحب قواتها من اليمن اعترف بالنظام الجمهوري فيها، فإن جونسون من الناحية الأخرى أحدث تحولاً كيفياً على طبيعة المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ففي آخر سنة مالية في عهد كينيدي بلغت قيمة هذه المساعدات ٤٠ مليون دولار، وفي عام ١٩٦٥ زادت إلى ٧١ مليوناً ثم في عام ١٩٦٦ إلى ١٣٠ مليون دولار أمريكي.

ولكن ما هو أهم من حجم المساعدات هو تركيبها. ففي عام ١٩٦٤ لم يكن هناك تقريباً مساعدة عسكرية، وفي عام ١٩٦٥ بلغت المساعدات العسكرية نسبة ٢٠ بالمائة من القيمة الاجمالية للمساعدات، وفي عام ١٩٦٦ زادت ٧١ بالمائة. هذا في الوقت الذي كان فيه تقدير الاستخبارات المركزية في نيسان/ ابريل ١٩٦٣ أن الوحدة العربية لن تتحقق قبل مدة طويلة، وحتى عندما تحدث فإنها لن تؤثر في تفوق اسرائيل العسكري على العرب[٧٣]. وهكذا وضع جونسون أساساً جديداً للعلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، وبالذات في مجال تصدير السلاح، ولم تعد العلاقات إلى ما كانت عليه من قبل، وقام هذا النمط الذي تبلور خلال عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ على أساس التحالف الكامل بين البلدين[٧٤].

ويعبر جونسون عن تفكيره ازاء المنطقة في هذه السنوات بقوله «لقد استخدم السوفيات العداء العربي لإسرائيل لإشعال السياسة العربية إلى نقطة الغليان، وتحولت البلاد العربية بلداً بعد آخر إلى وجهة النظر الروسية. وأدى تزايد الوجود السوفياتي في هذا الإقليم الاستراتيجي إلى تهديد مركزنا في أوروبا... ودعا السوفيات صراحة إلى انسحاب الأسطول السادس من البحر الأبيض المتوسط... وإذا تمكنوا من السيطرة على البحار فإن كل ما قمنا به ابتداء من عهد ترومان لتحقيق الإستقرار والتوازن في السياسة الدولية يكون قد انتهى. ولقد راقبت هذا التطور بقلق متزايد. وفي خريف عام ١٩٦٦ طلبت دراسة خاصة عن التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط. وكشف التقرير الذي أشرف عليه السفير جوليوس هولز عن نمط لتحركات سوفياتية خطيرة تستغل إلى درجة كبيرة العواطف التي توجدها المواجهة العربية ـ الإسرائيلية وتشمل التوسع السوفياتي الحديث في القدرة البحرية والقدرة على صناعة الصواريخ»[٧٥].

---

(٧٣) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967* (London: Faber and Faber; New York: Morrow and Co., 1984), pp. 180-186, and 193.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٠، و Johnson, *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969*, p. 288.

(٧٥) من الجدير بالذكر الانتباه إلى اعتبار عبد الناصر العقبة الرئيسية أمام الغرب مع أنه وجدت أنظمة أخرى ثورية في الوطن العربي مثل العراق وسوريا والجزائر. وربما كان ذلك للثقل الذي تمتعت به مصر، ربما =

وباستمرار تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وج.ع.م. وصل ممثلو وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة إلى أن «عبد الناصر هو مشكلة الغرب الوحيدة في المنطقة، وأنه إذا تم ازالة عبد الناصر وهُزم الجيش المصري دون مساعدة ظاهرة من دولة كبرى فإن العرب لن يكون أمامهم بديل سوى قبول السلام مع اسرائيل». وقامت وكالة الاستخبارات باتصالات مع وزارة الدفاع الإسرائيلية دون أن تضطر للمرور عبر وزارة الخارجية في واشنطن أو تل أبيب، وذلك «لمناقشة إمكانية القيام بهجوم على مصر بهدف اسقاط عبد الناصر» وتبعاً لرواية أحد موظفي الوكالة، فإن اسرائيل أرادت أن تتأكد أن هذه الاتصالات تتم بمعرفة البيت الأبيض قبل المضي قدماً فيها[٧٦].

٤ ـ أمريكا وحرب عام ١٩٦٧

مع أن كل جوانب ما حدث من أيار/ مايو إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لم يتم حسر اللثام عنه بعد، فإن ما لدينا من معلومات مؤكدة تشير إلى أربعة أدوار للولايات المتحدة في هذه الحرب.

ـ **الدور الأول**، تمثل في تزويد اسرائيل بالسلاح والتلويح بالتدخل، إذا تحرك الاتحاد السوفياتي. ففي ٢٣ أيار/ مايو، وبعد أن أعلن جونسون حظر إرسال السلاح إلى المنطقة، قام بالموافقة على شحن صفقة سلاح عاجلة لإسرائيل تضمنت قطع غيار دبابات، وقطع غيار نظام صواريخ «هوك»، وعربات مصفحة لنقل الجنود، وذخيرة. وعندما طلب ليفي اشكول من جونسون في ٥ حزيران/ يونيو حماية اسرائيل في حال تدخل الاتحاد السوفياتي، تحرك الأسطول السادس في ٩ حزيران/ يونيو تجاه شرق البحر الأبيض المتوسط.

ـ **الدور الثاني**، هو اعاقة اصدار قرار وقف إطلاق النار الذي كان يبحثه مجلس الأمن كي يتيح للجيش الاسرائيلي أطول فترة ممكنة للتوسع في الأراضي العربية. وقام مندوب الولايات المتحدة آنذاك آرثر غولدبرغ بهذه المهمة على خير وجه، فاعترض على إصدار أي قرار يتضمن إدانة اسرائيل لأنه ليس واضحاً من الذي بدأ بالعدوان، كما اعترض على تضمين قرار وقف اطلاق النار أي نص يشير إلى ضرورة انسحاب القوات إلى مواقعها قبل بدء الحرب.

في هذه الأثناء كتب والت ويتمان روستو، مستشار جونسون للأمن القومي، في صباح ٧ حزيران/ يونيو، عن توقعاته لمستقبل المنطقة، وذكر أنه «في هذه اللحظة فإن

= لأن عبد الناصر كانت له شعبيته الجارفة، وربما لأن سياساته تخطت حدود مصر وتحولت إلى قوة فاعلة من الاقليم كله.

(٧٦) Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in The Middle East*, p. 323.

الاسرائيليين في موقع يسمح لهم بالسيطرة عسكرياً على المنطقة» **وأضاف مباشرة** «إن هذا وقت رائع للجهود الدبلوماسية الأمريكية لتشجيع العرب واسرائيل على حل مشاكلهم على أساس اقليمي».

أدركت القيادة الأمريكية مغزى ما كان يحدث وأن الجيش الإسرائيلي كان يعيد ترتيب أوضاع المنطقة وخريطتها، وأن ذلك سيؤدي في توقعهم إلى هز هيبة ومكانة عبد الناصر في المنطقة وربما اسقاط حكمه، وإلى اجبار العرب على التفاوض مع اسرائيل من موقع الضعف. لذلك عندما صدر قرار وقف اطلاق النار، علق عليه جونسون بأنه «الخطوة الأولى نحو عهد جديد من السلام والتقدم في الشرق الأوسط». وقال غولدبرغ إن «هذا هو وقت تعزيز السلام».

ـ **الدور الثالث**، هو التدخل المباشر للقيام بعمليات استطلاع وتصوير لساحات المعركة في وقت لم تكن اسرائيل بعد تملك القدرة على التصوير في الليل. وقد سمحت هذه المعونة للجيش الاسرائيلي بتقدير دقيق لقوة الجيوش العربية، وكيفية توزيعها، الأمر الذي استفاد منه في توزيع قواته وتحديد أهدافه العسكرية(٧٧).

ـ **الدور الرابع**، هو الخديعة الدبلوماسية والتظاهر بالحياد وطمأنة العرب، في الوقت الذي كانت القيادة الأمريكية على معرفة بما تعد له اسرائيل. ففي أيار/ مايو ١٩٦٧، أرسل جونسون برسالة إلى عبد الناصر أكد له فيها أن حكومة ج.ع.م. وكذلك الحكومات العربية الأخرى يجب أن تعتمد على تأكيد موقف حكومة الولايات المتحدة الذي يعارض بحزم أي عدوان يقع في المنطقة بأي صورة من الصور؛ وهناك التناقض بين موقف الولايات المتحدة قبل الحرب، حيث أكدت في كل بيان لها تقريباً على احترام الاستقلال والتكامل الاقليمي لكل بلدان المنطقة، وبين رفضها تضمين قرار إطلاق النار الانسحاب من الأراضي المحتلة (ثم قبولها بعد ذلك للتفسير الإسرائيلي للقرار ٢٤٢ بأنه يعني الإنسحاب من «أراض» عربية وليس من كل «الأراضي» المحتلة)؛ وهناك محاولة اعطاء القاهرة الإنطباع بأن الأزمة قد وجدت طريقها للحل والاتفاق على زيارة زكريا محيي الدين، نائب رئيس ج.ع.م. إلى واشنطن في ٥ حزيران/ يونيو.

وفي الفترة التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧، وصمود عبد الناصر ونظامه، نشر مايلز كوبلاند أحد موظفي وكالة الاستخبارات المركزية كتاباً باسم **لعبة الأمم** كان هدفه تحطيم صورة جمال عبد الناصر وإظهاره في مظهر المتواطىء مع الاستخبارات المركزية. وكان صدور هذا الكتاب جزءاً من الحملة النفسية ضد النظام المصري

(٧٧) Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967,* pp. 199-211.

وقياداته. كما شهدت هذه السنوات تعاظم العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل، ففي خريف عام ١٩٦٨ وافقت الولايات المتحدة على بيع ٥٠ طائرة «فانتوم ٤» إلى اسرائيل، وكانت اسرائيل هي أول دولة خارج حلف شمالي الأطلسي تحصل على هذه الطائرة آنذاك. ونتيجة التعاون بين البلدين في عام ١٩٧٠، خلال أحداث أيلول الأسود في الأردن، زادت قيمة اسرائيل العسكرية والاستراتيجية. ويذكر وليم كوانت، الذي عمل في مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط، أن العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية أصبحت منذ ذلك الوقت مفتاح مواجهة النفوذ السوفياتي في الوطن العربي(٧٨). لذلك، ففي غضون أعوام قليلة ارتفعت مبيعات السلاح الأمريكي لإسرائيل إلى أكثر من عشرات المرات، فارتفعت من ١٤٠ مليون دولار في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ إلى ١,٢ مليار دولار في ١٩٧١ ـ ١٩٧٣، ثم قفزت مرة أخرى من ٤,٥ مليارات دولار في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ إلى ٥,٢ مليارات دولار في ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩(٧٩).

(٧٨) William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward The Arab - Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), p. 106.

(٧٩) Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» in: Naseer Aruri [et al.], *Reagan and the Middle East* (Belmont: Association of Arab - American University Graduates Press, 1983), p. 19.

الفَصْل الخَامِسْ

تَسْوِيَة الصِّرَاع العَرَبِي الإسْرَائيلي

منذ بداية الخمسينات، توصل مسؤولو السياسة الخارجية الأمريكية إلى ضرورة الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية وما ترتب عليها من صراع عربي - اسرائيلي لما تسببه، من وجهة نظرهم، في إلهاء البلدان العربية عن الخطر الحقيقي الذي يهددها وهو الخطر السوفياتي، ويحول بينها وبين الانخراط في المشاريع الغربية للدفاع عن المنطقة، ويخلق عقبات أمام تحسين العلاقات بينها وبين الدول الغربية، بسبب تأييد هذه الدول لاسرائيل. ونجد هذا المعنى في مراسلات البعثات الدبلوماسية الأمريكية إلى واشنطن في النصف الثاني من الأربعينات، كما نجده في تقويم جون فوستر دالاس للموقف في المنطقة في أعقاب زيارته إليها في أيار/ مايو ١٩٥٣.

وبالطبع إن تطور موقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي يخرج عن نطاق هذه الدراسة. فما يهمنا هو دراسة هذا الموقف من زاوية إرتباطه بالوحدة العربية، وذلك بمعنيين: أولهما يتعلق بافتراضات ومنطلقات الموقف الأمريكي، وهل يقوم على النظر إلى القضية الفلسطينية في إطارها العربي وإدراك علاقتها بسائر البلدان العربية الأخرى أم أنها أحد النزاعات الاقليمية التي يجب حلها بين الدول المعنية في إطار اقرار الوضع القائم؛ وثانيهما نتائج وعواقب الموقف الأمريكي على العلاقات بين البلدان العربية وهل كان من شأن هذا الموقف دعم التضامن العربي أم إضعافه.

ويمكن القول إن التصور الأمريكي للتسوية اتسم بثلاث سمات:

- **السمة الأولى هي الانطلاق من الأمر الواقع** وقبول «دولة اسرائيل» والبحث عن حل أو تسوية في إطار هذا الأمر الواقع. وتبيّن لنا الوثائق أن الولايات المتحدة

كانت على بينة منذ وقت مبكر من حجم الطموحات التوسعية الإسرائيلية. ففي تقرير لهيئة أركان الجيش في عام ١٩٤٨، حدد أهداف اسرائيل في فرض السيادة اليهودية على كل فلسطين، وإنشاء اسرائيل الكبرى في شرقي الأردن وأجزاء من لبنان وسوريا، وتحقيق الهيمنة الاقتصادية والعسكرية في كل منطقة الشرق الأوسط(١). ورغم إدراك صانعي السياسة الأمريكية لذلك ولحقيقة التوازن بين اسرائيل والبلدان العربية، استمروا في تصوير اسرائيل في صورة الدولة الصغيرة المحاصرة بالأعداء من كل جانب، واستمروا في الدعم السياسي والعسكري لها بأشكال مباشرة أو غير مباشرة. وتعاونت الدولتان بالذات في مجال الاستخبارات وجمع المعلومات وتقويم الأوضاع عن بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، بعد فشل خطة الحكومة العراقية للتدخل في سوريا لإسقاط نظام الحكم، ذكر دالاس «أنه لم يعد أمامنا سوى اسرائيل»(٢). ويذكر هيرش في كتابه عن كيسنجر أن تقارير المبعوثين الدبلوماسيين الأمريكيين في اسرائيل، وبخاصة تلك التي كانت تتضمن ملاحظات انتقادية، كانت تتسرب إلى اسرائيل، وأنه أكثر من مرة قامت اسرائيل بالاحتجاج أو بإبداء ملاحظات على آراء وردت في تقارير سرية مرفوعة من السفارة الأمريكية في تل أبيب إلى واشنطن، وأن ذلك أدى إلى طرح موقف هؤلاء الدبلوماسيين وإلى عدم التعبير بصراحة عن انتقاداتهم، وأنه حتى منتصف السبعينات توقفت الاستخبارات المركزية عن العمل مباشرة من داخل اسرائيل وإرسال تقويمها عن الأوضاع فيها معتمدة على تقويمات الموساد (جهاز الاستخبارات الاسرائيلي)(٣).

ومن دون تحليل الأسباب المختلفة التي تفسر العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل (توافق النظرة الاستراتيجية بين الدولتين وحماية المصالح الغربية في المنطقة، رصيد استراتيجي في إطار الحرب الباردة، أداة لوقف ومواجهة تهديدات نابعة من المنطقة) فإن هذه العلاقة الخاصة كانت أحد المنطلقات الرئيسية للتصور الأمريكي لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ **السمة الثانية هي تجزئة الصراع** والنظر إليه على أنه مجموعة نزاعات على الحدود بين «دول ذات سيادة» إضافة إلى قضية اللاجئين. ومنذ الخمسينات نظرت السياسة الأمريكية إلى القضية باعتبارها مجموعة من المشاكل الفرعية المتفرقة والتي

(١) Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967* (London: Faber and Faber; New York: Morrow and Co., 1984), pp. 20-21.

(٢) Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London; New York: Norton, 1980), p. 309.

(٣) Symour M. Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983), pp. 224-225.

تتضمن توزيع المياه وتوطين اللاجئين، وتمويل مشاريع التنمية، ورسم الحدود، وترتيب ضمانات أمنية(٤). وفي حقبة السبعينات برز التمييز بوضوح بين مفهوم التسوية الشاملة ومفهوم التسوية الجزئية للصراع، وألقت السياسة الأمريكية بثقلها على يد هنري كيسنجر، إلى جانب مفهوم التسوية الجزئية وما سُمّي بسياسة الخطوة ـ خطوة. ويقصد بالتسوية الشاملة النظر إلى جميع المشاكل المتعلقة بالصراع والتي أدت إلى نشوئه والعمل على الوصول إلى تسوية لها، أما التسوية الجزئية فيقصد فيها عدم التعامل مع الصراع كوحدة واحدة والتمييز بين المشاكل المختلفة التي يثيرها، والبدء ببعض هذه المشاكل التي تبدو أكثر سهولة ويسراً على أمل أن حلها سوف يؤدي إلى الاقتراب من المشاكل الأكثر صعوبة(٥).

وفي حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أخذت تجزئة الصراع أكثر من شكل. فهناك التجزئة من حيث أطراف الصراع، فركز التصور الأمريكي على أن هناك نزاعاً اسرائيلياً ـ مصرياً، وآخر اسرائيلياً ـ سورياً، وثالثاً اسرائيلياً ـ أردنياً. . . وهكذا، وان على جهود التسوية الوصول إلى حل فيما يتعلق بكل هذه النزاعات. ووفقاً لهذا المنطلق، يصبح الصراع العربي ـ الاسرائيلي مجموعة من النزاعات بين «عدد من الدول المجاورة»، ولا يصبح هناك مكان للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية حق تقرير مصير للشعب الفلسطيني؛ وهناك تجزئة من حيث موضوعات الصراع، فيتم التمييز بين مشاكل الحدود، وضمانات الأمن (مناطق منزوعة أو محدودة السلاح، وقوات طوارىء، وضمانات الدول الكبرى)، وتوزيع المياه، واللاجئين؛ وهناك تجزئة ثالثة من حيث المجال الزمني اللازم لتطبيق التسوية، وضرورة اجرائها على مراحل زمنية متعاقبة حتى تنمو الثقة بين الأطراف، ونظراً إلى عدم ثقة اسرائيل في نوايا البلدان العربية. وسوف يتضمن هذا الفصل عرضاً لكيفية انعكاس هذا التصور للصراع على سلوك السياسة الأمريكية في حقبة السبعينات.

ـ **السمة الثالثة**، هي التركيز على **إبرام معاهدة صلح بين اسرائيل ومصر** وترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لذلك، تحت مظلة النفوذ الأمريكي. وليس من العسير التعرّف إلى أسباب ذلك الموقف، فهو يحقق هدف عزل مصر عن المنطقة العربية من ناحية، وهو يضعف ـ إن لم يكن يسلب تماماً ـ خيار الحرب أمام العرب من ناحية

(٤) مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤** (بيروت: منشورات المكتبة العربية، ١٩٧٥)، ص ٢٠٥.

(٥) ودودة بدران ونادية مصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية ـ العربية،» (بحث غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

ثانية، وهو يطلق يد اسرائيل في التعامل مع المشرق العربي بعد تحييد مصر من ناحية ثالثة.

لذلك نجد أن قضية اسرائيل كانت مثارة دائماً في العلاقات المصرية ـ الأمريكية. أثارها دالاس في زيارته إلى مصر في عام ١٩٥٣، وربط بين تزويد مصر بالسلاح وإبرام الصلح مع اسرائيل، كما ربط بين هذا الصلح وقيام الولايات المتحدة بالمشاركة في تمويل مشروع بناء السد العالي. ووفقاً لدالاس فإن «مساعدتنا لمصر في بناء السد العالي سوف تشتري السلام في فلسطين»[٦]. وبالفعل تم اختيار روبرت اندرسون للقيام بالاتصالات السرية بين مصر واسرائيل، وقام بالفعل برحلات مكوكية بين القاهرة وتل أبيب، لكن جهوده باءت بالفشل وانتهت المحاولة في آذار/ مارس ١٩٥٦، وكان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي أدت بدالاس إلى قرار سحب المشاركة الأمريكية في تمويل بناء السد[٧].

هذه السمات الثلاث ـ الإنطلاق من الأمر الواقع ومن العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وتجزئة الصراع العربي ـ الاسرائيلي من حيث أطرافه وموضوعاته والمدى الزمني لتحقيق التسوية؛ والتركيز على إبرام الصلح بين مصر واسرائيل ـ مثلت الإطار العام للنظرة الأمريكية الرسمية إلى تسوية الصراع، والتي اتضحت معالمها في الفترة التي تلت حرب عام ١٩٦٧، وصدور القرار (٢٤٢) عن مجلس الأمن، وطرح مشروعات مختلفة للتسوية. إلى جانب ذلك، اتسمت الدبلوماسية الأمريكية في الممارسة بمحاولة إجهاض التضامن العربي من خلال طرح مشروعات للتسوية غداة اجتماع مؤتمر القمة العربية، وذلك لامتصاص الغضب العربي إزاء التأييد الأمريكي لاسرائيل، لإعطاء الإنطباع بأن الولايات المتحدة على وشك أن تقوم بجهد دبلوماسي مكثف لحل القضية، وللحيلولة بينهم وبين اتخاذ مواقف أكثر حماسة إزاء الولايات المتحدة.

أولاً: بدايات جهود التسوية وطرح الحلول المنفردة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣[٨]

في الفترة التي تلت عام ١٩٦٧، سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق تسوية تحقق «أمن اسرائيل»، وتبقي نفوذ مصر في إطار حدودها الجغرافية بعيداً عن المشرق العربي

(٦) محمد حسنين هيكل، **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧)، ص ٩٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٧، ٧٣، ٩٤، و١٠٠ ـ ١٠١.

(٨) انظر الدراسة الرئيسية باللغة العربية، في: هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع** =

ومنطقة الخليج، وتعطي للعرب درساً في عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفياتي وفي أن طريق السلام تعبر من خلال واشنطن[٩]. وطرح في هذا السياق مجموعة من مشروعات الحلول المنفردة بين مصر واسرائيل. ووفقاً لمحمود رياض، فقد وصف جمال عبد الناصر هذه المشروعات الأمريكية بأنها «تستهدف أن نستسلم للشروط الاسرائيلية وجر أقدامنا إلى حل منفرد مع اسرائيل نتخلى فيه عن الدول العربية الأخرى وعن القضية الفلسطينية كلها»[١٠]. كما رفض عبد الناصر عرض الرئيس الروماني نيقولاي تشاوشيسكو بتدبير لقاء سري مع من يريده من قادة اسرائيل في رومانيا، أو في أي مكان آخر. وقال في اجتماع لمجلس الوزراء ان أمريكا واسرائيل تعملان بكل قوة من أجل تصفية القضية الفلسطينية وهما تحاولان بكل الوسائل تحويل القضية إلى مشكلة مصرية ـ اسرائيلية، ومشكلة سورية ـ اسرائيلية، ومشكلة أردنية ـ اسرائيلية[١١]. وفي اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ قال إنه «يجب ألاّ يغيب عن بالنا قط أن هدف اسرائيل كان وسيبقى وسيستمر إجبارنا أن نعتبر القضية قضية مصرية ـ اسرائيلية وليست قضية عربية ـ اسرائيلية، وهذا كلام غير مقبول من جانبنا»، وربط هذا برغبة الدول الغربية في حصار مصر بقوله في الاجتماع نفسه «يجب ألاّ ننسى أن بريطانيا وأمريكا ترغبان وتعملان على حصرنا في مصر داخل حدودنا، والسعي لتدويل قناة السويس كممر بحري دولي، وأن أمريكا وبريطانيا تحاولان منذ ١٩٥٥ ـ بعد اتفاقية الجلاء ـ تحقيق هذا الهدف بشتى الوسائل والسعي لابقائنا داخل حدود مصر»، وكرر المعاني نفسها في اجتماع آخر لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ قائلاً «إن محاولات الأمريكان ضدنا مستمرة وتتخذ أشكالاً مختلفة»[١٢].

وكان وزير الخارجية المصرية محمود رياض قد التقى بدين راسك، وزير الخارجية الأمريكية، خلال انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، وعرض راسك مجموعة من الاقتراحات تتضمن انسحاب اسرائيل من سيناء وإعادة السيادة المصرية عليها مقابل توقيع اتفاق سلام، ووضع

= **العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، والتي استفدت منها كثيراً.

انظر أيضاً عن فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، في:

Robert J. Pranger, *American Policy for Peace in the Middle East, 1969-1971,* Foreign Affairs Study, 1 (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1971).

(٩) سعودي، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١٠) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٩٧.

(١١) عبد المجيد فريد، **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩)، ص ١٠٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩، و١٢٤.

قوات أمم متحدة في شرم الشيخ، بحيث لا يجوز سحبها إلّا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وعندما علق رياض بأن هذه الاقتراحات تعني اتفاق سلام مصرياً ـ اسرائيلياً، وأن القرار (٢٤٢) يشير إلى تسوية شاملة، ابتسم راسك وقال إنـه يتحدث إلى وزيـر خارجيـة مصر، وأن الولايـات المتحدة تفضـل أن تقـوم كـل دولـة عـربيـة بـالتفـاوض فيـما يخصهـا[١٣]. لـذلـك، ففي الـوقت نفسـه، أشـارت الصحف إلى أن الولايات المتحدة قد تقدمت باقتراحات مماثلة للأردن تتضمن ضم قـطاع غزة لـلأردن وإعادة الضفة الغربية لها بعد نزع سلاحها واحتفاظ اسرائيـل بمواقـع أمنية فيهـا، على غرار القواعـد البريـطانية في قـبرص. ولم يسفر هـذا الاتصال عن شيء، فقـد رفضت مصر المقـترحـات من حيث المبدأ، وأنكـر وزيـر الخـارجيـة الأردني معـرفتـه بهـذه المقترحات[١٤].

وفي نيسان/ ابريـل ١٩٦٩، رفعت وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض مشروعاً لتسـوية سلمية بـين مصر واسرائيـل عـلى أسـاس انسحـاب اسرائيـل إلى حـدود ٤ حزيران/ يونيو، على أن يلي ذلك تقديم مشروع لاتفـاقية سـلام أردنية ـ اسرائيلـية. فتحفظ كيسنجر، مستشار الـرئيس للأمن القـومي، على مبدأ الانسحاب الاسرائيـلي الكـامل، عـلى أساس أن ذلـك لن يلقى مـوافقـة اسرائيليـة، وأن البلدان العـربيـة، وبالذات عبد الناصر، غير مستعدة للسلام. وأيد نيكسون هذا المـوقف، وتم الاتفاق على ألّا تقوم الولايات المتحدة بطرح خـطة كاملة لتسـوية مصريـة ـ اسرائيلية بـل يتم طرح عناصرها تدريجياً، وألّا تلزم أمريكـا نفسها بـالعمل عـلى الإنسحاب الاسرائيـلي الكامل من سينـاء، وإنما تـترك الصيغة التي تتنـاول موضـوع الحدود غـامضة عـلى أن يكون الانسحاب الاسرائيـلي إلى حدود ٤ حـزيران/ يـونيو غـير مستبعد بـالضرورة. وكان ذلك هو أساس الموقف الأمريكي في المباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي والتي تمت بين جوزيف سيسكو، وكيل الـوزارة لشؤون الشرق الأوسط، والسفير السـوفياتي دوبرنين، خلال الفترة ما بين ٢٦ أيـار/ مايـو و٩ حزيـران/ يونيـو، ثم استكملت في أيلول/ سبتمـبر وتشرين الأول/ اكتوبـر من العام نفسـه. وطرح سيسكـو في الـدورة الثانية من المباحثات امكانية عقد مفاوضات غير مباشرة بين مصر واسرائيـل على غـرار تلك التي قـام بهـا الـوسيط الـدولي رالف بـانش في رودس عـام ١٩٤٨. وفي تشرين الأول/ اكتـوبـر ١٩٦٩، أبلغت مصر بمقـترحـات سيسكـو التي تضمنت انسحـاب اسرائيل إلى الحدود الدولية، واتفاق الطرفـين على ضـمانات الأمن الـلازمة فيـما يتعلق

(١٣) ريـاض، مـذكـرات محمـود ريـاض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: **البحث عن السـلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ١٨٠ ـ ١٨٢.

(١٤) سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، ص ٢٢٨.

بمنطقة شرم الشيخ وإقامة مناطق منـزوعة السـلاح ووضع قـطاع غزة. أمـا فيما يتعلق بالأردن، فقد تضمنت الاقتراحات قيـام الأردن واسرائيل بتحـديد جـدول واجراءات انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية، وتحديد الحدود مع اقامة ترتيبات أمن ومنـاطق منزوعـة السلاح، واشـتراك مصر والأردن واسرائيل في تحـديـد وضـع قـطاع غزة[١٥].

فهمت مصر هذه المقترحات على أنها محاولة لجرها إلى حـل منفرد، ولعـزلها عن المنطقة العربية. وذكر محمود فـوزي، عميد الـدبلوماسيـة المصرية، في اجتـماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ٢٨ تمـوز/ يوليـو ١٩٦٩ «إن صيغة مشروع سيسكـو أعـدت بمنتهى الخبث، إذ إن المشروع ينص في أكثر من مـوضوع فـرعي أن يتم تحديـده النهـائي عن طريق التفاوض المباشر بين مصر واسرائيل». وعلق عبد النـاصر بأن هـذا المشروع لا يختلف كثيـراً عن المشروع الأمـريكي الــذي سبقـه «حيث إن جميعهـا تهـدف إلى أن نستسلم لهم ولإسرائيـل»[١٦]. ورغم رفض كـل من مصر واسرائيـل لهـذه المقـترحـات، فقـد أعلنهـا روجرز وزير الخارجية الأمريكية، في خطاب بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر وعـرفت هذه المقترحات باسم خطة روجرز[١٧].

وكـانت الخطوة الثـانية هي مبـادرة روجرز التي أعلنهـا في مؤتمر صحـافي في ٢٥ حـزيـران/ يـونيـو ١٩٧٠، والتي تمثلت في الـدعـوة إلى وقف اطـلاق النـار (حـرب الاستنزاف) لمدة ٩٠ يـومـاً. وسبق إعـلان المبادرة إرسال خطابـين من روجرز في ١٩ حزيران/ يونيو إلى وزيري خارجية مصر والأردن يتضمنان المعنى نفسه ويـدعوهمـا إلى الموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف السفير يونار يارنغ على أسـاس قرار مجلس الأمن رقم(٢٤٢). ومع أن المبادرة لم تتضمن سوريـا[١٨]، وأنها كـانت قاصرة عن تحقيق مفهوم التسوية الشاملة، فقـد كان التقـويم المصري أنها «أول بدايـة أمريكيـة على الـطريق الصحيح»[١٩]. وقبلتها مصر في ٢٢ تموز/ يوليو، والأردن في ٢٦ تموز/ يوليو، واسرائيل في ٣١ تموز/ يوليـو، وكانت مبـادرة روجرز في الحقيقـة خطوة أولى عـلى طريق تجـزئة

(١٥) المصـدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٤. انـظر ايضاً نص مقـترحات سيسكـو، في: فريـد، **من محـاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠**، ص ١٦٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(١٧) William Baur Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab - Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), pp. 88-89.

(١٨) عندما أثارت مصر ذلك أكد دونالد برجس المشرف على قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة أنـه يكفي أن تعلن سوريا قبولها لقرار مجلس الأمن وعندئذ يتم تطبيق المبادىء نفسها بالنسبة إلى الجهة السورية وأنه ليس من الصعب التـوصل إلى مشروع مـا يدخـل الفلسطينيـين في التسويـة. انظر: ريـاض، **مذكـرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٢٦٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

ومع أن الشائع هو فشل المبادرة لإصرار اسرائيل على عدم الدخول في مفاوضات بسبب اتهامها لمصر بخرق اتفاقية وقف اطلاق النار وتحريك الصواريخ، فإن السبب الحقيقي يرجع إلى تحيّز موقف وأولويات الولايات المتحدة، وذلك بسبب ضعف روجرز الذي تبنى المبادرة، وارتفاع أسهم كيسنجر الذي كانت له آراؤه المختلفة في كيفية ادارة الصراع، والذي نجح في كسب تأييد نيكسون له وتخليه عن تأييد المبادرة، وكان ذلك جزءاً من عملية تقليص اختصاصات روجرز ووزارة الخارجية لحساب مجلس الأمن القومي وكيسنجر[٢٠].

وإذا كانت الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ قد شهدت طرح اقتراحات تهدف إلى التسوية المنفردة وتجزئة الصراع من حيث أطرافه، فقد ظهرت في عام ١٩٧١ فكرة التسوية الموقتة أو المرحلية والتي تقوم بتجزئة القضية في إطار كل قطر عربي. بعبارة أخرى إذا كانت الفترة الأولى قد شهدت محاولة الولايات المتحدة اختصار القضية من صراع عربي ـ اسرائيلي إلى نزاعات مصرية ـ اسرائيلية، وسورية ـ اسرائيلية، وأردنية ـ اسرائيلية، فإن الفترة الثانية قد شهدت مزيداً من التجزئة والتفتيت بحيث تم تجزئة النزاع «المصري ـ الاسرائيلي» مثلاً إلى مجموعة من القضايا يتم تناول كل منها على حدة وعلى مراحل زمنية مختلفة.

فبعد أن أعلن يارنغ انتهاء مهمته في ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٧١، بسبب رفض اسرائيل التعهد بسحب قواتها إلى الحدود الدولية بين فلسطين ومصر، في مقابل إجراء ترتيبات لمناطق منزوعة السلاح وترتيبات أمن في شرم الشيخ وحرية الملاحة في قناة السويس، على أن تتعهد مصر بالدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل وإنهاء حالة الحرب والاعتراف بحق اسرائيل في الحياة في داخل حدود آمنة ومعترف بها، تلقفت الخارجية الأمريكية فكرة التسوية المرحلية أو الجزئية التي وردت في خطاب لأنور السادات في ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١، والتي تضمنت اقتراحاً بانسحاب اسرائيلي جزئي يسمح بإعادة فتح قناة السويس. وتولت وزارة الخارجية الأمريكية نقل المقترحات بين مصر واسرائيل، وفي ٢٩ آذار/ مارس تقدمت هي بخطة لفتح قناة السويس على مرحلتين: المرحلة الأولى يجري انسحاب اسرائيلي محدود يسمح بتطهير

(٢٠) انظر في تفاصيل ذلك، في:

Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983). pp. 213-222.

يشير إلى الحرب التي أعلنها كيسنجر على روجرز وأساليبه في احراج وزارة الخارجية وتهديده بالاستقالة إذا لم تنفَّذ مطالبه. حتى أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ صرح بأن كيسنجر يقوم بكل مهام وزير الخارجية ولا ينقصه سوى اللقب.

القناة، وفي المرحلة الثانية يتم فتح القناة مع انسحاب اسرائيل إلى مسافة ٢٥ ميلاً شرقي القناة. وفي مجال تقريب وجهات النظر بين مصر واسرائيل، قام روجرز بزيارة للمنطقة في أيار/ مايو، وقام سيسكو بزيارة لإسرائيل في تموز/ يوليو، لكن لم تسفر جهودهما عن شيء يذكر. وفي ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر، أعلن روجرز في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اقتراح بعقد محادثات عن قرب (Proximity Talks) يقوم فيها سيسكو بدور الوسيط بين مصر واسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية مرحلية بخصوص القناة؛ وبأن هذه الاتفاقية ليست غاية في حد ذاتها بل هي خطوة أولى نحو تنفيذ القرار (٢٤٢)، وفي خلال مدة معقولة من الزمن؛ وبأنه لا يمكن لأي طرف أن يتوقع تحقيق اتفاق تام حول مفهوم التسوية الشاملة وشروطها في هذه المرحلة، أو ضمن هذه الاتفاقية المرحلية[٢١]. ورفضت مصر هذا الاقتراح بسبب عدم ارتباطه بتصور لحل شامل للقضية واشتراطه عدم عبور أي قوات مصرية إلى سيناء، والإبقاء على خط بارليف تحت إشراف عسكريين اسرائيليين في ثياب مدنية[٢٢].

هكذا تحولت سياسة الولايات المتحدة من السعي إلى «حل منفرد» إلى «حل موقت أو مرحلي»، وظهرت فكرة أنه من الأفضل أن نبدأ بالقضايا الأكثر يسراً وأن نتحاشى تلك التي تعوق الاتفاق، وأن يتم ذلك من دون تعهدات مسبقة. وترتب على ذلك تحول الاهتمام الأمريكي من اجراء تسوية مصرية ـ اسرائيلية إلى اتفاق موقت لانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية وإعادة افتتاح قناة السويس. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد، إلى التشابه بين هذا الاتجاه وما عرف بعد ذلك باسم سياسة الخطوة ـ خطوة والتي ارتبطت باسم كيسنجر في فترة ما بعد عام ١٩٧٣.

وفي الحقيقة أنه مع تزايد دور كيسنجر في رسم السياسة الأمريكية الخاصة بالمنطقة العربية، خصوصاً بعد توليه وزارة الخارجية في عام ١٩٧١، تبلور هدف تجزئة الصراع العربي ـ الاسرائيلي أكثر فأكثر، كما تبلورت ممارسات دبلوماسية ارتبطت بتفكير كيسنجر ورؤيته للصراع. ففي فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، وبينما كانت وزارة الخارجية الأمريكية تطرح مقترحاتها، كان كيسنجر يرى ضرورة الانتظار: أولاً، لأن هناك قضايا أكثر إلحاحاً على جدول أعمال السياسة الأمريكية كفيتنام والصين؛ وثانياً، لأن الوضع القائم في المنطقة لا يضر بالمصالح الأمريكية؛ وثالثاً، لكي تفهم الحكومات العربية، وبالذات الراديكالية، أنه لا يمكن الوصول إلى حل من دون

(٢١) سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، و٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٢٢) رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٣٩٢.

الولايات المتحدة، وأن صداقتها هي شرط حدوث تقدم دبلوماسي[٢٣]، وأن التأخير في الحل سوف يكشف أكثر فأكثر عن عجز السوفيات عن الوفاء بمطالب العرب، وأن وضع الجمود هذا يضطر الاتحاد السوفياتي إلى التفاوض معنا، أو يدفع بالدول العربية المعتدلة إلينا طالبة المساعدة. وكتب كيسنجر أن الاستراتيجية التي فضلها في عام ١٩٧٠ هي «جمود مستمر بحيث يدفع بالعرب إلى الإعتدال وبالسوفيات إلى دور هامشي في دبلوماسية الشرق الأوسط»[٢٤].

وعندما تصاعدت المواجهة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، اتخذ كيسنجر موقف ضرورة التأييد الفعّال للملك حسين، ورأى أن في ذلك تأكيداً لمبدأ أن الإعتدال وصداقة الولايات المتحدة يضمنان الدعم الأمريكي، وأن عدم وقوف الولايات المتحدة في صف الأردن سوف يضعف التيار المعتدل في المنطقة ويثبت صحة أسلوب عبد الناصر القائم على «ابتزاز» الولايات المتحدة والضغط عليها من خلال التعاون مع الاتحاد السوفياتي[٢٥]. وأفصح كيسنجر تدريجياً عن مواقفه إزاء الصراع، فيذكر محمود رياض أنه في حديث له معه في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧١ تبنى كيسنجر المواقف الإسرائيلية من «أهمية التركيز على اتفاق موقت مع مصر لا علاقة له بالحل النهائي، وأهمية فصل مصر عن الدول العربية الأخرى بالنسبة للتسوية الشاملة، وأهمية عدم المطالبة بانسحاب اسرائيلي كبير»[٢٦]. وفي بداية عام ١٩٧٢ تقدم كيسنجر بأفكار جديدة للتسوية تقوم على أساس التمييز بين السيادة والأمن، بحيث تسمح بالاعتراف بسيادة مصر على سيناء بينما يكون هناك ترتيبات أمنية ومراكز دفاعية فيها[٢٧]. ووضعت هذه الأفكار الأساس لتبلور سياسة الخطوة ـ خطوة التي أصبحت سياسة الولايات المتحدة الرسمية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦.

ثانياً: دبلوماسية الخطوة ـ خطوة وتجزئة الصراع ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦[٢٨]

تقوم دبلوماسية الخطوة ـ خطوة على عدم مواجهة صراع ما في كلياته وقضاياه الأساسية، وإنما تجزئته إلى موضوعات ومشاكل: البدء بأكثر هذه القضايا يسراً

(٢٣) Henry Alfred Kissinger, *The White House Years* (London: Weidenfeld and Nicolson; Boston, Mass.: Little Brown, 1979), pp. 350-357.

(٢٤) Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*, p. 196.

(٢٥) يخصص كيسنجر فصلاً في كتابه لتحليل وجهة نظره وكيفية ادارته للأحداث في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. انظر: Kissinger, Ibid., pp. 595-631.

(٢٦) رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٣٧٧.

(٢٧) سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣**، ص ٢٣٧.

(٢٨) في تطور الأحداث المرتبطة بدبلوماسية الخطوة ـ خطوة، انظر: نبيل عبد الغفار، **السياسة** =

والوصول إلى اتفاق بخصوصها بين أطراف الصراع. فوفقاً لهذا النمط من التفكير، فإن مواجهة كل القضايا مرة واحدة هو أفضل طريق إلى تحقيق الركود والجمود والإحباط. ففي حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثلاً سوف تؤدي محاولة تحقيق ذلك إلى «تبديد رأس مالنا السياسي» كما كتب كيسنجر[٢٩]. وتحقيق النجاح في بعض قضايا الصراع من شأنه خلق الثقة بين الأطراف، وإيجاد قنوات للتعامل فيما بينها، وخلق قوة دافعة تؤدي إلى الاتفاق على القضايا الأخرى الأكثر صعوبة.

والحقيقة أن هذه الدبلوماسية تمثل نهجاً لتحقيق «التهدئة» في مواقف الاشتباك بين أطراف الصراع أكثر من كونها طريقاً لتسوية الصراع، وهي أداة لإدارة الصراع وليس لحله. وهي تخلط بين محاولة مواجهة وحل كل قضايا الصراع مرة واحدة ووجود إطار عام أو تصور نظري أو التزام بمبادىء عامة عن شكل التسوية بحيث تتحرك دبلوماسية الخطوة ـ خطوة تجاه هذا الشكل المرغوب. أما في غياب هذا التصور العام، وهو ما حدث في حالة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإن هذه الدبلوماسية تنتهي بطريق مسدود. وجدير بالذكر أن دبلوماسية كيسنجر في المنطقة العربية كانت نقيض ما فعله إزاء المشكلة الفيتنامية، ونقيض انتقاداته لسياسة امريكا في الستينات لحل قضية فيتنام، والتي كان جوهرها غياب تصور عام للحل وعدم الاتفاق على المبادىء العامة التي تكون نبراساً للمفاوضات والاتفاقات الجزئية. لذلك، فبينما بدأ كيسنجر المفاوضات الفيتنامية بالإتفاق على المبادىء العامة للتسوية، رفض أن يتبع الأسلوب نفسه بالنسبة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حيث كان من شأن سياسة التجزئة دعم الموقف الاسرائيلي والمزيد من إضعاف الموقف العربي.

فهذه السياسة تعفي اسرائيل من التعهد مسبقاً بالإنسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وبحكم أن المفاوضات تدور في إطار الأمر الواقع، وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، فإنها تضع المفاوض العربي في موقف

= **الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اكتوبر ١٩٧٣ ـ سبتمبر ١٩٧٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢)، ص ١٣١ ـ ٢٠٢، و Matti Golan, *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East* (New York: Quadrangle; New York Times Book Company, 1976); Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab - Israeli Conflict, 1967-1976*, pp. 207-252; Edward R. Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East* (New York: Reader's Digest Press, 1976); Harvey Sicherman, *Broker or Advocate? The U.S. Role in the Arab-Israeli Dispute, 1973-1978*, Foreign Policy Research Institute, Monograph 25 (Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 1978), pp. 4-11, and 15-17, and Lester A. Sobel, ed., *Peace - Making in the Middle East* (New York: Checkmark Books; Facts on File, 1980), pp. 18-126.

(٢٩) Kissinger, *The White House Years*, p. 69.

الأضعف، وتفرض عليه باستمرار تقديم مزيد من التنازلات لتحقيق «التقدم في المفاوضات»، وإلا تهددت عملية السلام بالجمود وفقدت قوة الدفع الخاصة بها. لذلك تعرضت دبلوماسية كيسنجر لانتقادات مختلفة. وإذا كان وليم كوانت أكثر تحفظاً في تقويمه بقوله «لقد كان كيسنجر يعرف ما لا يريده أكثر من معرفته بما يريد أن يحققه» وإنه لم تكن هناك خطة سلام[30]، وهو الموضوع نفسه الذي أثاره شيهان، وهو أحد الصحافيين الذين رافقوا كيسنجر في رحلاته، عندما تساءل عما إذا كان لكيسنجر استراتيجية متكاملة لحل الصراع[31]، يرى إقبال أحمد أن دبلوماسية كيسنجر حققت الأهداف التي ابتغاها والمصالح التي أراد أن يحققها، وهي تهدئة الموقف وفك الاشتباك بين اسرائيل وجيرانها دون تعهد اسرائيلي بالانسحاب الكامل وإضعاف الموقف السوفياتي في المنطقة، وبذر أسباب الخلاف بين مصر والبلدان العربية الأخرى[32].

وكان من أهم نتائج هذه الدبلوماسية من زاوية التضامن، أنها وضعت البلدان العربية في موقف «تنافسي» بعضها إزاء البعض، وليس في موقف «تضامن» إزاء اسرائيل. فعندما تطرح قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أنها قضية جوهرها واحد، وحل جوانبها المختلفة يرتبط بالوصول إلى تسوية شاملة تتعلق بهذا الجوهر، فإن الموقف التفاوضي العربي يكون أفضل، وتشعر كل حكومة عربية بقدر من الأمان بأن مصالحها ليست مهددة طالما أن الهدف هو الوصول إلى اتفاق عام وشامل حتى ولو استغرق تطبيقه مراحل زمنية مختلفة، ويستطيع الطرف العربي أن يفاوض بما يحقق أكبر منفعة. أما إطار دبلوماسية الخطوة ـ خطوة التي لم تكتف بتحويل القضية إلى مجموعة من المشاكل بين اسرائيل وكل بلد عربي فقط، بل تم تجزئة الموضوع في داخل العلاقة بين اسرائيل ومصر مثلاً إلى عدد من القضايا والمشاكل، ففي هذا الإطار هناك إمكانية لحدوث تنافس بين الحكومات العربية، وهناك احتمال ـ وهو ما حدث بالفعل ـ اغراء أحد البلدان العربية بالإنصراف إلى مشكلته الخاصة والتي هي ممكنة التحقيق دون ربطها بالقضايا الأخرى الأكثر صعوبة. وبعبارة أخرى يؤكد هذا المنهج «قطرية الحل»،

(30) Quandt, Ibid., p. 151.

(31) Sheehan, Ibid., p. 202.

انظر ايضاً نقد دبلوماسية كيسنجر من وجهة نظر من المفاوضات والأصول التي تحكم دور الطرف الثالث أو الوسيط في الصراعات، في:

Jeffrey Z. Rubin, ed., *Dynamics of Third Party Intervention: Kissinger in the Middle East* (New York: Praeger Publishers, 1981).

وبالذات مقالة دونالد شتراوس، ص ٢٥٣ ـ ٢٧٢.

(32) Eqbal Ahmad, ««A World Restored» Revisited: American Diplomacy in the Middle East,» *Race and Class*, vol. 17, no. 3 (Winter 1978), pp. 223-252.

وهو يفرض على كل قطر عربي تقديم تنازلاته الخاصة به، وهو يعقِّد من حل القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع، وهو ـ وهذا هو مربط الفرس من منظورنا في هذه الدراسة ـ يزيد عوامل الحذر وأسباب الشك والريبة وعدم الثقة بين البلدان العربية بعضها والبعض الآخر، وهو ما أسفر عنه فعلاً اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل.

ورغم هذه الانتقادات وجوانب القصور في دبلوماسية الخطوة ـ خطوة من وجهة النظر العربية، والأخطار التي مثلتها على التضامن العربي، أصبحت هي السياسة الأمريكية المعتمدة في المنطقة، حيث تم في ظلها توقيع إتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة المصرية في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك الأول على الجبهة السورية في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، ثم اتفاق فض الاشتباك الثاني بين مصر واسرائيل في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥.

وفي أعقاب حرب عام ١٩٧٣، ركزت الدبلوماسية الأمريكية على نهج التسوية الجزئية كأسلوب لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولعزل مصر عن المنطقة العربية، وأنه إذا تحولت مصر من دورها التقليدي إلى دولة لها حدود وموارد ومشاكل اقتصادية واجتماعية فإن مصر هي التي ستطلب المساعدة الأمريكية لحل «أزمة الشرق الأوسط»، وستكون هذه ضربة قاصمة لحركة القومية العربية والوحدة العربية[33]. وشجعت الولايات المتحدة أنور السادات على تبني هذا المنهج. فعلى سبيل المثال، صرح نيكسون أثناء زيارته لمصر في عام ١٩٧٤ «أن السادات يدرك كرجل من رجال السياسة المحنكين، تعقيدات المشاكل الدولية، ويدرك كما ندرك نحن أنه حيث تختلف مصالح الأمم في منطقة وتتباين أساليب مواجهتها للمشاكل ومعالجتها لها، فإنه من الأفضل حل هذه المشكلة خطوة ـ خطوة ونظراً لكثرة المشاكل هنا فقد اتفقنا بشكل عام على أنه من الضروري في مجال الدبلوماسية معالجة كل من هذه المشاكل على حدة»[34]. وكتب نيكسون في مذكراته مبدياً إعجابه بـ«الموقف العبقري والمرن» للسادات بين سياسة العروبة وسياسة مصر أولاً[35].

كما ربط كيسنجر بين منهج التسوية الشاملة ودعم النظم «الراديكالية» (ويقصد بها النظم التي تعتمد في تسليحها على الاتحاد السوفياتي)، ذلك انه في ظل مدخل شامل سوف يكون على جميع الأطراف العربية المعنية أن توافق، ومن ثم يكون

(33) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة (بيروت: مطبعة لبنان، [د.ت.])، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

(34) عبد المنعم سعيد ومصطفى علوي، مصر وأمريكا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٦)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(35) Richard M. Nixon, *The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset and Dunlap, 1978), p. 1034.

للعناصر الراديكالية في الوطن العربي حق الاعتراض[٣٦]. لذلك رفض كيسنجر من حيث المبدأ منهج التسوية الشاملة ولجأ إلى تجزئة الصراع. كما ربط بين تلك «الراديكالية» والتطلعات الوحدوية العربية. وتفصح مذكراته عن ذلك في غير مكان.

فعندما يتناول في الجزء الأول من مذكراته الاتصالات المصرية ـ الأمريكية في أعقاب حرب عام ١٩٦٧، يكتب «لقد تعامل عبد الناصر معنا من خلال سياسة الإبتزاز، ولكن لم يكن لديه ما يهددنا به... لقد أحب عبد الناصر مجده الذي أحرزه من جراء اتباع سياسات راديكالية والتي اعتبرها عنصراً أساسياً لطموحاته العربية. ولذلك يبدو أنه شعر أن عليه أن يظل في صراع دائم معنا في الشرق الأوسط والعالم الثالث»[٣٧]. ويقول إن عبد الناصر أراد أن يتخلص من نتائج حرب عام ١٩٦٧ «ولكنه لم يكن راغباً في التنازل عن دوره كبطل للقوى العربية الراديكالية التي فرضت عليه اتخاذ موقف معادٍ لأمريكا في كل القضايا الدولية تقريباً»[٣٨].

ويستمر الخط نفسه في الجزء الثاني من المذكرات، فيقول إن السياسة الأمريكية هدفها «دعم المعتدلين ضد الراديكاليين ومساندة الحكومات المرتبطة بالغرب ضد تلك المرتبطة بالاتحاد السوفياتي»[٣٩]. ولذلك فهو لم يوافق على أية مساعدة سياسية لمصر طالما أن عبد الناصر يستخدم تعبيرات معادية للغرب وتوجد على أرض بلاده قوات سوفياتية.

وعندما طرحت فكرة إرسال قوات طوارىء سوفياتية ـ أمريكية لمراقبة خطوة وقف إطلاق النار في عام ١٩٧٣، رفض كيسنجر الفكرة «لأن هذا يحقق شرعية لدورهم [أي السوفيات] في المنطقة ويقوي العناصر الراديكالية». ويمضي كيسنجر إلى القول بأن «الدول المعتدلة المعادية للسوفيات مثل السعودية والإمارات والكويت قد يصيبها الهلع إزاء هذا الشكل من التعاون الأمريكي ـ السوفياتي»[٤٠]. وكان كيسنجر بذلك يعكس رؤيته للعلاقات بين البلدان العربية. ويقول في تحليله لحرب عام ١٩٧٣ كيف أن الولايات المتحدة لم يكن بمقدورها السماح بانتصار السلاح السوفياتي على السلاح الأمريكي «إن أصدقاءنا العرب المعتدلين، مع أنهم لا يحبون الإعتراف بذلك، خافوا من عواقب انتصار السلاح السوفياتي بقدر ما خشوا هزيمة اخوتهم العرب»[٤١]. ويقول إن كل رئيس عربي يخشى من زميله ويعرف أنه سوف يحاول أن يحسّن وضع بلده وهو يتحدث عن القضية العربية عموماً[٤٢].

---

(٣٦) Henry Alfred Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston, Mass.: Little Brown, 1982), p. 597.

(٣٧) Kissinger, *The Whithe House Years*, p. 361.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٧٨.

(٣٩) Kissinger, *Years of Upheaval*, p. 201.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٩٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٦٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

وفي لقائه الأول مع السادات في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ أكد له أن «سياسة عبد الناصر لانتزاع تنازلات منا [أي الولايات المتحدة] عن طريق تعبئة دول العالم الثالث ضدنا بدعم سوفياتي لم تنجح في الماضي ولن يُسمح لها بأن تثمر في المستقبل، وأن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بهزيمة حلفاء أمريكا وبواسطة أسلحة سوفياتية»[٤٣].

وفي هذه المقابلة شرح كيسنجر للسادات بأن اسرائيل ليست بالضرورة مصدراً للصراع في المنطقة ونصحه بأن «ينظر إلى اسرائيل كمشكلة نفسية وليس كقضية دبلوماسية وأن ما تحتاجه إسرائيل هو الشعور بالثقة»![٤٤] ويربط كيسنجر هذا كله بإدخال اليأس إلى العرب من وجود أي بديل خارج الخيار الأمريكي، فالعرب متنافسون فيما بينهم وهم لا يثق بعضهم في البعض الآخر، وأن السلاح السوفياتي لن يُسمح له بالانتصار، ومن ثم فإنه لا يوجد بديل عسكري والاعتماد على الاتحاد السوفياتي لا يؤدي إلاّ إلى مزيد من الجمود السياسي[٤٥].

ولنعرض أهم معالم تطور الأحداث من زاوية إضعاف الموقف العربي وشق وحدته. ففي أواخر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ أرسل السادات وزير الخارجية اسماعيل فهمي إلى واشنطن ليعرض مشروع «السلام على مراحل»، وتم الاتفاق على أن تؤيد أمريكا المشروع دون أن تتبناه، وعلى زيارة كيسنجر إلى مصر، وعودة العلاقات بين البلدين بعد انسحاب اسرائيل إلى مواقع يوم ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر، وبدء المفاوضات العسكرية بين مصر واسرائيل تحت اشراف الأمم المتحدة (مباحثات الكيلو ١٠) للاتفاق على الترتيبات اللازمة لفض الاشتباك.

وعندما وصل كيسنجر إلى القاهرة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان أحد شواغله الأساسية إنهاء الحظر النفطي[٤٦] وإضعاف قدرة العرب على ممارسة ضغط على الولايات المتحدة، واستفاد في ذلك من وجود مشاكل بين مصر وسوريا بسبب عدم التفاهم المسبق على قبول وقف إطلاق النار ووجود خلاف بين الأردن من ناحية وحركة المقاومة الفلسطينية وعدد من البلدان العربية. ولعب كيسنجر دوره في الوقيعة بين مصر وسوريا، فبعد حصوله على موافقة السادات بحضور مؤتمر السلام المقترح في

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٦٣ ـ ٦٦٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٧٦٨ ـ ٧٦٩.

(٤٦) في جولته الثالثة في المنطقة وجّه كيسنجر اللوم إلى البلدان العربية النفطية خلال حديثه مع الرئيس السادات بتاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، لأنها «تسببت بضربة واحدة في وقف المساعدات الغربية للدول النامية نتيجة لرفع أسعار النفط». واستمرت اتصالاته حتى قرر وزراء النفط العرب في اجتماعهم في فيينا بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٤ رفع حظر تصدير النفط وتحفظت سوريا وليبيا على القرار. انظر، عبد المنعم سعيد ومصطفى علوي، **مصر وأمريكا**، ص ٨٥ ـ ٩٠.

جنيف، سافر في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر إلى سوريا إلاّ أن الرئيس الأسد اشترط لمشاركة سوريا فيه أن يكون الأساس الذي ينعقد على أساسه المؤتمر هو انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. وفي الحقيقة لم يكن كيسنجر متحمساً لحضور سوريا في المؤتمر: أولاً لمواقفها «المتشددة» تجاه اسرائيل؛ وثانياً لتعميق الخلاف بين القاهرة ودمشق. فبينما ذكر كيسنجر للسادات بأنه سيتم فض اشتباك على الجبهتين المصرية والسورية وأنه سوف يُعلن عن ذلك في جنيف، أخبر الأسد بصعوبة فض الإشتباك على الجبهة السورية وأن الاتفاق بالنسبة إلى مصر قد تم، ولما كان هناك اتفاق مسبق بين الأسد والسادات على توحيد الموقفين المصري والسوري وعلى أن يتم الإنسحاب الإسرائيلي من الجبهتين المصرية والسورية في الوقت نفسه في جنيف، فقد كان الموقف الذي خلقه كيسنجر يدفع سوريا إلى عدم حضور المؤتمر، وهو ما حدث في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر(٤٧).

كما لجأ كيسنجر إلى أسلوبي الوقيعة والابتزاز السياسي مع السعودية. فهو يروي مقابلته مع الملك فيصل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ ودعوته إلى التدخل لإنهاء الحظر النفطي على الولايات المتحدة، فطلب فيصل منه دليلاً عملياً على الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة، فقال له كيسنجر «ولكن السعودية بلد صديق للولايات المتحدة» فأجاب فيصل «ومن أجل هذا بالضبط فإننا لا نستطيع أن نتصرف بمفردنا». وهنا يقول كيسنجر إنه استخدم أسلوباً نفسياً مع فيصل، فقال «إنه من المؤلم بالنسبة إلينا أن نتعرض للضغط من جانب بلد صديق، وأننا لن نوافق على مثل هذا الضغط» ومضى يقول «لا يمكن أن نبدو أمام العالم كما لو كنا نستسلم للابتزاز» وكان كيسنجر بذلك يعطي لفيصل الإنطباع وكأن سلوك السعودية يخضع للضغط السوري(٤٨).

في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، أعلن الاتفاق بين مصر واسرائيل عن فصل القوات بين البلدين، وذلك نتيجة جهود كيسنجر في أربع زيارات لكل من البلدين، وعقب السادات على ذلك بأن «الإتفاق تم بفضل جهود كيسنجر وأن التهنئة يجب أن تذهب إليه». ولم يكن الوصف بعيداً عن الحقيقة، فقد تدخل كيسنجر أكثر من مرة لإزالة العقبات أمام الوصول إلى اتفاق، فلجأ إلى الحصول على وعد شفهي من السادات بالسماح للسلع غير العسكرية الإسرائيلية بالمرور في القناة بعد فتحها، وعندما أثير موضوع الحد من الوجود العسكري فضل أن يكون ذلك اقتراحاً أمريكياً وليس اسرائيلياً حتى لا يُحرج السادات، وعندما اعترضت اسرائيل على استخدام كلمة

(٤٧) رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٤٨) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية ١٩٣٤ - ١٩٧٤، ص ٥٦٧.

«انسحاب» (Retreat) اقترح استبدالها بتعبير «اعادة نشر» (Redeployment)(٤٩).

أدت الاتفاقية إلى تعميق الخلاف بين القاهرة ودمشق، فهي قد وضعت سوريا في موقف أضعف تفاوضياً إزاء اسرائيل وأمريكا، وأصبح من الصعب عليها أن تطالب بأكثر مما حصلت عليه مصر، وفرض عليها قبول مفهوم دبلوماسية الخطوة - خطوة بالشكل الذي عكسته الاتفاقية(٥٠). وزاد من الشعور بالقطيعة رفض السادات تأجيل الإعلان عن الاتفاق حتى يتم التوصل إلى الاتفاق على الجبهة السورية. وبالمنطق نفسه لم يسفر مؤتمر جنيف إلاّ عن مزيد من الشكوك بين حليفي حرب تشرين الأول/ اكتوبر، ومزيد من إضعاف وحدة الصف العربي. فعندما طالبت سوريا، كشرط لحضور المؤتمر، تعهداً أمريكياً بأنها لا تستطيع أن تتنازل عن أي أراض في التسوية وبضرورة عودة الجولان إلى السيادة السورية، تحفظ كيسنجر على إمكانية قيام أمريكا بهذا التعهد(٥١). وسعى إلى عزل تأثير العراق وليبيا واليمن الجنوبية، فقام بالاتصال بكل من الجزائر (لنفوذها الأدبي والمعنوي باعتبارها بلداً ثورياً) والسعودية (لنفوذها المادي) وكسب تأييدهما لاتفاقية فض الاشتباك ولمؤتمر جنيف. وأيدت كل منهما الاتفاقية بشرط أن تقوم الولايات المتحدة بتحرك مماثل على الجبهة السورية، كما أيدتا مؤتمر جنيف،وانتقدت الجزائر الموقف المتشدد لليبيا والعراق.

وكانت نتيجة كل هذه التحركات إبلاغ سوريا البلدان العربية بأن التحالف المصري - السوري قد تصدع بسبب انفراد السادات بالرأي، وأنها تخشى أن يتجه إلى الحل المنفرد(٥٢).

وعبر حافظ الأسد في حديثه أمام مؤتمر القمة العربي في الرباط في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤ عن تخوفاته من الموقف الأمريكي بقوله «لقد قلت لكيسنجر لو كنا أجرينا الفصل بين القوات، نحن ومصر في الوقت نفسه، لحققت مصر وسوريا أكثر مما حققنا بكثير، لقد قلت له القول في معرض مناقشتي معه عن محاولة تقوم بها الولايات المتحدة مجدداً لتحقيق إتفاق جزئي جديد في سيناء، فلأن الخطوة لم تحقق الإنفصال بين مصر وسوريا، لأننا بقينا مع بعضنا، فإنهم الآن يعودون إلى المخطط مرة أخرى، لأنهم لا يوجد أمامهم طريق غيره، طريق خلق الثغرات. لقد قلت لكيسنجر إنه إذا كان صحيحاً ما تقوله من أنكم لستم مع تفتيت الصف العربي،

(٤٩) بدران ومصطفى، «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية،» ص ١٢٤ - ١٢٥، و Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*, pp. 110-111.

(٥٠) انظر عرض كيسنجر للأحداث، في: Kissinger, *Years of Upheaval*, pp. 815-820.

(٥١) Sheehan, Ibid., pp. 54-55.

(٥٢) رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ص ٤١٦.

فنحن نطلب منكم ألّا تقوموا بجهود منفردة، لأنها تستهدف ضرب مصلحة العرب في كل قطر عربي بلا استثناء»(٥٣).

واستمرت جهود كيسنجر خلال عام ١٩٧٥ لإبرام اتفاق جزئي آخر بين مصر واسرائيل. ووفقاً لمحمود رياض، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، فإنه دعا في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ إلى عقد اجتماع بمقر القاهرة ضم وزراء خارجية مصر وسوريا والأردن ورئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير، وكان الهدف من الاجتماع هو التنسيق بين بلدان المواجهة، وبالذات بين الأردن والمقاومة. وكان المفروض أن تتتابع الاجتماعات لتنسيق المواقف «إلّا أن الدور الذي قام به كيسنجر في تلك الفترة تسبب في خلافات عربية عميقة، وبدد آمال الفلسطينيين في تحقيق حل عاجل لقضيتهم وحال دون مواصلة الاجتماعات الرباعية العربية»(٥٤). واتهمت كل من سوريا والمنظمة كيسنجر بأنه يعمل على إضعاف التضامن العربي وتجزئة القضية العربية.

وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥، تم توقيع إتفاق فك الإشتباك الثاني بين مصر واسرائيل(٥٥). وتضمن هذا الاتفاق تعهد مصر بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها لحل الصراع، وكذلك مرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى ومن مصر وإسرائيل عبر قناة السويس. وكان لكيسنجر وللدبلوماسية الأمريكية دور رئيسي في الوصول إلى هذا الاتفاق. فعندما أصرّت اسرائيل على تضمين الاتفاق نصاً يشير إلى عدم الاعتداء (Non- Belligency) تدخل كيسنجر واقنع السادات بقبول تعبير آخر يؤدي المعنى نفسه وهو عدم اللجوء إلى القوة. وقامت أمريكا، وفقاً للاتفاق، بالإشراف على محطة الإنذار المبكر في سيناء، كما قدمت الثمن المادي للإتفاق في شكل مساعدات عسكرية واقتصادية، وطلبت اسرائيل معونات تصل إلى حوالى ٣ مليارات دولار في العام التالي، ووعدت بتوسيع إطار المعونة الاقتصادية لمصر.

وفي مذكرة التفاهم (Memorandum of Understanding) بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة، التي اعتبرت ملحقاً للاتفاقية، وردت البنود التالية:

بند ٢ - إن الولايات المتحدة سوف تواصل التزاماتها بالسياسة المتبعة حالياً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وبمقتضى ذلك فإنها لن تعترف أو تتفاوض مع المنظمة طالما أنها لا تعترف بحق اسرائيل في البقاء ولا تقبل قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢)،

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٥.

(٥٥) انظر في تفاصيل المفاوضات التي سبقت ابرام الاتفاق، في:
Sheehan, Ibid., and Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab - Israeli Conflict, 1967-1976.*

و(٣٣٨) وإن حكومة الولايات المتحدة سوف تجري مشاورات داخلية، وسوف تنسق مواقفها واستراتيجياتها في مؤتمر السلام في جنيف فيما يتعلق بهذه المسألة مع حكومة اسرائيل وكذلك فيما يتعلق باشتراك أي دول أخرى في المؤتمر.

بند ٣ - إن الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهودها في المؤتمر للتأكد من أن جميع المفاوضات في المسائل الحيوية سوف تكون على أساس ثنائي.

بند ٦ - إن الولايات المتحدة وإسرائيل سوف تنسقان جهودهما للتأكد من أن مؤتمر جنيف سوف يمارس عمله بطريقة متناسقة مع أهداف تلك الوثيقة ومع الهدف المعلن لمؤتمر جنيف، وبالذات فتح السبيل لإتفاق يجري التفاوض عليه بين اسرائيل وكل واحدة من جيرانها على حدة(٥٦).

وأضاف اتفاق فك الإشتباك الثاني بعداً جديداً في الخلافات العربية، فإذا كانت هذه الخلافات قد اقتصرت حتى ذلك الوقت على أسلوب التسوية (خطوة - خطوة من خلال مباحثات ثنائية أم مؤتمر جماعي يضم كل الأطراف) فإن الجدل الذي دار حول هذا الإتفاق شمل أيضاً مضمون الاتفاق ودلالاته فيما يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. فأدانت سوريا ومنظمة التحرير التزام مصر بعدم استخدام القوة، فمثل هذا الالتزام سوف يسمح لإسرائيل بتركيز قواتها العسكرية على الجبهة الشرقية، كما أن السماح بمرور الشحنات الإسرائيلية غير العسكرية في القناة يضعف المقاطعة العربية لإسرائيل، في الوقت الذي حصلت فيه اسرائيل على قدر هائل من المساعدات العسكرية والاقتصادية، كما حصلت على التزام أمريكي بعدم اجراء تحرك مماثل على الجبهة الأردنية، واتهم الأسد كيسنجر بدعم القطيعة والفرقة بين البلدان العربية. ورأت الأردن أن الاتفاق يلغي الحق العربي باللجوء إلى القوة لإنهاء الإحتلال ولا يربط ذلك بخطوات أخرى لإحلال السلام في المنطقة، ورأت منظمة التحرير أن هدف الولايات المتحدة من هذا الاتفاق هو التمهيد لتصفية القضية الفلسطينية.

ثالثاً: من الإعداد لمؤتمر جنيف إلى كامب ديفيد ١٩٧٦ - ١٩٧٨

كما حدث عندما مثلت مبادرة روجرز خطوة إستثنائية في الدبلوماسية الأمريكية، بطرحها تصوراً شاملاً للتسوية وبالحديث عن المبادىء التي تحكم هذه التسوية والتي سرعان ما أجهضها نيكسون وكيسنجر، فإن محاولات إدارة الرئيس

(٥٦) يلاحظ تأكيد المذكرة على مفهوم «ثنائية» المفاوضات في بندي ٣، و٦.

جيمي كارتر في سنتيها الأولين أدت إلى اتباع عكس السياسة التي دعت إليها في البداية. فبينما انطلقت إدارة كارتر من أن دبلوماسية الخطوة - خطوة قد انتهت مهمتها وأن الوضع يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف للوصول إلى تسوية شاملة، وزاد من ارتباط الإدارة الجديدة بهذا التوجه اشتراك بعض رجالها - ومن أهمهم زبغنيو بريجنسكي الذي أصبح مستشاراً للأمن القومي - في إعداد تقرير معهد بروكنغز (Brookings) والذي انتقد سياسة الخطوة - خطوة ودعا إلى تصور شامل. رغم هذه البداية، ففي خلال عامين أصبحت الولايات المتحدة مرة أخرى في حلبة «التسوية الجزئية» وتدخلت بنشاط لإبرام «معاهدة السلام» بين مصر وإسرائيل بعد أن كانت المباحثات على وشك أن تتوقف أكثر من مرة، وقدمت الحوافز الاقتصادية والعسكرية لإتمام المعاهدة[٥٧].

وفي عام ١٩٧٧ كان الصف العربي قد التأم شمله مرة أخرى وبدأ الإعداد في ترتيبات انعقاد مؤتمر جنيف. وفي الصيف تبلورت عدة عقبات بخصوص كيفية تشكيل الوفد العربي وكيفية تمثيل الفلسطينيين، وقام سيروس ڤانس، وزير الخارجية الأمريكي، بزيارة إلى المنطقة لبحث هذه القضايا[٥٨]، وأرسل كارتر خطاباً إلى السادات يذكر فيه بأن عملية السلام تحتاج إلى دفعة جديدة، وأن الأمور قد وصلت إلى نقطة تتطلب فيها من الأطراف مساعدته بإجراء مبادرات لإعادة الحيوية إلى العملية[٥٩].

وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، أعلن السادات في خطاب أمام مجلس الشعب المصري أنه على استعداد للذهاب إلى جنيف، بل إلى آخر العالم، وإلى الكنيست، سعياً من أجل السلام. والأرجح أن الولايات المتحدة لم تفاجأ بما حدث في ذلك اليوم. ربما لم تكن على معرفة بالتوقيت المحدد، ولكن الفكرة لم تكن مفاجأة، والأرجح أنها كانت على معرفة وصلة بالجهود التي تبذل للإعداد لإجتماع بين السادات وبيغن، وتحديداً اللقاء الذي تم بين حسن التهامي وموشي دايان في المغرب. وكرد فعل، رفضت البلدان العربية الدعوة لحضور مؤتمر مينا هاوس الذي عقد في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ للإعداد لمؤتمر جنيف، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكل من العراق والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطية إضافة إلى منظمة التحرير.

---

(٥٧) في تطور الأحداث وتقويم هذه المرحلة، انظر:
Sicherman, *Broker or Advocate? The U.S. Role in the Arab - Israeli Dispute, 1973-1978*, pp. 54-85, and Sobel, *Peace - Making in the Middle East,* pp. 165-236.

(٥٨) Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in American Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1983), pp. 187-190.

(٥٩) هيكل، حديث المبادرة، ص ٤٠ - ٤١.

لم يعد هناك أمل لعقد مؤتمر جنيف، وبدأت المفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل، وتدخلت الولايات المتحدة أكثر من مرة لضمان استمرار هذه المفاوضات ونجاحها. فبعد فشل اجتماعات اللجنة السياسية بالقدس في الحصول على موافقة إسرائيل للتعهد بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، طلب السادات من وزير الخارجية المصري الإنسحاب، وأعلن وقف الاتصالات مع اسرائيل. ولكن، بعد مكالمة هاتفية من كارتر تم الإعلان أن المباحثات سوف تستمر مرة أخرى. وتدخل مرة أخرى في آب/ اغسطس ١٩٧٨ بإرسال وزير الخارجية ڤانس، وبعد زيارته إلى مصر واسرائيل صدر بيان يدعو كارتر فيه السادات وبيغن إلى الاجتماع معه في ٥ أيلول/ سبتمبر في كامب ديفيد[٦٠].

وفي مفاوضات كامب ديفيد، تدخلت الولايات المتحدة غير مرة، وكان دورها حاسماً في إتمام المعاهدة. فقد أعد خبراؤها ٢٣ مشروعاً مختلفاً لاتفاقية السلام، وقدمت حوافز مادية لإسرائيل تتضمن بناء مطارين جديدين في النقب، بدلاً من المطارين اللذين ستجلو عنهما في سيناء، وضمنت لاسرائيل التزام الولايات المتحدة بالوفاء بالحاجات الإسرائيلية من النفط. وفي حين لم يكن السادات راضياً عن سير المباحثات أقنعه كارتر بضرورة الاستمرار في العملية التفاوضية لأن الرأي العام والكونغرس الأمريكيين يتابعان هذه المفاوضات بدقة وأن قطع المفاوضات - كما هدد السادات بذلك في اليوم العاشر - سوف يضر بالعلاقات المصرية - الأمريكية، وسوف يضر بصورة السادات أمام الرأي العام الأمريكي الذي ينظر إليه كصانع للسلام، وأن ذلك سوف يثبت فشل مبادرة السلام وزيارة القدس وصحة وجهة نظر الذين انتقدوها.

وشرح كارتر للسادات الصعوبات التي يواجهها بيغن داخلياً في اسرائيل وعدم قدرته على تقديم «مزيد من التنازلات»، وأن القيادات المعتدلة في الأردن والسعودية على استعداد لتأييد السادات سراً. وهكذا، بمزيج من التهديد (العلاقة المصرية - الأمريكية)، وتضخيم الذات (صورته كصانع للسلام)، والتهوين من شأن المعارضة العربية للاتفاق، وطرح الموقف الإسرائيلي كأمر واقع لا يمكن تغييره، أدت الدبلوماسية الأمريكية دورها، وانتهى الأمر بقبول حل منفرد مع اسرائيل في ظل «اطار غامض حول الضفة الغربية وغزة ووعد لا يقل غموضاً بالعمل على استكمال الحل الشامل»[٦١].

---

(٦٠) Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (New York: Bantam Books, 1982), pp. 326-330.

وفي تقويم الولايات المتحدة وكارتر للمواقف العربية، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٠١ - ٤٠٨.

(٦١) رياض، **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٦١.

وحققت معاهدة كامب ديفيد هدف الدبلوماسية الأمريكية في الثلاثين عاماً السابقة، وهي إبرام معاهدة الصلح بين أكبر بلد عربي واسرائيل، وترتب على ذلك خروج مصر من ساحة العمل السياسي العربي، وهو ما تم في مؤتمر قمة بغداد في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر الذي قرر تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة، في حال توقيع الرئيس السادات لاتفاقية الصلح مع اسرائيل.

واستمر الجهد الأمريكي لضمان ابرام المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، واشترك فانس في محادثات كامب ديفيد الثانية في شباط/ فبراير ١٩٧٩ (والتي حضرها دايان ومصطفى خليل رئيس وزراء ووزير خارجية مصر آنذاك) للاتفاق على مشروع المعاهدة في شكله النهائي، وزار كارتر كلاً من مصر وإسرائيل في آذار/مارس لإعطاء دفعة للعملية حتى وُقِّعت المعاهدة في ٢٦ آذار/ مارس. وهكذا بدأ كارتر بالحديث عن مؤتمر جنيف والتسوية الشاملة، وانتهى بتكريس سياسة كيسنجر ودبلوماسية الخطوة ـ خطوة وعزل مصر عن المنطقة العربية[٦٢].

---

(٦٢) يعبّر محمود رياض عن وقع ذلك على نفسه بشكل معبّر فيقول: «كان عزل مصر عن الأمة العربية شديد الوطأة على نفسي، ويمثّل ضياعاً لكل مجهود شاركت فيه من خلال عملي السياسي زهاء ربع قرن من أجل وحدة العمل العربي»، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٧٩.

الفصل السّادس

أمْريكا وَالوَحْدَة العَرَبيَّة: الإقتِراب غير المبَاشر

شهدت حقبة السبعينات تطورات مهمة بالنسبة إلى حركة الوحدة العربية، فنتيجة لمسببات مختلفة وعوامل اقليمية ودولية تراجعت الحركة الوحدوية. من هذه المسببات، الاستقطاب الحاد الذي شهدته المنطقة العربية في منتصف الستينات؛ ومنها نتائج حرب حزيران/ يونيو١٩٦٧ التي أدت إلى ظهور مشكلة جديدة، وهي الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وانشغال البلدان العربية بذلك؛ وفي عام ١٩٧٠ مات جمال عبد الناصر الذي حمل اللواء وقاد الحركة لسنين طويلة؛ ومنها الخلافات حول منهج تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي بعد عام ١٩٧٣؛ ومنها الثروة النفطية وآثارها السياسية والاجتماعية والنفسية في المنطقة.

في هذا السياق لم تكن هناك محاولات توحيدية جادة، فكان هناك اتحاد الجمهوريات العربية الذي أبرم بين مصر وليبيا وسوريا في عام ١٩٧١،لكن سرعان ما جمدته الخلافات المصرية - الليبية، وكانت هناك محاولات القيادة الليبية الدائبة لعقد اتفاقات توحيدية، لكنها لم تسفر عن تطور حقيقي في العلاقات العربية.

لذلك، فإن استكشاف موقف الولايات المتحدة من قضية الوحدة خلال حقبة السبعينات يكون بدراسة سياستها إزاء القضايا التي تتضمن التنسيق العربي والدبلوماسية الجماعية العربية ومصادر القوة العربية.

ومن خلال تناول عدد من القضايا، وهي مؤتمرات القمة العربية، والنفط، ومفهوم أمن الخليج، والتعاون الاقليمي في الخليج، والحوار العربي - الأوروبي، تبرز **ثلاثة اتجاهات في السياسة الأمريكية: أولها، السعي لإضعاف التنسيق الجماعي العربي**. يتضح ذلك في السياسة الأمريكية تجاه مؤتمرات القمة العربية، كما يتضح في

مـواقفها إزاء الحـوار العربي ـ الأوروبي، وكـذلك في منهج تسـويـة الصراع العـربي ـ الاسرائيـلي وتجزئـة الموضـوع كما تم بيـانـه في الفصـل السابق؛ **وثـانيها**، العمـل عـلى **تقليص عناصر القوة الجماعية العربية**، فتمثل ذلك في إجهاض الدور السياسي للنفط، وفي المـوقف الأمريكي تجـاه الحوار العـربي ـ الأوروبي وإصراره على إخـراج مـوضـوع الطاقة من جدول أعمال الحوار؛ **وثالثها**، العمل على **تشجيع الاتجاهات الانعزالية في منطقة الخليج** وتدعيم العلاقات الخليجية ـ الأمريكية.

اتبعـت الولايات المتحدة هذه السياسة من خلال مواقفها المباشرة أو من خـلال العلاقات الخاصة التي أقامتها مع بعض النظم العربية.

أولاً: مؤتمرات القمة العربية

منـذ انعقاد مؤتمـر القمة العـربي في الخرطـوم في آب/ اغسـطس ١٩٦٧ لبحث الوضع الناشىء بعد حرب عام ١٩٦٧، أصبحت مؤتمـرات القمة العـربية أهم رمـوز التضامن بين النظم العربية، والمجال الرئيسي لبحث القضايـا العربيـة المشتركـة. وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة اتبعت سياسة تهدف إلى إجهاض مؤتمـرات القمة العـربية وإفراغها من شحنة الغضب إزاء سياسة الـولايـات المتحدة، وذلـك بتقديم مقـترحات ومشروعـات سلام بقصـد اشغـال القـادة العرب بـدراستها بـدلاً من اتخاذ قـراراتهم الخاصة بهم.

ففي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ والدور الأمريكي فيها بـادر جونسـون بإرسـال مذكرة في ٩ آب/ اغسطس إلى الرئيس اليـوغوسـلافي تيتو بهـدف ابلاغهـا إلى مصر، يؤكد فيها عزم الولايات المتحدة على العمل للتوصل إلى تسوية دائمة وعـادلة لمشكلة الشرق الأوسط، وأن هذه التسوية ستكون واقعية، ولا تمس كرامة العرب أو تجبرهم عـلى التنازل عن أي حق من حقـوقهم المشروعة. وفي ٢٤ آب/ اغسـطس، أي قبل خمسة أيام فقط من انعقاد مؤتمر قمة الخرطوم، أرسل جونسون رسالة مماثلة إلى البلدان العربية التي لم تقطع علاقاتها بالولايات المتحدة، وكان الهدف هو اقناع العرب بحسن النوايا الأمريكية والحيلولة دون توحيد موقفهم في الخرطوم وتفادي إتخاذ قـرارات عنيفة ضد الولايات المتحدة نظراً إلى موقفها المعادي للعرب والداعم لإسرائيل خلال الحرب وبعدها.

وفي عـام ١٩٦٩، أعلن روجرز خـطته في ٩ كـانون الأول/ ديسمـبر، أي قبل انعقاد مؤتمر القمة بأحد عشر يوماً، وتلقى الأردن المقترحات الخاصة بـه قبـل الاجتماع بيوم واحد، وكـان الهدف من ذلـك إقناع الـرؤساء العـرب بعدم اغـلاق الباب أمـام

جهود التسوية السلمية على يد الولايات المتحدة، ولمواجهة الحملة السياسيـة التي شنها عبد الناصر ضد الموقف الأمريكي ازاء العرب[١].

وقبل انعقاد مؤتمر الرباط في تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٧٤، زار كيسنجر عـدداً من البلدان العربية ليحثها على عدم الموافقة على إصـدار قرار يعتـبر منظمـة التحريـر بمثـابـة الممثـل الشرعي الـوحيـد للشعب الفلسطينـي، إذ إن ذلـك سـوف يعقّـد من جهود التسوية، لأن اسرائيل تـرفض الاعتراف أو التفـاوض مع المنظمة، كـما أعرب الرئيس فورد عن أمله في ألّا تؤدي نتائج مؤتمر القمة إلى «إغلاق الطريق أمام المفاوضات الرامية إلى ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط»[٢].

وفي عام ١٩٨٢، أعلن ريغان عن مشروعه للسلام قبل انعقاد مؤتمر قمة فـاس لكي يعطي الإنطباع باستمرار الولايـات المتحدة في جهـود التسويـة، ولتفريـغ شحنة الغضب العربي إزاء موقف الـولايات المتحـدة تجاه الغـزو الاسرائيلي للبنـان في صيف ذلك العام، وللحيلولة دون صدور مشروع سلام عربي.

ثانياً: النفط

اهتمت سياسة الولايات المتحـدة لفترة بتشجيـع الفصل بـين النفط والسياسـة، وعدم الزج بالعلاقات السياسيـة في مجالات التعـاملات التجـارية والمـالية. وعـبر عن ذلك الشيخ زكي اليماني، وزير النفط السعودي، بقوله عام ١٩٧٢ «لا بـد أن أقول إننـا لا نؤمن باستخدام النفط كسلاح سياسي بشكله السلبي. إننـا نؤمن بأن الـطريقة المثلى هي التعاون الحق مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبهذه الطريقة فإنه سـوف تنشأ روابط اقتصـادية وثيقة تنعكس في النهاية على علاقاتنا السياسية»[٣].

وبعد استخدام العرب للحظر النفطي في عام ١٩٧٣، أكدت الولايات المتحدة أهمية النفط بالنسبة إليها وإلى حلفائها الغربيين، واستعدادها لاستخدام القوة المسلحة لاستمرار ضخ النفط، فذكر وزير الدفاع جيمس شليزنغر في ٦ كـانون الثـاني/ ينايـر ١٩٧٤ أن البلدان العـربيـة تـواجـه مخـاطـر تنـامي ضغـوط الـرأي العـام الأمـريكي لاستخدام القوة ضدها إذا ما استمرت في حظر النفط، وأنه لا يجوز استخدام حقـوق

---

(١) محمـود رياض، مـذكرات محمـود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: **البحث عن السـلام والصراع في الشرق الأوسط** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١١٩، و٢١٤ ـ ٢١٦.

(٢) عبـد المنعم سعيـد ومصـطفى علوي، **مصر وامـريكـا** (القـاهـرة: مـركـز الـدراسـات السيـاسيـة والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٦)، ص ٩٨.

(٣) عبـد الفتاح الجبـالي، «موقـع ودور السعوديـة في النظام الاقتصـادي الرأسـمالي العالمي،» **الـطليعة**، العدد ١ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٥١.

الاستقلال والسيادة بطريقة تصيب العالم الصناعي في الصميم[٤].

تراوحت السياسة الأمريكية إزاء النفط العربي بين عدة أدوات وأساليب. فهي أحياناً لوحت بالقوة المسلحة وبأن العالم الغربي لن يسمح باستخدام جديد للنفط كسلاح سياسي، وهي تقيم وكالة الطاقة الدولية التي هي بمثابة «كارتل» الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط لتنسيق سياسات النفط الغربية، وللحيلولة دون قيام البلدان العربية باستخدام سياسات تمييزية ضد الدول الغربية، وهي تشجع سياسات ترشيد الطاقة والبحث والتطوير في مجال استخدام بدائل أخرى للنفط كمصدر للطاقة. وهي أحياناً شجعت السعودية على اتباع سياسة «الاعتدال» في إنتاج النفط، التي تضمنت الحفاظ على وجود عرض كبير من النفط في السوق العالمية، وهو ما انتهى في منتصف الثمانينات إلى تحول جوهري في طبيعة الموقف وتحول سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشترين. لذلك عندما أدت الحرب العراقية - الايرانية إلى نقص في صادرات النفط (بالنسبة إلى العراق من ٣,٢ ملايين برميل إلى ٦٥٠ ألفاً وبالنسبة إلى ايران من ٣ ملايين برميل إلى ١,٢ مليون برميل يومياً) قامت السعودية بتعويض النقص وأعلنت زيادة انتاجها إلى حوالى عشرة ملايين برميل يومياً[٥].

كما يظهر دور السعودية في إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التي وقعت اتفاقيتها في بيروت في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، وتأسست من السعودية والكويت وليبيا (في العهد الملكي)، وسعت المنظمة للتعاون مع الدول المستهلكة للنفط لتأمين وصول النفط إليها. وحددت الاتفاقية شروط العضوية للمنظمة في أن يكون البلد عربياً، وأن يكون النفط هو المصدر الأساسي لدخلها، وأن يوافق مجلس وزراء المنظمة على قبولها بأغلبية $\frac{3}{4}$ بما في ذلك جميع الأعضاء المؤسسين. ومع أن هذه الشروط تنطبق على العراق، فعندما تقدم بطلب عام ١٩٦٨ لم تتم الموافقة عليه. ويبدو أنه كان هناك حرص على إبقاء عضوية المنظمة في إطار البلدان ذات النظم السياسية «المعتدلة» والصديقة للولايات المتحدة. وبقيام الثورة الليبية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، وبتقديم الجزائر طلباً للإنضمام تغيرت الصورة. وفي حزيران/ يونيو ١٩٧٠ تم قبول الجزائر ودبي وقطر والبحرين وأبو ظبي واستمرت السعودية في رفض طلب العراق. وفي المؤتمر الوزاري في آذار/ مارس ١٩٧٢ تم قبول مصر وسوريا والعراق.

(٤) اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ٤٠ - ٤١.

(٥) أحمد فارس عبد المنعم، «الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٨٧ - ٩١.

ثالثاً: المفهوم الأمريكي لأمن الخليج

في حقبة السبعينات، وبعد الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط، أصبحت قضية أمن الخليج من الموضوعات الأثيرة لدى الفكر الاستراتيجي والسياسي الأمريكي. فصدرت الكتب والأبحاث، ونظمت الندوات والمؤتمرات لبحث الموضوع وطرح مفهوم معين لأمن الخليج يعكس النظرة الأمريكية للموضوع. ومن وجهة النظر الأمريكية، فإن القضية الأساسية المثارة في أمن الخليج هي استمرار السيطرة على مصادر النفط، وتأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز لضمان استمرار نقل النفط، والحيلولة دون توسع النفوذ السوفياتي في المنطقة، ودعم النظم السياسية الصديقة فيها. وتركز وجهة النظر هذه بصفة خاصة على أمرين هما: الطابع العسكري للتهديدات التي يواجهها الخليج، وهو ما نسميه بالتصور العسكري لأمن الخليج؛ والحرص على الفصل بين أمن الخليج والأمن العربي، وتشجيع الاتجاهات الاقليمية الخليجية، وطرح أمن الخليج بأنه يتحقق بشكل أكثر استقراراً في حال معالجته بشكل متميز عن القضايا العربية المعقدة، كالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي والحرب اللبنانية.

ويمكن تلخيص عناصر التصور الأمريكي لأمن الخليج في العناصر الأربعة التالية:

١ - رغم إدراك الاستراتيجية الأمريكية للعلاقات بين منطقة الخليج وبقية الوطن العربي، فقد سعت إلى الفصل بين أمن الخليج وأمن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، أي الفصل بين أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي.

٢ - التلويح المستمر بالخطر السوفياتي والتهديد العسكري السوفياتي لمصادر النفط.

٣ - التأكيد على الجوانب والتهديدات العسكرية لأمن الخليج، وتصوير قضية الأمن على أنها قضية عسكرية في المقام الأول.

٤ - إن ضمان أمن الخليج يكون في مزيد من التنسيق العسكري والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

لقد طرح الفكر الأمريكي فكرة مؤداها أن مركز الثقل وعنصر الجاذبية في المنطقة قد انتقل من المشرق العربي (أي قضية الصراع العربي - الاسرائيلي) إلى منطقة الخليج، وأن بؤرة تركز واهتمام الدولتين العظميين قد تحولت إلى هذه المنطقة. وكان لهذه الفكرة دوافعها التي ينبغي تحليلها. من هذه الدوافع إعطاء الانطباع بعدم أهمية

الصراع العربي ـ الاسرائيلي وفقدانه الأهمية التي كانت له من قبل، وأن الولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها وبخاصة أنه أصبح لها اهتمامات أخرى أكثر الحاحاً وأكثر أهمية. ولا يخفى أن التفكير الصهيوني والاسرائيلي لعب دوراً مهماً في تأكيد هذا المعنى. من هذه الدوافع أيضاً تصور امكانية تحقيق أمن الخليج دون تحقيق تقدم على مستوى القضية الفلسطينية.

إن هذا التصور للعلاقة بين أمن الخليج والقضية الفلسطينية، يقوم على أساس أنها معادلة صفرية (Zero-sum Game) بمعنى أن تزايد الاهتمام بالخليج لا بد من أن يتضمن بالقدر نفسه نقص الاهتمام بالقضية الفلسطينية. رغم أن الأصح هو القول بأن ما حدث في السبعينات هو أن منطقة الأزمة قد زادت واتسعت لتشمل الخليج، وأنه منذ حرب عام ١٩٧٣ ونتيجة الاستخدام السياسي للنفط أصبحت بلدان الخليج قوة مؤثرة في ساحة القضية الفلسطينية وتدعمت العلاقة بين أمن الخليج وأمن المشرق العربي عما كانت عليه من قبل.

واتساقاً مع تصورها، أعلنت الولايات المتحدة على لسان الرئيس كارتر في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ أن الخليج يمثل منطقة من مناطق «المصلحة الحيوية» لها، وأنها سوف تستخدم كل الأساليب بما في ذلك القوة العسكرية لمواجهة أي تهديد خارجي.

وجاء ريغان ليؤكد هذا المبدأ وليطرح الاستعداد الأمريكي للتدخل العسكري لمواجهة أية قلاقل داخلية في السعودية، وطرح هيغ مفهوم الاجماع الاستراتيجي ضد الخطر السوفياتي[6].

واتبعت الولايات المتحدة مجموعة من السياسات لتحقيق الوجود العسكري المباشر والمجاور، نوجزها فيما يلي:

أ ـ الحصول على تسهيلات عسكرية في عدد كبير من البلدان العربية.

ب ـ دعم العلاقات العسكرية مع تركيا وباكستان والفيليبين.

ج ـ اجراء مناورات مشتركة مع جيوش بعض البلدان العربية.

د ـ دعم القدرة العسكرية لعدد من البلدان العربية، مثل مصر والسعودية والسودان وتونس. ويكفي للإشارة إلى التوسع الكبير في مجال شراء السلاح، أن نذكر

(٦) في تفاصيل تطور المفهوم الأمريكي لأمن الخليج، انظر: زهير شكر، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢).

أن الانفاق العسكري للسعودية ازداد من ٣٨٠ مليون دولار في عام ١٩٧١ إلى ٧ مليارات دولار في عام ١٩٧٦ وإلى ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٧٨ وإلى ٢٧,١ مليار دولار عام ١٩٨١.

هـ ـ إنشاء قوات الانتشار السريع والتي ركزت نشاطها وخططها حول الخليج.

و ـ إعداد خطط لتخزين السلاح في المنطقة حتى يسهل استخدامه وقت الحاجة، وقد عرضت اسرائيل على أمريكا استخدام إقليمها لهذا الغرض.

ز ـ بناء قاعدتين جويتين في صحراء النقب في رامون وأوفدا، بدلاً من القاعدة التي انسحبت منها اسرائيل في سيناء، وإمكانية استخدام الجيش الأمريكي لهما، ودعم التعاون الاستراتيجي بين البلدين وفقاً لاتفاقية التعاون الاستراتيجي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١.

ح ـ التخطيط لإقامة قيادة عسكرية للخليج. وجدير بالذكر أنه وجدت قيادة مماثلة خلال الحرب العالمية الثانية، ولعبت منطقة الخليج دوراً مهماً كمنطقة لعبور الإمدادات الأمريكية إلى الاتحاد السوفياتي عن طريق إيران.

وفي مجال التعليق على التصور الأمريكي ينبغي إبراز مسألتين:

ـ **الأولى**، هي أن القضية الرئيسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي النفط واستمرار ضخه من ناحية، واستمرار الخليج كسوق هائلة للمنتوجات والتقانة من ناحية أخرى، وليس حماية نظام بعينه. والأرجح أن الولايات المتحدة لن تتدخل لحماية نظام، ما دام ذلك لن يؤثر في استمرار ضخ النفط. ولنا في ايران الشاه عبرة، فقد كانت هي أيضاً من «مناطق الأمن الحيوية» للولايات المتحدة.

ـ **الثانية**، هو أنه نتيجة للتصور الأمريكي لأمن الخليج، والذي تسوده النظرة العسكرية، يبدو الخليج الآن محاصراً بالقواعد والتسهيلات العسكرية. فمن ناحية نجد أفغانستان واليمن الديمقراطية وأثيوبيا وأرتريا والحوض الجنوبي للبحر الأحمر، ومن ناحية أخرى نجد دييغو غارسيا ومصيرة وبربرة ومومباسا إضافة إلى الأساطيل وحاملات الطائرات والغواصات النووية.

وهكذا نجد أن المفهوم الأمريكي لأمن الخليج يؤدي في التحليل الأخير إلى تزايد الاعتماد على دولة عظمى لتحقيق الأمن، وإلى عزل الخليج عن مجمل تفاعلات المنطقة العربية. بعبارة أخرى، يؤدي إلى مزيد من التكامل والاندماج مع الولايات المتحدة، ومزيد من الانعزال عن البلدان العربية الأخرى.

رابعاً: التعاون الاقليمي في منطقة الخليج ومجلس التعاون الخليجي

مع انسحاب القوات البريطانية من الخليج وتزايد أهمية النفط في السياسة الدولية، شجعت الولايات المتحدة إجراءات التعاون الاقليمي وإقامة ترتيبات أمن مشتركة بين بلدان المنطقة بالتنسيق مع بريطانيا وأمريكا، وإبعاد الخليج عن تفاعلات المنطقة العربية عموماً.

وتعود جذور السياسة الأمريكية في الخليج إلى نهاية الستينات مع إعلان بريطانيا سياسة شرقي السويس وقرارها بالإنسحاب من المنطقة. وعلق على ذلك يوجين روستو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ بقوله «إنه يجري في الوقت الحاضر إتخاذ الإجراءات البريطانية شرقي السويس وأنه سيكون هناك نوع من التأكيد على ضرورة قيام تكتلات اقليمية في المنطقة» وإن الإجراءات التي تتخذ من أجل عقد اتفاق للأمن تمت بالتعاون بين أمريكا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى[٧].

ولتحقيق هدف التعاون الخليجي، تتالت خطوات تسوية مشاكل الحدود في المنطقة، ومنها تسوية الحد البحري بين أبو ظبي ودبي في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، وبين الكويت وايران حول الجرف القاري في الشهر نفسه، وبين السعودية وايران، وبين الكويت والسعودية على المنطقة المحايدة، وبين ايران وكل من السعودية والكويت وقطر ودبي حول الخط الفاصل بين الساحلين العربي والايراني، وألغيت اتفاقية ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١ بين الكويت وبريطانيا التي كانت تنظم الحماية البريطانية على الكويت، وتم توقيع اتفاقية دبي لتأسيس اتحاد الإمارات العربية ثم أُعلن عن قيام دولة الامارات العربية المتحدة[٨].

وفي حقبة السبعينات، طرحت الولايات المتحدة التعاون الإقليمي كأحد أهداف سياستها الخارجية في منطقة الخليج. وفي التصور الذي وصفه جوزيف سيسكو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، في عام ١٩٧٣ تضمن في أول بنوده «دعم الجهود الاقليمية وتوجيهها نحو اقامة نظام للدفاع عن الأمن ولتحقيق التنمية في جو من الاستقرار، بعيداً عن التدخلات الدولية الخارجية». وفي بيان آخر ذكر أن مبادىء السياسة الأمريكية في الخليج تتضمن «تشجيع مشاريع ومحاولات التعاون الاقليمي، وتقديم الدعم اللازم للدول الصديقة في المنطقة لتعزيز مجهوداتها في مجالات الأمن والتنمية»[٩]. وتحدث

(٧) محمد خيري حربي، **الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي** (بغداد: منشورات دار الكتاب الجديد؛ مكتبة المنار، ١٩٧٤)، ص ١٥٨.
(٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
(٩) مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، ص ٢٦ - ٢٧.

زبغنيو برجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي عن «ان منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة أنظمتها المحلية على الصمود أمام ضغوط التحديث وموجة تهديد الانبعاث القومي» وأن على الولايات المتحدة التصدي «لخلق الاستقرار المطلوب»[١٠].

وفي مشروع الموازنة الأمريكية لعام ١٩٨٠ ورد «إن الدول المشاطئة للخليج (الفارسي) وتطورها المنظم أمران مهمان للمصالح القومية الأمريكية، ولقد أيدت الولايات المتحدة وهي ما زالت تؤيد نمو حركة فدرالية في الخليج نافذة ولديها قدرة دفاعية مناسبة»[١١].

وفي مطلع عام ١٩٨١، أعلنت ستة أقطار خليجية هي السعودية والكويت والامارات العربية وقطر والبحرين وسلطنة عمان إقامة مجلس التعاون الخليجي ليكون بمثابة إطار لتنسيق السياسات بينها. وفي العام نفسه تمت - بعد مفاوضات مضنية - صفقة طائرات الأواكس مع السعودية. ويمكن اعتبار اللجنة العسكرية الأمريكية - السعودية لتنسيق العلاقات العسكرية بين البلدين إطاراً غير مباشر للتنسيق مع المجلس.

وتعبر كلمات الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأمريكية، أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ عن النظرة الأمريكية إلى دور السعودية في هذا السياق فيقول «إن عروضنا الرامية إلى تعزيز أمن السعودية هي عنصر أساسي في سياستنا الشرق أوسطية، فمبيعات الأسلحة المقترحة من شأنها أن تزيد من قدرة السعوديين على الدفاع عن أنفسهم ضد أخطار محلية، كما أن من شأنها تقديم مساعدة مباشرة للقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة - تماماً كما تفعل الآن طائرات الأواكس الموجودة في السعودية». وفي السياق نفسه يقول «إن صداقتنا مع السعودية لا ترتكز فقط على دورها كمزود للنفط، فالسعودية تبرهن على أنها شريك أساسي لنا في مصالحنا الأوسع مدى، ولقد كانت المعونة السعودية مهمة جداً في الماضي لدول أعتقت نفسها من الاحتضان السوفياتي، فلقد قدمت السعودية معونات مهمة لدول معتدلة مثل السودان وباكستان، وستكون هناك في الحقيقة حاجة إلى المزيد، كما لعبت دوراً دبلوماسياً أساسياً في التفاوض حول وقف اطلاق النار الذي تحقق مؤخراً في لبنان، ولعبت دوراً قيادياً أساسياً في مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل مؤخراً ونحن نتوقع أن يتسع مدى التعاون السعودي في مجال رعاية السلام والاستقرار حين يشعر السعوديون أنهم أكثر أمناً»[١٢].

(١٠) عبد الله فهد النفيسي، «مجلس التعاون الخليجي: الاطار السياسي الاستراتيجي،» **الخليج العربي**، العدد ١ (١٩٨٣)، ص ١٥.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٨.
(١٢) نص كلمة الكسندر هيغ أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١. كتيّب باللغة العربية وزعه مكتب الاعلام الامريكي بالقاهرة، ص ٤.

خامساً: الحوار العربي ـ الأوروبي

إن تحليل موقف الولايات المتحدة من الحوار العربي ـ الأوروبي لا بد من أن يدخل في اعتباره ليس العلاقات الأمريكية ـ العربية فقط، بل العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية أيضاً، ودور أمريكا في الحلف الأطلسي، ذلك أن أمريكا قد سعت منذ الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ إلى تدعيم مواقفها القيادية في المعسكر الغربي، ليس في المجال العسكري الاستراتيجي فقط ولكن في مجالات الاقتصاد والمال والطاقة أيضاً. لذلك بادرت أمريكا بالدعوة إلى إنشاء وكالة الطاقة الدولية لتكون بمثابة المقابل لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) ولم يكن ذلك منسجماً تماماً مع السياسات الاقتصادية الأوروبية التي كانت تعتمد على عديد من الاتفاقات الثنائية مع الدول المصدرة للنفط. أضف إلى ذلك أن الدول الأوروبية رأت في إنشاء منظمة الطاقة الدولية فرصة جديدة لسيطرة الولايات المتحدة على أوروبا وحرمان القارة من مجال جديد للعمل باستقلال عن الولايات المتحدة. وكانت فرنسا أكثر الذين عبروا صراحة عن فهمهم لذلك فصرح ميشيل جوبير، وزير خارجيتها، في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٤ بأن الوكالة هي محاولة «لفرض نظام عالمي جديد للطاقة». وبينما لم يكن لدى الدول الأوروبية ما يمنعها من الحوار مع العرب بشكل جماعي، أكدت الولايات المتحدة أن المفاوضات تكون مع البلدان العربية المصدرة للنفط فقط وفي الموضوعات المتعلقة بذلك، كالأسعار والتسويق. لذلك وخلافاً لأوروبا التي قبلت مبدأ الحوار مع العرب كمجموعة اقليمية، عقدت الولايات المتحدة مجموعة من الاتفاقات الثنائية التي أنشئت بمقتضاها لجان اقتصادية مشتركة لتنسيق التعاون الاقتصادي. وتم توقيع أول هذه الاتفاقات مع السعودية في عام ١٩٧٤، ثم أعقبها اتفاقات أخرى مع مصر وتونس والأردن.

أضف إلى ذلك بعداً اقتصادياً في العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، فقد اتبعت أمريكا سياسة معارضة لكل أنواع المعاملات التفضيلية التي تمارسها الجماعة الأوروبية خارج أوروبا باعتبار ذلك يتعارض مع الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الغات) وأن مثل هذه الاتفاقات يؤدي إلى التمييز ضد الصادرات الأمريكية على أساس أن السلع الأوروبية تكون أرخص ومن ثم أقدر على المنافسة.

هذا الإختلاف في النظرة بين أمريكا وأوروبا انعكس في الموقف الأمريكي ازاء الحوار العربي ـ الأوروبي. وقد أوضحت الولايات المتحدة بما لا يدع مجالاً للشك أنها لا تستريح إلى حوار لا تشترك فيه، ولا تُستشار في أموره مقدماً. وأكد كيسنجر أكثر من مرة أن أي تعاون مع البلدان العربية المنتجة للنفط لا بد من أن يكون من خلال اشتراك الولايات المتحدة. وأكد أيضاً أكثر من مرة أن التفاوض بين المنتجين

والمستوردين للنفط لا بد من أن يسبقه حوار بين المستوردين أنفسهم لكي يتم إرساء أسس التعاون بينهم.

وفي الشهر نفسه، عندما أصدر مجلس وزراء الجماعة الأوروبية اقتراحاً لبدء حوار بين الجماعة والبلدان الأعضاء في الجامعة العربية حول دائرة متسعة من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، كان رد الفعل الأمريكي سريعاً، ففي اليوم التالي (٥ آذار/ مارس ١٩٧٤) أصدرت وزارة الخارجية بياناً يتضمن عدم سعادتها بقرار الجماعة الأوروبية وأن الولايات المتحدة لم تستشر بخصوصه مقدماً. وحذر الرئيس نيكسون دول الجماعة «بعدم التحالف المشترك ضد الولايات المتحدة» في المجالات السياسية والاقتصادية وإلّا فإن الولايات المتحدة ستقوم بخفض قواتها المرابطة في أوروبا. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه من الخطأ قيام أوروبا بتقديم تنازلات للدول المنتجة للنفط وأن حماية المصالح الغربية تكمن في التحالف الأمريكي ـ الأوروبي، وفي اتخاذ موقف مشترك. وكان الأوروبيون يدركون أنه في مثل هذا الموقف المشترك فإن للولايات المتحدة اليد العليا.

وقام كيسنجر أكثر من مرة بالتدخل الدبلوماسي للحيلولة دون الوصول إلى اتفاق بين أوروبا والبلدان العربية المنتجة للنفط، واضطر أحياناً إلى إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى أوروبا والبلدان العربية لوقف اتفاقية تعقد بين الطرفين ولا تكون أمريكا طرفاً فيها.

وعلى سبيل المثال، ففي عشية اجتماع أبو ظبي للحوار العربي ـ الأوروبي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، أرسل كيسنجر مبعوثاً خاصاً (جيرالدبارسكي، مساعد وزير الخزانة) لاقناع البلدان العربية المنتجة للنفط بحذف موضوعي الإمداد بالنفط والأمن من جدول أعمال الحوار، ونتيجة للجهود الأمريكية تم استبعاد موضوع الطاقة من الحوار[١٣].

إن الخلاف بين أمريكا وأوروبا حول الحوار العربي ـ الأوروبي يعكس اختلافاً بينهما في الاقتراب من مشاكل المنطقة وحجم التزام كل منهما بتأييد اسرائيل. فبينما ظلت الجماعة الأوروبية عموماً أقرب إلى مفهوم التسوية الشاملة للصراع، وفي قلبها القضية الفلسطينية، كانت أمريكا تتجه سريعاً إلى دبلوماسية الخطوة ـ خطوة والتسوية الجزئية. وقد انعكس ذلك بشكل واضح في إعلان البندقية الصادر في حزيران/ يونيو

(١٣) انظر في هذا الصدد:
Saleh A. Al Mani', *The Euro-Arab Dialogue: A Study in Associative Diplomacy* (London: Frances Printer Publishers, 1983), pp. 123-128.

١٩٨٠، حيث قبلت الجماعة الأوروبية فيه ضرورة المشاركة الفلسطينية في أية مفاوضات جادة، في الوقت الذي تعهدت فيه الولايات المتحدة لاسرائيل بعدم الاعتراف أو الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقوم المنظمة بإعلان اعترافها باسرائيل. وفي ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٠، تدخلت الولايات المتحدة لدى كل من فرنسا والمانيا الغربية لوقف أي قرار يكون من شأنه اعتراف أعضاء الجماعة الأوروبية قانونياً بالمنظمة.

وطرحت الولايات المتحدة رأياً مؤداه أنها تتبع سياسة «نشطة» في المنطقة لتحقيق التسوية، وأن الحوار العربي ـ الأوروبي من شأنه «أن يدعم اجماعاً عربياً لا يتناسب مع المصالح الأمريكية. فواشنطن لا تريد للحوار العربي ـ الأوروبي أن يكتسب أبعاداً سياسية يفقدها شيئاً من مبادرتها في الشرق الأوسط» لذلك فمن الضروري القيام بالتشاور المسبق على جميع المستويات بين أوروبا وأمريكا. وقد أثار ذلك خلافاً في داخل دول الجماعة الأوروبية مثل فرنسا التي فضلت أن يكون التشاور مع أمريكا بعد أن يكون الحوار مع العرب قد وصل إلى مرحلة مهمة، بينما رأى آخرون أن يكون التشاور مع العرب وأمريكا في الوقت نفسه[١٤].

لذلك انتهى الأمر بتركيز الحوار على المجالات التقانية والفنية، وبقيامه على قاعدة التشاور مع أمريكا[١٥].

وفي مجال عرض أهم معالم التطور التاريخي للحوار العربي ـ الأوروبي، يمكن القول ان قضيتي النفط والصراع العربي ـ الاسرائيلي كانتا القضيتين الرئيسيتين اللتين تبلور بخصوصهما الخلاف بين وجهتي النظر الأوروبية والأمريكية، وأن أوروبا اتجهت تدريجياً لقبول وجهة النظر الأمريكية في الموضوع.

ويمكن ارجاع جذور الموقف الأوروبي إلى الفترة التي وضعت دول المجموعة الأوروبية فيها تقريراً في باريس في ١٣ أيار/ مايو بهدف إيجاد وجهة نظر مشتركة تجاه أزمة الشرق الأوسط، وتضمن التقرير انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مع تعديلات طفيفة في الحدود تُحدد من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وضرورة ايجاد منطقة منزوعة السلاح على الجانبين، ووضع مدينة القدس تحت الإدارة الدولية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وسرعان ما أعلنت

(١٤) هيفاء أحمد السامرائي، **الحوار العربي ـ الأوروبي** (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(١٥) سامي منصور، **الحوار العربي ـ الأوروبي: بحث عن بداية جديدة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤)، ص ٢٨ ـ ٣٠.

الولايات المتحدة معارضتها للتقرير على أساس أنه لا يأخذ في اعتباره مبادرة روجرز.

وجاءت حرب عام ١٩٧٣ لتوضح عدم وجود امكانية لعلاقات مثمرة مع الوطن العربي دون التعامل مع أهم مشكلاته وهي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولهذا اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ لمناقشة الموقف في الشرق الأوسط. وبإيماءة من فرنسا وبريطانيا، قام المجلس بإصدار بيان أخذ شكل رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ من الممثل الدائم للدانمارك في الأمم المتحدة[١٦]، وقد عرض فيه نية دول الجماعة في تقديم مساهمة ايجابية من جانبهم للبحث عن حل شامل للمشكلة من حيث العمل على تنفيذ القرار (٢٤٢)، وأكدوا على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعلى ضرورة وضع حد للإحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية الذي دام منذ عام ١٩٦٧ وعلى احترام السلامة الاقليمية والسيادة والاستقلال لكل دول المنطقة وحقها في العيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقرار التسوية النهائية[١٧].

وعهد البيان إلى الأمم المتحدة مهمة السعي نحو إقرار السلام في الشرق الأوسط، وكان ذلك مؤيداً لوجهة النظر العربية في تلك الفترة، والتي كانت ترغب في أن تكون ادارة مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط من قبل الأمم المتحدة.

وكان هذا الموقف الأوروبي الجديد يعبر عن حقيقة الوعي الجماعي الأوروبي بضرورة الالتقاء في المصالح مع البلدان العربية بشكل أو بآخر، وكان ذلك بزعامة فرنسا. فقد أدت الأزمة التي سببتها حرب تشرين الأول/ اكتوبر إلى ابراز مدى ضعف الموقف الأوروبي، إضافة إلى وجود اختلاف موضوعي في المصالح بين أوروبا والولايات المتحدة فيما يخص موضوع الطاقة، فقد أصبح على أوروبا أن تحدد خياراتها وأن تقبل المسؤوليات التي تفادتها أو وكلت أمريكا بها[١٨].

هكذا بدأت أوروبا في مؤتمر كوبنهاغن في وضع الأسس التي شكلت الموقف السياسي الذي أخذته تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقامت الحكومات الأوروبية

(١٦) عبد المنعم سعيد، **الحوار العربي ـ الأوروبي: المنهج الأوروبي ازاء الحوار** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧)، ص ٨١.

(١٧) أحمد صدقي الدجاني، **وثائق الحوار العربي ـ الأوروبي، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٨) روبرتو البوني، «الحوار في اطار العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٨٢.

بتوضيح تفسيرها للقرار (٢٤٢)، وقررت الجماعة الأوروبية البدء في اقامة حوار متعدد الأطراف مع الحكومات العربية بهدف تحديد أسس ومجالات التعاون.

استُفزّت واشنطن كثيراً بالبيان الأوروبي الصادر في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، حيث رأت فيه على حد تعبير هنري كيسنجر تنازلات سياسية من الجماعة الأوروبية للبلدان العربية تفوق ما ورد في القرار (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن لذلك اعترض عليه. وقد أبدت الولايات المتحدة صراحة معارضتها لقيام أية علاقة خاصة بين العرب والأوروبيين، وأنه يجب على أوروبا أن تتفق مع أمريكا أولاً حول الخطوط التي ستحدد علاقاتها بالعرب.

أدت فكرة التشاور المسبق مع الولايات المتحدة إلى مناقشة حادة داخل المجموعة الأوروبية أبرزت انقسام أعضائها تجاه موضوع الزعامة الأمريكية، وقد كشف ذلك عن الاستقلالية الفرنسية التي كانت ترى أن التشاور مع الولايات المتحدة يجب ألا يتم إلا بعد التوصل إلى نتائج ملموسة مع العرب، في مقابل الآراء الأخرى التي كانت تصرّ على وضع الحوار والتشاور على المستوى نفسه حتى يمكنها تفادي أي تعارض مع المبادرات الأمريكية[19].

كانت الولايات المتحدة ترى ضرورة قيام الدول الأوروبية بتركيز جهودها على إعداد مؤتمر الدول المستهلكة والمنتجة للطاقة، وفقاً لما جاء بقرار أصدره مؤتمر الطاقة الذي عُقد في واشنطن في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٤، وأن تغفل الدول الأوروبية لفكرة الحوار مع البلدان العربية. ولكن الدول الأوروبية لم تتخلَّ عن هذه المبادرة التي أعلنتها في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ووقتها أعلن نيكسون تحذيره للدول الأوروبية الغربية من اتخاذها لموقف مواجه لأمريكا[20].

فبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر، حدث نوع من عدم التوافق في المصالح بين الطرفين بخصوص أزمة الطاقة. فقد سارعت الدول الأوروبية فور اتخاذ القرار العربي بفرض تخفيض على انتاج النفط إلى الاقتراب من البلدان العربية المنتجة للنفط للحصول على اتفاقات ثنائية لضمان الحصول على الامدادات المستمرة، في الوقت الذي نادت فيه أمريكا بعقد مؤتمر للدول الصناعية المستهلكة للنفط لبحث توحيد

(١٩) اسماعيل خليل، «الخلفية التاريخية للحوار العربي - الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٤٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٧)، ص ٢٢٣ - ٢٢٤؛ سعيد، **الحوار العربي - الأوروبي: المنهج الأوروبي ازاء الحوار**، والبوني، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٠) عبد العزيز العجيزي، «الترقب الأمريكي لمجرى الحوار العربي - الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (تموز/ يوليو ١٩٧٤)، ص ٨٨.

مواقفها. وعُقد المؤتمر فعلاً ووضحت فيه الاختلافات بين وجهات النظر الأوروبية والأمريكية، حيث سعت واشنطن إلى توحيد المواقف والتشاور من أجل حلول طويلة الأمد لحل الأزمة، بينما كانت الاتجاهات الأوروبية بزعامة فرنسا تطالب باتباع كل دولة لسياسة نفطية مستقلة. ولذلك لم يتوصل المؤتمر سوى إلى تشكيل لجنة عمل للدراسة[21]. وكان النهج الأوروبي ازاء الموقف الأمريكي، هو تقليل هذه التحفظات إلى حدها الأدنى باللحاق بكارتل المستهلكين الذي دعت إليه أمريكا ممثلاً في الوكالة الدولية للطاقة، واستبعاد موضوع الامدادات النفطية من الحوار. كما لم تضع الجماعة الأوروبية اعلانها السالف الذكر موضع التطبيق العملي. فضلاً عن ذلك، فإنها بذلت كل جهودها خلال الحوار لكي تركز فقط على القضايا الفنية والاقتصادية. وأخيراً استقر الأمر داخل الجماعة الأوروبية على ضرورة التشاور مع أمريكا بصدد ماجريات الحوار بعد أن كاد هذا الموضوع أن يؤدي إلى انقسام داخل الجماعة عندما اجتمع وزراء الخارجية للتعاون السياسي في بون (في ٤ و٥ آذار/ مارس ١٩٧٤) لبحث الموضوع وأثارت بريطانيا ضرورة التشاور المسبق وعلى كل المستويات مع واشنطن، الأمر الذي واجه معارضة صريحة من فرنسا على أساس أن التشاور يجب أن يتم بعد أن يصل الحوار مع العرب إلى نتائج ملموسة، ولكن هذه المعارضة الفرنسية بدأت تخف بعد أن تولى ديستان السلطة ووصل وزير الخارجية الفرنسي الجديد سوفيتارج إلى صيغة وسط. وهكذا أصبح الحوار يدور أمام العين الأمريكية وبالتشاور والتنسيق معها.

وهكذا كان هناك حوار أوروبي - أمريكي يسير في الوقت نفسه مع الحوار العربي - الأوروبي. وبعد صدور البيان السابق وما سبَّبه من تحفظات واعتراضات أمريكية، بدأت بوادر الاستجابة الأوروبية لها تتضح في التصويت الذي جرى في الجمعية العامة على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمالها بصدد قضية فلسطين، وهو الذي نال تأييد ١٠٥ دول، فنجد أن فرنسا وايطاليا وايرلندا أيدته بينما امتنعت باقي دول المجموعة الأوروبية عن التصويت، ثم تراجعت الدول الثلاث بعد ذلك وامتنعت عن التصويت مع باقي دول الجماعة. كما عارضت دول الجماعة القرار الخاص بمنح المنظمة صفة المراقب لأعمال الجمعية العامة والمؤيَّد من قبل ٩٥ دولة، في حين امتنعت فرنسا عن التصويت.

ومنذ الاجتماع الأول للحوار الذي عُقد (في القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٧٥) أعلن الجانب العربي عن نيته في تسييس الحوار بتحديد المواقف فيما يتعلق بالقضية

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٠.

الفلسطينية، وطالب الجانب العربي بايضاحات حول اتفاقية المجموعة مع اسرائيل. وقد تجاهل رئيس الوفد الأوروبي تماماً هذه النقاط. فقد ذكرت البلدان العربية أنها ترى في الاتفاق الذي وُقّع في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٥ بين المجموعة الأوروبية واسرائيل عملاً يتناقض مع بيان ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ولكن الدول الأوروبية بررت ذلك بالرغبة في أن يرتكز تعاملها على مبدأ ايجاد علاقات متوازنة بين اسرائيل من جهة والبلدان العربية من جهة أخرى، وهو ما رفضته البلدان العربية. فقد دخلت اسرائيل السوق الأوروبية المشتركة وحصلت على العديد من الامتيازات خلال الفترة نفسها التي كانت تعقد فيها جلسات للحوار العربي - الأوروبي. ولذلك ففي حين تضمن اللقاءان الأول والثاني في القاهرة وروما (١٩٧٣، ١٩٧٤) مناقشة للموضوعات السياسية، فقد أُسقطت منذ اللقاء الثالث في أبو ظبي كل الموضوعات السياسية من نطاق الحوار حيث اتُخذ قرار بتأجيلها إلى حين انعقاد اللجنة العامة للحوار.

وقد حدث بعض التقدم في الموقف الأوروبي، وهو ما تمثل في البيان الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات التسع الأعضاء في لندن في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٧، ولكن يلاحظ أن هذا التطور لم يأت في إطار جلسات الحوار العربي - الأوروبي وإنما جاء بمبادرة منفردة في اجتماع قمة لندن، وأنه أتى لاحقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي كارتر الذي تحدث فيه عن مثل هذا الوطن الفلسطيني وعن أن جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس قابلة للتفاوض. فقد شعر الأوروبيون أنهم أصبحوا طليقي اليد، بعد الموقف الأمريكي، ليصدروا تصريحهم، وقد أصبح الأوروبيون على اقتناع أنه ليس بمقدرتهم اتخاذ أية مبادرة جديدة في الشرق الأوسط ما لم تكن لاحقة أو مؤيدة من جانب أمريكا[٢٢].

واستمرت المجموعة الأوروبية في إبعاد المسائل السياسية من نطاق الحوار، مؤكدة على ضرورة بحث الجوانب الفنية أولاً. ففي البيان السياسي الأوروبي (تونس شباط/ فبراير ١٩٧٧) والذي ألقاه السفير البريطاني ريتشارد ڤير، كان التأكيد على الاتجاه نفسه مع أخذ صيغة أكثر جفاء بقوله «إني على يقين أنكم سوف تدركون أن المجموعة الأوروبية لا يمكن أن تسمح لآخرين أن يحددوا لها ما يجب أن تكون عليه علاقات المجموعة باسرائيل». وقد رد البيان التكميلي العربي الذي ألقاه أحمد صدقي الدجاني بقوله «إن حوارنا تعرّض لمحاولة أطراف خارجية عنه بإقامة عراقيل في طريقه تمنع تطوره ونموه» وأضاف «. . . نرفض أن تقوم أطراف خارج هذا الحوار بالضغط علينا أو عليكم في رسم أبعاد هذا الحوار بيننا أو في ارساء قواعده وتحديد مجالاته وآفاقه».

---

(٢٢) سعيد، **الحوار العربي - الأوروبي: المنهج الأوروبي ازاء الحوار**، ص ٩٥ - ٩٦، و١٠٩ - ١١٠.

وفي تصريح دول السوق المشترك التسع حول الشرق الأوسط (بروكسل ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) وجدنا دول السوق توجه الشكر والتحية لكارتر لشجاعته في تنظيم اجتماع كامب ديفيد، وإلى السادات وبيغن، وأعلنت أنها ستدعم بحزم كل الجهود الهادفة إلى إقامة السلام المرجو. وأصدرت المجموعة بياناً في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ حول معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية أشارت إليها على أنها تشكّل تطبيقاً صحيحاً لمبادىء تلك التسوية للعلاقات المصرية - الاسرائيلية. وفي بيان القمة الأوروبية حول الشرق الأوسط والذي صدر في البندقية في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ جاء فيه التأكيد على القرارين رقم (٢٤٢)، (٢٣٨) ومواقفها السياسية السابقة مع حدوث تقدم بعض الشيء بذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بصورة كاملة وضرورة اشراك منظمة التحرير في المفاوضات. وبعد اعلان هذا البيان نجد أن منحنى الموقف الأوروبي من أزمة الشرق الأوسط يشير إلى هبوط الحماسة الأوروبية تجاه حل المشكلة الفلسطينية وإلى الاقتراب أكثر من الموقف الأمريكي، ففي بيان قمة المجموعة حول لبنان والشرق الأوسط (شتوتغارت ١٧ - ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٣) نجد المستشار الألماني الغربي هيلموت كول يقترح إنهاء تجميد بروتوكول التعاون المالي والاقتصادي بين السوق واسرائيل[٢٣].

وفي الاجتماع الخامس للجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي (أثينا ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣) وضح أن الجانب الأوروبي تجنّب تأكيد بعض المواقف السابقة بحجة الحاجة إلى نظرة جديدة وإلى اعادة تقويم يتلاءم مع الظروف الراهنة والمستجدة. فرفض ذكر الدولة الفلسطينية وربط مبدأ الانسحاب بالأمن واعتباراته، ورفض الاعتراف بالمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني مكتفياً بالإشارة إلى ضرورة مشاركة المنظمة في جهود ومفاوضات السلام، وأكد الجانب الأوروبي على أن يكون الحل عن طريق المفاوضات فقط، وعلى ضرورة حماية أمن اسرائيل والاعتراف بها.

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً بشأن الحوار العربي - الأوروبي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٨٤ سجل فيه التغير في الموقف الأوروبي الجديد. ولم يخرج الموقف الأوروبي عن هذا السياق سواء في دورته السادسة للجنة الثلاثية الخاصة بالحوار في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ أو في بيان وزراء خارجية الدول العشر بشأن الشرق الأوسط في لوكسمبور في نيسان/ ابريل ١٩٨٥ حيث رحبوا فيه بالاتفاق الأردني - الفلسطيني[٢٤].

---

(٢٣) الدجاني، **وثائق الحوار العربي - الأوروبي، ١٩٧٥ - ١٩٨٥**، ص ٣٠٦ - ٣٠٧، ٣٦٧، ٤٠٣، ٤٠٨، و٤٥٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٤ - ٥١٠، و٥٣٥.

وقد لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في تحييد الموقف الأوروبي وجعله يتراجع عن بيانه الذي بدأ به الحوار. فقد قال وزير الخارجية البلجيكي ليوتند يمانز في جولة له في بعض بلدان الخليج العربي في أيار/ مايو ١٩٨٢ (وكان يومها رئيساً للمجلس الوزاري للسوق الأوروبية المشتركة) «. . . إن الدول الأوروبية تسعى لإيجاد موقف ورؤية موحدة في المسائل السياسية وأنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف مخالفاً ومضاداً للموقف الأمريكي». وقد شرح كوف دي مورفيل الرؤية الفرنسية للحوار بقوله «انه على المستوى السياسي تُبذل المحاولات رغم كل شيء لفتح حوار عربي - أوروبي ولكن دون تطلعات زائدة لأن الحوار بين الأصدقاء أمر مرغوب فيه دائماً، ولأنه أمر يمكن أن يستفيد منه كل من الجانبين من حيث الاستعلام من الجانب الآخر وزيادة معرفته به وحثه على اتخاذ موقف».

وفي هذا الوقت بدت مواقف فرنسا متناسقة أكثر مع السياسة الأمريكية[٢٥]. وعليه فقد فرضت سياسة الإنفراد الأمريكية على المجموعة الأوروبية أن توقف تحركها البطيء وتنتظر وتترقب على مدى عامين جمّدت خلالهما الحوار العربي الأوروبي حتى انتهى التاريخ المحدد للانتهاء من مفاوضات الحكم الذاتي في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٠، فباشرت دول المجموعة تحركها من جديد وأصدرت بيان البندقية في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٠[٢٦].

---

(٢٥) موريس كوف دي مورفيل، «الرؤية الفرنسية للحوار العربي - الأوروبي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٤٩ (تموز/ يوليو ١٩٧٧)، ص ٢٣.

(٢٦) أحمد صدقي الدجاني، **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٠.

الخَاتِمَة

الولَايات المُتحِدَة وَالوحْدَة العَربيَّة بَين المَوقِف الفِكري وَالإستراتيجيَّة السِّياسيَّة

إن التحليل السابق، الذي تضمنته فصول هذا الكتاب لموقف الولايات المتحدة تجاه عدد من قضايا ومواقف الوحدة العربية يشير إلى مسألتين: أولاهما تتعلق بالمفاهيم والأفكار الواردة في الخطاب السياسي الأمريكي المتعلقة بالقضايا القومية والأمة؛ وثانيتها تتعلق بالمصالح الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة في المنطقة والاستراتيجية السياسية التي اتبعت لتحقيقها.

أما المسألة المفهومية، واللغوية، فهي تتعلق بعدم وجود تمييز في الإستخدام السياسي باللغة الانكليزية بين المسؤولين الأمريكيين بين مفهوم الدولة (State) والأمة (Nation)[1]. فالدولة مفهوم قانوني وسياسي وهي تمارس سلطتها على شعب يعيش في إقليم محدد. وهي قد تكون ممثلة لأمة. وقد تضم بين ظهرانيها عدة أمم (الاتحاد السوفياتي أو الهند)، وقد تتوزع الأمة بين عدد من الدول (الأمة العربية). أما الأمة فهي تشير إلى مجموعة من البشر أو قوم تجمع بينهم صفة الإنتماء المشترك، والشعور بمشاعر الـ «نحن» في مواجهة «الغير».

ولكن في الإستخدام السياسي - وغير السياسي - يتم الخلط بين المفهومين باللغة الانكليزية، وتستخدم كلمة (Nation) كمرادف لمفهوم الدولة. من ذلك القول بأن العالم يتكون من دول قومية (Nation States)، أو إننا نعيش عصر الدولة القومية وأن العالم المعاصر هو نتاج تطبيق مبدأ حق تقرير المصير للأمم رغم أن الواقع التاريخي

---

(١) انني مدين بهذه الفكرة إلى تقرير الخبير الذي اطّلع على مشروع بحث هذا الكتاب في عام ١٩٨١ وأبدى عليه ملاحظات هامة كانت منها هذه الفكرة وضرورة الرجوع في هذا الموضوع إلى:
Hugh Seton Watson, *Nations and States* (London: Methuen, 1977).

ينافي ذلك تماماً. فأغلب الدول القائمة في عالم اليوم ليست بالدول القومية بل يندر أن نجد دولة قومية (أي أن حدود الدول تطابق مع حدود الأمة). وانعكس هذا الخلط في التسمية التي أعطيت للمنظمة الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، فسمِّيت عصبة الأمم (League of Nations)، وتلك التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية فسمِّيت الأمم المتحدة (United Nations) رغم أن كليهما منظمة لا تضم إلّا الدول المستقلة كاملة السيادة[2]. كما انعكس ذلك في تسمية المادة التي تدرس العلاقات بين الدول التي نسميها بالعربية العلاقات الدولية (وهو التعبير الأدق كمقابل لتعبير (International Relations) التي كان ينبغي ترجمتها بالعلاقات بين الأمم.

وفي **الخطابات السياسية** للمسؤولين الأمريكيين نجد ذلك واضحاً. فهم يشيرون إلى احترام الولايات المتحدة لـ «تطلعات الأمم العربية»، وكما ورد سلفاً في خطاب ايزنهاور الذي طرح فيه المشروع الذي عُرف باسمه في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ ورد تعبيرا (Nation)، (Nations) بمعنى دولة ودول سبعاً وعشرين مرة، وكذلك وردا بالمعنى نفسه في خطاب دالاس أمام مجلس الوزراء لحلف بغداد في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨ ثلاث عشرة مرة.

لقد اتسم الإطار النفسي لصانعي السياسة الأمريكية بهذا الترادف بين مفهومي الدولة والأمة، والنظر إلى كل دولة وكأنها تعبير عن أمة وعن حقها في تقرير المصير، ومن ثم الإلحاح على احترام السيادة الإقليمية والتكامل الإقليمي، والدفاع عن الحدود السياسية القائمة وربطها بمفهومي السلم والاستقرار، والنظرة بعين الشك والريبة والعداء إلى محاولات تغيير هذه الحدود وبالذات عندما تأخذ طابعاً شعبياً وجماهيرياً. بعبارة أخرى، لقد التزمت الولايات المتحدة بحماية الأمر الواقع والحفاظ عليه، وكان من شأن هذه السياسة أن تعادي محاولات الوحدة العربية إذا ما مُسَّت هذه الحدود، وبالأخص إذا تم ذلك من خلال حركة شعبية وأحزاب سياسية. ومن هنا كان موقف أمريكا بـ«حماية استقلال وسيادة» الأردن في عام ١٩٥٧ ولبنان في عام ١٩٥٨، وترحيبها ـ ومشاركتها في الاعداد ـ بالإنفصال السوري في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وإن كانت تأرجحت في موقفها خلال هذه الفترة ما بين مشروعات السعودية لإيجاد كيان أكبر في شبه الجزيرة تتمكن بواسطته من بسط نفوذها على إمارات الخليج العربي، ودفاع بريطانيا عن استقلال هذه الإمارات.

أما المسألة المتعلقة **بالاستراتيجية السياسية**، فهي أن هذا الموقف تطابق مع

(٢) المصدر نفسه، ص ١ ـ ٥.

حماية المصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة. فاحترام الوضع القائم سمح للولايات المتحدة بزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة، وبالحلول محل بريطانيا وفرنسا في عدد من المواقع المهمة، وبفرصة أكبر لإسرائيل في المنطقة. لم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من قبول مفهوم القومية العربية إذا ما اقتصر مضمونه على التعاون أو التنسيق بين البلدان العربية وفي إطار احترام استقلال وسيادة كل منها، ولكن عندما تخطت حركة القومية هذه الحدود وربطت نفسها بحركة التحرر الوطني وبسياسة الحياد الإيجابي لم تتردد الولايات المتحدة عن استخدام جميع الأدوات والأساليب الاقتصادية (الحصار الاقتصادي، تجميد الأرصدة، منع المعونات، وقطع الغيار) والإعلامية النفسية (الحرب النفسية والدعاية المضادة) والعسكرية (محاولات قلب نظام الحكم والاغتيالات) في التعامل معها. وميزت الولايات المتحدة كما ورد سلفاً بين الحركة القومية والقومية الراديكالية، وأن هذه الثانية ترفضها ولا تستطيع أن تتعامل معها.

من هذه الأساليب إثارة التنافس بين الأنظمة العربية والوقيعة بينها، وذلك بتأليب بعضها ضد البعض الآخر، فهي تحتضن النظم المحافظة أو المعتدلة، وتعلن عداوتها للنظم الأخرى، وتشجع الحكومات العربية على الدخول في محاور وتكتلات وتحذر من وجود قيادة قومية واحدة. وهي تطرح مبادرات ومشروعات ينقسم حولها الصف العربي. فحلف بغداد، ومشروع ايزنهاور، ومبادرة روجرز، واتفاقيتا كامب ديفيد، ومبادرة ريغان، كلها مسائل انقسم حولها الصف العربي بصورة حادة وعنيفة.

ومنها العمل على عزل مصر وإقامة محاور ضدها وإثارة الآخرين ضدها وتحذير الحكام العرب من النفوذ المصري ومن السيطرة المصرية، وقد اتبعت هذه السياسة في السنوات الأولى لثورة عام ١٩٥٢ عندما كان عملاء الاستخبارات المركزية يتصورون أن لهم دوراً في التأثير في مسار الأحداث في النظام الجديد، واتبعت مرة ثانية في عام ١٩٥٦ لفترة قصيرة بعد العدوان الثلاثي، ومرة ثالثة في عهد إدارة كينيدي، ثم مرة رابعة خلال السبعينات عندما أصبح الهدف «شق العرب عربين وإقامة محور في مواجهة محور آخر»[3]. ففي ذلك إضعاف لمصر وللوطن العربي على حد سواء. إضعاف لمصر لأنها تكتسب مكانتها الدولية من خلال حركتها الإقليمية ودورها التأثيري في الوطن العربي، وإضعاف للعرب لغياب أكبر الأقطار العربية بما لديه من كثافة سكانية، ورصيد حضاري وتاريخي، وموقع استراتيجي، وقدرة عسكرية[4]. ولم تكتفِ الولايات

(٣) أحمد صدقي الدجاني، **العرب وتحديات المستقبل** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥)، ص ٢٨٢.

(٤) حامد ربيع، «الأمن المصري والأمن العربي،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٧٤٣، ص ١٣ ـ ١٤، =

المتحدة بتغيير التوجه السياسي الرسمي للدولة، بل سعت إلى ربط الاقتصاد المصري بالخارج وتكريس تبعيته للولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، وربطت المساعدات الاقتصادية بتقدم في مجال إبرام معاهدة الصلح مع اسرائيل[٥]. كما سعت إلى ترويض الشخصية المصرية والتركيز على ضرورة التفات مصر لمشاغلها الداخلية. ومنها المعارضة القوية لفكرة الحوار العربي - الأوروبي، فقد خشي كيسنجر أن يجد العرب بديلاً - ولو بشكل نسبي - في أوروبا الغربية في مجالات الصناعة ونقل التقانة، كما خشي من ناحية أخرى من المنافسة الأوروبية للولايات المتحدة في السوق العربية.

وفي سبيل ذلك دعا إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، وطرح مشروعاً لميثاق أطلسي جديد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وانتقد كيسنجر الدول الأوروبية لأنها قبلت مبدأ التباحث مع طرف عربي واحد ولأنها تقبل التفاوض مع مندوب لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعندما استمر الحوار طلبت الولايات المتحدة من الأوروبيين ألاّ تتضمن المباحثات موضوع الطاقة وأن تتحاشى أوروبا الدخول في الموضوعات السياسية. وقد انعكس الضغط الأمريكي على موقف بريطانيا التي رددت الموقف الأمريكي، وهو ضرورة الالتزام بمبدأ المشاورات المسبقة مع أطراف الكتلة الغربية كلها في الموضوعات التي تمس الموقف والمصالح الغربية عموماً في العالم.

ومن ذلك موقف السياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج العربي والنفط، والذي سعى إلى إبعاد منطقة الخليج عن تفاعلات وتأثيرات المنطقة العربية، وتشجيع النزعات الخليجية وتخويف أبناء الخليج من العراق، وتخويف الأغنياء العرب من الفقراء العرب. وفي عام ١٩٧٥، ونتيجة لتطور الأحداث في ايران وأفغانستان، ركزت الدبلوماسية الأمريكية على موضوع أمن الخليج وعلى الإجراءات التي يجب أن تُتخذ لحماية أمنه ضد التهديد السوفياتي. ويُلاحظ أن وجهة النظر هذه تثير مسألة أمن الخليج كقضية منفصلة عن الأمن العربي، وأنها تثيرها أساساً في مواجهة التهديد السوفياتي دون إشارة إلى الخطر الإسرائيلي، بل إنها تفترض في الحقيقة نوعاً من التنسيق غير المباشر مع اسرائيل فيما سُمي على يد هيغ واينبرغر بالإجماع الاستراتيجي. كما أثيرت في هذه المرحلة أطروحة انتقال مركز الثقل والأهمية

= ومراد غالب، «موقف أمريكا من الثورة المصرية وحركة التحرير العربية،» **الموقف العربي**، العدد ٣٨ (حزيران/ يونيو ١٩٨٣)، ص ٨٥.

(٥) انظر الدراسة المعتمدة لتطور الاقتصاد المصري، في: عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٨٠**، ٢ ج (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ٢ ج. حول الرابطة بين التطورات الاقتصادية وعزل مصر عن المنطقة العربية، ودفعها لإتمام المفاوضات مع اسرائيل، انظر: ج ٢، ص ٢٤ - ٢٩، ١٤٥ - ١٤٨، ٣٠٠ - ٣٠٢، ٣٦١ - ٣٦٢، ٣٨٧، و٦٣٢ - ٦٣٧.

الاستراتيجية من منطقة المشرق العربي (وقضية الصراع العربي - الاسرائيلي) إلى منطقة الخليج (النفط وممر هرمز والثورة الإيرانية والوجود السوفياتي في افغانستان)، ومؤدى ذلك أن تصبح قضية الصراع العربي - الإسرائيلي أقل إلحاحاً، وأن لدى الولايات المتحدة مشغوليات ومسؤوليات أكثر عجلة وأهمية. وكانت كل هذ الآراء تخدم هدف «عزل» الخليج سياسياً عن المنطقة العربية وترتيب أموره بمعزل عن تفاعلات الوطن العربي. ونصّبت الولايات المتحدة نفسها مدافعة عن أمن الخليج بمفهومها، فصرح هيغ في الكونغرس في آذار/ مارس ١٩٨١ بأن «الولايات المتحدة سوف تردّ بكل قوتها إزاء أي تغيير للأمر الواقع في الخليج»[٦]، وفي تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه قال ريغان «لن نسمح للسعودية بأن تصبح ايران أخرى»[٧].

وبخصوص النفط، تدرجت سياسة الولايات المتحدة من التحذير من استخدامه كأداة سياسية على أساس أنه سلعة تجارية، وأن على العرب أن يبيعوه لأنهم لا يستطيعون شربه، إلى الحرص على تدوير عائدات النفط بحيث تعود مرة أخرى إلى العواصم الغربية في شكل أرصدة مالية وصفقات سلاح هائلة وأنماط استهلاكية لا حدود لها، إلى إضعاف الأوبك من الداخل عن طريق علاقات الولايات المتحدة الخاصة بالسعودية ثم بإقامة منظمة الطاقة للدفاع عن مصالح الدول المستهلكة للنفط في مواجهة احتمال قيام العرب باستخدام سلاح النفط مرة أخرى، إلى التهديد المباشر للبلدان العربية. ففي عام ١٩٧٥، أعلن فورد بأن استمرار المعونة الأمريكية من المواد الغذائية للدول النامية مرهون بموقف أكثر تفهماً من قبل الدول النفطية التي عليها تحديد سياسة سعرية دون فرض أعباء غير محتملة على النظام النقدي والتجاري الدولي. وفي العام نفسه، صرح كل من كيسنجر، وزير الخارجية، وجيمس شليزنغر وزير الدفاع باحتمال اللجوء إلى القوة المسلحة إذا تعرض العالم الصناعي لاختناق نفطي من الدول النفطية في الشرق الأوسط[٨].

وفي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة إلى تفريغ مصادر القوة العربية من محتواها، وشق الصف العربي، استمرت في دعم اسرائيل بمعدلات متصاعدة عسكرياً واقتصادياً. وازدادت أهميتها كرصيد استراتيجي، وأعطي لها دور بوليسي بموجب التعاون الإستراتيجي الذي أبرم بين البلدين في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ والذي تتعاون الدولتان بمقتضاه إزاء التهديدات الموجهة إلى الشرق الأوسط والتي

---

(٦) *Washington Post* (9 March 1981).

(٧) *New York Times* (2 October 1981).

(٨) أحمد يوسف أحمد، «أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ١١، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٧٥)، ص ٩٦ - ١٠٤.

يسببها الاتحاد السوفياتي أو القوى المؤيدة له من خارج المنطقة[٩]. ووفقاً لريغان، تمثّل اسرائيل قوة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة، ولو لم تكن اسرائيل موجودة لكان على امريكا التدخل بشكل مباشر[١٠].

وبعد. . .

لعله ليس من قبيل المبالغة القول بأن حقبة السبعينات كانت «حقبة السلام الأمريكي» في المنطقة (Pax Americana)، فقد نجحت الدبلوماسية الأمريكية في وضع الاتحاد السوفياتي في موقع الدفاع، واستطاعت أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع كل البلدان العربية. وفي إطار استراتيجيتها الثلاثية الأبعاد التي أشرت إليها (عزل مصر، وتحييد النفط والخليج، ودعم اسرائيل) ساد السلام الأمريكي. لم يعد هناك حديث جاد عن القومية العربية أو محاولة التوحيد بين الأنظمة العربية. وانكفأت الأنظمة على مشاكلها الداخلية، أو انشغلت بحماية مصالحها، وانصرف كثير منها إلى ممارسات عبثية ولا عقلانية بتبادل الإتهامات وأحاديث الخيانة. وكانت اسرائيل هي المستفيد الرئيسي من هذا كله، فراحت تعربد في المنطقة؛ تضم الجولان، وتضرب المفاعل النووي العراقي، وتخترق الأجواء السعودية أثناء هذه العملية، وتغزو لبنان وتُخرج المقاومة الفلسطينية منه، وتبني المستوطنات واحدة بعد الأخرى.

في هذا السياق ما هي مصادر تغيير السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة؟

هناك ثلاثة مصادر من الناحية النظرية:

الأول، يكمن **في الادارة الأمريكية** ذاتها وتوازن القوى والمصالح المسيطرة عليها. بعبارة أخرى تغيير في النظام الأمريكي ذاته وفي طبيعته الاقتصادية ـ الاجتماعية وأولوياته الخارجية.

الثاني، يتعلق **بالتوازن الدولي في العالم** وبالعلاقات بين الدولتين العظميين أو بين القوى الكبرى عموماً، وعلاقات التحالف أو الصراع أو الوفاق بينها، والقوة النسبية لكل منها وما يمكن أن يترتب على ذلك من تغيير في سياسات كل منهما.

---

(٩) في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، جمدت الولايات المتحدة هذا الاتفاق كرد فعل على قيام اسرائيل بضم الجولان. فما كان من اسرائيل إلاّ أن الغته تماماً. وجدير بالذكر أن الاتفاق قد أعيد العمل به في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

(١٠) Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» in: Nasseer Aruri [et al.], *Reagan and the Middle East* (Belmont: Association of Arab - American University Graduates Press,1983).

الثالث، يتعلق **بتوازن القوى في المنطقة العربية**، ومدى استقرار وحيوية وشرعية النظم السياسية والاقتصادية العربية، ومدى ارتباط هذه النظم بتصور عربي شامل لأمن المنطقة ولمستقبلها، ومدى قدرتها على العمل المشترك لتحويل هذا التصور إلى ممارسات وسلوكيات.

وبالطبع فإن هذا المصدر الثالث هو الذي ينبغي التركيز عليه والتفكير، في كيفية توفيره. فرغم أن هناك دائماً مجالاً للعمل الإعلامي في داخل الولايات المتحدة، إلاّ أنه في النهاية طريق محدود النتائج، وهو على أحسن الأحوال يخاطب الجمهور، ولكنه لا يؤثر في النخبة المرتبطة بصنع القرار، لأنها تعرف وليست بحاجة إلى تنوير. ورغم أن استثمار التناقضات الدولية وتغيير التحالفات يمكن أن يؤدي إلى بعض المكاسب الأمنية وإلى حماية المصالح العربية في الأجل القصير، فإن الحماية الحقيقية للعرب يجب أن تنبع من داخلهم: من طبيعة نظمهم السياسية والإجتماعية ومن شرعية زعمائهم ورؤسائهم، ومن حيوية نظمهم التعليمية ومؤسساتهم الصناعية والتقنية، ومن قدرتهم على الوفاء بالحاجات الأساسية لشعوبهم من غذاء ومسكن وتعليم، ومن التوسيع المستمر لرقعة الاستقلال العربي داخلياً وخارجياً.

إلى أين يقودنا هذا التحليل، وما هي البدائل التي طرحها الفكر العربي للتعامل مع الولايات المتحدة؟

بصفة عامة يغلب على فكرنا العربي طابع العمومية، فهو منشغل في أغلب الأحيان بالأحكام الايديولوجية أو الأخلاقية ذات الطابع العام التي لا يمكن استخدامها كأساس لرسم الاستراتيجيات أو وضع السياسات. فالاتحاد السوفياتي مثلاً ربما ينطلق من العقيدة الماركسية، من حتمية زوال النظام الرأسمالي، ولكنه في الوقت نفسه، وإلى أن يحدث ما يعتقد في حدوثه، عليه أن يتعامل مع الولايات المتحدة.

أولاً: استراتيجية المواجهة

يطرح أنصار هذا الرأي عدة أدوات لتنفيذ هذه الاستراتيجية، مثل تأميم المصالح الأمريكية؛ وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة؛ واتباع سياسة توازن في العلاقات الدولية بين أمريكا والاتحاد السوفياتي. وعندما تُطرح قضية المواجهة فإن السؤال الذي يُثار على الفور هو أين إرادة المواجهة. ويعلّق غسان سلامة على ذلك بقوله «المسألة هي إرادة المواجهة ـ مواجهة الحقيقة ـ مواجهة واشنطن. هذه الإرادة مذبذبة ـ مرتعشة ـ متفاوتة من حكم إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى ما هي إلاّ صورة من

صور التخلف والتمزق في المجتمع العربي المعاصر»[11].

فاستراتيجية المواجهة تفترض وجود من يواجهه، ومن عقد العزم وأعدّ العدة لذلك. وفي غياب ذلك تظل أطروحة نظرية وليس بديلاً عملياً.

ثانياً: استراتيجية التحالف والإلحاق

مع أن هذه السياسة يندر أن نجد من المفكرين من يدافع عنها صراحة، فإنها في الحقيقة جوهر عديد من السياسات العربية الرسمية في حقبة السبعينات.

وجوهر هذه السياسة أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم في العالم، وأنها الدولة ذات المصالح الأكبر في المنطقة، وانها الدولة الوحيدة التي تستطيع التأثير في اسرائيل لتحقيق التسوية في المنطقة. ويرى أنصار هذا الرأي أن مصالح الولايات المتحدة الحقيقية (نفط ومال وتجارة) هي مع العرب، وأن مزيداً من الشرح والتوضيح، وأن قدراً أكبر من ممارسة العلاقات العامة في داخل المجتمع الأمريكي لقادر على تغيير وجهة السياسة الأمريكية في المنطقة. وربما كان الرئيس السادات من أوضح الذين عبّروا بصراحة عن وجهة النظر هذه، وتصور أنه من خلال تبنّيه لوجهة النظر الأمريكية بخصوص الخطر السوفياتي على المنطقة وضرورة التصدي له والتنافس مع اسرائيل على تأمين المصالح الأمريكية، فإنه يمكن التأثير في سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

ثالثاً: استراتيجية الضغط والتحييد

تشق هذه الاستراتيجية طريقاً وسطاً بين الاستراتيجيتين السابقتين. فهي لا تنطلق من منطق المواجهة والتحدي، ولكنها أيضاً لا تتصور إمكانية التحالف أو التطابق بين المصالح العربية والأمريكية، وإنما تسعى إلى استخدام أدوات الضغط العربية كالنفط والأرصدة النقدية والتجارة وإقامة جماعة مصلحة عربية في داخل أمريكا بقصد الضغط على الولايات المتحدة والتلويح بإمكانية الأخطار المتضمنة في سياستها وبممارسة بعض أشكال الضغط، مثل الخطر النفطي لعام ١٩٧٣ بقصد تغيير موقف الولايات المتحدة من القضايا المتعلقة بالمنطقة. وهذه الاستراتيجية بدورها تتطلب قدراً كبيراً من التنسيق العربي واستخدام مجموعة الأدوات السياسية والاقتصادية والإعلامية.

(١١) غسان سلامة [وآخرون]، **السياسة الأمريكية والعرب**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨.

رابعاً: استراتيجية توزيع الأدوار

يتضمن هذا البديل بدوره درجة أعلى من التنسيق والثقة المتبادلة بين النظم العربية، ويُقصد به أن يتم توزيع الأدوار بين البلدان العربية. فهناك نظم عربية صديقة للولايات المتحدة ويمكن لها أن تمارس استراتيجية التحالف أو الضغط من موقع الصداقة وأن تحصل من جراء ذلك على السلاح، وهناك نظم عربية أخرى صديقة للاتحاد السوفياتي تستطيع أن تتبع استراتيجية المواجهة، ومن خلال ذلك تحصل من السوفيات على ما يدعم الأمن العربي والمصالح العربية.

وقد يبدو هذا البديل منطقياً، فهو ينطلق من تطور إمكانية أن يستخدم العرب النظام الدولي لمصلحتهم بدلاً من أن يكونوا أدوات في يد هذا النظام. ولكن الخبرة السابقة تشير للأسف إلى عكس ذلك،وأن الحرب الباردة بين العملاقين انعكست على العلاقات بين البلدان العربية بدلاً من أن يوظف كل نظام علاقاته للمصلحة العربية.

إن هذا العرض الموجز للبدائل المختلفة يشير إلى أن موطن الداء يكمن في العلاقات العربية ذاتها، وفي علاقة النظم العربية بعضها بالبعض، وفي إدراكات النخب العربية الحاكمة لمفهوم الأمن العربي والمصالح العربية، والذي يترتب عليه تحديد الصداقات والعداوات في العلاقات الدولية. والأمر الواقع أن النظم العربية مختلفة فيما بينها أشد الاختلاف حول هذه الأمور.

هناك نظم تعتبر واشنطن الصديق الأول وتقيم علاقات خاصة بها، وهناك نظم حريصة على إبقاء بديل المواجهة مفتوحاً، وهناك نظم تتبع سياسات واقعية فيها بعد شاسع بين الشعارات المعلنة والممارسات العملية.

ومع الإقرار بهذا التنوع، فإن التوجه الرسمي العام في المنطقة العربية في السبعينات والنصف الأول من الثمانينات هو صوب الولايات المتحدة، وهو يشير إلى أن أزمة الثقة لا تقتصر على العلاقات بين الحكومات العربية بعضها بالبعض الآخر، ولكن بين تلك الحكومات والنخبة المثقفة العربية أيضاً.

وهكذا، فمع منتصف عقد الثمانينات تعكس الرؤية العربية للولايات المتحدة العمومية على مستوى الفكر، والتناقض على مستوى الممارسة، والشعور بالتمزق على مستوى المواطن العادي من عمق الهوة التي يراها بين الفكر والممارسة.

ولا يوجد مخرج من هذا الموقف إلّا بأمرين يمثلان الحد الأدنى اللازم لأي تغيير: أولهما، بلورة إرادة عربية وتنسيق عربي مشترك؛ وثانيهما تجميع وبلورة مصادر

القوة العربية، فعالمنا المعاصر لا يحترم إلّا الأقوياء. ومن دون هذين الأمرين سنظل في دوامة لا نهاية لها ولا مخرج منها.

إن أوضاع الوطن العربي اليوم تبدو متشابهة في كثير من جوانبها للمزاج النفسي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية. هناك شعور بأننا وصلنا إلى نهاية الطريق. ولكن أحداً لا يعرف أين ومتى تكون البداية الجديدة. وأياً كان مكان وزمان هذه البداية، فالأمر الذي لا شك فيه أن جوهرها سيكون في استعادة الإرادة العربية وعودة الحياة إلى الكيان العربي الكبير.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو جابر، كامل. **الولايات المتحدة واسرائيل**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

أنيس، محمد والسيد رجب حراز. **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

البراوي، راشد. **الكتلة الاسلامية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.

ـــــ. **مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط**. القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٥١.

ـــــ. **من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

بريماكوف، يفغيني. **الولايات المتحدة والنزاع العربي الاسرائيلي**. ترجمة علي هورو. ط ٢. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠.

بيرنز، جيمس. **جون كينيدي**. ترجمة خيري حماد. بيروت: منشورات دار الشروق الجديدة، ١٩٦١.

الحافظ، ياسين. **حول بعض قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥.

حربي، محمد خيري. **الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي**. بغداد: منشورات دار الكتاب الجديد؛ مكتبة المنار، ١٩٧٤.

حسين، عادل. **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١. ٢ ج.

حمروش، أحمد. **خريف عبد الناصر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

ـــــ. **عبد الناصر والعرب**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

دالاس، جون فوستر. **حرب أم سلام؟** القاهرة: العالمية للطبع والنشر، ١٩٥٧.

الدجاني، أحمد صدقي. **رؤى مستقبلية عربية للثمانينات**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

ـــــ. **العرب وتحديات المستقبل**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥.

ـــــ. **وثائق الحوار العربي - الأوروبي، ١٩٧٥ - ١٩٨٥**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

رحيم، طالب محمد. **التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج االعربي**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

سالم، نادية. **صور الوطن العربي واسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

السامرائي، هيفاء أحمد. **الحوار العربي الأوروبي**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢.

سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤)

سعيد، أمين. **الجمهورية العربية المتحدة**. القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٥٩ - ١٩٦٠. ٢ ج. (سلسلة كتب تاريخ العرب الحديث؛ ١٥)

سعيد، عبد المنعم. **الحوار العربي - الأوروبي: المنهج الأوروبي إزاء الحوار**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

ـــــ ومصطفى علوي. **مصر وأمريكا**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٦.

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٥٤: دراسة في العلاقات الدولية**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

ـــــ [وآخرون]. **السياسة الأمريكية والعرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢)

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: بروفيشنال للإعلان والنشر، ١٩٨٣.

الشقيري، أحمد. **الجامعة العربية: كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية**. تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ـــــ. **حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء**. بيروت: دار العودة، ١٩٧٠.

ـــــ. **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء**. بيروت: دار العودة، ١٩٧١.

شكاره، أحمد عبد الرازق. **الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات**. دبي: مطبعة كاظم، ١٩٨٥.

شكر، زهير. **السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢.

عبد الغفار، نبيل. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، اكتوبر ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٧٨**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

عبد الفتاح، فكرت نامق. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨١.

عبد الهادي، مهدي. **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السلمية ١٩٣٤ - ١٩٧٤**. بيروت: منشورات المكتبة العربية، ١٩٧٥.

فريد، عبد المجيد. **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم**. ترجمة مروان خيري. بيروت: الانترناشيونال سنتر، ١٩٧٠.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **الولايات المتحدة والمشرق العربي**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٤)

مقلد، اسماعيل صبري. **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

منصور، سامي. **الحوار العربي - الأوروبي: بحث عن بداية جديدة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٤.

نصر، صلاح. **عبد الناصر وتجربة الوحدة**. بيروت؛ القاهرة: دار الوطن العربي، ١٩٧٦.

هويدي، أمين. **حروب عبد الناصر**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

هيكل، محمد حسنين. **حديث المبادرة**. بيروت: مطبعة لبنان، [د.ت.].

______. **قصة السويس: آخر المعارك في عصر العمالقة**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٧.

______. **ما الذي جرى في سوريا؟** القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.

______. **نحن... وامريكا**. القاهرة: دار العصر الحديث، ١٩٦٧.

يوسف، حسن. **القصر ودوره في السياسة المصرية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢.

دوريات

أحمد، أحمد يوسف. «أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١١، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٧٥.

ألبوني، روبرتو. «الحوار في إطار العلاقات الأوروبية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٧، تموز/ يوليو ١٩٧٤.

الأهرام: ١٩٦٢/١٢/١٩؛ ١٩٦٣/١/٤؛ ١٩٦٣/١/٩؛ ١٩٦٧/٢/٢٣؛ ١٩٦٧/٣/٣١؛ ١٩٨٦/٢/٥؛ ١٩٨٦/٢/٨، و١٩٨٦/٢/١٢.

الجبالي، عبد الفتاح. «موقع ودور السعودية في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.» **الطليعة**: العدد ١، كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ١٩٨٥.

خليل، اسماعيل. «الخلفية التاريخية للحوار العربي الأوروبي». **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، تموز/ يوليو ١٩٧٧.

ربيع، حامد. «الأمن المصري والأمن العربي.» **الأهرام الاقتصادي**: العدد ٧٤٣.

عبد المنعم، أحمد فارس. «الدور السعودي في الاستراتيجية الأمريكية.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.

العجيزي، عبد العزيز. «الترقب الأمريكي لمجرى الحوار العربي الأوروبي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٠، العدد ٣٧، تموز/ يوليو ١٩٧٤.

عروري، نصير. «أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥.

غالب، مراد. «موقف أمريكا من الثورة المصرية وحركة التحرير العربية.» **الموقف العربي**: العدد ٣٨، حزيران/ يونيو ١٩٨٣.

«مذكرات علي صبري.» **الوطن العربي** (باريس): ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

مطر، جميل. «اعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة: دعوة للحوار.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

«ملف: صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٠، العدد ٧٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤.

مورفيل، موريس كوف دي. «الرؤية الفرنسية للحوار العربي الأوروبي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٤٩، تموز/ يوليو ١٩٧٧.

النفيسي، عبد الله فهد. «مجلس التعاون الخليجي: الاطار السياسي الاستراتيجي.» **الخليج العربي**: العدد ١، ١٩٨٣.

هلال، علي الدين. «التطويق الصهيوني للرأي العام الأمريكي.» **السياسة الدولية**: السنة ٩، العدد ٣٣، تموز/ يوليو ١٩٧٣.

______. «مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١، العدد ٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

هيكل، محمد حسنين. «كينيدي ومصر.» **الأهرام**: ١٩٦٣/١١/٢٩.

أطروحات

أحمد، أحمد يوسف. «الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ - ١٩٦٧.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٨).

بدران، ودودة ونادية مصطفى. «القوتان الأعظم والعلاقات المصرية - العربية.» (بحث غير منشور، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣).

السيد حجاج، السيد. «مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط في العلاقات الدولية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٦٧).

صالح، غانم محمد. «العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩، ١٩٥٨.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧).

عبد الله، ثناء فؤاد. «قناة السويس في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر عام ١٩٧٨.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩).

الكبيس، خليل فضيل. «حلف بغداد ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٥٥.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٦٩).

______. «سياسة العراق الخارجية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٨ في المنطقة العربية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٦).

ندوات

دراسات في السياسة والتاريخ والاقتصاد: الندوة الدبلوماسية الحادية عشرة لعام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م. اشراف علي حميدان. الامارات العربية المتحدة: وزارة الخارجية، ١٩٨٤.

محافظة، علي [وآخرون]. **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

ندوة الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، ٥ ـ ٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abu Jaber, Faiz Saleh. *American - Arab Relations from Wilson to Nixon.* Washington, D.C.: University Press of America, 1979.

Agwani, Mohammed Shafi. *The United States and the Arab World, 1945-1952.* Aligarh [India]: Institute of Islamic Studies, 1955.

Almond, Gabriel A. *The American People and Foreign Policy.* New York: Harcourt Brace and Co., 1950.

American Foreign Policy, 1950-1955: Basic Documents. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957.

Anderson, Irvine H. *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1981.

Antonious, George. *The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement.* Philadelphia: Lippincott, 1939.

Aruri, Nasseer [et al.]. *Reagan and the Middle East.* Belmont: Association of Arab-American University Graduates Press, 1983.

Baram, Phillip J. *The Department of State in the Middle East, 1919-1945.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1974.

Barnett, Richard J. *Intervention and Revolution.* New York: New American Library, 1972.

Bauer, Robert A. (ed.). *The United States in World Affairs: Leadership, Partnership or Disengagement?* Charlottesville: University of Virginia Press, 1975.

Bose, Tarun Chandra. *The Superpowers and the Middle East.* London; New York: Asia Publishing House, 1972.

Brewer, Thomas L. *American Foreign Policy: A Contemporary Introduction.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1980.

Bryson, Thomas A. *American Diplomatic Relations with the Middle East, 1784-1975: A Survey.* Metuchen, N.J.: Scarecrow Press, 1977.

Buheiry, Marwan. *U.S. Threats of Intervention against Arab Oil: 1973-1979.* Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980. (Institute for Palestine Studies, no. 4)

Bying, Edward J. *The World of the Arabs.* Boston, Mass.: Little Brown, 1944.

Campbell, John C. *Defence of the Middle East: Problems of American Policy.* New York: Harper and Row, 1960.

Carter, Jimmy. *Keeping Faith: Memoirs of a President.* New York: Bantam Books, 1982.

Chomsky, Noam. *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians.* Montreal: Black Rose Books, 1984.

Copeland, Miles. *The Game of Nations: The Amorality of Power Politics.* London: Weidenfeld and Nicolson; New York: Simon and Schuster, 1961. 2nd ed. 1969.

Crabb, Cecil Van Meter (Jr.). *American Foreign Policy in the Nuclear Age.* New York: Harper and Row, 1972.

Cremeans, Charles Davis. *The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy.* New York: Praeger Publishers, 1960.

Denova, John A. *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939.* Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963.

Domhoff, G.W. *Who Rules America.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1967.

Eban, Abba. *An Autobiography.* New York: Random House, 1966.

Eden, Anthony (Sir). *Full Circle: The Memoirs of the Rt. Hon. Sir Anthony Eden.* Boston, Mass.: Houghton Mifflin; London: Cassel, 1960.

Eisenhower, Dwight D. *The White House Years: A Personal Account Waging Peace, 1956-1961.* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1965.

Ellis, Harry Bearse. *Challenge in the Middle East: Communist Influence and American Policy.* New York: Ronald Press, 1960.

Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East.* London; New York: Norton, 1980.

Fields, James A. *America and the Mediterranean World, 1776-1882.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1969.

Flanigan, William H. and Nancy H. Zingale. *Political Behavior of the American Electorate.* Boston, Mass.: Allyn, Bacon, 1975.

Foreign Relations of the United States, 1943-1954. Washington, D.C.: United States Government Printing Office, 1964-1986.

Fullick, Roy and Geoffrey Powell. *Suez: The Double War*. London: Hamish Hamilton, 1979.

George, Alexander L. *Presidential Decision - Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1980.

Golan, Matti. *The Secret Conversations of Henry Kissinger: Step by Step Diplomacy in the Middle East*. New York: Quadrangle; New York Times Book Company, 1976.

Gomaa, Ahmad M. *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter - Arab Politics, 1941 to 1945*. London; New York: Longman, 1977.

Grabill, Joseph Leon. *Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary Influence on American Policy, 1810-1927*. Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1971.

Green, Stephen. *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel, 1948-1967*. London: Faber and Faber; New York: Morrow and Co., 1984.

Halpern, M. *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1974.

Hassouna, Hussein A. *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts*. New York: Oceana Publications; Dobbs Ferry; Leiden, 1975.

Hersh, Symour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*. New York: Summit Books, 1983.

Hoffmann, Stanley. *The Primacy of World Order*. New York: McGraw Hill Books,1978.

Hoskins, Halford Lancaster. *Middle East Oil and United States Foreign Policy*. Washington, D.C.: Library of Congress, 1950. (Public Affairs Bulletin, no. 89)

Howard, Henry N. *The King - Crane Commission: An American Inquiry in the Middle East*. Beirut: Khayat's, 1963.

Hull, Cordell. *The Memoires of Cordell Hull*. New York: Macmillan, 1948.

Janis, Irving L. *Victims of Groupthink: A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascoes*. Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1972.

Johnson, Lyndon B. *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency, 1963-1969*. New York: Popular Library, 1971.

Johnson, Robert C. *The National Interest and the Human Interest: An Analysis of United States Foreign Policy*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

Kegley, Charles W. (Jr.) and Eugene R. Wilkopf. *American Foreign Policy: Pattern and Process*. New York: St. Martin's Press, 1979.

Kerr, Malcolm H. *American Policy toward Egypt, 1955-1971: A Record of Failure*. California: Arms Control and Foreign Policy Seminar, 1973.

Khouri, Enver M. *The Superpowers and the Balance of Power in the Arab World*. Beirut: Catholic Press, 1970.

Kissinger, Henry Alfred. *The White House Years*. London: Weidenfeld and Nicolson; Boston, Mass.: Little Brown, 1979.

——. *Years of Upheaval*. Boston, Mass.: Little Brown, 1982.

Kuniholm, Bruce Robellet. *The Origins of the Cold War in the Near East: Great Power Conflict and Diplomacy in Iran, Turkey and Greece*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1980.

Lenczowski, George (ed.). *United States Interests in the Middle East*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968.

Lengyel, Emil. *The Changing Middle East*. New York: John Day, 1960. (Oxford Social Studies Pamphlets, no. 8)

Lewis, Samuel Flagg. *A Diplomatic History of the United States*. 3rd ed. New York: Henry Holt and Co., 1950.

Loverins, Ralph B. *The Public and American Foreign Policy, 1918-1978*. New York: William Morrow and Co., 1978.

Mcmillan, Harold R. *Riding the Storm, 1956-1959*. New York: Random House, 1971.

Al Mani', Saleh A. *The Euro - Arab Dialogue: A Study in Associative Diplomacy*. London: Frances Printer Publishers, 1983.

Meyer, Gail E. *Egypt and the United States: The Formative Years*. Cranbury, N.J.: Farliegh Dickinson University Press; London: Associated University Press, 1980.

The Middle East, 1960-1970. Frederick, Maryland: University Publications of America, 1980.

Mills, Charles Wright. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.

Morgan, Richard F. and James E. Connor (eds.). *The American Political System*. New York: Harcourt Brace Janovich, 1970.

Morgenthau, Hans Joachim. *In Defense of the National Interest*. New York: Altred A. Knoph, 1951.

Nixon, Richard M. *The Memoirs of Richard Nixon*. New York: Grosset and Dunlap, 1978.

Office of Strategic Services. State Department Intelligence and Research Reports. *The Middle East: 1950-1961*. Washington, D.C.: University Publications of America, 1979.

Pranger, Robert J. *American for Peace in the Middle East, 1969-1971*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1971. (Foreign Affairs Study, 1)

Quandt, William Baur. *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977.

Al - Rashidi, Ibrahim (ed). *Documents on the History of Saudi Arabia.* Salisburg, N.C.: Documentary Publications, 1976.

Records of the Joint Chiefs of Staff, 1946-1953: The Middle East. Washington, D.C.: University Publications of America, 1979. (A Microfilm Project)

Rondot, Pierre. *The Changing Patterns of the Middle East.* London: Chatto and Windus; New York: Praeger, 1961. (Praeger University Series, U-528)

Rostow, Walt W. *The Diffusion of Power, 1957-1972.* New York: Macmillan Press, 1972.

Rubin, Barry. *The Arab States and the Palestine Conflict.* Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981.

Rubin, Jeffrey Z. (ed.). *Dynamics of Third Party Intervention: Kissinger in the Middle East.* New York: Praeger Publishers, 1981.

Saudi Arabia Enters the Modern World: Secret U.S. Documents on the Emergence of the Kingdom of Saudi Arabia as a World Power, 1936-1949. Salisburg, N.C.: Documentary Publications, 1980.

Saunders, Harold. *U.S. Policy for the Middle East in the 1980's.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982.

Sayegh, Fayez A. (ed.). *The Dynamics of Neutralism in the Arab World: A Symposium.* San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964.

Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958.* London; New York: Royal Institute of International Affairs; Oxford University Press, 1965.

Shaked, Haim and Itamar Rabinovich. *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1980.

Sheehan, Edward R. *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York: Reader's Digest Press, 1976.

Sicherman, Harvey. *Broker or Advocate? The U.S. Roles in the Arab - Israeli Dispute, 1973-1978.* Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 1978. (Foreign Policy Research Institute, Monograph 25)

Sobel, Lester A. (ed.). *Peace-Making in the Middle East.* New York: Checkmark Books; Facts on File, 1980.

Speiser, Ephraim A. *The United States and the Near East.* Westport, Conn.: Greenwood Press, 1971. (American Foreign Policy Library, vol. 2)

Stein, Leonard. *The Balfour Declaration.* New York: Simon and Schuster, 1961.

Steinbrunner, J.D. *The Cybernetic Theory of Decision.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974.

Steiner, Morris Jacob. *Inside Pan-Arabia.* Chicago, Ill.: Hendricks House, 1947.

Stookey, Robert W. *America and the Arab States: An Uneasy Encounter.* New York: John Wiley, 1975.

Tibawi, Abdul - Latif. *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work. Oxford:* Oxford University Press, 1966.

Tillman, Seth P. *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.* Bloomington: Indiana University Press, 1982.

Trice, Robert H. *Interest Groups and the Foreign Policy Process: U.S. Policy in the Middle East.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976.

Truman, Harry S. *Memoirs.* Garden City, N.Y.: Doubleday, 1955. (On Living Paper, v. 1)

Ulam, Adam Bruno. *The Rivals America and Russia since World War II.* New York: Viking Press, 1971.

The United States and the Middle East: The American Assembly. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1964.

U.S. Department of State. *American Foreign Policy: Current Documents, 1958.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1962.

United States Policy in the Middle East Documents: September 1956-June 1957. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957. (U.S. Department of State Publication, no. 6503)

U.S. Senate. Committee on Foreign Affairs. *A Select Chronology and Background Documents Relating to the Middle East.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1969.

——. Committee on Foreign Relations. *Hearings Before the Committee on the Foreign Relations and the Committee on Armed Services.* Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957.

Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in American Foreign Policy.* New York: Simon and Schuster, 1983.

Watson, Hugh Seton. *Nations and States.* London: Methuen, 1977.

Weinberg, Albert C. *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansion in American History.* Chicago, Ill.: Quadrangle Paperbacks, 1963.

Weisband, E. *The Ideology of American Foreign Policy: A Paradigm of Lockian Liberalism.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1973.

Williams, William Appleman. *The Roots of the Modern American Empire.* New York: Random House, 1969.

Periodicals

Ahmad, Egbal. ««A World Restored» Revisited: American Diplomacy in the Middle East.» *Race and Class:* vol. 17, no. 3, Winter 1976.

Andrews, B. «Social Rules and the State as a Social Actor.» *World Politics:* vol. 27, no. 4, July 1975.

Art, R. «Bureaucratic Politics and American Foreign Policy: A Critique.» *Policy Science:* vol. 4, December 1972.

«The Papers of John Foster Dulles, 1888-1959.» (Seely G. Mudd Manuscript Library, Princeton University).
U.S. Department of State. Office of Intelligence Coordination and Liaison (OCL). «Background, Development and Prospects of the Arab League to mid-1946.» (Intelligence Research Report, OCL - 332, 1 July 1946).
——. Office of Intelligence Research (OIR). «The Arab League.» (OIR Report, no. 5438, January 1951).
——. ——. «Arab Military Alliance.» (OIR Report. no. 7436, 31 January 1957).
——. ——. «Arab Union and Federation Trends: Analysis of Political and Economic Factors.» (OIR Report, no. 5439, 15 Jaunary 1951).
——. ——. «Current Trends in Arab Unity.» (OIR Report, no. 8035, 23 June 1959).
——. ——. «The Evolution of Egyptian Neutralism.» (OIR Report, no. 7292, 9 July 1959).
——. ——. «Mainsprings of Egyptian Foreign Policy.» (OIR Report, no. 7042, 12 September 1955).
——. ——. «Nasir and the Pan - Arab Conflict with Communism.» (OIR Report, no. 7961, 2 March 1959).
——. ——. «Outlook for the UAR.» (OIR Report, no. 8235, 11 March 1960).
——. ——. «Possible Expansion of the Arab Collective Security Pact to Include Non - Arab Powers.» (OIR Report, no. 6249, 31 March 1953).
——. ——. «Problems and Attitudes in the Arab World: Their Implication for U.S. Psyhological Strategy.» (OIR Report, no. 5914, 19 May 1952).
——. ——. «Reactions to the Egyptian Crisis.» (OIR Report, no. 7317, 21 August 1956).
——. ——. «Saudi Arabia: A Disruptive Force in Western Arab Relations.» (OIR Report, no. 7144, 18 January 1956).
——. Office of Strategic Services. Research and Analysis Branch. «Notes and Comments Relating to Arab Unity, August - December 1945.» (Report no. 1754, 8 January 1945).

Boggs, C. «Gramsci's Prison Notebooks.» *Socialist Revolution:* vol. 2, no. 2, 1972.
Bonham, M.G. «Cognitive Processes and Foreign Policy Decision - Making.» *International Studies Quarterly:* vol. 17, 1973.
Brezinski, Zbigniew. «The United States in Changing World.» *Economic Impact:* no. 17, 1977.
Holsti, Ole. «The Belief System and National Images: A Case Study.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 6, September 1962.
Howard, Harry Nicholas. «Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa during 1953.» *U.S. Department of State Bulletin:* 28 February - 8 March 1954.
Krasner, S. «Are Bureaucracies Important? (or Alice in Wonderland).» *Foreign Policy:* no. 7, Summer 1972.
New York Herald Tribune: 29 July 1958.
New York Times: 2 October 1981.
Times: 28 July 1958.
«Tripartite Declaration Regarding Security in the Middle East, 25 May 1950.» *U.S. Department of State Bulletin:* 5 June 1950.
U.S. Department of State Bulletin: 3 March 1958; 4 August 1958; 15 December 1952; 18 November 1957; 18 June 1958; 13 July 1956; 15 May 1961; 18 August 1958; 17 February 1958, and 16 February 1958.
U.S. Department of State Press Release: no. 43, 31 January 1958.
Washington Post: 9 March 1981.

Papers

Abu - Jaber, Faiz Saleh. «Egypt and the Cold War, 1952-1956: Implications for American Policy.» (Unpublished Ph. D. Thesis, University of Syracuse, 1966).
Al - Khalid, Muhee al Din Hatoor. «A Century of American Contribution to Arab Nationalism, 1820-1920.» (Unpublished Ph. D. Thesis, Vanderbilt University, 1958).

Reports

«American Policy Toward Arab Union.» (Report Prepared by Division of Near Eastern Affairs, Department of State, 14 December 1944).
«Arab Nationalism as a Factor in the Middle East Situation.» (Special National Intelligence Estimate, no. 30-3-58, August 1958).
Howard, Harry Nicholas. «U.S. Policy in the Near East, South Asia and Africa, 1954.» (U.S. Department of State Publication, no. 5801).
«The Outlook for Iraq - National Intelligence Estimate.» (no. 36-2-57 date 4 June 1957).

فَهْرَس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

د. علي الدين هــلال

- أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
- عمل أستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس (١٩٧٩/١٩٨٠) وفي جامعة برنستون (١٩٨٠/١٩٨١)
- عمل عضواً في الفريق المركزي لمشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي» وكمنسق لمحور «العرب والعالم»
- له عدة مؤلفات بالعربية منها: **التحديث في الفكر السياسي المصري؛ السياسة والحكم في مصر؛ تكوين اسرائيل؛ كندا وقضية فلسطين؛ مشروعات الدولة الفلسطينية؛ تجربة الديمقراطية في مصر؛ العرب والعالم** (مع آخرين). كما صدرت له أبحاث في دوريات عربية مختلفة
- من أحدث مؤلفاته بالانكليزية: **الاسلام والسلطة** (لندن، ١٩٨١)، **والاحياء الاسلامي في الوطن العربي** (نيويورك، ١٩٨٢)، **والسياسات الخارجية للبلاد العربية** (لندن، ١٩٨٤).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي».
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها